

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

٠٠٥٣٢٤



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٥٦١

العقد النضيد في شرح القصيد

(المسمن الطيبي)

أبي العباس، أحمد بن يوسف بن محمد

(ت ٧٥٦ هـ)

من باب فريسي المعروف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها - دراسة وتحقيقاً

رسالة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الطالب:

ناصر بن سعود بن حمود القحامي

(٦-١٥٠٣-٤٢٠)

إشراف الشيخ الدكتور:

عبد القيوم بن عبد الغفور السدي

١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ

الجزء الثاني

٤٩٢- وفي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ خُصُوصٌ وَفِي الْفَرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَّلَا

أخبر عمّن رمز له بالخاء المعجمة من: (خُصُوصٌ)، وهم القراء ما عدا نافعاً
أنهم وحّدوا: ﴿الرَّيْحِ﴾ في قوله تعالى في الشورى: ﴿إِنْ يَشَاءُ يُسَكِّنِ الرَّيْحَ
فَيُظِلِّلْنَ رَوَاكِدَ عَلِيٍّ ظَهْرَهُ﴾^(١)، وفي إبراهيم في قوله تعالى: ﴿كَرَّمَادٍ أَشْتَدَّتْ
بِهِ الرَّيْحُ﴾^(٢) / فَتَعَيَّنَ لِنَافِعِ الْجَمْعِ فِي السُّورَتَيْنِ.

[٤١٤/١]

ثم أخبر عمّن رمز له بالزاي، والخاء من: (زَاكِيهِ هَلَّلَا)، وهما قبل والبي،
وضاق عليه أن يأتي بالرمز لابن كثير بكماله، فأتى برمز راوييه - كقوله: (ضَوْءٌ
سَنَّا تَلَا...٠٠٠)^(٣) فَإِنَّ السَّيْنَ، والتاء للكسائي بكماله - أَنَّهُمَا قَرَأَا بِالتَّوْحِيدِ فِي الْفَرْقَانِ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا﴾^(٤) فتعين للباقيين قراءته
بالجمع.

والحاصل: أن نافعاً انفرد بجمع ما في الشورى، وما في إبراهيم، وانفرد
ابن كثير بإفراد ما في الفرقان^(٥)، وضاق على الناظم أن يأتي بلفظ: «إبراهيم»، فعبر
عنها بقوله: (وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ)^(٦)، وله نظائر ستأتي، وقد مرّ بعضها.

وقد عرفت من الآيات المُتَقَدِّمَةِ أن الأَخَوَيْنِ وَحَدَا: ﴿الرَّيْحِ﴾ فِي تِسْعِ
سُورٍ: البقرة، والكهف، والشريعة، والنمل، والأعراف، والروم في الثاني منها، وفاطر،
والشورى، وإبراهيم، وأن ابن كثير وأفقهما على ما في النمل، والأعراف، وثانية

(١)- سورة الشورى، الآية: ٣٣.

(٢)- سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣١٢)، باب الفتح الإمالة وبين اللفظين.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٤٨.

(٥)- في الأصل: "القرآن" والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٢/٢.

وَأَنْ التِي فِي الْحِجْرِ: أُرِيدُ بِهَا مَا يُلْقَحُ الشَّجَرُ، وَكُلُّ رِيحٍ تُلْقَحُ^(١).

وَأَنْ التِي فِي الشُّورَى: أُرِيدُ بِهَا مَا تَحْمِلُ الْفُلُكُ، وَكُلُّ رِيحٍ تَحْمِلُهَا^(٢).

وَأَنْ التِي فِي إِبْرَاهِيمَ: أُرِيدُ بِهَا مَا يُفَرِّقُ الرَّمَادَ، وَيُذْهِبُهُ^(٣)، وَكُلُّ رِيحٍ تَفْعَلُ ذَلِكَ^(٤).

وَأَنْ الْمَذْكُورَ فِي النَّمْلِ، وَالْأَعْرَافِ، وَالرُّومِ، وَفَاطِرِ، وَالْفِرْقَانِ، أُرِيدُ بِهِ: «الرِّيحِ

الَّتِي تَتَقَدَّمُ الْمَطْرَ»، وَهِيَ: «الْجَنُوبُ»؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: «الْجَنُوبُ هِيَ الَّتِي تَحْمَعُ

السَّحَابَ، وَالشَّمَالَ [تَعْصِرُهُ]^(٥)، وَتَأْتِي بِالْمَطْرِ^(٦).

فَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ^(٧): الْجَمْعُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَالتَّوْحِيدُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي^(٨) لِذَلِكَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنِيَيْنِ مُتَقَارِبَانِ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ جِنْسٌ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَلِذَلِكَ

جَاءَتْ الْحَالُ مِنْهُ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْاقِحَ﴾^(٩)، وَ﴿نَشْرًا﴾^(١٠)؛ وَلِأَنَّ الْجَنُوبَ

وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَإِنَّهَا تَتَنَوَّعُ بِأَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ: بِالشَّدِيدَةِ، وَاللَّيْنِ، وَالْحَرَارَةِ، وَالْبُرُودَةِ^(١١).

(١) - انظر: البحر: ٤٣٩/٥، والكشاف: ٤٠٢/٣، واللائئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣

(٢) - انظر: البحر: ٤٩٧/٧، والكشاف: ٤١٣/٥، واللائئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣

(٣) - في الأصل: "وتُذْهِبُهُ"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: البحر: ٤٠٥/٥، والكشاف: ٣٧١/٣، واللائئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٥) - في كلتا النسختين: "تَقْصُرُهُ"، وما أثبتته لعله الصواب؛ جرياً على ما ذُكِرَ فِي بَعْضِ مَصَادِرِ الْكِتَابِ،

ومنها: فتح الوصيد: ٦٨٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٦) - انظر: البحر: ١٧٣/٧، والكشاف: ١٤٢/٥، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥٦٩/٢،

وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٧) - هو السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٨٣/٢.

(٨) - "الثاني" سقطت من (ت).

(٩) - سورة الحجر، الآية: ٢٢.

(١٠) - من مواضعها: الأعراف، الآية: ٥٧، وهي على قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ لأنه جمع: "نُشُورٌ".

(١١) - الللائئ الفريدة - بتصرف يسير -: ٥٦٩/٢.

وقد عَلَّل بعضهم استثناء الأول من الروم؛ بوقوع الحال منه مجموعة^(١)، وهذا مُنتَقِض بقوله: ﴿لَوَاقِحَ﴾ بعد توحيدِهِ في قراءة حمزة، وبقوله: ﴿نَشْرًا﴾ بعد توحيدِهِ في الأعراف والفرقان، [في قراءة ابن كثير]^(٢).

قال أبو شامة: «وخالفه غيره - يعني: حمزة في التي في الحجر - لأجل: ﴿لَوَاقِحَ﴾ كما أجمعوا على الذي في الروم؛ لأجل قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾^(٣)، قال: وحجة حمزة أن ذلك غير مانع؛ لأن المراد بالمفرد الجمع، فـ ﴿لَوَاقِحَ﴾ مثل: ﴿نَشْرًا﴾ بضم النون، لأنه جَمَعَ: «نُشُور» في قراءة ابن كثير، وأما الكسائي فلا يلزمه ذلك؛ لأنه يَقْرَأُ: بفتح النون»^(٤).

واعلم: أنهم لم يختلفوا في توحيد ما كان مُنْكَرًا نحو: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾^(٥)، ولا في توحيد بعض المَعْرِفِ نحو: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^(٦).

(١) - منهم: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٨١/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٨٠، ويقصد: بـ "الحال منه": قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ بعده.

(٢) - في كلتا النسختين: "في قراءة الأخوين"، وما أثبتته لعله الصواب؛ لأمرين: الأول: أن الأخوين يقرءان: ﴿نَشْرًا﴾، وهي ليست جمع، والمؤلف يريد قراءة الجمع ليستدل بمجيئها بعد توحيد الرياح. الثاني: قال المؤلف: "في الأعراف والفرقان"، وموضع الفرقان لا يُقرأ بالتوحيد إلا لابن كثير.

(٣) - سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، ٣٣٥.

(٥) - سورة الروم، الآية: ٥١.

(٦) - سورة الذاريات، الآية: ٤١، وانظر: السبعة: ص ١٧٢، ١٧٣، وفتح الوصيد: ٦٨١/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة: ٢٨/أ.

وقال ابن عطية: «وجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة، مُفْرَدَة مع العذاب، إلا في قوله تعالى: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾^(١)، وهذا أغلب وَقُوعِهَا في الكلام، وفي الحديث: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»^(٢)؛ لأن رِيحَ العذاب مُلْتَمِئَة الأجزاء؛ كأنها جِسْمٌ واحد، وريح الرحمة لينة متقطعة، وإنما أُفْرِدت مع: ﴿الْفُلْكِ﴾ يعني: في يونس^(٣)؛ لأنها لِإِجْرَاءِ السُّنَنِ، وهي واحدة متصلة، ثم وُصِفَتْ «بِالطَّيِّبَةِ» فزال الاشتراك بينها وبين رِيحَ العذاب» انتهى^(٤).

وقد رُدَّ عليه باختلاف القراء السبعة في توحيد ما جاء في: رِيحَ الرحمة.

وإنما يقال: لم يأت الجمعُ مع العذاب البتة، وأما المفرد فجاء مع العذاب تارة، ومع الرحمة أخرى، ولذلك آثر ما اختص بالرحمة في الحديث^(٥).

وفي قول الناظم: (وَحَدَا) / نظر؛ لأنه لا يُدْرَى^(٦) قراءة الباقيين على أي [٤١٥/أ] صيغتي الجمع من هذه المادة؛ لأن «الريح» جُمع جَمْعَيْنِ^(٧):-
أحدهما: «رِيَّاح»، وهو المراد بقراءة الباقيين.

(١)- سورة يونس، الآية: ٢٢.

(٢)- الحديث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس رضي الله عنه: رقم: (١١٥٣٣)، وأبو يعلى في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنه: رقم: (٢٤٥٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه: ٩٩/٧.
وقال الهيثمي: "وفيه حسين بن قيس، الملقب بجنش، وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٠/١٣٦، وانظر: تلخيص الحبير: ٩٤/٢.

(٣)- الآية: ٢٢.

(٤)- المحرر: ٣٦/٢.

(٥)- وقيل: "مواضع الرحمة بالجمع أولى للحديث". انظر: البحر: ١/٦٤١، والمحرر: ٣٦/٢، والكشاف: ٣٥٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة: ٢٨/أ.

(٦)- في (ت): "تُدْرَى".

(٧)- انظر هذين الجمعين في: البحر: ١/٦٣٠، والصحاح: مادة "روح" ١/٥٤١، واللسان: مادة "رَوْح" ٦/٢٥٣.

والثاني: «أرواح»، وليس مُراداً، فإذا أخذنا بمجرد ضدية الأفراد وهو الجمع، لم نَدْرُ^(١) أي الصيغتين مُراداً، وهذا كما تقدم في قوله: (خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ ٠٠)^(٢) إلا أن هناك جمع سلامة وجمع تكسير، وهنا جمع تكسير^(٣)، ومن وُرُودِ «أرواح» قول الشاعر^(٤):

إِرْبَتْ بِهَا الْأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آلُ حَيْمٍ مُنْضِدٍ

وقولها^(٥):

وَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ.

وهذه الواو هي أصل الكلمة، والياء في: «رِيحٍ وَرِيَّاحٍ»، بدل منها؛ لأجل الكسر السابق، ولذلك لَحَنَ من قال: «أرِيَّاحٍ»^(٦).

(١) - في: الأصل: "لم يُدْرِ"، والمثبت من (ت).

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٣) - قال الفاسي: "واعلم أنه أراد فعلاً - أي: رِيَّاحاً - لاشتهار القراءة به، وعدم ورودها في الآخر البتة". اللآلئ الفريدة: ٥٦٨/٢.

(٤) - البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٩٠، والبحر: ٦٣٠/١، والصحاح: مادة "حيم" ٢٤٦/٥، واللسان: مادة "حيم" ١٩٥/٥، وإرْبَتْ: أقامت بها ولزمتها، "إرْبٌ بالمكان إذا أقام فيه"، والآل: جمع آل؛ وهو عود له خشبتان يعرش عليه عود آخر يلقي عليه ثمام يستظل به. انظر: اللسان: مادة "رب" ٧٢/٦، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى للأعلم النحوي: ص ٩٠.

(٥) - البيت لميسون بنت بحدل، وهو في: اللسان: مادة "مسن" ٧٦/١٤.

(٦) - انظر: الصحاح: مادة "رَوْح" ٥٤١/١، واللسان: مادة "روح" ٢٥٣/٦، والتبيان: ١١٧/١، والبحر: ٦٣٠/١، والمحرر: ٣٦/٢.

وَيُحَكِّي أَن أَبَا حَاتِمِ السَّجِسْتَانِي^(١) لَمَّا سَمِعَ فِي شِعْرِ عِمَارَةَ بْنِ عَقِيلِ بْنِ بِلَالٍ^(٢): «الرَّيَّاحُ» قَالَ لَهُ: «لَحَنَتْ»، فَقَالَ لَهُ عِمَارَةُ: «أَلَا تَسْمَعُ الرِّيَّاحَ»، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَاتِمٍ: «هَذَا خِلَافُ ذَلِكَ»، فَقَالَ لَهُ: «صَدَقْتَ»، وَرَجَعَ^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ أَثِيرُ الدِّينِ^(٤): «وَفِي مَحْفُوظِي أَنْ: «أَرِيَّاحًا» جَاءَ فِي شِعْرِ بَعْضِ الْعَرَبِ الْمُسْتَشْهِدِ بِكَلَامِهِمْ»^(٥).

قُلْتُ: لَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: «أَعْيَادٌ» جَمَعَ «عِيدٌ»، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَقُولُوا: «أَعْوَادٌ» لَكِنَّهُمْ تَرَكَوهُ خَوْفَ اللَّبْسِ بِجَمْعِ «عُودِ الْحَطَبِ»، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: «عَيْدٌ»، وَحَقُّهُ «عُودٌ» خَوْفَ اللَّبْسِ بِتَصْغِيرِ «عُودِ الْحَطَبِ»^(٦).

﴿وَتَصْرِيْفٌ﴾: مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، أَي: «أَنَّ الرِّيحَ تَصْرِفُ السَّحَابَ»، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ، أَوْ نَقُولُ: مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ، أَي: «وَتَصْرِيْفُ اللَّهِ الرِّيحَ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَنْوَاعِ»^(٧).

(١) - هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤.

(٢) - هو: عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي التميمي، شاعر مقدم فصيح من أهل اليمامة، وهو من أحفاد جرير الشاعر، كان بارعاً في النحو، ت ٢٣٩هـ. انظر: الأعلام: ٣٧/٥.

(٣) - انظر قوله في البحر: ٦٣٠/١، والمحزر: ٣٦/٢، والدر المصون: ٢٠٦/٢، واللسان: مادة "رُوح" ٢٥٣/٦.

(٤) - هو: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، النحوي، المفسر، المؤرخ، الأديب، ولد في غرناطة، ورحل إلى القاهرة، أخذ عن أبي جعفر الطباع وابن أبي الأحوص، تقدم في النحو في زمانه، وأصبح تلاميذه شيوخاً في عصره، ومن أبرزهم: السبكي، والأسنوي، وابن عقيل، والسمين الحلبي، له: "البحر المحيط" في التفسير، و"الارتشاف" في النحو، وغيرها، ت: ٧٤٥هـ. انظر: بغية الرواة: ٢٨٠/١، ٢٨١، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٨٦/٢.

(٥) - البحر: ٦٣٠/١.

(٦) - انظر: البحر: ٦٣٠/١، والدر المصون: ٢٠٧/٢.

(٧) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠١/١، والتبيان: ١١٧/١، والبحر: ٦٤١/١، والدر المصون: ٢٠٦/٢، ولا أعلم وجهاً يُبرَّرُ إعراب السمين - رحمه الله - لهذه الكلمة ويُسوِّغُ إدخاله في هذا المصنف، وكان الأولى بوضعه؛ تفسيره الموسوم "بالدر المصون"، كما فعل هناك والاكتفاء بذلك، والله أعلم.

قوله: (وَفِي سُوْرَةِ الشُّوْرَىٰ) خَبَرَ مُقَدَّم، (وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ) عَطْفٌ عَلَيْهِ، والهَاءُ فِي: (رَعْدِهِ) لِلرَّيْحِ لِالتَّبَاسِهِ بِهِ فِي ذِكْرِهِمَا فِي السُّوْرَةِ، أَوْ فِي الوجودِ غَالِبًا^(١).

(و) (خُصُّوْصٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والمعنى: «ذو خصوص بالسته القراء»^(٢)، (وَفِي الفُرْقَانِ) متعلق بمحذوف، أي: «وَأَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الفُرْقَانِ».

(و) (زَاكِيهِ) مُبْتَدَأٌ، (هَلَّلًا) خبره، والألف للإطلاق، و«الزَّاكِي»: الطَّاهِرُ، و«الزَّكِي»: مثله^(٣)، وَقُرِئَ: ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾^(٤)، و﴿زَاكِيَةً﴾^(٥).

ولا يجوز تعلق: (فِي الفُرْقَانِ) بِ(هَلَّلَ) كما قال أبو عبد الله^(٦)؛ لأنه يلزم تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

ومعنى: (هَلَّلَ) قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، أي: أَنَّهُ ذَكَرَ اللهُ عِنْدَ النِّعْمَةِ الحَاصِلَةِ بِالغَيْبِ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا المَعْنَى - ونحوه كقولهِ: (دُمُّ شُكْرًا) - إِلَّا فِي^(٧) المَوَاضِعِ الَّتِي يَجِيءُ الرِّيحُ فِيهَا بِالمَطَرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا^(٨).

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٥/٢، واللائي الفريدة: ٥٧٠/٢، وقيل: الهاء عائدة على القرآن، انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمداني (خ): ٢٧/أ.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٥/٢.

(٣) - انظر: اللسان: مادة "زكا" ٤٦/٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٨/أ، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - سورة الكهف، الآية: ٧٤.

(٥) - قراءة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، انظر: التيسير: ص ١١٨.

(٦) - انظر: اللائي الفريدة: ٥٧٠/٢.

(٧) - "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٨) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠، وميرز المعاني في شرح حرز الأماني (خ): ٩٠/ب، والسراج: ص

والهاء في: (زَاكِيَه) عائدة على التوحيد^(١)، أي: زَاكِيَ التوحيد قال كلمة التوحيد، وما أحسن ما اتفق له ذلك حيث أراد بالتوحيد الأفراد، واتفق أن كلمة: لا إله إلا الله كلمة توحيد، ويقال: هَلَّلَ، وهَيَّلَ بمعنى واحد^(٢). /

[٤١٥/ب]

٤٩٣- وَأَيُّ خِطَابٍ بَعْدُ عَمَّ وَلَوْ تَرَى وَفِي إِذْ يَرُونَ الْيَأْسَ بِالضَّمِّ كَلَّلا

أخبر عَمَّن رمز له بكلمة: (عَمَّ)، وهما نافع، وابن عامر، أنهما قرآ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) بالخطاب، فتعین لغيرهما الغيبة.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالكاف من: (كُلُّ)، وهو ابن عامر، أنه قرأ قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرُونَ الْعَذَابَ﴾^(٤) بِضَمِّ يَائِهِ، فتعین لغيره فَتَحُّهَا.

والوجه في قراءة: ﴿تَرَى﴾ بالخطاب: حَمَلُهُ على نظائره في القرآن، وذلك

نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ﴾^(٥)، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦).

والخطاب على العموم، أي: «ولو ترى أيها الإنسان»، فالمراد به كل مخاطب، ولذلك قال الناظم: (عَمَّ)، أي: عَمَّ جميع المخاطبين^(٧).

(١)- وقيل: "الهاء عائدة على القرآن". انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "هلل" ٨٤/١٥، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٥/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٥)- سورة الأنعام، الآية: ٩٣، وسبأ، الآية: ٣١.

(٦)- سورة الأنفال، الآية: ٥٠، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٩، والحجة للفارسي: ٢٦١/٢،

والكشف: ٢٧١/١-٢٧٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧١/٢، إبراز المعاني: ٣٣٦/٢، ومبزر المعاني شرح حرز الأماني (خ): ٩١/أ،

والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وقيل: الخطاب لرسول الله ﷺ، والمراد هو وأمته، وإنما قدّم عليهم في الخطاب على حدّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾^(١) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) فالخطاب أولاً لمدرة القوم ورأسهم؛ فلا يخرج ذلك عن عمومته^(٣).

وقيل: المخاطب الظالم؛ بدليل إسناد الفعلية إليه، أو إلى ضميره في القراءة الأخرى^(٤).

والوجه في الغيبة: أن المراد بالتهديد والوعيد هم: الظالمون، فكان إسناد الفعل إليهم مطابقاً لما قصد^(٥).

واختلف الناس في جواب: ﴿لَوْ﴾، وفي الرؤية هل هي بصرية أو قلبية؟.

فأما الأول: فقال بعضهم: جوابها مُقدَّر قبل^(٦): ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾^(٧)،

وتكون: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ معمولاً لذلك الجواب، والتقدير على قراءة الخطاب: «لعلمت أيها السامع أن القوة لله جميعاً»^(٨).

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ١.

(٢)- سورة الطلاق، الآية: ١.

(٣)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفراسي: ٢٦٢/٢، والكشف: ٢٧٢/١، وشرح الهداية: ١٨٧/١، والموضح: ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٤)- انظر: فتح الصيد: ٦٨٤/٢، والآلج الفريدة: ٥٧١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٣، والكشف: ٢٧٢/١.

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٩، والحجة للفراسي: ٢٦١/٢، والكشف: ٢٧٢/١، والموضح: ٣٠٨/١.

(٦)- في الأصل: "قيل"، والمثبت من (ت).

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٦٥.

(٨)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والمحرم: ٣٩/٢، والتبيان: ١١٨/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وعلى قراءة الغيبة: إن كان: ﴿الَّذِينَ﴾ فاعلاً: «لَعَلِمُوا أَنْ الْقُوَّةَ»، وإن كان الفاعل ضميراً عائداً على السامع، و﴿الَّذِينَ﴾ مفعول كان التقدير: «لَعَلِمَ أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً»^(١).

وقال آخرون: جَوَابُهَا مُقَدَّرٌ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، فتقديره على قراءة الخطاب: «لَا سَتَعُظَّمَتْ ذَلِكَ»^(٢).

وعلى قراءة الغيبة: «لَا سَتَعُظَّمُوا ذَلِكَ»، أو «لَا سَتَعُظَّمُ ذَلِكَ» على حَسَبِ القولين في فاعل: ﴿تَرَى﴾^(٣).

وتكون: ﴿الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ في محل نصب على المفعول مِنْ أَجْلِهِ في قراءة الخطاب، وفي موضع المفعول - إن كانت الرؤية بصرية^(٤) - و﴿الَّذِينَ﴾ فاعل وسادة مسدّ مفعولين - إن كانت قلبية^(٥) -.

وقال أبو شامة: «وجواب: ﴿لَوْ﴾ محذوف على القراءتين، و﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، وما بعده معمول الجواب المحذوف، أي: «لرأيت»، أو «لرأوا»، أو «لَعَلِمُوا أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ»، أي: «لشاهدوا من قدرته سبحانه ما تيقنوا معه أنه قوي عزيز، وأن الأمر ليس هو ما كانوا عليه من جحودهم لذلك، وشكهم فيه».

(١) - انظر: البحر: ٦٤٥/١، والمحزر: ٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٦/٢.

(٢) - وهو قول: أبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد. انظر: البحر: ٦٤٥/١، والتبيان: ١١٨/١، ومعاني الفراء: ٩٧/١.

(٣) - انظر: البحر: ٦٤٥/١، والقرطبي: ٢١٠/٢.

(٤) - انظر: التبيان: ١١٨/١، والكشف: ٢٧٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٥٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وقيل: الجواب بِجُمْلَتِهِ مَحذُوفٌ، مثل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ

الْجِبَالُ﴾^(١)، وإنما أُبْهِمَ تَفْخِيمًا لِلأَمْرِ كما يقول القائل: «لو رأيت زيدا والسياط

تأخذه، ولو رأيت والسيوف تغشاه من كلِّ / جانب»، أي: «لرأيت أمراً شاقاً لا

صَبْرٌ على رؤيته، فكيف صَبَرَ مَنْ حَلَّ بِهِ»، والتقدير: «لعلموا مَضْرَبَةَ اتِّخَاذِهِمُ

الْأَنْدَادِ»^(٢)، و﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ على تقدير «لأن القوة»، فهو تعليل للجواب^(٣).

وقيل: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ على قراءة الغيبة: مفعول ﴿تَرَى﴾، وعند هذا

يجوز أن يكون: ﴿تَرَى﴾ من رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، وَسَدَّتْ ﴿أَنَّ﴾ مَسَدَّ الْمَفْعُولِينَ.

وقيل: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ على قراءة الخطاب: بَدَلٌ مِنْ ﴿الْعَذَابِ﴾.

وقيل على قراءة الغيبة: التقدير: «ولو يرى الذين ظلموا - في الدنيا -

حالمهم حين يرون العذاب لأقلعوا من اتخاذا الأنداد».

وقيل: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مفعول كما في قراءة الخطاب، والفاعل ضمير

عائد على لفظ: ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿مَنْ يَتَّخِذُ﴾.

وقيل: التقدير: «ولو يرى راء، أو إنسان في الدنيا حال الظالمين، إذ يرون

العذاب لعلم أن القوة لله»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾^(٤)

أي: «ولا يحسبن حاسب»، وقيل: التقدير: «ولو يرى أحدٌ حالمهم في ذلك الوقت لرأى أمراً هائلاً».

٠٠٥٣٢٥

(١) - سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه ص ٣٩، ومعاني الزجاج: ١/٢٣٨.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٤) - سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.



وقيل: المعنى: «لو تَيَقَّنَ الذين ظلموا زمان رُؤْيَةِ العذاب»، فيكون المراد به الإيمان بالبعث، على أن: ﴿يَرَى﴾ بمعنى: عَرَفَ، قال: وهذا من المواضع المشكّلة، وما قدمته أَحْسَنَ الوجوه في تفسيره». انتهى^(١).

وأكثر الأقوال التي حَكَاهَا مُتَدَاخِلَةٌ بالنسبة إلى محل: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، وإنما تختلف باعتبار الغيبة والخطاب في: ﴿تَرَى﴾.

وبالنسبة إلى: الرؤْيَةِ، هل هي قَلْبِيَّةٌ، أو بَصَرِيَّةٌ؟، وبالنسبة إلى كون: ﴿الَّذِينَ﴾ فَاعِلًا، أو مَفْعُولًا؟، وبالنسبة إلى أن: الرؤْيَةِ في الدنيا، أو في الآخرة؟، وما قدمته مُوضِّحٌ لذلك جَمِيعُهُ.

وفي الحرف قراءات أُخْرَ يَطْوِلُ ذِكْرُهَا، وَتَخْرِيجُهَا، ذَكَرْتَهَا فِي غَيْرِ هَذَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

و﴿إِذْ يَرُونَ﴾^(٣) يَأْتِي الْكَلَامُ فِي هَذَا الظرف عند الكلام في: ﴿يَرُونَ﴾.

والوجه في قراءة: ﴿يُرُونَ﴾ على ما لم يُسَمِّ فاعله موافقة قوله تعالى:

﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، وفي قراءته على ما سُمِّي

(١) - إبراز المعاني: ٢٣٧/٢ - ٢٣٨.

(٢) - انظر: الدر المصون: ٢١٢/٢ - ٢١٣.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٦٧، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢٦٤/٢،

والكشف: ٢٧٣/١، وشرح الهداية: ١٨٨/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

فاعله موافقة قوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾^(١)، ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا
الْعَذَابَ﴾^(٢).

قال أبو عبد الله: «والقراءتان على الحقيقة متداخلتان؛ لأنهم إذا رأوا رؤوا، وإذا
رأوا فقد رأوا». انتهى^(٣).

وهذا إن عني هذا بخصوص المادة فمُسَلَّم، وإن عني بالنسبة إلى الملازمة العقلية
فليس بصحيح؛ لأن الإنسان قد يرى وإن لم يره غيره، وقد يره غيره ولا يرى فلا
تلازم بينهما، ولا تداخل.

وفي: ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾ ثلاثة أوجه:-

أحدها^(٤): أنه ظرف للرؤية، أي: «ولو يرى الظالمون أن القوة في وقت
رؤيتهم ذلك».

والثاني^(٥): أنه مفعول به لـ ﴿يَرَى﴾، إن كان: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فاعلاً / أي: [٤١٦/ب]

«ولو يرى الظالمون في الدنيا وقت رؤيتهم العذاب في الآخرة».

الثالث^(٦): أنه بدل من: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل اشتمال، وذلك على قراءة

الخطاب، والتقدير: «ولو ترى أيها المخاطب الظالمين وقت رؤيتهم العذاب لرأيت أمراً
فظيعاً».

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٦٦.

(٢)- سورة النحل، الآية: ٨٥، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢/٢٦٤،
والكشف: ١/٢٧٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٢.

(٤)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١/١١٨، والإتحاف: ١/٤٢٥.

(٥)- انظر هذا الوجه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٠٣.

(٦)- انظر هذا الوجه في: إعراب القرآن للنحاس: ١/٨٨، والإتحاف: ١/٤٢٥.

وقد أُوقِعَ هذا الفعل على الوقت كثيراً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقِفُوا﴾^(١)، ونحوه^(٢).

وقد خَرَجَ أبو شامة أن ذلك مُقَيَّد بقراءة الخطاب، فقال: «﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مفعول: ﴿تَرَى﴾ على قراءة الخطاب، و﴿إِذْ يَرُونَ﴾ ظَرْفٌ للرؤية، وهو في الموضعين من رؤية البصر.

ويجوز أن يكون: ﴿إِذْ يَرُونَ﴾ بدلاً من: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل اشتمال، كما قيل ذلك في قوله: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾^(٣)، أي: ولو ترى زمان رؤية الظالمين العذاب، وقد صُرِّح بهذا المعنى في آيات كثيرة، نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ..... وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ..... وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ..... وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَعُوا فَلَا فَوْتَ﴾^(٥)، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾^(٦).

وعلى قراءة الغيبة يكون: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فاعل: ﴿يَرَى﴾،

و﴿إِذْ يَرُونَ﴾: مفعول على سياق هذه الآيات المذكورة. انتهى^(٧).

(١)- سورة الأنعام، الآية: ٢٧، ٣٠.

(٢)- انظر: المحرر: ٣٩/٢، والكشاف: ٣٥٤/١.

(٣)- سورة مريم، الآية: ١٦.

(٤)- سورة الأنعام، الآيات: ٢٧، ٣٠، ٩٣.

(٥)- سورة سبأ، الآيات: ٣١، ٥١.

(٦)- سورة الأنفال، الآية: ٥٠.

(٧)- إبراز المعاني: ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.

وقرئ بكسر: ﴿أَنَّ﴾ على الاستئناف^(١)، وفيه معنى: التعليل.

وليس يُراد بـ ﴿إِذٍ﴾ حقيقتها من الماضي بل مجرد الزمان، كما يُراد: ﴿إِذَا﴾
لذلك^(٢)، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۖ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾^(٣) من غير تعرُّض
لاستقبال^(٤).

وقال الفارسي: «إنما جيء بـ ﴿إِذٍ﴾ لتحقيق الأمر، ووقوعه لا محالة، وليدل
على تقريبه من الوقوع، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ ٱصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ﴾^(٥)،
﴿وَنَادَىٰ ٱصْحَابُ ٱلنَّارِ﴾^(٦)».

قلت: ومثله: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾^(٧)، ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ﴾^(٨).

قوله: (وَأَيُّ حِطَابٍ) مبتدأ، و(عَمَّ) خبره، و(بَعْدُ): ظرف مقطوع عن
الإضافة، أي بعد ذِكر: (الرَّيْحِ)^(٩)، والعامل فيه: (عَمَّ)، أي: «عَمَّ بَعْدَ ذِكرِ الرِّيحِ».

(١) - قراءة متواترة، قرأ بها: أبو جعفر، ويعقوب. انظر: النشر: ٢/٢٢٤، والإتحاف: ١/٤٢٥.

(٢) - في (ت): "كذلك".

(٣) - سورة الليل، الآية: ١ - ٢.

(٤) - انظر: البحر: ١/٦٤٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٠٣، والحجة للفارسي: ٢/٢٦٠.

(٥) - سورة الأعراف، الآية: ٤٤.

(٦) - سورة الأعراف، الآية: ٥٠، وقوله في: الحجة - بتصرف يسير -: ٢/٢٦٠.

(٧) - سورة النحل، الآية: ١.

(٨) - سورة الحجر، الآية: ٢، وانظر: البحر: ١/٦٤٦، والمحزر: ٢/٤٠، والكشاف: ١/٣٥٤.

(٩) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٤، وشرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):

أ/٢٩.

والاستفهام هنا للتعظيم، والتفخيم لشأن الخطاب، أي: هو خطابٌ عظيم لتعلقه بأمرٍ فظيع من شدة عذاب يوم القيامة لمتخذي الأنداد من دون الله^(١)، وأشار بقوله: [عَمَّ]^(٢) إلى عمومته لكل إنسان كما تقدم شرحه.

(وَلَوْ تَرَى) على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ لدلالة السياق عليه، أي: محله ولو ترى، أي: محلّ الخطاب هذا اللفظ، فإنه واقع فيه^(٣).

ويجوز أن يكون: (أَيُّ حِطَابٍ) خبراً مقدّماً، (وَلَوْ تَرَى) مبتدأ مؤخر^(٤)، كقولك: «أَيُّ رجلٍ زيدٌ»، على سبيل التعظيم، لا حقيقة الاستفهام^(٥).

(بَعْدَ) متعلق بـ(عَمَّ)، و(عَمَّ): في موضع جر نعتاً لـ(حِطَابٍ)، أي: «وَأَيُّ حِطَابٍ عَامٌّ بَعْدَ / ذِكْرِ الرِّيحِ».

قوله: (وَفِي إِذْ يَرُونَ) خبرٌ مُقدّم، و(الياء) مبتدأ مؤخر، و(بالضّم) متعلق بـ(كُلُّ)، و(كُلُّ) نُصِبَ على الحال من: (الياء) على إضمار «قد» عند بعضهم، والتقدير: «والياء في إذ يرون مُكَلَّلٌ بالضّم».

والتكليل: عبارة عن الإحاطة بالشيء، ومنه: «رَوْضَةٌ مُكَلَّلَةٌ»، أي: «كُلَّتْ بالنُّور والنِّبَات»، والإكليل: «عِصَابَةٌ مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ تُجَعَلُ عَلَى رَأْسِ الْمَلِكِ، وَنَحْوِهِ»^(٦)، وكأنه جعل الضمة على الياء بمنزلة الإكليل على رأس [الملك

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٦/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ، وكتز الجعبري (خ): ٣٤٣، وشرح السنباطي: ٣٨٣/٢.

(٢) - «عَمَّ» سقطت من كلتا النسختين، وما أثبتته لعله الصواب؛ لموافقة السياق، ولأنه هو المتقدم لما ذكر.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٤) - العبارة في (ت) هكذا: «خبرٌ مقدّم» (ولو ترى): مبتدأ مؤخر.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٦) - انظر: اللسان: مادة «كلل» ١٠٣/١٣.

و[^(١)لابسه، وهو تشبيه حسن، فإن الحركة كالمكّلة للحرف الذي هي عليه^(٢).

ويجوز أن يكون: (الياء): مبتدأ، و(كلل): خبره، وبـ(الضم): متعلق به^(٣) (وفي إذ يرون): بيان، فيتعلق بمحذوف، أي: «أعني: ذلك في إذ يرون».

وجعله أبو عبد الله: متعلقاً بـ(كلل)^(٤)، وهو على عادته من تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

ويجوز أن يكون: بـ(الضم): متعلقاً بمحذوف حالاً من الضمير المستتر في (إذ يرون)، كقولك: «في الدار زيد قائماً»، فر«قائماً»: حال من الضمير المستتر في الخبر، ولا يضر الفصل بالمبتدأ بين الحال وصاحبها.

٤٩٤ - وَحَيْثُ أَتَى خُطُواتُ الطَّاءِ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَن زَاهِدٍ كَيْفَ رَثَّلا

أخبر أن الطاء من: ﴿خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾^(٥) ساكن حيث أتى في القرآن، وهو وارد في القرآن العظيم في خمسة مواضع: في هذه السورة اثنان، وفي الأنعام واحد^(٦)، وفي النور اثنان^(٧).

(١) - ما بين المعكوفتين ساقط من (ت).

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨١، والسراج: ص ١٥٩

(٣) - "به" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٦٨، والآية: ٢٠٨.

(٦) - في الآية: ١٤٢.

(٧) - في الآية: ٢١.

ثم أَخْبَرَ أَنْ ضَمَّ الطَّاءَ مَرْوِي عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ^(١)، وَالزَّايِ، وَالْكَافِ، وَالرَّاءِ، مِنْ قَوْلِهِ: (عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلًا)، وَهُمْ: حَفْصٌ، وَقَنْبَلٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، فَتَعَيَّنَ لغيرِهِمُ السُّكُونُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ أَوْلَاً، وَلَوْ لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ أَوْلَاً، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الضَّمِّ فَقَطْ؛ لِأَخْذِ اللَّبَاقِينَ: بِالْفَتْحِ عَلَى مَا أَصَلَّهُ^(٢)، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ السُّكُونِ؛ لِأَخْذِ ضِدِّهِ وَهُوَ: الْفَتْحُ، فَلِذَلِكَ نَصَّ عَلَى الْقَرَاءَتَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الطَّاءُ سَاكِنَةٌ مِنْ: ﴿حُطُوتٍ﴾ حَيْثُ وَرَدَتْ لِكُلِّ الْقَرَاءِ، إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْنَى مِنْهُمْ^(٣).

وَالْوَجْهَ فِي السُّكُونِ: أَنَّهُ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ سَاكِنِ الطَّاءِ، فَتَبِعَهُ الْجَمْعُ، وَأَيْضاً فَهُوَ أَخْفٌ مِنَ التَّحْرِيكِ بِالضَّمِّ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ الْحَرَكَاتِ^(٤).

وَالْوَجْهَ فِي ضَمِّ الطَّاءِ: إِرَادَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ «فُعْلَةً» إِذَا كَانَتْ اسْمًا جَازَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ^(٥): -

الإِتْيَانُ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ: السُّكُونُ^(٦).

(١) - "المهملة" زيادة من (ت).

(٢) - أي: على ما أصله في المقدمة بقوله: (وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا فَغَيْرُهُم بِالْفَتْحِ وَالتَّصْبِيبِ أَقْبَلًا). متن الشاطبية البيت رقم (٦٢).

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٤، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢١، والكشف: ٢٧٤/١، وشرح الهداية: ١٨٨/١، والموضح: ٣٠٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٤١/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ١/٣.

(٥) - انظر هذه الأوجه في: الكتاب: ٥٧٩/٣-٥٨٠، والبحر: ٦٥١/١، والتبيان: ١٢٠/١، وكشف المشكلات: ٢٥٢/١، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٦) - وهي لغة تميم، وطائفة من قيس. انظر: البحر: ٦٥١/١، وفتح الوصيد: ٦٨٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥، ووجه القراءة به كما ذكر المؤلف: لأنه الأصل، وهو أيضاً أخف من الضم.

والإتباع وهو: أن تُضَمَّ العين إِتِّبَاعاً لحركة الفاء فَرَقاً بينها وبين الصفة^(١).

والفتح تخفيفاً، وذلك: «كَظَلَّمَات»، و«خُطَوَات»^(٢).

فلو كانت صفة لَزِمَت السكون نحو: «خَلَوَات»^(٣).

و«الْخُطُوءُ» بِالضَّمِّ ما بين القدمين^(٤)، فالمعنى: لا تَسْلُكُوا مَسَالِكَ الشَّيْطَانِ، ولا

تَرُدُّوا مَوَارِدَهُ^(٥).

وبالفتح بعكس الفِعْلِ فهو: «مَرَّةً»^(٦) / من: «خَطَاً يَخْطُو»، كـ«الضَّرْبَةُ» من [٤١٧/ب]

«ضَرَبَ يَضْرِبُ».

(١) - لأن الضم هو الأصل في: الاسم دون الصفة، مثل: "غُرْفَةٌ" و"غُرْفَاتٌ"، أما إن كانت صفة فتلزم السكون، فوجه القراءة به للفرق بينهما. قاله المهدوي في: شرح الهداية: ١/١٨٨، والهمذاني في: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ، ومكي في: الكشف: ١/٢٧٣، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والموضح: ١/٣١٠، والإتباع لغة: الحجاز. انظر: البحر: ١/٦٥١، والحجة للفارسي: ٢/٢٦٨.

ومما قيل في توجيههما: أنهما لغتان بمعنى واحد، مثل: "عُنُقٌ وَعُنُقٌ"، "وَطُنْبٌ وَطُنْبٌ". انظر: الحجة للفارسي: ٢/٢٦٧، وشرح شعلة: ص ٢٨١، والتبيان: ١/١٢٠.

(٢) - قال السخاوي: "والفتح لا يكون إلا في الضرورة". فتح الوصيد: ٢/٦٨٧، وقال الزجاج: "والفتح شاذة قراءة، قوية لغة" معاني القرآن: ١/٢٤١، وانظر: الكتاب: ٣/٥٨٠، والبحر: ١/٦٥١، والتبيان: ١/١٢١، ومعاني القراءات: ص ٦٨.

(٣) - انظر: الكتاب: ٣/٥٨٠، ومعاني الزجاج: ١/٢٤١.

(٤) - انظر: الصحاح: مادة "خطا" ٦/٢٧٠، واللسان: مادة "خطا" ٥/١٠٧.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٨ - ٣٣٩، والبحر: ١/٦٥٤، والطبري: ٢/٩٢، والمحزر: ٢/٤٣، والكشاف: ١/٣٥٦، والقرطبي: ٢/٢١٤.

(٦) - أي: المرّة والفعلّة الواحدة من الخطو، ومثل: "سَجْدَةٌ، وَسَجْدَاتٌ"، انظر: البحر: ١/٦٥١، والطبري: ٢/٩٢، والكشاف: ١/٣٥٦، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ.

وقد قرأ بذلك: أبو السَّمَال^(١): «خَطَوَات» بفتحين^(٢).

وَقَرَأَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «خَطَوَات» بضمين وهمزة^(٣)،
وذلك كهمزهم: «حَلَّاتُ السَّوِيْقِ»^(٤).

ويجوز أن لا يُعْتَدَ بحركة الواو وهي الفتحة؛ فكأنها ساكنة بعد ضمة، فلذلك
أَبْدَلَهَا همزة نحو^(٥):

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُؤَسَى.

قوله: (الطَّاءُ) مبتدأ، و(سَاكِنٌ) خبره، وذُكِرَ باعتبار اللفظ، و(حَيْثُ) ظرف
مكان، وما بعده من الجملة في موضع خَفَضٍ بإضافته إليه، والعامل فيه: (سَاكِنٌ)،
والتقدير: «الطَّاءُ سَاكِنٌ»^(٦) حَيْثُ أَتَى خَطَوَاتُ.

(١) - هو: قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري أبو السَّمَال العدوي، من أئمة العربية، قرأ على هشام
السيربري، وعباد بن بشر، وأخذ عنه أبو زيد الأنصاري، له رواية شاذة في الكامل للهندي. انظر: معرفة
القراء: ٣٠٧/١، وغاية النهاية: ٢٧/٢.

(٢) - قراءة شاذة: منسوبة لأبي حرام الأعرابي في: مختصر الشواذ: ص ١٨، ولأبي السَّمَال في: المحتسب:
٢٠٥/١، وانظرها في: البحر: ٦٥٣/١، والمحزر: ٤٤/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والفريد في إعراب القرآن
المجيد: ٤٠٥/١.

(٣) - قراءة شاذة: منسوبة: لعمر بن عبيد وعيسى بن عمر في: مختصر الشواذ: ص ١٨، ولعلي عليه السلام،
والأعرج في: المحتسب: ٢٠٥/١، وانظرها في: البحر: ٦٥٤/١، والمحزر: ٤٤/٢، والكشاف: ٣٥٥/١،
والقرطبي: ٢١٤/٢، والتبيان: ١٢١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٥/١.

(٤) - أي: تُخَرَّجُ هذه القراءة على أنها مِّنْ تَهْمَزُهُ الْعَرَبُ وَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْهَمْزِ، كما مَثَّلَ الْمُؤَلِّفُ، ومثله
أيضاً: "وَرَنَاتُ رُوحِي بِأَيَاتٍ"، "والذئب يستنشئ ريح الغنم"، فهو من "خَطَوَات"، وليس من "أخطأت".
انظر: المحتسب: ٢٠٥/١.

(٥) - صدر بيت لجرير، وهو في ديوانه: ص ١١٢، والخصائص: ١٧٥/٢، والأشباه والنظائر: ١٥٧/١،
ومغني اللبيب: ٤٩٢/٢، والمحتسب: ١٢٦/١، والبحر: ١٦٧/١، وعجزه: "وَجَعَلَهُ إِذْ إِضَاءَهُمَا الْوَقُودُ".

(٦) - في الأصل زيادةٌ بعد كلمة: "ساكن"، وهي: "أي"، والمثبت كما في: (ت).

وقيل: (حيث) منصوب بفعلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عليه: (سَاكِنٌ)، والتقدير: «وَسَكَنَ طَاءَهُ حَيْثُ أَتَى خُطُواتٍ»^(١).

و(الطَّاءُ سَاكِنٌ) جملةٌ مُسْتَأَنفةٌ قُصِدَ بها البيان، ولا بد من ضَمِيرٍ، إما مَحذُوفٍ، أي: «الطَّاءُ منه»، أو قامت: «أل» مقامه، أي: «طَاءَهُ»^(٢).

قوله: (ضَمُّهُ) مبتدأ، و(عَنْ زَاهِدٍ) خبره، أي: «ضَمُّهُ كائِنْ، وَمَنْقُولٌ عَنْ زَاهِدٍ»، و(كَيْفٌ) منصوب بـ(رَتَّلَ) على أنه في موضع الحال، أو التشبيه بالظرف، أي: «على أيِّ حالٍ رَتَّلَ قَرَأَتْهُ»^(٣)، وفاعل: (رَتَّلَ) ضمير يعود على: (زَاهِدٍ)، و(زَاهِدٍ) صفةٌ لمَحذُوفٍ، أي: «عن قَارِيٍّ زَاهِدٍ»؛ لأن شَأْنَ القَارِيِّ أن يستغني بالقرآن فيزهد فيما في أيدي الناس، مَنْ لم يُعْنَهُ القرآن لا أَعْنَاهُ اللهُ^(٤).

و«الترتيل»: أن تأتي بكلمات القرآن مُفسَّرةً مُبَيَّنةً^(٥)، من قولهم: «تَعَرَّ رَتْلٍ» إذا كان مُفْلَجَ الأسنان جميعها غير مصمت^(٦).

(١) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، والجعبري في كثره (خ): ٣٤٤.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - فيه إشارة إلى عدالة رواته ونقلته. انظر: فتح الوصيد: ٦٨٨/٢، وشرح شعله: ص ٢٨١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ، والسراج: ص ١٥٩.

ولعله يشير إلى حديث النبي ﷺ: "القرآن غني لا فقر بعده، ولا غنى دونه". أخرجه: أبو يعلى في مسنده: رقم: (٢٧٧٣)، والطبراني في الكبير: رقم: (٧٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم: (٢٦١٤)، كلهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الهيثمي: "وفيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف". مجمع الزوائد: ١٥٨/٧، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: رقم: (١٥٥٨).

وقد جاء حديث بلفظ: "من لم يستغن بالقرآن فلا أعناه الله"، وهو حديث موضوع، ذكره العراقي في كتاب الموضوعات في الإحياء، رقم: (٢١٨)، وانظره في: تذكرة الموضوعات لابن طاهر الهندي: ص ٧٧، والفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشوكاني: رقم: (٩٣٧).

(٥) - انظر: الرعاية لتجويد القراءة لمكي: ص ١١٢، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري: ص ٦٠-٦١.

(٦) - انظر: الصحاح: مادة "رتل" ٥١٧/٤، واللسان: مادة "رتل" ٧٦/٦.

والألف في: (رثلاً) للإطلاق، والجملته من قوله: (ضَمُّهُ عَن زَاهِدٍ)، وما في حيزها في محل نصب بالقول، أي: «قل هذا اللفظ».

٤٩٥- وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي نَدِّ حَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء، والنون، والحاء المهملة، من قوله: (فِي نَدِّ حَلَا)، وَهُمْ: حمزة، وعاصم، وأبو عمرو، أنهم: يَكْسِرُونَ أَوَّلَ السَّاكِنِينَ إِذَا تَقَيَّا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وكان ثالث الساكن الثاني مضموماً ضَمَّةً لازمة، وَسَتَأْتِي أَمْثَلَتَهُ، ولا يكون ذلك إلا والسَّاكِنِ الأول آخر كلمة، والسَّاكِنِ الثاني أَوَّلَ كَلِمَةٍ أُخْرَى، وتعين لِمَنْ لم يذكره في هذه الترجمة البقاء على الضم.

وذكر لفظ القراءتين؛ لأن تقييد إحداهما لا يفهم القراءة الأخرى، ألا ترى أن ضِدَّ الضم، والكسر معاً: الفتح، وليس هو قراءة لأحد^(١).

واعلم: أن الأصل في التقاء الساكنين: الكسر؛ لأن الكسر يُشَبِّهُ الجِر، والسكون يُشَبِّهُ الجِزْم، والجِزْم أَخُو الجِر من حيث أنهما من أَلْقَابِ الإِعْرَابِ، وأن الجِر في الأسماء عوض عن الجِزْم فيها، وأصل الجِزْم الإِسْكَان، فَجُعِلَ أَخُو السَّكُونِ وَهُوَ الكسر أصلاً في التقاء الساكنين^(٢).

وقيل: إنما كان الأصل فيه الكسر؛ لأن الفتح والضم يَدْخُلَانِ فِي الفِعْلِ للإِعْرَابِ فَاخْتِيرَ فِيهِ الكسر / لالتقاء الساكنين؛ لتقع المغايرة بين حالتي الإِعْرَابِ [١/٤١٨] والبناء، فقيل: «لم يَضْرِبِ الغلام» و«اضْرِبِ الغلام»، ثم حُمِلَ عَلَى الفِعْلِ جَمِيعَ مَا يَلْتَقِي فِيهِ سَاكِنَانِ^(٣).

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦.

(٢)- ذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٧/٩، وانظر: الكتاب: ١٥٢/٤-١٥٣.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

وقيل: لأن الضمة ثقيلة جداً، والفتحة خفيفة جداً؛ لقربها من الساكن،
والكسرة متوسطة بين ذلك، فاختيرت لتوسطها^(١).

والوجه في قراءة الكسر: المجيء بها على الأصل، ولأنها أخف من الضمة^(٢).

والوجه في قراءة الضم: الإتيان، وذلك أن الإتيان مطلوب في كلامهم، وقد
احتيج هنا إلى تحريك الساكن الأول فأتى بحركة مطلوبة، وهي حركة الإتيان؛
ليحصل بها الغرضان: الإتيان، والخلوص من التقاء الساكنين، نحو:
﴿قَالَتُ أَخْرُجْ﴾^(٣)، ولا يُعتد بالساكن؛ لأنه حَاجز غير حصين^(٤).

وقال أبو شامة- عند الاعتذار عن تأنيث: (أولى) من قوله: (أولى الساكنين)-
«ويجوز أن يكون التأنيث في: (أولى) باعتبار الحركة، أي: أولى حركتي الساكنين،
وذلك لأن الساكنين متى التقيا، فتارة يُحرّك الأول، وتارة يُحرّك الثاني، نحو: «مَنْ
الرَّجُلُ»، و«انطَلَقَ»، لما سُكِّت اللام تخفيفاً، كما في: «خاء»، «فخذ»، وكانت القاف
ساكنة للأمر، فُتحت القاف لالتقاء الساكنين، فحرّكة الساكن الأول في: «مَنْ
الرَّجُلُ»، هي أولى حركتي الساكنين^(٥).

قال: ولا يُحرّك الساكن الأول إلا إذا كان التقاء الساكنين في كلمتين، أو ما
هو في حكم كلمتين، كهمزة الوصل، أو نقول الحركة الأولى هي: حركة الساكن
الأول في الوصل، والحركة الثانية هي: حركة همزة الوصل إذا ابتدأت بها ووقفت على

(١)- انظر: شرح المفصل: ٢٧/٩، واللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والكشف: ٢٧٤/١، وكشف المشكلات: ٢٥٤/١، والموضح:
٣١٢/١، والتبيان: ١٢٣/١، والبحر: ٦٦٤/١.

(٣)- سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤)- والإتيان أسهل على اللسان وأيسر، فهو خروج من ضم إلى ضم، وفيه تنبيه على حركة الهمزة
الساقطة في الدرج. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٢، والكشف: ٢٧٥/١
، وشرح الهداية: ١٨٩/١، وكشف المشكلات: ٢٥٥/١، والموضح: ٣١١/١، والإتحاف: ٤٢٨/١،
والبحر: ٦٦٥/١، والتبيان: ١٢٣/١.

(٥)- انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢.

الأول، والحركتان معاً لا يجتمعان، فَمَهْمَا حركت الأول بطلت حركة الهمزة، وإذا بطلت حركة الأول حركت الهمزة». انتهى^(١).

وهو كلام مُشكِل جداً، وحلُّه أن نقول^(٢): مراده بالحركة الأولى حركة نحو: «مَنْ الرجل»، ومراده بالحركة الثانية حركة نحو: ﴿قَالَتْ أَخْرُجْ﴾ مِمَّا يُضَمُّ للإتباع، وزعم أن الحركة هي حركة همزة: ﴿أَخْرُجْ﴾ مثلاً جُعِلَتْ في تاء: ﴿قَالَتْ﴾ وسأوضح هذا - إن شاء الله تعالى -.

وقال أبو عبد الله: «والحجة لِمَنْ ضَمَّ الأول منهما مجموع أمرين:-

أحدهما: طلب الخفة؛ لأن الخروج من كَسْرٍ إلى ضمٍّ ثقيل، والحائل بينهما غير مُعْتَدٍّ به؛ لضعفه بسكونه.

والثاني: التنبيه على أن الهمزة المحذوفة من الكلمة الثانية تُضَمُّ في حال الابتداء، وإنما نَبَّه عليها بضمِّ هذه الحروف لكونها في محلها». انتهى^(٣).

وقد تقدم في كلام أبي شامة ما يدل على هذا، وهو: أنك إذا قلت: ﴿قَالَتْ﴾

﴿أَخْرُجْ﴾ وضمَّمت التاء، فالضمة هي ضمة همزة: ﴿أَخْرُجْ﴾ جُعِلَتْ على^(٤) التاء منبهة على أن حركتها هي الضم.

(١) - إبراز المعاني: ٣٤٠/٢.

(٢) - "نقول" سقطت من (ت).

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢، وانظر: الكشف: ٢٧٥/١، وشرح الهداية: ١٨٩/١، والموضح: ٣١٢/١،

والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/ب، والبحر: ٦٦٥/١.

(٤) - "على" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

ثم قال^(١): «والدليل على أن العلة مجموع الأمرين اتفاهم على الكسرة في نحو: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾^(٢)، و﴿عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣) إذ لو كانت العلة وحدها طلب الخفة بالإتباع / لضمّوا اللام والتنوين، ولو كانت العلة وحدها التنبيه على حركة الهمزة - [٤١٨/ب] في الابتداء لفتحوا اللام والتنوين، وإنما اشترطوا مجموع الأمرين للاستظهار بقوة السبب على الخروج عن الأصل». انتهى^(٤).

قلت: الإتباع وحده علة مستقلة في ذلك، ويدل عليه أنهم راعوا حركة الإتباع، وتركوا حركة الإعراب، وذلك كقراءة أبي جعفر^(٥): ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٦) بضم التاء إتباعاً لحركة الجيم^(٧).

وأما قوله: «والدليل على أن العلة مجموع الأمرين اتفاهم على الكسر في نحو: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾، ﴿عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ ... إلى آخره».

جوابه: أن الإتباع إنما امتنع في ذلك، وما شاكله نحو: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾^(٨) من حيث إنه قد فصل بين الساكن الأول وبين الحركة التي على الثالث كلمة أخرى، وهي: «أل» التي للتعريف، فبعدها بفصل كلمة، ولاسيما على رأي الخليل فإنها

(١) - الكلام موصول لأبي عبد الله الفاسي.

(٢) - سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٣) - سورة الشعراء، الآية: ١٢٣.

(٤) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير - : ٥٧٦/٢.

(٥) - هو: الإمام يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور القدر، قرأ على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن جهم وغيرهم، ت: ١٣٠هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٨٢/٢.

(٦) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٣٤.

(٧) - انظر: النشر: ٢/٢١٠، والإنحاف: ١/٣٨٧، والبحر: ١/٣٠٢، والدر المصون: ١/٢٧٢.

(٨) - سورة الأنعام، الآية: ٥٧، ويوسف، الآية: ٤٠، و ٦٧.

عنده حَرْفٍ مَعْنَى، كـ«هَلْ»، و«بَلْ»، و«قَدْ»، وهذا وارد على إطلاق الناظم كما ستقف عليه^(١).

وقوله: (يُضَمُّ لُزُومًا) صفة: (لثالثٍ)، وتَحَرَّزَ مِنَ الثَّالِثِ الذي يُضَمُّ ضَمًّا عارضاً، وذلك يشمل [أنواعاً]^(٢): -

أحدهما: ما يتغير ضمُّه نحو: ﴿إِنَّ أَمْرًا﴾^(٣) فَإِنَّ «رَأَاهُ» مَضْمُومَةٌ لَضَمِّ هَمْزَتِهِ، فَإِذَا فَتِحَتْ هَمْزَتُهُ نَصَبًا، أَوْ كُسِرَتْ جَرًّا تَبَعْتَهَا الْعَيْنُ، نَحْوُ: «إِنَّ أَمْرًا رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ»^(٤).

والثاني: ما كان أصله الكسر، ثم عَرَضَ فِيهِ الضَّمُّ نَحْوُ: ﴿أَنْ أَمَّشُوا﴾^(٥) الأصل: «أَنْ أَمَّشُوا» مثل: «أَنْ اضْرِبُوا» في الصحيح، فاستثقلت الضمة على الياء فَحَدَفَتْ فَالتقى ساكنان الياء وواو الضمير، فَحَدَفَتْ الياء لالتقاء الساكنين، ثم جُعِلَتْ الكسرة ضمة لتصح الواو، فالضمة عَارِضَةٌ لَطَرَاءِهَا^(٦).

وقيل: بل نُقِلَتْ حَرَكَةُ الياء إِلَى الشين بعد سَلْبِهَا حَرَكَتَهَا، وَهِيَ الكسرة، فَهِيَ عَارِضَةٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الشين، وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي الكَلِمَةِ^(٧).

(١) - انظر: الدر المصون: ٢/٢٤١، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٢) - في كلتا النسختين: "أنواع"، وما أثبتته - بالنصب - يقتضيه السياق.

(٣) - سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩١، وإبراز المعاني: ٢/٣٤٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣، ومبرز المعاني في شرح حرز الأماني (خ): ٩١/ب، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ، والسراج: ص ١٦٠، والكشف: ١/٢٧٦، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٥) - سورة ص، الآية: ٦.

(٦) - انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٤٧، وشرح ابن عقيل: ٢/٥١٣ - ٥١٤، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦، والكشف: ١/٢٧٦، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٤، والكشف: ١/٢٧٧ - ٢٧٨.

وقيل: في تقرير نحو: «أَنْ أَمْشِيُوا» ويائه: أَنْ «شِينَه» مَكْسُورَةٌ فِي الْمَضَارِعِ، وَأَمْرًا لَوَاحِدٍ، وَأَمْرًا لِاثْنَيْنِ، نَحْوُ: «يَمْشِي»، و«أَمْشِ» و«أَمْشِيَا» بِخِلَافِ: «أَنْ اذْعُوا» فَإِنَّ الضَّمَّ لَازِمٌ، أَلَا تَرَى إِلَى ثَبُوتِهِ فِي الْمَضَارِعِ، وَأَمْرَ الْوَاحِدِ، وَالْإِثْنَيْنِ نَحْوُ: «نَدْعُوا»، و«ادْعُوا»^(١).

والثالث: ما كانت حركة الثالث حركة إعراب نحو: ﴿بِعَلْمِ اسْمِهِ يَحْيَى﴾^(٢)، و﴿عَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ﴾^(٣) فيمن نَوَّنَ: ﴿عَزِيرٌ﴾^(٤).

وقال أبو شامة: «أي يكون الضم لازماً لا عارضاً، وذلك مثل: ﴿أَخْرَجَ﴾، ﴿أَدْعُوا﴾ ضَمَّةُ الرَّاءِ وَالْعَيْنِ لَازِمَةٌ لِهَذِهِ الْبَنِيَّةِ، مُسْتَحَقَّةٌ فِيهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، احْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الضَّمَّةِ الْعَارِضَةِ - فَذَكَرَ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ نَحْوُ: ﴿إِنَّ أَمْرُؤًا﴾، ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾، ﴿بِعَلْمِ اسْمِهِ يَحْيَى﴾، ﴿عَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ - ثُمَّ قَالَ: وَالتَّمثِيلُ بِـ ﴿عَزِيرٌ﴾ إِنَّمَا يَنْفَعُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَوَّنَهُ، وَالَّذِي نَوَّنَهُ اثْنَانِ: عَاصِمٌ، وَالْكَسَائِيُّ، وَكِلَاهُمَا يَكْسِرُ التَّنْوِينَ، أَمَا عَاصِمٌ فَعَلَى أَصْلِهِ مِنْ كَسْرٍ / أَوَّلِ السَّاكِنِينَ مُطْلَقًا، وَأَمَا الْكَسَائِيُّ فَلَأَجْلِ عُرُوضِ الضَّمَّةِ فِي: ﴿أَبْنٌ﴾. انتهى^(٥).

وقوله: (لِثَالِثٍ) تحرّز من أن يكون الضم في حرف رابع، نحو قوله: ﴿أَنْ أَتَقُوا اللَّهَ﴾^(٦) فالضمة على القاف، والقاف رابعة؛ لأن التاء مشددة، فهي: تاءان

(١) - انظر: شرح ابن عقيل: ٤٢٥/٢، واللائلي الفريدة: ٥٧٤/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٢) - سورة مريم، الآية: ٧.

(٣) - سورة التوبة، الآية: ٣٠.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٢، والإتحاف:

٤٢٩/١، ونَوَّنَ: ﴿عَزِيرٌ﴾ عَاصِمٌ، وَالْكَسَائِيُّ، انظر: التيسير: ص ٩٦.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٤١/٢.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١٣١.

أُدْغِمَتْ أُولَاهُمَا فِي الثَّانِيَةِ، فَلَا جَرَمَ أَنَّهُ جُزِمَ بِكَسْرِ نُونٍ: ﴿أَنْ﴾ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، هَذَا مَعَ أَنَّ ضَمَّةَ الْقَافِ عَارِضَةٌ^(١).

وقوله: (لِثَالِثٍ) إِنَّمَا عَدَّهُ ثَالِثًا؛ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:-

إِذَا: لِأَنَّهُ عَدَّ قَبْلَهُ السَّاكِنَ، وَقَبْلَ السَّاكِنِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ؛ نَظْرًا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَفَّةِ الَّتِي أُولَاهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ، إِذِ الْكَلَامُ فِي نَحْوِ: ﴿أَنْقُصْ﴾، وَ﴿أَخْرُجْ﴾، وَلِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْخَطِّ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ، الثَّالِثُ مِنْهَا هُوَ الْمَضْمُومُ.

وَإِذَا: لِأَنَّهُ عَدَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ فِي جُمْلَةِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مُتَعَلِّقًا بِهِ، فَيَعُدُّهُ فِي الْوَصْلِ السَّاكِنَ الثَّانِيَّ، وَبَعْدَهُمَا الْحَرْفَ الْمَضْمُومَ.

وَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَقَدْ انْحَدَفَتْ دَرَجًا فَالتَقَى السَّاكِنُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْوَاقِعُ آخِرَ الْكَلِمَةِ الْأُولَى بِالسَّاكِنِ الثَّانِي مِنْ الْكَلِمَةِ الْأُخْرَى وَهُوَ الْوَاقِعُ بَيْنَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَبَيْنَ الْحَرْفِ الْمَضْمُومِ فَوَجِبَ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ، فَمِنْهُمْ مَنْ كَسَرَ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ لِلِإِتْبَاعِ؛ كِرَاهَةَ الْخُرُوجِ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ، وَلَمْ يُعْتَدِ بِالسَّاكِنِ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ^(٢).

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى النَّازِمِ: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾^(٣)، وَ﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾^(٤)، وَ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٥) فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ^(٦).

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦.

(٢)- قال هذا أبو شامة، ونقل عنه بتصريف يسير، انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٥٧، ويوسف، الآية: ٤٠، ٦٧.

(٥)- سورة الروم، الآية: ٢.

(٦)- أي: قول الناظم: (لِثَالِثٍ يُضَمُّ لِرُومًا). انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

وصاحب التيسير لما ضَبَطَ مَحَلَّ الخِلافِ قال: «إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة لازمة وابتدأتِ الألفُ بالضمِّ». انتهى^(١).

فقوله: «وابتدأتِ الألفُ بالضمِّ»، يُخْرِجُ نحو: ﴿إِنَّ أَمْرًا﴾^(٢)، ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾^(٣)، و﴿بِعَلْمِ اسْمِهِ﴾^(٤)، ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾^(٥)، و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ و﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾، ﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾؛ لأن الهمزة في نحو: ﴿إِنَّ أَمْرًا﴾، و﴿أَنْ أَمْشُوا﴾، و﴿بِعَلْمِ اسْمِهِ﴾، ﴿عَزِيزُ ابْنِ﴾ إذا ابتدئ بها كُسِرَتْ، والهمزة في: ﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾، و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾، و﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾ إذا ابتدئ بها فَسُحَتْ فلم يرد عليه شيء، فهذا القيد كافٍ مُسْتَعْنٍ عن قولنا: «ضُمَّةٌ لازِمةٌ».

ومكِّي بن أبي طالب لم يذكُر غير القيد الذي ذكَّره الداني^(٦)، وكذا ابن شريح^(٧) أيضاً.

قال مكِّي: «اختلفوا في الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين، وكانت الألف التي تدخل على الساكن الثاني في الابتداء تُبْتَدَأُ بالضمِّ»^(٨).

(١) - التيسير: ص ٦٧.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٣) - سورة ص، الآية: ٦.

(٤) - سورة مريم، الآية: ٧.

(٥) - سورة التوبة، الآية: ٣٠.

(٦) - انظر: التبصرة: ص ٤٣٤.

(٧) - انظر: الكافي في القراءات السبع: ص ٣١٧، وابن شريح هو: أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، الرعيبي الإشبيلي، الإمام المقرئ، كان من جلة قراء الأندلس، أجازته مكِّي بن أبي طالب، وأخذ عن أبي ذر الهروي، والحسن بن محمد صاحب "الروضة"، وأبي العباس المصري، له: "الكافي"، و"التذكير"، ت: ٤٧٦هـ. انظر: معرفة القراء: ٢/٨٢٤-٨٢٥، وغاية النهاية: ٢/١٥٣.

(٨) - التبصرة في القراءات السبع: ص ٤٣٤.

ولذا قال ابن شريح: «الاختلاف في الساكن الذي بعده فعلٌ فيه ألفٌ وصلٌ مُبتدأٌ بالضم». انتهى^(١).

قال أبو شامة: «فلو أن الناظم قال:

وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ ضُمَّ بَعْدَ مُسَكِّنٍ فَحَرَّكَهْ ضَمًّا كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلَا

أي: فحرّك ذلك المسكّن بالضمّ واكسره لمن رمز له لكان أبين، وأسهل على الطالب، قال: إلا أن في بيت الشاطبي - رحمه الله - إشارة إلى علة الضمّ. انتهى^(٢).

/ واتفق أنه لم يتأت ذلك إلا والكلمة الثانية المشتملة على الساكن الثاني [٤١٩/ب] مُبتدأةً بهمزة وصل؛ لأنه لا يُتصوّر أن يقع المضموم ثالثاً، وبين الساكنين ساكن آخر إلا في هذا النوع لأن همزة الوصل تُحذف في الدرج.

قوله: (وَضَمُّكَ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف للفاعل، (أُولَى السَّاكِنَيْنِ) مفعول بالمصدر^(٣).

وكان من حقّه أن يقول: «أُولِ السَّاكِنَيْنِ»، بالتذكير، وإنما أتت - قال أبو عبد الله - : «لأنه أضافه إلى: (السَّاكِنَيْنِ)، والمراد بهما النوعان من السّواكن المذكورة في هذا الفصل، وأعني بالنوعين: ما وَقَعَ أَوَّلًا وَآخِرًا، وكان أصل الكلام: «وَضَمُّكَ السّواكن الأولى من الساكنين»، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، ثم بالغ في الاختصار فَحَذَفَ لام التعريف وحرّف الجر، وأضاف، فقال: (وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنَيْنِ).

(١) - الكافي في القراءات السبع: ص ٣١٧

(٢) - إبراز المعاني: ٢/٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٩، واللائي الفريدة: ٢/٥٧٨، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَابِكُمْ﴾^(١)،
 كان أصل الكلام: «والرسول يدعوكم في الطائفة الأخرى منكم»، أي: «في
 ساقتكم» فحذفت «الطائفة» فبقي: «في الأخرى منكم»، ثم حذف لام التعريف،
 وحرف الجر، وأضيفت الصفة إلى ضمير المخاطبين، فقيل: ﴿فِي أَخْرَابِكُمْ﴾
 ومنه: ﴿وَقَالَتْ أُولَهُنَّ لِأَخْرَابِهِمْ﴾^(٢). انتهى^(٣).

وقال أبو شامة: «وكان الوجه أن يقول: «أول الساكنين»، بالتذكير فلم يتزن
 له البيت، فعدل إلى التأنيث، ولم يتعرض الشيخ^(٤) - رحمه الله - لبيان، وقال غيره
 التقدير: «وضمك السواكن الأولى من الساكنين، ثم حذف الموصوف ولام التعريف
 وأضاف». انتهى^(٥).

قلت: هذا هو الذي قدمته عن أبي عبد الله.

ثم قال^(٦): «ويجوز أن يكون أنث باعتبار المدلول - كما ذكرنا في شرح قوله:
 (غير عشرٍ ليعدلاً)^(٧) - لأن السكون واقع في حرف من حروف الهجاء، وأسماء
 حروف الهجاء يجوز تأنيثها، فأنث لفظ: (أولى) بهذا الاعتبار، وذكر لفظ:
 (الساكنين) على الأصل.

ويجوز أن يكون التأنيث في: (أولى)، باعتبار الحركة، أي: أولى حركتي
 الساكنين^(٨).

(١) - سورة آل عمران، الآية: ١٥٣.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ٣٩.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢.

(٤) - يقصد: الشيخ علم الدين، أبا الحسن، علي بن محمد السخاوي.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٣٩/٢ - ٣٤٠.

(٦) - الكلام لأبي شامة.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم (٣٣٩)، باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف.

(٨) - إبراز المعاني: ٣٤٠/٢، وانظر: كثر الجعبري (خ): ٣٤٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

فَذَكَرَ مَا قَدَمْتَهُ عَنْهُ.

قوله: (لِثَالِثٍ) متعلق بـ(ضَمَّكَ)، أي: «لأجلِ ثَالِثٍ»، و(يُضَمُّ لَزُومًا): في موضعِ جَرِّ نَعْتًا: (لِثَالِثٍ)، و(لَزُومًا) نعت لمصدر محذوف، أي: «يُضَمُّ ضَمًّا لَازِمًا»، أو جُعِلَ نَفْسُ اللزومِ مبالغةً، أو على حَذْفِ مضاف، أي: «ضَمًّا ذَا لَزُومٍ»، ويجوز أن يكون: مصدرًا في موضع الحال، أي: «يُضَمُّ حَالٌ كونه ذَا لَزُومٍ للضم»، وهو قريب من معنى الأول^(١).

قوله: (كَسْرُهُ) مبتدأ ثان، والضمير يعود على: (ضَمَّكَ)، و(في نَدٍ) خبره، و(حَلَا) في محل جر نعتًا لـ(نَدٍ)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والتقدير: «وَضَمَّكَ الأول من الساكنين لأجلِ ثَالِثٍ مضموم ضَمًّا لَازِمًا كُسِرَ ذلك الضم كائن في مَحَلِّ لَيِّنٍ رَطِبٍ حُلُوًّا»^(٢).

/ ويجوز أن يكون: (حَلَا): جملة فعلية في موضع رَفَعٍ خبراً للمبتدأ الثاني، [٤٢٠/أ] و(في نَدٍ): متعلق به، والجملة أيضاً خبر الأول، والتقدير: «كَسْرُهُ حَلَا في مكانِ نَدٍ»، أي: لَيِّنٍ سَهْلٍ.

ويجوز أن يكون: (في نَدٍ) خبر أول، و(حَلَا): جملة فعلية^(٣) في موضع خبر ثان، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ الأول: (لِثَالِثٍ)، أي: «ضُمَّ أَوَّلُ كُلِّ^(٤) ساكنين واقعين عند كل ثَالِثٍ يُضَمُّ ضَمًّا لَازِمًا»، فتكون هذه اللام للتوقيت لا للتعليل^(٥).

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، والآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٤٥، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

(٢) - قال الفاسي - عن قوله: (في نَدٍ) -: "وفيه ثناء على قراءة الكسر لأنه الأصل". الآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٩٢/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/أ.

(٣) - "فعلية" سقطت من (ت).

(٤) - "كل" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٩/٢.

ثم بيّن القراءة الأخرى فقال: (كَسْرُهُ فِي نَدِّ حَلَا)، ثم ذكر أمثلة ذلك فقال:

٤٩٦- قُلِ ادْعُوا أَوْ انْقُصْ قَالَتْ اخْرُجْ أَنْ اعْبُدُوا وَمَحْظُورًا أَنْظِرْ مَعَ قَدِ اسْتَهْزَيْ اعْتَلَا

أتى بهذه الأمثلة الستة؛ لأن الوارد في القرآن العظيم من ذلك لا يخرج عنها، إذ الساكن الأول في القرآن إما: «لام»، وقد مثّل له ﴿قُلِ ادْعُوا﴾^(١)، وإما «واو»، وقد مثّل له ﴿أَوْ انْقُصْ﴾^(٢)، وإما: «تاء»، وقد مثّل له ﴿قَالَتْ أَخْرُجْ﴾^(٣)، وإما: «نون»، وقد مثّل له ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾^(٤)، وإما: «تنوين»، وقد مثّل له ﴿مَحْظُورًا أَنْظِرْ﴾^(٥)، وإما: «دال»، وقد مثّل له بقوله: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾^(٦).

وقد جمّع ابن الفحّام^(٧) ذلك غير التنوين في قولك: «لتنود»^(٨).

(١)- سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٢)- سورة المزمل، الآية: ٣.

(٣)- سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤)- سورة نوح، الآية: ٣.

(٥)- سورة الإسراء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٦)- من مواضعها: سورة الأنعام، الآية: ١٠.

(٧)- هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي الصقلي، المعروف: بـ"ابن الفحّام"، العلامة، المحقق، أخذ عن أبي العباس المصري، وعبد الباقي بن فارس، وقرأ عليه أبو طاهر السلفي، وعبد الرحمن بن خلف الله، له: "التجريد في القراءات السبع". ت: ٥١٦هـ. انظر: معرفة القراء: ٩٠٩/٢-٩١٠، وغاية النهاية: ٣٧٤/١.

(٨)- انظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: ص ٣٣٩.

ومثل: ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾: ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا ﴾ في يونس^(١)، ولا ثالث لهما،
ومثل: ﴿ أَوْ أَنْقِصْ ﴾: ﴿ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ ﴾^(٢)، ﴿ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾^(٣)،
ولا رابع لهما.

ومثل: ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا ﴾: ﴿ وَأَنْ أَعْبُدُونِي ﴾^(٤)، ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٥)،
﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾^(٦)، ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ ﴾^(٧)، ﴿ أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ حَرِثَكُمْ ﴾^(٨).
وأما ﴿ قَالَتِ أَخْرُجْ ﴾، ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ ﴾ فلا ثاني لكل واحد منهما.
وأما التنوين فورد في: اثني عشر موضعاً^(٩).

وإنما ذكر هذه القاعدة هنا، وليس في هذه السورة شيء من هذه الألفاظ
الستة؛ لأجل قوله: ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ ﴾^(١٠)، ولم يتزن له الإتيان به نظماً،

(١) - الآية: ١٠١.

(٢) - سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٣) - سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٤) - سورة يس، الآية: ٦١.

(٥) - سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٦) - سورة المائدة، الآية: ٤٩.

(٧) - سورة لقمان، الآية: ١٢.

(٨) - سورة القلم، الآية: ٢٢.

(٩) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٣/٢ - ٣٤٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة

(خ): ٣١/أ، والسراج: ص ١٥٩.

(١٠) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

ولكن استغنى عنه بـ ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾^(١) فإن الساكن الأول من كل منهما: «نون»،
ومثل: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾، قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ﴾^(٢).

وقد عرفت أن جميع ما أورده من هذه الأمثلة التقى فيه ساكنان ثالثهما
مضموم ضمة لازمة ألا ترى أن لام: ﴿قُلْ﴾ ساكنة لأجل الأمر المحمول على
الوقف، والداد من: ﴿أَدْعُوا﴾ ساكنة، وقد ذهبت همزة الوصل دَرَجًا، والثالث وهو
العين مضموم ضمة لازمة لعدم زوالها في: «ادعُ» و«ادعُوا» و«يدعُوا»^(٣).

وأصل: ﴿أَدْعُوا﴾: «ادعُوا» مثل: «اقتلوا» الأولى: لام الكلمة، والثانية:
ضمير الفاعلين فاستثقلت الضمة على واو بعدها واو أخرى، فحذفت الضمة تخفيفاً،
فالتقى ساكنان وهما الواوان فَحُذِفَ أولهما وهو لام الكلمة، وبقيت الواو التي هي
ضمير الجماعة لأنها عمدة إذ هي فاعل، والفاعل لا يُحذف، ووزن: ﴿أَدْعُوا﴾
«افعُوا»، وكذلك: ﴿أَوْ أَنْقُصْ﴾، وما بعده.

فإن قلت: ما الفرق بين قوله: ﴿أَنْ أَمَشُوا﴾، / وبين: ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ﴾ [٤٢٠/ب]
حَرِّثْكُمْ﴾ حيث قلت: إن الضمة في: ﴿أَنْ أَمَشُوا﴾ عارضة، وفي: ﴿أَنْ أَعْدُوا﴾
لازمة؟.

فالجواب: أن أصل: ﴿أَنْ أَمَشُوا﴾: «امشيوا» بدليل أن مضارعه مكسور
العين، نحو: «يَمشي»^(٤)، والأمر مبني عليه، وأصل: ﴿أَعْدُوا﴾: «اغدوا» بضم الدال

(١) - سورة نوح، الآية: ٣.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ١٤٣، وانظر: إبراز المعاني: ٣٤٣/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - في (ت): «تمشي».

بدليل أن مضارعه مضموم العين نحو: «يغدو»، والأمر مبني عليه، وقد فعل في: ﴿أَعْدُوا﴾ ما فعل في: ﴿أَدْعُوا﴾ من حذف الواو التي هي لام الكلمة فأغنى عن إعادتها، والله أعلم .

وليس في القرآن: (قَدِ اسْتَهْزَيْ) إنما فيه: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾، ولما لم يترن له البيت حذف اللام لأمن اللبس، وقوله: (مَحْظُورًا أَنْظِرْ) يريد قوله تعالى في الإسراء: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ﴿٢١﴾ أَنْظِرْ كَيْفَ﴾^(١).

ثم استثنى من هذه الأمثلة: ثلاثة أمثلة لبعض من كسر، وبعض من ضم، فقال:

٤٩٧- سِوَى أَوْ وَقُلْ لَابْنِ الْعَلَاءِ وَبِكَسْرِهِ لَتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا

أخبر أن ابن العلاء، وهو أبو عمرو خرَجَ عن أصله في هذين المثالين، وهما: ﴿أَوْ﴾ و﴿قُلْ﴾ حيث وردَا فَضَمَّهُمَا، ولم يَكْسِرْهُمَا.

ثم أخبر عن ابن ذكوان أنه خرَجَ عن أصله، [وهو الضم إلى الكسر في التنوين حيث وردَ بخُلْفٍ له في بعض الصُّور]^(٢) كما سيأتي.

والوجه في استثناء أبي عمرو هذين الحرفين: أن الساكن وهو واو ﴿أَوْ﴾ لو كُسِرَ لثَقُلَ ؛ وذلك أن الكسرة تُنَافِرُهُ، فَحَرَّكَ بِحَرَكَةِ تُجَانِسِهِ^(٣).

(١) - سورة الإسراء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والكشف: ٢٧٥/١، والإتحاف: ص ٤٢٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

وقيل: لأنه أراد إلى السبيين، وهما: طلب الخفة، والتنبيه على حركة الهمزة المحذوفة سبب آخر وهو: ثقل الكسرة على الواو لتنافرهما، فلما كثرت الأسباب حَسُن مخالفة الأصل، وهو: الكسر^(١).

وأما: ﴿ قُل ﴾ فلأن قبل الساكن الأول ضَمَّةٌ فلو كُسِرَتْ^(٢) اللام لَخَرَجْنَا مِنْ ضَمٍّ إِلَى كَسْرٍ، ثم إلى ضَمٍّ آخر، ولا يُعْتَدُ بالساكن فاصلاً؛ لأنه حاجز غير حصين فأثرنا الضم ليجري اللسان على عَمَلٍ واحدٍ مُتَّسِقٍ، وهو الخروج من ضَمٍّ إلى ضَمٍّ، وذلك أَخَفَّ مِنَ الخُروجِ إِلَى كَسْرٍ بين ضمين^(٣)، فهذا وجه أبي عمرو في استثنائه هذين الحرفين من أصله المذكور.

والوجه لابن ذكوان في استثنائه التنوين من أصله وهو: الضم إلى الكسر، ما قاله بعضهم^(٤) وهو: أن التنوين قد كَثُرَ حَذْفُهُ في نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ بن عمرو»، وفي نحو قوله^(٥): -

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً.

وقول الآخر^(٦):

(١) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢.

(٢) - في (ت): "كُسِرَ".

(٣) - انظر: الكشف: ٢٧٥/١، والإتحاف: ص ٤٢٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٤) - هو السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢.

(٥) - البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ص ٥٤، والكتاب: ١٦٩/١، واللسان: مادة "عتب" ٢٣/١٠، ومادة "عسل" ١٥٢/١٠، والمقتضب: ٦٢/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٦/٢، ٣٥-٣٤/٩، والإنصاف: ١٧٢/٢، ورسف المباني: ص ٤٩، ومغني اللبيب: ٢٨٣/٢، والشاهد: "ولا ذاكِرِ الله" حيث أراد: "ذاكراً لله" فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة بذاكر.

(٦) - البيت منسوب: لعبد الله بن الزبيري، في: اللسان مادة "سنت" ٢٦٩/٧، ومادة "هشم" ٦٦/١٥، وبلا نسبة في: الإنصاف: ١٧٥/٢، ورسف المباني: ص ٣٥٨، وشرح المفصل: ٣٦/٩، والمقتضب: ٥٧٩/١.

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ.

فإذا حُذِفَ كثيراً لم يُضَمَّ؛ لأنه لو ضُمَّ لخرج عن الأصل من وجهين:-

حَذْفُه وَضَمُّه في موضع كان من حقه أن يُكسَرَ فَكسِرَ لذلك، وهذا بخلاف غيره من السواكن المذكورة معه؛ فإنها لا تُحذف فليس في ضمها خروج عن الأصل من وجهين^(١).

وقيل: لأن التنوين ليس له^(٢) استقرار غيره من الحروف، بدليل حذفه في

مواضع، / وإبداله ألفاً في اللغة الفصحى، وحرّفاً يجانس حركة ما قبله في لغة، وذلك في حالة الوقف، فلمّا لم يكن مُسْتَقَرّاً لازماً لم يَضُمَّه لأجل الإتيان؛ لأنه كأنه غير موجود، كما أنهم لم يَضُمُّوا إتياناً لأجل ضمة عارضة لعدم استقرارها، ولزوالها^(٣)، وهذا حسن جداً.

قوله: (قُلِ ادْعُوا) يجوز فيه وجهان:-

أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، كأن سائلاً سأله: ما مثل ذلك؟ فأجابه

بقوله: (قُلِ ادْعُوا)، تقديره: «هو»، أي: «مثل ذلك: قُلِ ادْعُوا»^(٤).

والثاني: أنه^(٥) منصوب بإضمار: «أعني»، وهو أيضاً جواب سائلٍ، وما بعده

من قوله: (أَوْ انْقُصْ)، (قَالَتْ اخْرُجْ)، (أَنْ اعْبُدُوا): معطوف على ما تقدم، إلا أنه حذَفَ العاطف للعلم به، وقد ثبت العاطف في قوله: (وَمَحْظُوراً انْظُرْ)^(٦).

(١)- أي: خروج من وجه واحد فقط، وهو الخروج من ضم إلى كسر.

(٢)- "له" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- إبراز المعاني - بتصرف يسير-: ٣٤٥/٢، وانظر: شرح شعله: ص ٢٨٣، والحجة لابن خالويه:

ص ٤٠.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٥)- "أنه" زيادة من (ت).

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

قوله: (مَعْ قَدْ اسْتَهْزَيْ) حَالٌ مِنَ الْمَثَلِ الرَّابِعِ، أَي: «كائنًا مع قَدْ استهزئ»،
ولو جُعِلَ حَالًا مِنَ الْجَمِيعِ لَجَازَ، أَي: «كائنات مع هذا اللفظ».

قوله: (اعْتَلَى) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا؛ يُشْنِي بِذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ الْكَسْرِ حَيْثُ
كَانَتِ الْأَصْلُ (١).

وقيل: بل هو حال من: (قَدْ اسْتَهْزَيْ)، فَتُقَدَّرُ مَعَهُ: «قَدْ» عِنْدَ بَعْضِهِمْ،
وَفَاعِلٌ: (اعْتَلَى) ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى: (قَدْ اسْتَهْزَيْ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (اعْتَلَى) حَالًا مِنَ
الْمَثَلِ الرَّابِعِ فَيَنْتَصِبُ عَنْهُ حَالَانِ: -

أحدهما: ظَرْفٌ، وَالْآخَرُ: جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيعُ يَعُودُ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً مَعَ كَوْنِ الضَّمِيرِ لِلْمَثَلِ الرَّابِعِ.

والحاصل: أَنْ (اعْتَلَى) سِوَاءَ جَعَلْتَهُ مُسْتَأْنَفًا، أَوْ حَالًا، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلَهُ
ضَمِيرُ الْمَثَلِ الرَّابِعِ، أَوْ ضَمِيرٌ: (قَدْ اسْتَهْزَيْ) بِالِاعْتِبَارِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

قوله: (سِوَى أَوْ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ الدَّالِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (كَسْرُهُ فِي
نَدِّ حَلَا) كَأَنَّهُ قَالَ: «كَسْرُهُ عَنِ هَؤُلَاءِ الْمُرْمُوزِ لَهُمْ بِالْفَاءِ، وَالنُّونِ، وَالْحَاءِ، سِوَى أَبِي
عَمْرٍو، الْمُرْمُوزِ لَهُ بِالْحَاءِ، وَسِوَى ابْنِ ذِكْوَانَ الْمَفْهُومِ لَهُ الضَّمُّ بِطَرِيقِ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ
الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ» (٢).

فَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا مِنْ قَوْمٍ مَنطُوقٍ بِهِمْ، وَهُمْ: الثَّلَاثَةُ الْمُرْمُوزِ لَهُمْ، وَمِنْ قَوْمٍ
مَسْكُوتٍ عَنْهُمْ، وَهُمْ: مَنْ عَدَاهُمْ، هَذَا مِنْ حَيْثُ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ: فَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْأَحْرَفِ السِّتَةِ الَّتِي تُكْسَرُ، أَوْ تُضَمُّ
لِلِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالتَّقْدِيرُ: «كَسْرُ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ لَهُؤُلَاءِ: (سِوَى أَوْ وَقُلْ) مِنْ ذَلِكَ
السَّاكِنِ لـ(ابْنِ الْعَلَا)، فَإِنَّهُ لَا يَكْسِرُ بَلْ يَضُمُّ».

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكثر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكثر الجعيري (خ): ٣٤٥.

فـ(لَابِنِ الْعَلَا) يجوز أن يكون: حالاً من المستثنى، أي: «سوى أو، وقل في حال كونهما كائنين، ومَقُولَيْن، ومنسويين لابن العلاء»، وأن يكون: متعلقاً بمَقَدَّر، أي: «استثناء لابن العلاء»، وذلك الفعل المقدر جملة مستأنفة، كأن قائلاً قال له: فَمَا حُكْمُهُمَا حيث استثنيتهما؟.

فأجابه فقال: «استثناء لابن العلاء»^(١).

قوله: (وَبِكْسْرِهِ) متعلق بـ(قَالَ)، والهاء عائدة على: (ابن العلاء)^(٢)، و(لِتَنْوِينِهِ) مفعول بالمصدر، واللام مزيدة / فيه تقوية للعامل من حيث أنه فرع^(٣)، [٤٢١/ب] والهاء عائدة على: (ابن العلاء) أيضاً، والتقدير: «وقال: ابن ذكوان بكسر ابن العلاء الذي هو أصل له لتنوين ابن العلاء»^(٤).

(مَقُولَا) أي: تَمَذَّهَبَ بذلك، وأضاف الكسر لأبي عمرو من حيث أنه أصله، ولذلك^(٥) وأضاف إليه التنوين لالتباسه به.

ويجوز أن تكون الهاء في: (لِتَنْوِينِهِ) عائدة على الكلام، أي: «كسره لتنوين هذا الكلام»، فاللام مزيدة في المفعول لا تتعلق بشيء، كهي في: «عجبت من ضربه لا به»، وليست للتعليل بخلافها في قوله: (لِثَالِثٍ يُضَمُّ)^(٦).

وقال أبو عبد الله: «و(لِتَنْوِينِهِ) متعلق: (بكسره)»^(٧).

وليس بجيد؛ لأن الزائد لا يتعلق بشيء فإن عني التعلق المعنوي سهل الأمر، ولا أظنه يريد، وجزم بأن الهاءين في: (بِكْسْرِهِ، وِلِتَنْوِينِهِ) عائدان على ابن ذكوان.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٣) - انظر: الدرر الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣، والدرر الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٥) - في (ت) "كذلك".

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٧) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير - : ٥٧٨/٢.

قال: «أضافه إليه لالتباسه به»^(١).

والأول أظهر والله أعلم.

ومعنى: (قَالَ) هنا التزم، وتَمَذَّهَبَ كما تقول: قال بهذا الشافعي، ولذلك تَعَدَّى تعديته لَمَّا تَضَمَّنَ معناه.

قوله: (مِقُولًا) حالٍ مِنْ: (ابنُ ذَكْوَانَ)، ومعنى: (مِقُولًا) [مَعْنَى: «مِقُولًا»]^(٢) بالتضعيف، يقال: «قَوْلُهُ كَذَا»، و«أَقُولُهُ إِبَاهُ»، بمعنى، أي: «مُعَلِّمًا القَوْلَ بِذَلِكَ»، كَذَا فَسَّرَهُ أَبُو شَامَةَ^(٣).

وَفَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فقال: «أَي جَاعِلًا لَهُ قَوْلًا عَنْ أُمَّتِهِ، وَتَصْحِيحُهُ لِرَفْعِ الِالْتِبَاسِ كَتَصْحِيحِ: مِعُولٍ». انتهى^(٤).

يعني: أَنْ: (مِقُولًا) كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُعَلَّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ وَاوِهِ إِلَى قَافِهِ، وَقَلْبِ وَاوِهِ يَاءً، مِثْلَ: «مُقِيمٍ»، فَإِنْ أَصْلُهُ: «مَقُومٍ»، وَلَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ: «مَقُولٌ» لِتَصْحِيحِ فِعْلِهِ، وَهُوَ: «أَقُولُ» كَمَا نَقَلْتَهُ عَنْ أَبِي شَامَةَ^(٥).

ثم أخذ الناظم - رحمه الله تعالى - يذكر عن ابن ذكوان خلافاً في بعض مسائل: التنوين فقال:

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣) - إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢.

(٥) - انظر: أوضح المسالك: ٣٤٩/٤، وشرح ابن عقيل: ٥٢٠/٢.

٤٩٨- بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ وَرَفَعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عَلَا

أحمر أن عن ابن ذكوان خلافاً في هذين الحرفين دون سائر كلمات التنوين، أحدهما قوله: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾ في الأعراف^(١)، و﴿خَبِيثَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾ في إبراهيم^(٢)، فَنُقِلَ عنه الضَّم على أصله، والكسْر كسائر التنوين عنده.

وأشار «بالخلف» المذكور إلى ما ذكره الداني، وغيره أن الكسر من طريق: النقاش عن الأخفش عنه، وأن الضَّم من طريق: ابن الأحرم^(٣) عن الأخفش^(٤).

والوجه له في استثناء هذين الحرفين من دون كلمات التنوين كما قال بعضهم^(٥): أن هذا التنوين في هاتين الكلمتين ليس كغيره من التنوينات، وذلك لأن في هذا اجتماع ضمّتين في: ﴿أَدْخَلُوا﴾ فكان ضمّه مناسباً لذلك، لِيُتَّبَعَ هذا الضَّمّ الضمّين بعده.

ولأن هذه الكلمة وأختها وهي: ﴿خَبِيثَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾ قد طالتا بكثرة حروفهما، فَثَقُلَ الضَّمّ فيهما بعد الكسر، والخروج من ذلك إلى الضم^(٦).

/ وقد اعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿وَعَيُّونٍ أَدْخَلُوهَا﴾^(٧)، ﴿مُتَشَبِهٍ﴾ [٤٢٢/١]

أَنْظُرُوا^(٨)، فإن جميع ما ذكر في ترجمة: ﴿أَدْخَلُوا﴾، و﴿خَبِيثَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾

(١)- الآية: ٤٩.

(٢)- الآية: ٢٦.

(٣)- هو: أبو الحسن محمد بن النضر، وقد سبقت ترجمته ص ٣٨٦.

(٤)- انظر: التيسير ص ٦٧، والنشر: ٢٢٥/٢.

(٥)- هو السخاوي في فتح الوصيد: ٦٩٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢.

(٦)- "إلى الضم" زيادة من (ت)، وانظر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢، والكشف: ٢٧٥/١.

(٧)- سورة الحجر، الآية: ٤٥، ٤٦.

(٨)- سورة الأنعام، الآية: ٩٩.

موجود في هذين أيضاً، ولم يُختلف عنه في كَسْرِهِمَا، هذا مع زيادة ثُقُلٍ آخر في:
﴿وَعَيُونٍ أَدْخُلُوهَا﴾، وهو وُجُودِ الْوَاوِ^(١).

فالأولى أن يُقال: إنما فَعَلَ ذلك: جَمْعاً بين اللغتين، واتباعاً للرواية^(٢).

وقد ذَكَرَ بعض الناس^(٣) في هذا الفَصْلِ أَحْكَامَ أَلْفِ الْوَصْلِ، وكيفية الابتداء بها، وتعليل ذلك، وذَكَرَ آخرون^(٤) أَقْسَامَ السَّاكِنِينَ فِي الْكَلَامِ، وَأَحْكَامَهَا وَعِلَلَهَا، وهذا لا ينبغي أن يُسَلَّكَ، إلا طَرِيقَ يَحْتَاجُ الْإِنْسَانَ فِيهَا إِلَى مَعْرِفَةِ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ، فَإِنَّ لِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ كُتُباً مَوْضُوعَةً فِيهِ، مِنْهَا تُؤْخَذُ أَحْكَامُهُ، وَلَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لِاتَّسَعِ الْخَرْقُ، وَخَرَجْنَا إِلَى مَا لَا يَلِيقُ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ، وَفِيهَا ذَكَرْتَهُ مَقْنَعٌ وَبِلَاغٍ.

وقد تحصَّل من هذه الأبيات أن القراء في التقاء الساكنين على أربع مراتب:-

الأولى: لحمزة، وعاصم، وهي: كَسْرُ الْأَوَّلِ بِلا خِلَافٍ عَنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ.

الثانية: لأبي عمرو وَحَدَه، وهي: كَسْرُ الْجَمِيعِ إِلَّا ﴿أَوْ﴾ وَ﴿قُل﴾ فَإِنَّهُ

يَضْمُهُمَا لِمَا تَقْدَمُ.

الثالثة: لابن ذكوان وَحَدَه، وهي: ضَمُّ الْجَمِيعِ إِلَّا التَّنْوِينَ فَإِنَّهُ يَكْسِرُهُ إِلَّا فِي:

﴿بِرَحْمَةٍ﴾، وَ﴿خَبِيثَةٍ﴾ فَإِنَّ فِيهِمَا عَنْهُ خِلَافاً تَقْدَمُ تَحْقِيقُهُ.

الرابعة: ضَمُّ الْجَمِيعِ لِلْبَاقِينَ، وَهُمْ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، وَهَشَامٌ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

(١)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وأبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٣)- منهم: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩١/٢.

(٤)- منهم: مكِّي في: الكشف: ٢٧٦/١-٢٧٨.

ثم أَخْبَرَ عَمَّنْ رمز له بالفاء، والعين المهملة من قوله: (فِي غَلَا)، وهما: حمزة وحفص أهما: ينصبان: ﴿الْبِرِّ﴾ من قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾^(١). فتعين لغيرهما: رَفَعَهُ على ما نصَّ عليه.

وقال أبو عبد الله: «ثم أخبر أن: ﴿الْبِرِّ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ يُرْفَعُ لِمَنْ لم يُشِرْ بالنصب إليه، ويُنْصَبُ لِمَنْ أشار بالنصب إليه في قوله: (فِي غَلَا)، وهما حمزة وحفص، ولَمَّا قَيَّدَ قراءتهما بالنصب ولم يكن في ذلك دليل على قراءة غيرهم؛ قَيَّدَها بالرفع، ولو عَيَّنْ أَوْلَا أصحاب القراءة بالرفع؛ لم يحتج إلى تقييد قراءة الباقيين، والأمر في ذلك كله مبني على حَسَبِ ما يَتَأْتَى له». انتهى^(٢).

قلت: قوله: «ولو عَيَّنْ أَوْلَا ٠٠٠ إلى آخره» صحيح؛ لأنه متى أُطْلِقَ الرفع أُخِذَ ضِدَّهُ: النصب، كما اصطُحِحَ عليه في قوله: (وحيث أقول الضم والرفع ساكتاً...)^(٣). ولكن قول الناظم: (وَرَفَعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ) معناه: «ورفعك للقراء كلهم (ليس البر) يُنْصَبُ»^(٤) لمن رمزت له بالفاء والعين، فلا تقييد حينئذٍ بل نصَّ على كلتا القراءتين.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢).

(٤) - في (ت): "نُصِبَ".

والوجه في قراءة الرفع: أنه أتى بالكلام على أصله من حيث أن: اسم «ليس» وأخواتها شبيهه بالفاعل، وخبرها وخبر أخواتها / شبيهه بالمفعول، والأصل في الفاعل التقديم، وفي المفعول التأخير؛ لأن ذاك عمدة، وهذا فضلة^(١)، فلذلك لم يشبهاتها^(٢).

وَرُجِّحَتْ أيضاً بقراءة: أبي: «ليس البرُّ بأن تولوا» بزيادة الباء في: «أن»^(٣)، والباء لا تزداد إلا في الخبر.

وبأن: في تقديم خبر «ليس» خلافاً^(٤) حتى منعه جماعة منهم: ابن دُرستويه^(٥)، محتجين بأنها حرف عند بعضهم، أو فعلٌ مُشَبَّهٌ لـ«ما» الحجازية^(٦).

ولكن هذا الترجيح غير صحيح؛ لِمَا سَأَوْضَحَهُ من أن تقديم خبرها هو الصحيح.

(١) - انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٧٠، والحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة للفارسي: ٢٧١/٢، وكشف المشكلات: ٢٦٦/١، ومعاني الزجاج: ٢٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والبيان: ١٢٤/١، والإتحاف: ٤٢٩/١.

(٢) - في (ت): "لم يشبهاتها".

(٣) - قراءة شاذة، منسوبة - كذلك - لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٨، والمحتسب: ٢٠٥/١، والبحر: ٤/٢، والمحزر: ٤٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٤) - رجحها لهذين الأمرين أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢، ومكي في الكشف: ٢٨١/١، وانظر: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٣.

(٥) - هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، صحب المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له: "الإرشاد في النحو"، و"شرح الفصيح"، وغير ذلك، ت: ٣٤٧هـ. انظر: إنباه الرواة: ١١٣/٢، وبغية الوعاة: ٣٦/٢.

(٦) - ووافق ابن درستويه ابن مالك والفارسي، وقال أبو حيان: "وأما توسيط "ليس" فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك"، وقال ابن عقيل - بعد أن ذكر الخلاف -: "والصواب جوازه". انظر: شرح التسهيل: ٣٥١/١، والارتشاف: ٨٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، والبحر: ٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح التصريح: ٢٤٢/١.

وأما زيادة الباء في الخبر فصحيح إلا أنها قراءة شاذة لا تقاوم غيرها من المتواتر، على أنه قد زيدت في الاسم، وأنشدوا^(١):

أَلَيْسَ عَجِيبًا بَأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِيَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ.

والوجه في قراءة النصب: أنه إذا اجتمع معنا شيئان، وأحدهما أعرف، والآخر دونه جعل الأعرف اسماً، وغيره خبراً، وهنا: ﴿أَنْ﴾ وما في حيزها [أَعْرَفَ مِنَ الْمَحَلِيِّ بِـ] «أل»، قالوا: لأنها تشبه المضمير من حيث أنها وما في حيزها^(٢) لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، والمضمير أعرف المعارف، فليجعل ما يشبهه قريباً منه^(٣).

ولذلك أجمعوا على النصب في قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤)، و﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٥)، وسيأتي لهذا مزيد بيان، في قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦).

(١) - البيت لمحمود الوراق النحاس، وهو في: شرح التصريح: ٢٧٢/١، ومغني اللبيب: ٢١٥/١، والبحر: ٤/٢، والكامل: ٧٠٥/٢، والشاهد: "بأن الفتى" حيث زيدت الباء في اسم "ليس" المتأخر عن الخبر، قال ابن هشام: "وهو غريب". مغني اللبيب: ٢١٥/١.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - أي أن: ﴿أَنْ تَوَلَّوْا﴾ في تأويل مصدر وهو "توليتكم"، والمصدر المؤول أعرف من المحلى بـ"أل" لأنه يشبه المضمير في كونه لا يوصف ولا يوصف به. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة للفراسي: ٢١٧/٢، وكشف المشكلات: ٢٦٦/١، ومعاني الفراء: ١٠٣/١، ومعاني الزجاج: ٢٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والبيان: ١٢٤/١، والإتحاف: ٤٢٩/١.

(٤) - سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٥) - سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٦) - سورة الأنعام، الآية: ٢٣، وسيأتي عند شرح قول الناظم: (وَفْتَنَّهُمْ بِالرَّفْعِ عَنِ دِينِ كَامِلٍ ٠٠٠)، متن الشاطبية، رقم البيت: (٦٣٣) فرش سورة الأنعام.

وقال أبو شامة: «ولا خلاف في رفع: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ

ظُهُورِهَا﴾^(١) - يعني: لدخول الباء - فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا^(٢).

قال: ولا يرد على الناظم؛ لأنه قال: (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) وهذا الذي لا خلاف في رفعه هو بالواو^(٣).

وقد تعيّن النصب في القرآن في مواضع الحصر بـ«إلا»، وبـ«إنما»، نحو:
﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾^(٤)، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا﴾^(٥)، واختلف في الأنعام في: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، لكن الأكثر على النصب؛ حملاً على نظائره، والرفع جائز على ما ذكرناه.

وفي: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾^(٦) بالعكس الأكثر على الرفع؛ لأنه ليس للحصر، وفي:

﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْءَى أَنْ كَذَّبُوا﴾^(٧) اختلّف أيضاً على ما يأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى - . انتهى^(٨).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٤، والكشف: ٢٨١/١.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٥/٢، والسراج: ص ١٦٥.

(٤) - سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

(٥) - سورة النور، الآية: ٥١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٧) - سورة الروم، الآية: ١٠.

(٨) - إبراز المعاني: ٣٤٦/٢.

قلت: قد أوضحت ذلك غاية الإيضاح، والله الحمد^(١).

قوله: (بِخُلْفٍ) حال ثانية من: (ابنُ ذَكَوَانَ)، والتقدير: «مَقُولاً ملتبساً بِخُلْفٍ»^(٢)، ويجوز أن يكون: حَالاً من الضمير في: (مَقُولاً) فتكون حالاً متداخلة^(٣).

و(لَهُ) في موضع جر نعتاً لـ(خُلْفٍ)، أي: «بِخُلْفٍ كائن له»، قوله: (في رَحْمَةٍ) متعلق بـ(خُلْفٍ)، كقولك: «اختلفوا في كذا».

قوله: (وَرَفَعَكَ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، و(لَيْسَ الْبِرُّ) مفعوله، والمنصوب إنما هو: (الْبِرُّ) وَحَدَهُ مِنْ جَمَلَةٍ: (لَيْسَ الْبِرُّ)؛ فكأنه قال: «ورفعك البرُّ مِنْ لَيْسَ الْبِرِّ»^(٤).

قوله: (يُنْصَبُ) فعلٌ ماضٍ مبني / للمفعول، هو ومرْفُوعه في موضع رَفَعٍ خبيراً للمبتدأ، قوله: (في عَلَا): متعلق بـ(يُنْصَبُ)، أي: «في رُتْبٍ عَلَا».

وقال أبو شامة: «وقوله: (في عَلَا): أي: في عَلَاً وَرَفَعَةً، أو في حُجَجٍ مُعْتَلِيَةٍ؛ لأن (عَلَا) بالضم والقصر يحتمل الإفراد والجمع». انتهى^(٥).

أي: يجوز أن يُحْمَلَ على المعنى الإفرادي، فيكون معناه: كمعنى «عَلَا» بالفتح والمد، وأن يُحْمَلَ على معناه الجمعي فيكون المعنى: كما ذُكِرَ صفة لجمع، أي: حُجَجٍ، وعلى الأول فيجوز أن يُقْرَأَ بالفتح، ويكون الكلام فيه هنا كالكلام فيه أول القصيدة بالنسبة إلى قَصْرِهِ. والله أعلم.

(١) - انظر: الدر المصون: ٢/٢٤٦.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٨، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٥) - إبراز المعاني: ٢/٣٤٦.

وهذا ثناء منه على النصب لما تقدم له من الحجة^(١).

وأما ما زعم ابن درستويه من منع تقديم خبر «ليس» على اسمها، فليس بشيء؛ لأنه قد ورد ذلك في لغة القرآن الفصحى^(٢)، وأنشدوا^(٣):

سَلِي إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَاهُولٌ.

وقال آخر^(٤):

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تَلِمَ مُلَمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الخُطُوبِ مَعَوَّلٌ.

وأيضاً فهذه القراءة المتواترة تُرَدُّ عليه. والله أعلم.

٤٩٩- وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَارْفَعِ الْبِرَّ عَمَّ فِيهِ — هِمَا وَمَوْصٌ ثِقْلُهُ صَحَّ شُلُشْلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (عم)، وهما: نافع وابن عامر؛ أهما خففاً نون: ﴿لَكِنَّ﴾، وَرَفَعَا: ﴿الْبِرِّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾^(٥)، وقوله فيها بعد: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آتَقَى﴾^(٦)، ولذلك قال: (فيهما)، فتعين لغيرهما تشديد: «النون»، ونصب ﴿الْبِرِّ﴾ فيهما.

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، واللائح الفريدة: ٥٧٨/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٢)- انظر: البحر: ٤/٢، وشرح التصريح: ٢٤٢/١.

(٣)- البيت للسموأل، وهو في: ديوانه ص ٩٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، وشرح التسهيل: ٣٤٩/١.

(٤)- البيت: بلا نسبة في البحر: ٤/٢، والدر المصون: ٢٤٥/٢.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

ثم أخبر عمَّن رمز له بالصاد المهملة والشين المعجمة من: (صَحَّ شُلْشُلًا)، وهم أبو بكر، والأخوان؛ أنهم ثَقَّلُوا الصَّادَ من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا﴾^(١)، فتعين لغيرهم تخفيفها.

واعلم أنه متى خُفِّفَت نون: ﴿لَكِنَّ﴾ لَزِمَ كَسْرُهَا لالتقاء الساكنين، ومتى شُدَّت لَزِمَ فَتْحُهَا، ولم يُنَبَّه على ذلك لشهرته^(٢)، وقد تقدم ذلك في نظيره^(٣).

ويلزم من تشديد الصَّادِ في: ﴿مَوْصٍ﴾ فَتْحُ الواو^(٤).

وقال أبو عبد الله: «ويلزم من تخفيفها سكون الواو»^(٥).

يعني بالنسبة إلى التلاوة، وأما من حيث الإمكان النطقي فليس كذلك، وقد تقدم توجيه تخفيف: ﴿لَكِنَّ﴾، وتشديدها، ونصب ما بعدها ورفعها، وتقدم كلام الفراء وغيره في ذلك فلا نطول بإعادته^(٦).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٢.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢، وكرر المعجزي (خ): ٣٤٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/أ.

(٣) - من ذلك ما جاء عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا وَلَا مُمْؤَلَاهَا عَلَى الْفَتْحِ كُمْلًا)

متن الشاطبية رقم البيت: (٤٨٨)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٥) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير - : ٥٧٩/٢.

(٦) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَكِنَّ خَفِيفَ الشَّيَاطِينِ رَفَعَهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَا)

متن الشاطبية رقم البيت: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

إلا أنه لا بد من تأويلٍ في الاثنيين، وذلك أن الظاهر أن: ﴿أَلْبِرِ﴾، معنى من المعاني، و﴿مَنْ آمَنَ﴾، و﴿مَنْ اتَّقَى﴾ جُئْتُ، ولا بد أن يتصادق الخبر والمخبر عنه^(١)، وقد اختلفت عبارات الناس في ذلك.

فذهب بعضهم إلى أن في الكلام حذف مضاف من الأول، والتقدير: «ولكن [صاحب البر من آمن أو من اتقى]»^(٢).

وقال آخرون الحذف من الثاني، والتقدير: «ولكن»^(٣) البر بر من آمن أو بر من اتقى»، وهذا / تخريج سيبويه واختياره^(٤)، وهو قول جماعة كثيرة^(٥).

[٤٢٣/ب]

وإنما اختاره سيبويه لأن السابق إنما هو نفي كون البر هو تولية الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يُستدرك إنما هو من جنس ما يُنفي، ونظير ذلك أن تقول: «ليس الكرم أن تبذل درهماً ولكن الكرم بذل الآلاف»، ولا يُناسب «ولكن الكرم من يبذل الآلاف»^(٦).

ومما يُشبهه الآية الكريمة في تقدير مضاف تصحيحاً للمعنى قوله ﷺ: «أسوأ السرقة الذي يسرق صلواته»^(٧).

(١) - انظر: مشكل إعراب القرآن: ص ١١٨، والتبيان: ١٢٤/١.

(٢) - قاله الزجاج، نقل ذلك عنه أبو حيان في: البحر: ٤/٢، وانظر: معاني الزجاج: ٢٤٦/١، والتبيان: ١٢٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٨، والمحزر: ٥٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١.

(٣) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: الكتاب: ٢١٢/١.

(٥) - منهم: قطرب، نقل ذلك عنه أبو حيان في البحر: ٤/٢، وانظر: معاني الأخفش: ٣٥٣/١، وكشف المشكلات: ٢٥٧/١، والتبيان: ١٢٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٨، والمحزر: ٥٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١.

(٦) - انظر: البحر: ٥/٢.

(٧) - الحديث: أخرجه مالك في الموطأ عن النعمان بن مرة، كتاب النداء للصلاة، رقم: (٣٦٣)، والدارمي عن قتادة عن أبيه، رقم: (١٢٩٤)، كتاب الصلاة، وأحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري ﷺ، رقم:

تقدير ذلك: أن: «أَسْوَأُ» أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ، وَأَفْعَلٌ التَّفْضِيلُ لَا يُضَافُ إِلَّا لِمَا هُوَ بَعْضُهُ، «فَأَسْوَأُ السَّرِقَةَ سَرِقَةً».

و«السَّرِقَةُ»: مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَ«الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ»: شَخْصٌ، وَقَدْ أَخْبِرَ عَنْهَا بِهِ، وَلَيْسَ إِيَّاهَا فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفٍ إِمَّا مِنْ: الْأَوَّلِ تَقْدِيرُهُ: «أَسْوَأُ ذَوِي السَّرِقَةِ سَرِقَةَ الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ»، وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا ثَبِتَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «أَسْوَأُ السَّرِقَةَ» بِفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ: «سَارِقٌ»^(١)، كـ«فَاجِرٌ» وَ«فَجْرَةٌ»، وَ«كَافِرٌ» وَ«كَفْرَةٌ»، وَ«بَارٌّ» وَ«بَرْرَةٌ»^(٢).

وإما من: الثاني: أي: «أَسْوَأُ السَّرِقَةَ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ»، وَهُوَ مَقْتَضَى مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ السَّابِقِ.

وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْحَدِيثِ فِي مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ، فَيُجْعَلُ الْحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَبِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْ وَجَّهَ الْإِخْتِيَارَ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ السَّابِقَ نَفْيُ كَوْنِ الْبَرِّ هُوَ: تَوَلِيَةُ الْوَجْهِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ ٠٠٠ إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا مَفْقُودٌ فِي الْحَدِيثِ.

وقال آخرون: «الْبَرُّ»: اسْمُ فَاعِلٍ عَلَى: «فَعَلَ» بِفَتْحِ^(٣) الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ، بَرْنَةٌ: «فَطِنٌ»، يُقَالُ: «بَرٌّ» «يَبِرُّ» فَهُوَ: «بِرٌّ» كـ«فَطِنٌ» «يَفْطِنُ» فَهُوَ: «فَطِنٌ»؛ فَأُرِيدُ الْإِدْغَامَ فَنَقَلْتُ كَسْرَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ سَلْبِهَا حَرَكَتَهَا فَبَقِيَ: «بِرٌّ» بَرْنَةٌ: «سِرٌّ»^(٤).

= (١١١٠٦)، وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، رَقْمٌ: (٢١٥٩١)، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ". الْمُسْتَدْرَكُ: ٣٥٣/١، وَانظُرْ: التَّمْهِيدُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: ٤١٠/٢٣.

(١) - انظُرْ: النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٣٦٢/٢، وَقَالَ الْمَنَاوِيُّ نَقْلًا عَنِ الطَّبِيِّ: "أَسْوَأُ: مُبْتَدَأٌ، وَالَّذِي: خَبْرُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيُّ: سَرِقَةٌ الَّتِي يَسْرِقُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: السَّرِقَةُ: جَمْعُ سَارِقٍ، كَفَاجِرٍ وَفَجْرَةٍ". فَيُضَى الْقَدِيرُ: ٥١٣/١.

(٢) - انظُرْ: اللَّالِئُ الْفَرِيدَةُ: ٥٨٠/٢، وَكَتَرَ الْجَعْبَرِيُّ (خ): ٣٤٩.

(٣) - فِي الْأَصْلِ: "بِكَسْرٍ" وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ت)؛ لِصِحَّةِ ذَلِكَ، لِأَنَّ أَصْلَهُ: "بَرْرٌ"، عَلَى وَزْنِ: "فَطِنٌ"، فَهُوَ عَلَى وَزْنِ: "فَعَلَ"، انظُرْ: التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ١٢٤/١.

(٤) - قَالَ هَذَا أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فِي: التَّبْيَانِ: ١٢٤/١.

وعلى هذا لا يحتاج إلى حَذْف مضاف؛ لأن «البرِّ» صفة للشخص، وليس بمصدر، وقد استبعد هذا بعضهم^(١)، وليس ببعيد.

وقال آخرون: أَوْقَعَ المصدر مَوْقِع العين مبالغة نحو: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، وقول الخنساء^(٢):

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ.
جُعِلَ نَفْسَ «البرِّ» مبالغة لكثرة وقوعه منه^(٣).

ويُحَكِّي عن أبي العباس^(٤) أنه قال: «لو كنتُ ممن يقرأ [القرآن] ^(٥) لَقَرَأْتُ: «ولكنَّ البرِّ» بفتح الباء^(٦)».

يعني: ليتصادق الاسم والخبر فإن: «البرِّ» بفتح الباء صفة على: «فَعَلٌ» كـ«صَعَبٌ» و«ضَخْمٌ».

(١) - هو أبو عبد الله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢.

(٢) - هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُّلمية، يقال لها الخنساء، أشهر شاعرات العرب وأشعرهن على الإطلاق، مخضمة أدركت الإسلام فأسلمت، أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخيها صخر، وكان قد قتل في الجاهلية، ت: ٢٤٤هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٣٨ - ٢٣٩، والأعلام: ٨٦/٢.

والبيت: في ديوانها: ص ٣٩، والكتاب: ٣٣٧، والشعر والشعراء: ص ٢٤١، واللسان: مادة "رهط" ٢٤٤/٦، ومادة: "قبل" ١٤/١٢، والمقتضب: ٥٣٤/٢، والكشاف: ٣٦٢/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٤٧٦/١، وشرح المفصل: ١١٥/١، والمختص: ٨٧/٢، والشاهد فيه: "إقبال وإدبار" فهما مصدران قد أخير بهما مبالغة.

(٣) - قاله أبو عبيد، نقل ذلك عنه أبو حيان في: البحر: ٤/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٢.

(٤) - هو: المراد، محمد بن يزيد. وقد سبقت ترجمته ص ٢١٨.

(٥) - ما بين المعكوفتين زيادة من المصادر التي نقلت هذا القول الآتي ذكرها.

(٦) - انظر قوله في: البحر: ٥/٢، والكشاف: ٣٦٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٢.

وقيل: بل هو مقصود من: «بَارٌّ»، «رَبٌّ» و«سَرٌّ»، وأصلهما: «رَابٌّ»، و«سَارٌّ»^(١).

وقال الفراء: إن: ﴿مَنْ﴾ وَأَقِعَ مَوْعِعَ: «الإيمان» فَأَوْقَعَ اسم الشخص على المعنى كعكسه، كأنه قال: «ولكنَّ البرَّ الإيمانُ بالله»، قال: «والعرب تَجْعَلُ الاسمَ خبراً للفاعل، وانشد^(٢):

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ إِنْ تَنَبَّتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فِتْيٍ نَدَى.

/ قال: فَجَعَلَ: «نَبَاتَ اللَّحْيَةِ» خبراً [«الْفِتْيَانُ»]^(٣)، والمعنى: «لعمرك ما الفتوة أن تَنَبَّتَ اللَّحَى»^(٤).

وقال آخرون، وهم الكوفيون: إن المصدر واقع موقع اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل يقع موقع المصدر، نحو: «أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، وهذه التأويلات المذكورة واردة في قراءتي الرفع والنصب^(٥).

وقد قرئ في الشاذ بفتح الباء^(٦)، كما تَمَنَّاهُ الميرد، ولا يحتاج فيها إلى تأويل.

(١) - انظر: البحر: ٥/٢.

(٢) - البيت: بلا نسبة في: معاني الفراء: ١٠٥، والبحر: ٥/٢، ومغني اللبيب: ٥٠٢/٢.

(٣) - في كلتا النسختين: "اللفتي"، والمثبت كما في معاني الفراء: ١٠٥/١.

(٤) - معاني القرآن للفراء - بتصرف -: ١٠٤/١، ١٠٥، وانظر: البحر: ٥/١.

(٥) - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والمحزر: ٥٦/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/أ.

(٦) - انظر هذه القراءة ضمن كلام الميرد في: البحر: ٥/٢، والكشاف: ٣٦٣/١، والقرطبي: ٢٤٤/٢.

والوجه في قراءة: ﴿مَوْصٍ﴾ بالتشديد، حَمَلَهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَالِكُمْ
وَصَّيْنَكُمْ بِهِ﴾^(١)، ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(٢).

ولأن فيه معنى التكرير والتكثير كما قاله: مكي^(٣)، وإن كان بعضهم قد
أَنكَرَ^(٤) [فيه معنى التكثير، والتكرير]^(٥).

والوجه في تخفيفه: حَمَلَهُ عَلَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾^(٦)، ولأنه أَخَفَّ لَفْظًا^(٧).

وقد تقدم أن: «أَوْصَى وَوَصَّى» لغتان بمعنى: كـ ﴿أَنْزَلَ﴾ و﴿نَزَلَ﴾، عند
قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ﴾^(٨).

إلا أن الذي قرأ هناك بالتخفيف نافع وابن عامر فقط، وهما هنا أيضاً يقرءان
بالتخفيف فهما جاربان على أصلهما، والأخوان وأبو بكر يقرءان هناك وها هنا أيضاً
بالتشديد، فهم جارون على أصولهم، والباقون وهم ابن كثير وأبو عمرو وحفص
خالفوا بين الفعل والاسم؛ لأنهم يشددون الفعل، ويُخَفِّفُونَ الاسم، فافهمه فإنه حَسَنٌ.

(١) - سورة الأنعام، الآية: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(٢) - من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة:
ص ١٢٤، والحجة للفراسي: ٢٧١/٢، والكشف: ٢٨٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):
٣٣/ب.

(٣) - انظر: الكشف: ٢٨٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٤) - في الأصل: "أنكره"، والمثبت من (ت).

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)، ومن أنكر ذلك الفرسي في الحجة: ٢٧٢/٢،
وأبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٢٨/١.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١١.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفراسي: ٢٧١/٢،
والكشف: ٢٨٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٨) - سورة البقرة، الآية: ١٣٢، وقد ذكر هذا عند شرحه لقول الناظم: (٠) فَأَمْتَعُهُ أَوْصَى بِوَصَّى كَمَا
اعْتَلَا، متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٦).

(وَلَكِنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر، أي: «خَفِيفُ النون»، قوله: (وَأَرْفَعُ الْبِرَّ) جملة فعلية، (وَعَمَّ) جملة مستأنفة، أي: «عَمَّ ذلك فيهما»، أي: عمَّ الرفع والتخفيف في موضعي هذه السورة^(١).

قوله: (وَمَوْصٌ) مبتدأ، و(ثَقُلَهُ) مبتدأ ثان، و(صَحَّ) خبره، والجملة خبر الأول، أو نقول: (ثَقُلَهُ) بدل من: (مَوْصٌ) أي: ثَقُلَ صَادُهُ، و«ثَقُلَ»: بمعنى: تَثْقِيلٌ^(٢).

و(صَحَّ) أي: صحَّ^(٣) لغة ورواية، و(صَحَّ) حينئذٍ خبرٌ (وَمَوْصٌ).

قوله: (سُلِّثْنَا) حال من فاعل: (صَحَّ) أي: «صَحَّ ثَقُلَهُ خَفِيفاً»، أي: خفيفاً في المعنى، وإلا فالثقل حاصل بالثقل، ولكنه من محاسن الكلام أن يقال: «صَحَّ التثقل خفيفاً»^(٤).

وإنما خَفَّ بسبب كثرة نظائره في القرآن المُجْمَع عليها، نحو: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ﴾^(٥) ﴿ذَالِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ﴾^(٦) في مواضع، ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٧)، وقد أجمَعوا أيضاً على تخفيف ما ورد في النساء نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ۞ ۞ ۞ يُوَصِّي بِهَا﴾^(٨)، ﴿يُوصِينَ ۞ ۞ ۞ تُوَصُّونَ﴾^(٩).

ولا يُقرأ قول الناظم: (وَمَوْصٌ) إلا مُثَقَّلاً ليصحَّ الوزن.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٥/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٨.

(٣) - "صح" زيادة من (ت).

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٦/٢، إبراز المعاني: ٣٤٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٤.

(٥) - من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨.

(٦) - سورة الأنعام، الآيات: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(٧) - سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٨) - سورة النساء، الآية: ١١.

(٩) - سورة النساء، الآية: ١٢، قال هذا أبو شامة، انظر: إبراز المعاني: ٣٤٧/٢.

٥٠٠- وَفِدْيَةٌ تَوْنٌ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَدَلَّلَا

أمر بتنوين: ﴿فِدْيَةٌ﴾ ورفع الخفض الواقع في: ﴿طَعَامٍ﴾ لمن رمز له باللام والغين المعجمة والذال المهملة من قوله: (لَدَى غُصْنٍ دَنَا)، وهم: هشام وأبو عمرو والكوفيون وابن كثير، فتعين لغيرهم وهما: نافع وابن ذكوان عَدَمُ تنوين: ﴿فِدْيَةٌ﴾، وخفض: ﴿طَعَامٍ﴾ يريد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(١)، / .

وإنما قيّد قوله: (وَأَرْفَعِ الْخَفْضَ)، ولم يقتصر على ذكر الرفع لئلا يُؤخذ ضدُّ الرفع المطلق وهو النصب، ولم يقرأ به أحد^(٢).

والوجه في تنوين: ﴿فِدْيَةٌ﴾، ورفَع: ﴿طَعَامٍ﴾: أنه جعل: ﴿طَعَامٍ﴾ بدلاً من: ﴿فِدْيَةٌ﴾ بين هذا البدل: أن الفدية: طَعَامٌ، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٦٠﴾ حَدَائِقَ ﴿٦١﴾﴾^(٣)، فـ ﴿حَدَائِقَ﴾ بدل من: ﴿مَفَازًا﴾، بين به: ذلك المَفَاز، وكلاهما بدل نكرة من نكرة^(٤).

وقيل: بل ﴿طَعَامٍ﴾: خير مبتدأ مُضْمَرٌ، كأن قائلًا قال: ما تلك الفدية؟ فأجيب بذلك، أي: هي: [طعام]^(٥)، وهو في المعنى كالذي قبله^(٦).

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكثر الجعيري (خ): ٣٤٩.

(٣)- سورة النبأ، الآية: ٣١، ٣٢.

(٤)- انظر: الكشف: ٢٨٢/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، ومشكل إعراب القرآن:

١٢١/١، والبيان: ١٣٠/١، البحر: ٤٤/٢.

(٥)- في كلتا النسختين: "فدية"، والمثبت موافق للسياق.

(٦)- قاله: أبو البقاء العكبري في: البيان: ١٣٠/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٨/١.

وقيل: بل هي عطف بيان، وهذا عند من يُجْرِيه في النكرات، وهو الصحيح من حيث الدليل، وإن كان الأكثر على خلافه^(١).

والوجه في عدم تنوينها، وخفض ما بعدها: أنه أضافها إليه إضافة الشيء إلى جنسه، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدٌ»، و«ثَوْبٌ خَزٌّ»، و«بَابٌ سَاجٍ»، والمقصود به البيان أيضاً، والإضافة حينئذٍ بمعنى: «من»، ولما كانت مفيدة لبيان المعنى، وكان اللفظ معها أخف أتى بها، أي: بالإضافة؛ لأن «الفدية» تكون: طعاماً وغيره^(٢).

وقال بعضهم: «يجوز أن تكون هذه الإضافة من: باب إضافة الموصوف لصفته». قال: «لأن الفدية لها ذات، وصفتها أنها: ﴿طَعَامٌ﴾»^(٣).

وهذا القول فاسد، لأنه: إما أن يريد بـ«طعام» المصدر، أو ما يُطعم فيكون بمعنى: «المطعم»، وعلى كلا التقديرين فلا يصح له مُدْعَاة؛ لأن المصدر لا يُوصف به إلا عند قصد المبالغة، وليست مُرَادَةً هنا، والذي بمعنى المفعول ليس جارياً على: «فِعْلٍ» ولا ينقاس، لا يقال: «ضِرَابٌ». بمعنى: «مَضْرُوبٌ»، و«لا قِتَالٌ». بمعنى: «مَقْتُولٌ»، ولكونها غير جارية على: «فِعْلٍ» لم يعمل عمله، لا تقول: «مررت برجلٍ طَعَامٌ خبزه»، بمعنى: «مَطْعُومٌ خبزه»، وإذا كان غير صفة فكيف يقال: أضيف الموصوف إلى صفته؟^(٤).

(١) - انظر: الحجة للفراسي: ٢٧٣/٢، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٨٢/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢١/١، والتبيان: ١٣٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٩/١، البحر: ٤٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ.

(٣) - انظر هذا القول في: البحر: ٤٤/٢.

(٤) - انظر: البحر: ٤٤/٢.

والمراد بالفدية هنا: جَمَعٌ؛ لأنَّ الْمُطِيقِينَ جماعة، فَعَلَى كل واحد منهم فدية، وإنما أُفْرِدت لوجهين^(١):-

أحدهما: أنها مَصْدَر، والمصدر يُفْرَد، والتاء فيها لَيْسَتْ لِلوَحْدَةِ، بل لِلمُجْرَدِ التأنيث.

والثاني: أنه لَمَّا أضافها إلى مضاف إلى الجمع أَفْهَمَتِ الجمع، وهذا ظاهر في قراءة: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ بالجمع، وأما على قراءة مَنْ أَفْرَدَ؛ فلأنَّ المراد به الجنس، وسيأتي إفراد: ﴿مَسْكِينٍ﴾، وجمعه قريباً - إن شاء الله تعالى -.

قوله: (وَفِدْيَةٌ) مفعول مُقَدَّم، ورفعها على الحكاية، وَيَضْعُفُ رَفْعُهَا بالابتداء، وجعل الجملة الأمرية بعدها خبراً، والعائد مُقَدَّر، أي: تَوَهَّأ لعدم الحاجة إلى ذلك^(٢).
قوله: (بَعْدُ) ظرف لـ(ارْفَعِ): أي: «ارْفَعِ طَعَامَ بعد فدية»؛ لأنه في الترتيب كذلك.

قوله: (في طَعَامٍ) يجوز أن يكون: حالاً، أي: ارفع الخفض حال كون الخفض في لفظ: «طَعَامٍ» الواقع / بعد: «فدية»^(٣).

ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على سبيل البيان، أي: أعني: (في طَعَامٍ).

قوله: (لَدَى غُصْنٍ) يجوز تعلقه بـ(ارْفَعِ): أي: ارفع ذلك عند غُصْنٍ هذه صفة؛ يشير إلى التناء على هذه القراءة كما سيأتي تفسيره.

ويجوز أن يكون: حالاً ثانية؛ إذا أعربنا: (في طَعَامٍ) حالاً أولى، أو يكون: حالاً وإن لم يكن: (في طَعَامٍ) حالاً، أي: «كائناً لدى غُصْنٍ دَانَ».

(١) - قال هذين الوجهين أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٣٠/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٩.

وإنما شَبَّهَ هذه القراءة: بَعْضُنِ دَانَ مُتَذَلِّلٍ، أي: قريب سَهْلِ التناول، مِنْ قوله تعالى: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا﴾^(١) لظهورها وقربها مِنَ الأَفْهَامِ، ولذلك كان عليها الأَكْثَرُ، فكل أَحَدٍ يَفْهَمُ معناها، كما أن كُلَّ أَحَدٍ يَنال ثَمرة الغصن القريب المذلل ثمرته^(٢)، وهي استعارة بديعة.

قوله: (دَنَا) جملة فعلية في موضع جر نعتاً لـ(عُصْنِ)، (وتَذَلَّل) عطف على: (دَنَا)، وألِفَه للإِطلاق، وألِف: (دَنَا) مِنْ واو، كقولهم: «دَنَا يَدْتُو دُنُوًّا»، ثم ذَكَر الخِلاف في: ﴿مِسْكِينٍ﴾ فقال:

٥٠١ - مَسَاكِينٍ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنُوناً وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلاً

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (عَمَّ) آخر البيت، وهما نافع وابن عامر، أهما قرءا: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾^(٣) بالجمع، وَلَمَّا جَمَعَا مَنَعَاهُ مِنْ^(٤) الصَّرْفِ؛ لكونه على زنة مُنْتَهَى التَكْسِيرِ، كـ«مصباح»، و«قناديل»، ولهذا قال: (وليس مُنُوناً وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّونُ)؛ لأنَّ حُكْمَ مَا لَا يَنْصَرِفُ: أن لا يُنُونُ، وأن يُفْتَحُ في موضع الجر^(٥).

وأفهم أن الباقي لا يَجْمَعُونَهُ بل يأتون به مُفْرَداً، وإذا أُفْرِدَ أَحْفَضُوهُ بالإضافة وتَوَنُّوه إذ لا مانع من صَرْفِهِ فقرءوا: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾، وَعَبَّرَ الناظم عَن حَرَكَةِ: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ بالفتح.

(١) - سورة الإنسان، الآية: ١٤.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٥، وشرح السباطي: ٣٨٩/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤) - "من" زيادة من (ت).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

قال أبو عبد الله: «أتى بعبارة النحويين في قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّونُ) لأنهم يقولون في المجرور الذي لا ينصرف: «مَفْتُوح» وإن كان مُعْرَباً؛ لأن فَتَحَتْه لَمَّا لم تدل على ما تدل عليه النَّصْبَةُ صَارَ كالمفتوح.

وتعين للباقيين القراءة بالإفراد والتنوين والكسر على ما قرَّره، غَيْرَ أن الكَسْرَ المُقَدَّرَ في تقييد قراءة الباقيين^(١) جاء على رأي من لا يلتزم الفرقَ بين ألقابِ حركات^(٢) الإعراب، والبناء ضرورة». انتهى^(٣).

يعني أنه أتى بالفتح في كلمة مُعْرَبَةٍ، والفتح من ألقاب البناء؛ فاعتذر عنه بأن هذه الفتحة لَمَّا لم تدل على ما تدل عليه النصبة؛ وهو عَلَمُ المفعولية؛ صار الاسم كالمفتوح، وهو كَلَامٌ حَسَنٌ جيد^(٤).

وقال أبو شامة: «وحركة النون حركة إعراب في القراءتين، فكان التعبير عنها بالنصب أولى من تعبيره بالفتح على ما قَدَّمه في الخطبة من اصطلاحه» انتهى^(٥).

وكيف نقول: «ويُنْصَبُ مِنْهُ التُّونُ»، وليس هذا بنصب؟؛ لأن النصب عبارة عن كَوْنِ المنصوب: مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو مستثنى، أو خبراً لكان وأخواتها، / ثم المفعول مُتَنَوِّعٌ إلى أنواع مذكورة في كتب النحو؛ فكان يُحِيلُ المسألة عَمَّا هي عليه، وهذا بخلاف تعبيره: بـ«الفتح» فإن النحاة يقولون: غير المنصرف في

(١) - في: (ت) "القراءة للباقيين".

(٢) - في (ت): "حركتي".

(٣) - اللآلي الفريدة: ٥٨١/٢.

(٤) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٤٩، وشرح السنباطي: ٣٨٩/٢.

(٥) - هذا النص لم أجده في إبراز المعاني، بل وجدت نصاً آخر على عكس هذا النص الذي ساقه المؤلف، وفيه موافقة لكلام أبي عبد الله السابق، وموافق كذلك لما أيده المؤلف، فالنص الموجود في الإبراز ما يلي: "وحركة النون حركة إعراب على القراءتين، والفتح فيما لا ينصرف علامة الجر، فلم يمكن التعبير بالنصب؛ لأن الكلمة مجرورة، فكان التعبير عنها بالنصب خطأ". إبراز المعاني: ٣٤٨/٢. وفي نسخة أخرى للإبراز، ت: إبراهيم عطوة: "...فكان التعبير عنها بالنصب ممتنعاً"، ص ٣٥٦.

مَوْضِعِ الجِرِّ مَفْتُوحٌ، وَيَقُولُونَ: عَلَامَةٌ جَرَّهُ فَتَحَةٌ آخِرُهُ، فَالصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَايَةٌ مَا فِي الْبَابِ أَنْ يُؤَخَّذَ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ أَنْ قِرَاءَةَ الْبَاقِيْنَ: بِكَسْرٍ: ﴿مِسْكِينٍ﴾، فَيَلْزَمُ إِطْلَاقَ لِقَبِّ الْبِنَاءِ عَلَى لِقَبِّ الْإِعْرَابِ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ؛ لِأَنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْأَمْرِ غَيْرَ الْمَلْفُوظِ بِهِ أَوْلَى مِنَ التَّجَوُّزِ فِي الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَلَوْ قَالَ: «وَيُنْصَبُ مِنْهُ النَّوْنُ» لَكَانَ قَدْ تَجَوَّزَ لَفْظًا حَيْثُ سَمِيَ هَذَا الْجِرُّ نَصْبًا، وَيُسَلِّمُ لَهُ أَنْ قِرَاءَةَ الْبَاقِيْنَ بِالْحَفْضِ؛ لِأَنَّ الْحَفْضَ ضِدَّ النَّصْبِ، لَكِنْ مُرَاعَاةُ الْأُمُورِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَلِذَلِكَ يَغْتَفِرُونَ فِي التَّقْدِيرَاتِ مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي الْأَلْفَاظِ، وَيُعَلِّلُونَ ذَلِكَ بِزَوَالِ الْفَتْحِ اللَّفْظِيِّ فِي التَّقْدِيرَاتِ، وَبِوُجُودِهِ فِي الْأَلْفَاظِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِهِ.

وقد حصل من مجموع هذين البيتين أن القراء على ثلاث مراتب:-

الأولى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾^(١) بإضافة: ﴿فِدْيَةٌ﴾، لـ ﴿طَعَامٍ﴾

، وَجَمَعَ: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ لِنَافِعِ وَابْنِ ذَكْوَانَ فَقَطْ.

الثانية: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾ بِالتَّنْوِينِ، وَجَمَعَ: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ لِهَشَامِ

وَحَدِّهِ^(٢).

الثالثة: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾، بِالتَّنْوِينِ وَإِفْرَادٍ: ﴿مَسْكِينٍ﴾ لِلْبَاقِيْنَ.

وَلَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ بِالإِضَافَةِ وَإِفْرَادٍ: ﴿مَسْكِينٍ﴾، وَلَوْ قُرِئَ بِهِ لَجَازٌ؛ إِلاَّ أَنْ:

«الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ»^(٣).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) - "وحده" زيادة من (ت).

(٣) - سبق تخريج هذا الأثر، ص ٣٩٩.

والوجه في: جَمَعَ: ﴿مَسَاكِينَ﴾: مُقَابِلَةُ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ فَإِنَّ: ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾^(١) جَمَعَ^(٢).

وَمَنْ أَفْرَدَ: فَعَلَى مِرَاعَاةِ إِفْرَادِ الْعُمُومِ، أَي: وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يُطِيقُ الصَّوْمَ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُهُ إِطْعَامَ مُسْكِينٍ.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣)، أَي: «اجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، لَا أَنْ الْكُلَّ يُجَلَّدُونَ ثَمَانِينَ فَقَطْ»، وَتَبَيَّنَ مِنْ إِفْرَادِ الْمُسْكِينِ أَنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُ فِيهِ إِطْعَامَ مُسْكِينٍ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الْجَمْعِ^(٤).

والحاصل أن كل واحدة من القراءتين مُفَسَّرَةٌ لِلْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى، فَقِرَاءَةُ الْجَمْعِ مُفَسَّرَةٌ لِقِرَاءَةِ التَّوْحِيدِ، بِأَنَّ الْإِفْرَادَ لَيْسَ فِيهَا عَلَى الْجَمَاعَةِ كُلُّهُمْ بَلْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ فِدْيَةٌ تَخْصُهُ.

والمعنى: وعلى كل واحد من الذين يُطِيقُونَهُ فِدْيَةَ طَعَامِ مُسْكِينٍ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: «كَسَانَا الْأَمِيرُ حُلَّةً»، أَي: كَسَا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنَا حُلَّةً تَخْصُهُ، لَا أَنَّ الْحُلَّةَ وَحَدَّهَا لِلْجَمِيعِ، وَمِنْهُ: آيَةُ النُّورِ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾، أَي: كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفراسي: ٢٧٣/٢، والكشف: ٢٨٣/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والتبيان: ١٣٠/١.

(٣)- سورة النور، الآية: ٤.

(٤)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والكشف: ٢٨٣/١، وشرح الهداية: ١٩١/١.

وقراءة الإفراد: تُفسَّر قراءة الجَمْع، أي: أن على كل^(١) واحدٍ طَعَامٍ مَسْكِينٍ
وَاحِدٍ / لا اثنين، ولا أَكْثَرَ لئلا يُتَوَهَّم منه أن على كُلِّ واحدٍ من المطيقين طعام اثنين،
أو ثلاثة^(٢).

و«الطَّعام» في الآية الكريمة فيه قولان^(٣):-

أحدهما: أنه اسم مَصْدَرٍ بمعنى: «الإِطْعَام»، كـ«العَطَاء» والتَّنْبَات»، بمعنى:
«الإِعْطَاء» والإِنْبَات» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٤)،
وفي قوله^(٥):

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعًا.

والثاني: أنه بمعنى: «المَطْعُوم»، وَضَعَفَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاء: «بِأَنَّهُ قَدْ أُضِيفَ إِلَى
الْمَسَاكِينِ، أَوْ الْمَسْكِينِ» قال: «وليس الطَّعام للمسكين قبل تَمْلِيكِهِ إِيَّاهُ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى
ذَلِكَ لَكَانَ مَجَازًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ تَقْدِيرُهُ: فَعَلِيهِ إِخْرَاجُ طَعَامٍ يَصِيرُ لِلْمَسَاكِينِ، فَهُوَ مِنْ
بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا إِلَّا أَنَّهُ مَجَازٌ فَالْحَقِيقَةُ أَوْلَى
مِنْهُ»^(٦).

(١) - "كل" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: البحر: ٤٤/١، والمحزر: ٧٨/٢، والقرطبي: ٢٩٠/٢، والحجة للفارسي: ٢٧٣/٢، والدرة
الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

(٣) - انظر هذين القولين في: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١٣٠/١.

(٤) - سورة نوح، الآية: ١٤.

(٥) - البيت: منسوب للقطامي في: اللسان: مادة "عطا" ١٩٧/١٠، ومادة: "زهف" ٧٠/٧، وشرح
التصريح: ٧/٢، والسدر اللوامع: ٤٠٨/١، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٨٨/٣، وشرح الأشموني:
٢٠٥/٢، وشرح شذور الذهب: ص ٤١٩، وشرح ابن عقيل: ٩٤/٢، واللسان: مادة "سمع" ٢٥٦/٧،
ومادة: "غنا" ٩٥/١١، والشاهد فيه: "عطائك المئة" فقد عمل اسم المصدر الذي هو: "عطاء" عمل الفعل،
فنصب المفعول الذي هو قوله: "المئة" بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٦) - التبيان: ١٣٠/١.

وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ جَعَلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرْبِنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(١)، سُمِّي العِنَب «خَمْرًا» بما يُؤوَل إليه^(٢)، كما سُمِّي الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا آلَ يَتِيمَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣)، ولا يُتَمَّ شَرْعاً بعد البلوغ^(٤).

قوله: (مَسَاكِين) مبتدأ، و(مَجْمُوعاً) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ: (عَمَّ) آخر البيت، و(عَمَّ) جملة فعلية خبر المبتدأ، وإِنَّمَا أتى بالمبتدأ مفتوح الآخر على الحكاية، والمعنى: «مساكين عَمَّ حَال كونه مَجْمُوعاً»، ومعنى العُمُوم فيه ما تقدم أن على كل واحدٍ من المطيقين طَعَامٍ مِسْكِينٍ.

ويجوز أن يكون: (مَسَاكِين) منصوباً بمضمر، أي: «اقرأ مَسَاكِين»، و(مَجْمُوعاً) حَالٌ أَيْضاً مِنَ المفعول^(٥).

قوله: (وَلَيْسَ مُنُوناً) يجوز أن يكون: مُسْتَأْنَفًا، أخير بهذه الجملة أنه غير مُنُونٍ في قراءة هؤلاء، وأن يكون: في محل نَصْبٍ حَالاً ثَانِيَةً مِنْ: (مَسَاكِين)، وأن يكون: حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَكِنِ فِي الحَال، وهو: (مَجْمُوعاً)، فتكون حَالاً متداخلة.

قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّون) جملة معطوفة على ما قبلها بالاعتبارات الثلاثة، والضمير في: (مِنْهُ) عائد على: (مَسَاكِين) باعتبار اللفظ، أي: مِنْ لَفْظٍ: (مَسَاكِين).

قوله: (عَمَّ): قد تقدم أنه يجوز أن يكون: خيراً عن: (مَسَاكِين) حيث أَعْرَبْنَاهُ: مبتدأ، وإن أَعْرَبْنَاهُ: مفعولاً بِمُقَدَّرٍ، فيجوز أن يكون: مُسْتَأْنَفًا لا خيراً عنه، بأنه عَمَّ بالمعنى المتقدم، أو بمعنى: أن الجمع عَمَّ وفشاً بين أهل هذه الصناعة.

ويجوز أن تكون: حَالاً مُضْمَرَةً معه «قد» عند بعضهم.

(١) - سورة يوسف، الآية: ٣٦.

(٢) - انظر: البحر: ٣٠٨/٥، والمحزر: ٢٩٩/٩، والكشاف: ٢٨٣/٣.

(٣) - سورة النساء، الآية: ٢.

(٤) - انظر: البحر: ١٦٨/٣، والمحزر: ١١/٤، والكشاف: ١٠/٢ - ١١.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٩.

قوله: (وَأَبْجَلًا): عَطَفَ عَلَى: (عَمَّ)، وهو فَعْلٌ ماضٍ فاعله: مُضَمَّرٌ، ومعنى: أَبْجَلٌ: «كَفَى»: يُقَالُ: أَبْجَلَنِي كَذَا، أي: كَفَانِي^(١)، والمعنى: أَنَّهُ كَفَى مَنْ قَرَأَ بِهِ لَصِحَّتْهُ مَعْنَى وَرَوَايَةٌ^(٢)، الاعتذار عن إفراده مع كون المطيقين جَمْعًا.

٥٠٢- وَنَقَلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاوُنَا وَفِي تُكْمَلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلَا

/ أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة من (دَوَاوُنَا)، وهو ابن كثير أنه قرأ بنقل [٤٢٦/ب] حركة همزة: ﴿قُرْءَانٍ﴾، و﴿الْقُرْءَانُ﴾ - مُعَرَّفًا، وَمُنْكَرًا حيث وَقَعَ - إلى الراء، ويلزم من حيث اللغة الفصيحة بعد النقل حَذْفُ الهمزة.

وإنما قلت ذلك؛ لأن بعض الناس اعترض على الناظم، فقال: «لا يلزم من نَقْل حركة الهمزة حَذْفُ الهمزة، فكان ينبغي أن يَضُمَّ إلى ذلك حَذْفُ الهمزة. ويدل على ذلك أن بعض العرب بعد نَقْلِ حَرَكَتِهَا يُقْرِئُهَا^(٣) ولا يَحْذِفُهَا، وَيُخَفِّفُهَا بِقَلْبِهَا حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا، يُعَامِلُهَا بِذَلِكَ مُعَامَلَةَ الهمزة الساكنة بطريق الأصالة، ومنه قول بعضهم:

«الْمَرَاة»، و«الْكَمَاة» بألف صريحة، والأصل: «الْمَرَاة، وَالْكَمَاة».

وجوابه: ما قدمته من أن اللغة الفصيحة حَذْفُ الهمزة بعد النقل، وإثباتها بعده^(٤) لغة رَدِيئَةٌ، فلا تَرُدُّ عَلَيْهِ^(٥).

(١)- انظر: اللسان: مادة "بجل" ٢١/٢.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، والسراج: ص ١٦١.

(٣)- في (ت): "يقروها".

(٤)- "بعده" سقطت من (ت).

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢.

وقد أُورد على الناظم: ﴿قُرْءَانَهُ﴾، وهو موضعان في سورة القيامة:
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ ﴿٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ﴿١٨﴾ ﴿١﴾، فإن
النقل فيهما لابن كثير، ولم يدخلا تحت قول الناظم؛ لأنه إنما لفظ بالمنكر، والمعرف،
قال: ويدل على اعتبار ما ذكرناه أن صاحب التيسير^(٢) وغيره تعرّضا لذكر قراءته في
الموضعين المشار إليهما، فكان للناظم بهم أسوة في التنصيص عليهما^(٣).

قال أبو شامة: «أراد أن ينص على المنكر والمعرف باللام، ومن [جملة]^(٤) ما
فيه الخلاف: ﴿قُرْءَانَهُ﴾^(٥) في موضعين، ثم قال: إلا أن يكون قصد ما دخله لام
التعريف، وما خلا منها، ولو أنه قال:

وَنَقْلُ قُرْءَانٍ كَيْفَ كَانَ دَوَاؤُنَا

لكان أبين، وأعم^(٦).

قلت: هو قد ذكر مثل هذا الاعتراض عند قوله: (وعند سراطٍ والسراط
لقنبل)^(٧)، فقال هناك: «أي مجرداً عن لام التعريف، ومتصلاً بها، ثم المجرد عن لام
التعريف قد يكون نكرة نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٨)، ﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا
سَوِيًّا﴾^(٩)، وقد يكون معرفاً بالإضافة نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١٠)

(١) - سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

(٢) - انظر: التيسير ص ٦٨.

(٣) - أورد هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٤) - في كلتا النسختين: "جهة"، والمثبت من إبراز المعاني.

(٥) - سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٨) - سورة الأنعام، الآية: ١٦١، والشورى، الآية: ٥٢.

(٩) - سورة مريم، الآية: ٤٣.

(١٠) - سورة الفاتحة، الآية: ٧.

﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾^(١)، ﴿صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ﴾^(٢)، ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٣).

فلهذا لم أقل: أرَادَ المنكَّرَ والمعرَّفَ، ومثله: (وَكَسْرُ يُبُوتِ وَالْبُيُوتُ...) (٤)، (وَتَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ...) (٥)، بخلاف قوله: (وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ...) (٥) فإنه لم يأت مُجَرِّدًا من اللام إلا وهو نَكْرَةٌ، ولو اقتصر على لفظ: «النكرة» في الكل؛ لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة.

كما أنه قال: (وَوَالَاهِ فِي بئرٍ وَفِي بِئْسَ وَرَشْتُهُمْ...) (٦)، والحكم عَامٌّ في كل ما في القرآن من لفظ: ﴿بِئْسَ﴾ مُجَرِّدًا من الواو والفاء واللام، وفي: ﴿وَبِئْسَ﴾ بالواو وفي: ﴿فَبِئْسَ﴾ بالفاء، وفي: ﴿لِبِئْسَ﴾ باللام، وإنما نَبَّه على ما فيه لام التعريف دون المضاف / لاتحاد لفظ الكلام، وتعدد المضاف إليه... انتهى (٧).

[٤٢٧/١]

فقوله هنا: «أراد أن يُنصَّ على المعرَّف والمنكَّر...» مُنَافٍ لقوله: «فلهذا لم أقل أراد المنكَّر والمعرَّف...»؛ لأن المسألتين من وادٍ واحد لا سيما وقد قال: «ومثله: (وَتَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ)»، وكل ما أجاب به هناك من قوله: «ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل... إلى آخره»، ومن قوله: «وإنما نبه على ما فيه لام التعريف... إلى آخره» أيضاً.

(١) - سورة الشورى، الآية: ٥٣.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ١٦.

(٣) - سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٣)، باب الهمز المفرد.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٢)، باب الهمز المفرد.

(٧) - إبراز المعاني: ١/٢٤٠ - ٢٤١.

وما أحلاً ما اتفق له هذا الكلام البديع، وهو الذي يسميه أهل البديع الكلام: «الموجّه»، وهو ما يصلح لمعنيين فأكثر، وذلك أنه أراد بـ(النقل): النقل المصطلح عليه عند التصريفيين والقراء، وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كما يفعل ورش في مواضع وصلاً ووقفاً، وهمزة في الوقف، وهشام في بعض المواضع فيه أيضاً^(١).

ويصلح أن يراد: بـ(النقل): الرواية والتلاوة، أي: «نقل: ﴿الْقُرْآنُ﴾»، و﴿قُرْءَانُهُ﴾ دَوَاؤُنَا، فإنه دَوَاءٌ لِكُلِّ سَقِيمٍ^(٢).

وفي الحديث: «شَفَاءُ أُمَّتِي ثَلَاثٌ» وذكر منها «أو آية من كتاب الله»^(٣).
وفي الحديث أيضاً: «مَنْ لَا شَفَاهُ الْقُرْآنَ لَا شَفَاهُ اللَّهُ»^(٤).

(١) - ذكر هذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٩/٢، والسراج: ص ١٦١.

(٣) - ذكر هذه الرواية القرطبي في تفسيره ولفظها: "شفاء أمتي في ثلاث: آية من كتاب الله، أو لعقة من عسل، أو شرطة من محجم". الجامع لأحكام القرآن: ٣١٨/١٠.

والحديث الصحيح ما أخرجه البخاري، في كتاب الطب، رقم: (٥٢٤٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "الشفاء في ثلاثة شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي".

(٤) - جزء من حديث: رواه الواحدي في تفسيره: ١٢٣/٣، عن أحمد بن الحارث الغساني، والثعلبي عنه كذلك: ١٢٩/٦، وابن الحارث الغساني ضعيف: قال فيه أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظر". انظر: ميزان الاعتدال: ٢٢٣/١، وقال الألباني: الحديث ضعيف جداً، انظر: السلسلة الضعيفة: ٢٨٣/١، رقم: (١٥٢)، وانظر: كتر العمال للمتقي الهندي، الحديث رقم: (٢٨١٠٦)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي: ٢٨٨/٢.

وفي التنزيل: ﴿ وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١)،
وذلك أن قراءة القرآن، وتعليمه دواءً من أمراض المعاصي، قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ
الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٢).

فإن قلت: قوله: (والقرآن) كيف يُقرأ؟.

قلت: يُقرأ: (والقرآن) بالجر عطفاً على المخفوض بالإضافة^(٣).

فإن قلت: بل ينبغي أن يُقرأ بالرفع على الابتداء، و(دَوَاؤُنَا) خبره، لا على أن
الضمة للحكاية بل ضمة إعراب؛ وذلك لأن القرآن المعرف بـ«أل»، ورد مرفوعاً
ومنصوباً ومجروراً، فلو قرأه هنا: (والقرآن) عطفاً على: (قرآن) لأوهم اختصاص
الخلاف بالمجرور دون المرفوع والمنصوب، فإذا رفعته بالابتداء، أي: «وهذا اللفظ
المعرف دواؤنا بالنقل».

وهذا كما قلتم في قوله: (وَرِضْوَانٌ اِضْمُومٌ غَيْرُ تَائِيٍّ الْعُقُودِ ٠٠٠) (٤)، أنه ينبغي
أن يُقرأ: (وَرِضْوَانٌ) بالنصب على المفعولية؛ لأنه قد ورد مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً،
يُعيّن ما ذكرناه نحن هنا، وسيأتي بيانه في موضعه.

فالجواب: أنه مُنْعَمٌ من ذلك هنا، أنه لا يُعرف الحكم الذي في: (القرآن)
المعرف؛ لأنك اقتطعته وأخبرت عن القرآن نفسه أنه دواؤنا، لكن ما حكمه في
القراءة؟.

فإذا عطفته على: (قرآن) تعيّن بيان حكمه، وأنه تُنْقَلُ حركة همزته أيضاً.

(١) - سورة الإسراء: الآية: ٨٢.

(٢) - الحديث: أخرجه البخاري، عن عثمان بن عفان ﷺ، كتاب فضائل القرآن رقم: (٤٦٣٩)،
والترمذي، عن عثمان بن عفان ﷺ، كتاب فضائل القرآن، رقم: (٢٨٣٢)، وعن علي بن أبي طالب ﷺ.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٨)، فرش سورة آل عمران.

وأما (وَرِضْوَانٌ اِضْمُمٌ) ففيه بيان الحكم للجميع؛ لأنه مفعول مُقَدَّمٌ: لـ (اِضْمُمٌ)، و(اِضْمُمٌ) هو نفس الحكم، وهناك سند ذكر بحثاً حسناً مع الشيخ شهاب الدين أبي شامة - إن شاء الله تعالى - .

ثم أخبر^(١) / الناظم عن شعبة - وهو أبو بكر - أنه ثَقُلَ مِيمٌ: [٤٢٧/ب] ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾^(٢)، فَتَعَيَّنَ لغيره تخفيفها.

والوجه في هَمْزٍ: ﴿قُرَّءَانٍ﴾ أنه الأَصْلُ، لأنه من: «قَرَأْتُ كَذَا» أي: جَمَعْتُهُ^(٣).

و«القرآن» مَجْمُوعٌ من سور وآيات وحروف، وهو في الأَصْلِ مصدر: «قَرَأَ» «يَقْرَأُ»، كـ«الغفران»، و«الكفران»^(٤) و«الشكران»، ثم أُطْلِقَ على مجموع الكتاب العزيز، وَصَارَ عَلَماً بِالْعَلْبَةِ إِذَا عُرِّفَ بِـ(أَل)^(٥)، ولهذا إِذَا حَلَفَ لَا يَقْرَأُ «قُرْآنًا» مُنْكَرًا حَنْثَ بِمَا يُسَمَّى «قُرْآنًا»، وَإِذَا حَلَفَ لَا يَقْرَأُ «القرآن» بِـ(أَل) المَعْرِفَةَ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِقِرَاءَةِ الْجَمِيعِ.

وأما ﴿قُرَّءَانَهُ﴾^(٦) في سورة القيامة فالمراد به: المَصْدَرُ فقط.

(١) - "أخبر" سقطت من (ت).

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣) - انظر: شرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٧/١، واللسان: مادة "قرأ" ٥١/١٢، وتحقيق الهمزة لغة تميم، وقيس. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩.

(٤) - "والكفران" زيادة من (ت).

(٥) - وهذا اختيار جماعة منهم: ابن جرير الطبري في تفسيره، وهو أن "القرآن": مصدر مشتق مهموز من: "قرأ" يقرأ قراءة وقرآنًا، وَضَعَفَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، وَابْنُ عَطِيَّةٍ كَوْنَهُ غَيْرَ مَهْمُوزٍ مُشْتَقٍّ مِنْ: "القرء" أو من "القرآن" بمعنى الضم والجمع. انظر: تفسير الطبري: ٩٤/١ - ٩٧، والمحزر: ٨٣/٢، والمفردات للراغب: مادة "قرأ" ص ٤٠٠، والإتقان في علوم القرآن: ١٤٤/١، ومناهل العرفان للزرقاني: ٧/١، والنبأ العظيم لدراز: ص ١٢.

(٦) - سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

والوجه في قراءة ابن كثير: إما النَّقْل - وإن لم يكن من أصله النقل لا في كلمة، ولا في كلمتين - جَمْعاً بين اللغتين؛ ولأنه أَخَف^(١)، وهذا كما خَفَّفَ همزة: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾^(٢)، وليس من أصله تخفيف مثلها في رواية البزي، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - (٣).

والتَّغْل اختصار الناظم، ولهذا لم يذْكَر سِوَاهُ؛ لأن فيه توافق القراءتين^(٤).

وإما لأنه: من مادة أخرى وهي: «الْقِرَان»، و«الْقِرَان»: الانضمام، ومنه: «قِرَان الحج والعمرة»؛ لأنه يَجْمَعُهُمَا في إِحْرَامٍ واحد، ومنه: «قَرَّنت بين الشَّيْئَيْنِ»^(٥)، أي: جَمَعْتُ بينهما، وضممتُهُمَا إلى بعضهما^(٦)، وهذا المعنى موجود في الكتاب العزيز كما في مادة: «الهمز» فَيَتَّحِدُ المعنى، وإن اختلفت المادتان^(٧).

ووزنه على الأول: «فُعْلَان»، وعلى الثاني: «فُعَال»، ووزنه بعد النقل على رأي: «فُعَان» لحذف اللام^(٨).

(١) - انظر: شرح الهداية: ١/١٩١، والآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):

٣٤/أ، ومبرز المعاني في شرح حرز الأمان: ٩٣/ب.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٣) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (وَبَعْدَهُ لَأَعْنَتَكُمْ بِالْخَلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا). متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٩).

(٤) - فيه توافق القراءتين من حيث أن النقل تخفيف للمهموز، فيكون أصله الهمز، فيكون جمعاً بين اللغتين، ونقل الهمز: لغة أهل الحجاز. انظر: شرح المفصل: ٩/١٠٧، واللسان مادة "قرأ" ١٢/٥١.

(٥) - في الأصل: "السبيين"، والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٧) - قال السيوطي: "قال قوم هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر، وسمي به القرآن؛ لقران السور والآيات والحروف فيه". الإتيقان في علوم القرآن: ١/١٤٤، وانظر: المفردات للراغب، مادة "قرأ" ص ٤٠٠، واللسان: مادة "قرن" ١٢/٨٨.

(٨) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩٧، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

وأما مَنْ زعم أنه مُشتَقٌّ من: «قَرَيْتُ الماءَ في الحوض»، أي: جَمَعْتُهُ فِيهِ؛ فَغَلَطَ؛
لأنهما مادتان متغائرتان.

والوجه الأول أَوْلَى منقولاً لتوافق القراءتين. والله أعلم.

وقد صَحَّ عَنِ إِمَامِنَا الشافعي رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلِ بْنِ قُسْطَنْطِينٍ^(١)، وَكَانَ يَقُولُ: «الْقُرْآنُ اسْمٌ، وَلَيْسَ بِمَهْمُوزٍ، وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ: «قَرَأْتُ»، وَلَوْ أُخِذَ مِنْ: «قَرَأْتُ» كَانَ كُلُّ مَا قُرئَ قُرْآنًا، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ لِلْقُرْآنِ مِثْلُ: التَّوْرَةِ، وَالْإِنْجِيلِ»^(٢).

يعني الشافعي رحمته الله أَن «القران» مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ لَيْسَ مَأْخُودًا مِنَ الْمَهْمُوزِ بَلْ غَيْرِ الْمَهْمُوزِ اسْمٌ عِلْمٌ لِلْمَهْمُوزِ، كَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ اسْمَانِ لِمَا أُنزِلَ عَلَى مُوسَى وَعِيسَى، وَكَذَا «القران» مِنْ غَيْرِ هَمْزِ اسْمٌ لِمَا أُنزِلَ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ رحمته الله، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَهْمُوزَ الْمَعْرُوفَ بِـ«أَل» لَيْسَ عِلْمًا بَلْ هُوَ نَفْسُ الْمَسْمُومِ.

وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ: لَا يَقْرَأُ قُرْآنًا، وَلَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، حَيْثُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْيَمِينَيْنِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلِهَذَا مَقَامٌ غَيْرٌ هَذَا.

قَالَ الشافعي: «وَكَانَ يَقُولُ: يَعْنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُسْطَنْطِينٍ: «وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ تَهْمَزُ قَرَأْتُ، وَلَا تَهْمَزُ الْقُرْآنَ».

(١) - هو: أبو إسحاق، إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المخزومي، المقرئ، المكي القسطنطي، شيخ القراء بمكة في زمانه، قرأ على ابن كثير الإمام، وعلى صاحبيه شبل بن عباد، ومعروف بن مشكان، وقرأ عليه محمد بن إدريس الشافعي الإمام، وعكرمة بن سليمان، ت: ١٩٠هـ. انظر: معرفة القراء: ٢٩٠/١، وغاية النهاية: ١٦٥/١-١٦٦.

(٢) - أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٦٢/٢، والحاكم في المستدرک: ٢٥٠/٢، والمزي في تهذيب الكمال: ٣٦٧/٢٤، وانظر: تفسير القرطبي: ٣٠٠/٢، والإتقان في علوم القرآن: ١٤٤/١.

قلت: / لأنه عنده عَلِمَ لِمَا بَيْنَ دَفْتِي المصَحَف، كما تقول: «قَرَأْتُ التوراة والإنجيل، ونحو ذلك».

وقال أبو شامة: «والقرآن بالهمز مَصْدَرٌ مِنْ قَرَأْتُ: كـ«الشُّكْرَان»، و«العُفْرَان»، والذي في سورة القيامة المراد به المصدر، والخلاف فيه أيضاً، وذلك دليل على أن مَنْ لَمْ يَهْمَزْ نَقَلَ حركة الهمزة، والتَّسْمِيَةُ بالمصادر كثيرة». انتهى^(١).

قلت: هذا فيه نوع من الاعتراض على الشَّافعي، ووجهه أنه قال: «القران من غير هَمْزِ اسم عَلِمٍ للمهموز، وليس هو بمعنى: المهموز، بل هذا اسم، وهذا مُسَمَّى، والغرض أن الذي في القيامة يُرَادُ به المَصْدَرُ، وهو المسمى فكيف تُرِكَ هَمْزُهُ^(٢)؟، هذا معنى الاعتراض وإن لَمْ يُصَرِّحْ به أبو شامة.

والوجه في تَثْقِيلِ: ﴿لِتُكْمَلُوا﴾^(٣) الدلالة على التأكيد بما فيه من معنى: التكرير^(٤).

والوجه في تَخْفِيفِهِ: حَمْلُهُ على ما أُجْمِعَ عَلَيْهِ في قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٥).

(١) - إبراز المعاني: ٣٥٠/٢.

(٢) - "همزه" سقطت من (ت).

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والكشف: ٢٨٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٥) - سورة المائدة، الآية: ٣، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦، الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والكشف: ٢٨٣/١.

وقيل: بل: «أَكْمَلَ وَكَمَّلَ» لغتان بمعنى واحد، كـ«أَنْزَلَ وَنَزَّلَ»، «وَأَوْصَى وَوَصَّى»، «وَأَمَّتَعَ وَمَتَّعَ»^(١).

وقد اعترض على الناظم بأنه بقي عليه التنبيه على فَتْحِ الكاف عند تَثْقِيلِ مِيمِهَا^(٢)، وعندى أنه لا يُحْتَاجُ إلى ذلك إذ لا يَتَأْتِي تشديد الميم إلا مع تحريك الكاف.

ولهذا قال أبو عبد الله: «ويلزم من تَثْقِيلِهَا فَتْحُ الكاف، ثم قال: وتعيّن للباقيّن تَخْفِيفِ الميم، ومن ضَرُورَةِ تَخْفِيفِهَا سُكُونُ الكاف»^(٣).

وهذا بالنسبة إلى القراءة، وأما بالنسبة إلى الإمكان اللفظي فلا تُسَلِّمُ، فقولُه: «ويلزم من تَثْقِيلِهَا فَتْحُ الكاف» صحيح مُطْلَقاً، والثاني صحيح بالنسبة إلى القراءة فقط، وله من هذا أمثلة تقدم كثيرٌ منها، ويأتي مثلها.

قال أبو شامة: «وبقي عليه فَتْحُ الكاف، ولم ينبه عليه، ولو أنه قال: «لشعبة حَرَّكَ قبله الميم ثقلاً»، أو يقول: «وفي تكملوا حَرَّكَ لشعبة أثقلاً»، كما قال في سورة الحج:

ثُمَّ وَلِيَوْفُوا فَحَرَّكَهُ لَشُعْبَةَ أَثْقَالًا»^(٤).

قلت: قد تقدم جواب ذلك وأنه غير مُمَكَّنِ تَثْقِيلِهَا مع سُكُونِ الكاف، فلا فائدة في التنبيه على ما لا بد منه^(٥).

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٧٢، الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦، والحجة للفارسي: ٢/٢٧٤، وشرح

الهداية: ١/١٩١، والموضح: ١/٣١٨، واللسان: مادة "كمل" ١٣/١١٢.

(٢)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٥٠، كما سيأتي.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٠.

(٥)- قال شعله: "وإنما لم يذكر قيد الكاف لغاية وضوحه". شرح شعله: ص ٢٨٦.

وفي لام: ﴿لِتُكْمَلُوا﴾ أقوال كثيرة وبُحُوثٌ حَسَنَةٌ ذَكَرْتُهَا فِي غيرِ هَذَا؛ إِذْ هُوَ الْأَلْيَقُ بِهِ^(١).

قوله: (وَنَقُلُ الْقُرْآنَ) مبتدأ، وهو مصدر مُضَافٌ لمفعوله على حَذْفِ مُضَافِينَ، أي: «وَنَقُلُ حَرَكَةَ هَمْزَةِ قُرْآنٍ إِلَى رَأْتِهِ».

و(دَوَاءً) خبره، وقد تقدم وَجْهُ الْمَجَازِ فِي ذَلِكَ، (وَالْقُرْآنَ) عَطِيفٌ عَلَى: (قُرْآنٍ) فهو مخفوض، وتقدم ما فيه^(٢).

قوله: (وَفِي تَكْمِلُوا) بيان، فهو متعلق بِمُقَدَّرٍ، وذلك أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (شَعْبَةٌ تَقُلُّ الْمِيمَ) تَوَجَّهَ سُؤَالَ سَائِلٍ أَيْنَ تَقَلَّهَا؟.

فأجيب بأن ذلك: (فِي تَكْمِلُوا)، وَقَدَّمَ الْبَيَانَ أَهْتِمَامًا بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَقُلُّ شَعْبَةٌ تَقُلُّ الْمِيمَ أَعْنِي فِي تَكْمِلُوا»، فـ(شَعْبَةٌ) مَبْتَدَأٌ، (وَتَقُلُّ) خَبْرُهُ، وَ(الْمِيمَ) مَفْعُولُهُ، وَالجُمْلَةُ خَبْرٌ / الْمَبْتَدَأُ، وَالجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا مَنْصُوبَةٌ بِالقَوْلِ^(٣).

وَعَلَّقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (فِي تَكْمِلُوا): بِـ(تَقُلُّ)^(٤)، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ مِنْ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيمِ المَعْمُولِ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ عَامِلُهُ^(٥).

(١) - انظر: الدر المصون: ٢/٢٨٥-٢٨٧.

(٢) - انظر: ص ٥١٤.

(٣) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٤٩، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٣.

(٥) - في (ت): "العامل".

٥٠٣- وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتِ يُضْمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهَا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْعَيْنِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَبِالْجِيمِ مِنْ قَوْلِهِ: (عَنْ حِمَى جِلَّةٍ)،
وَهُمْ: حَفْصٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَوَرِشٌ أَنَّهُمْ يَضْمُونَ كَسْرًا: «بَاءً» ﴿بِيُوتٍ﴾
و﴿الْبِيُوتِ﴾، أَي: مَا فِيهِ: «أَل»، وَمَا لَيْسَتْ فِيهِ؛ لِيَعْمَّ ذَلِكَ الْمُضَافُ نَحْوُ:
﴿بِيُوتِ النَّبِيِّ﴾^(١)، ﴿أَوْ بِيُوتِ آبَائِكُمْ﴾^(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَفِيهِ مِنَ
الْكَلَامِ نَحْوُ مَا قَدَمْتَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: (وَتَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ...) (٣).

قال أبو شامة: «والكلام في عطفه: (وَالْبِيُوتِ) كما تقدم في قوله: (وَالْقُرْآنِ)
ليجتمَع بين ما خلا من لام التعريف وبين ما هي فيه، والخالي منها تارة يكون معرفة
بالإضافة، نحو: ﴿بِيُوتِكُمْ﴾^(٤)، و﴿بِيُوتِهِنَّ﴾^(٥)، و﴿بِيُوتِ النَّبِيِّ﴾، وتارة
نكرة منصوبة، أو غير منصوبة، نحو: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾^(٦)، ﴿فِي بُيُوتِ أَدْنَى
اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾^(٧).

قال: فإذا صحَّ لنا دخول المضاف تحت قوله: (بِيُوتِ)، صحَّ لنا دخول:
﴿قَرَأَ أَنَّهُ﴾ المضاف تحت قوله: (قُرْآنِ) انتهى (٨).

(١) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٢) - سورة النور، الآية: ٦١.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٢)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٥١٢ - ٥١٣.

(٤) - من مواضعها: سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

(٥) - سورة الطلاق، الآية: ١.

(٦) - سورة النور، الآية: ٦١.

(٧) - سورة النور، الآية: ٣٦.

(٨) - إبراز المعاني: ٣٥٠/٢.

وقد تقدم ما فيه، وقيد القراءتين ولم يقتصر على تقييد قراءة المرموز لهم فيقول: «وباء بئوت والبئوت يُضَمُّ»، لأنه لو قال ذلك لاحتلت قراءة الباقيين إذ كان لهم الفتح؛ لَمَّا مرَّ في الخطبة^(١).

وكان المناسب أن يذكر هنا الخلاف في: «عُيون، والعُيون، وِجُوب، وشُيوخ والعُيوب»، كما جمع ابن مجاهد^(٢) وغيره^(٣) ذلك هنا؛ لأن الباب واحد، والناظم - رحمه الله - أحرَّ ذكر البقية إلى سورة المائدة؛ لَمَّا ذَكَر الخلاف في: «العُيوب»^(٤)، وهذا على ما تيسر له، والله أعلم.

وقال أبو عبد الله: «إنما أحرَّ ذلك لئلا تزيد أبيات هذه السورة كثرة»^(٥).

وفيما ذكره نظر، لأن ما زيد هنا فهو بالضرورة يُنْقَص من^(٦) غيره، وخصوصية زيادة أبيات هذه السورة لا أثر له.

والوجه في ضمِّ هذه الفاءات من هذه الكلم: أنه الأصل فإن هذه تُجمَع على: «فُعول» نحو: «فلس، وفلوس»، و«كعب، وكعوب»، و«فروج وفروج»^(٧).

(١) - يشير المؤلف إلى قول الناظم في الخطبة:

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالتَّصْبِ أَقْبَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٢)، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٢) - انظر: السبعة: ص ١٧٩.

(٣) - كابين غلبون في: التذكرة: ٢٦٦/٢، ومكي في التبصرة: ص ٤٣٧.

(٤) - قال الناظم:

(وَضَمُّ الْعُيُوبِ يَكْسِرَانِ عُيُونًا الْعُيُونَ شُيُوخًا دَائِمًا صُحْبَةً مَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٢٨).

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٦) - في (ت): "في".

(٧) - انظر: الكتاب: ٥٨٩/٣، والحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٧، والكشف:

٢٨٤/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٨/١.

وإلى كون الضمّ الأصل أشار الناظم بقوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)، ولا تبالي بكون الضمة قبل الياء المضمومة لتجانس الحركتين^(١).

والوجه في كسر فاءهما: طَلَبُ الْخِفَّةِ، وذلك أن الكسرة تُنَاسِبُ الياء بعدها، فأتى بكسرة الفاء طلباً لمشاكلة الحرف الذي بعده^(٢).

ولم يُعَبَأَ بالخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ؛ لأن الضمّ في الياء، والياء مُقَدَّرَةٌ بكسرتين؛ فكأن كسرة الباء وليت الكسر^(٣).

وقد أنكر بعضهم هذه القراءة، قال الزجاج: «أكثر النحويين لا يعرفون الكسر، وهو عند البصريين رديء جداً؛ لأنه ليس في الكلام: «فُعُول» بكسر الفاء». ذكر ذلك في سورة / النور^(٤).

وقد ردّ عليه أبو علي هذه المقالة فقال: «مما يدل على جواز ذلك أنك تقول في تحقير: «عَيْن»، و«بَيْت»: «عَيْنَةٌ، وَبَيْتٌ» فَتَكْسِرُ الْفَاءَ هَا هُنَا لِتَقْرِبَهَا مِنَ الْيَاءِ، ككسر الفاء من «فُعُول»، وذلك مما حكاه سيبويه^(٥).

قال: فكما كُسِرَتِ الْفَاءُ مِنْ: «عَيْنَةٌ»، ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير على هذا الوزن لتقريب الحركة ممّا بعدها، كذلك كَسَرُوا الْفَاءَ مِنْ: «جِيُوب»، ونحوها». انتهى^(٦).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب، والسراج: ص ١٦١

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٧، والكشف: ٢٨٤/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٨/١، والإتحاف: ٤٣٢/١.

(٣) - قاله أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٣٥/١، وانظر: الكشف: ٢٨٤/١.

(٤) - معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٨/٤، ومن أنكرها وتكلم فيها أبو جعفر النحاس، انظر إعراب القرآن له: ٩٩/١.

(٥) - انظر: الكتاب: ٤٨١/٣، والتبيان: ١٣٥/١.

(٦) - الحجة للفارسي: ٢٨٣/٢.

ولقائل أن يقول: لا يلزم من جواز التحقير الكسر في باب الجمع على: «فُعُول»، والفرق أن التنافر في: «فُعُول» أكثر، ألا ترى أن فيه خُرُوجاً من كسر إلى ضمّ، ثم إلى واو، بخلاف التحقير فإن فيه خُرُوجاً من كسر إلى فتح، ثم إلى ياء، فقوي دأعي الكسر، وهو وجود ياءين بعده، وليس بعده شيء مستثقل.

قوله: (وَكَسْرٌ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حذف مضاف، أي: «وَكَسْرٌ بَاءِ بِيوت»^(١).

قوله: (يُضْمٌ) فعل مبني للمفعول مرفوعه ضمير عائد على: (كَسْرٌ)، والجملة في موضع خبر المبتدأ، و(عَنْ حَمَى) متعلق بـ(يُضْمٌ)، أي: مَرُوي^(٢) عنه ضمّه.

ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه: حال من مرفوع: (يُضْمٌ)، أي: «يُضْمٌ كائناً، ومنقولاً عن قَوْمٍ جِلَّةٍ»^(٣).

و(الْحَمَى): ما يُحْمَى، ويُمنع من الرعي^(٤)، عبّر بذلك عن منع من رواه من طعن الطاعن^(٥) في قراءة الكسر؛ لأن أبا حاتم زعم أنه لا يجوز غيره^(٦)، وقد تقدم ما حكاه الزجاج عن أكثر النحاة.

و(جِلَّةٍ): جمع جليل، نحو: صبيّ، وصبيّة^(٧).

قوله: (وَجَهًّا): فيه خمسة أوجه^(٨):-

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥١/٢، وشرح شذلة: ص ٢٨٦.

(٢)- في (ت): "يروي".

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "حما" ٢٤٠/٤.

(٥)- في (ت): "الطاعنين".

(٦)- أي: الضم، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤، وانظر قوله في: الكشف:

٢٨٥/١.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥١/٢.

(٨)- انظر هذه الأوجه في: إبراز المعاني: ٣٥١/٢-٣٥٢.

أحدها: أنه منصوب على التمييز من قوله: (جِلَّةٌ)، أي: «هُمْ أَجْلَاءُ الوجوه».

الثاني: أنه منصوب على الحال من مرفوع: (يُضَمُّ)، أي: «يُضَمُّ الكَسْرُ حال كونه وَجْهًا أَقْبَلُ على الأصل».

والثالث: أنه مفعول بـ(حَمَى).

قال أبو شامة: «أَي حَمَّوْا قَرَأْتُمْ بِالضَّمِّ مِنْ طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فِي الْكَسْرِ؛ لَكُونَ الضَّمُّ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ». انتهى^(١).

وهذا لا يَتَأْتِي إِلَّا أَنْ «يَحْمِي» المصدر، ويكون حينئذٍ مصدرًا مضافًا للفاعل أي: «عَنْ مَنْعِ قَوْمٍ أَجْلَاءَ وَجْهًا هَذِهِ صِفَتُهُ»، أما إذا أُريدَ به «مَا يُحْمِي» فلا يعمل البتة؛ إلا أن في جعله مصدرًا عاملاً نظراً؛ من حيث أن من شَرَطِ المصدر العامل أن ينوب عن الفعل، أو يَنْحَلَّ بحرف مصدرى، وفِعْلٌ هذا كما رأيت غير صالح للأمرين.

الرابع: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: «خَذَ وَجْهًا هَذِهِ صِفَتُهُ».

الخامس: قال أبو عبد الله: «و(وَجْهًا) حال أخرى موطئة مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ: (يُضَمُّ) من الضم، و(أَقْبَلَ عَلَى الْأَصْلِ): صفة لها، أي: يوقع في محله الضم في حال كونه: عَنْ حِمَى جِلَّةٌ مُقْبِلًا عَلَى الْأَصْلِ». انتهى^(٢).

قوله: «حال أخرى» يقتضي تقدم غيرها، ولم يذكر هو حالاً قبلها، وكأنه يُوهِمُ أَنَّهُ أَعْرَبَ قَوْلَهُ: (عَنْ حِمَى جِلَّةٌ): حالاً، وهو لم يعربها إلا متعلقة / [٤٢٩/ب] بـ(يُضَمُّ)^(٣).

(١) - إبراز المعاني: ٣٥١/٢ - ٣٥٢.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

قوله: (عَلَى الْأَصْلِ) متعلق بـ(أَقْبَلَ) أي: «أَقْبَلَ عَلَى الْأَصْلِ»، و(أَقْبَلَ) جملة فعلية فاعلها ضمير يعود على: (الوَجْهَ)، وهي في موضع نصب نعتاً لـ(وَجْهًا)، أي: «وَجْهًا مُقْبِلًا عَلَى الْأَصْلِ»، وهو الضَّم، وما أحسن وَصْفُ الْوَجْهِ هُنَا بِالْإِقْبَالِ^(١).

قال أبو شامة: - وقد ذكر في: (وَجْهًا) أربعة الأوجه المتقدمة - «إن الجملة صفة لـ(وَجْهًا) إلا على القول بأنه تَمْيِيزٌ»^(٢).

ولم يبين حينئذٍ ماذا يكون محلها، ولا لأي شيءٍ يمتنع ذلك حال جَعَلْنَا (وَجْهًا) تَمْيِيزًا، ولا يظهر في ذلك مانع؛ إذ وَصَفُ التَّمْيِيزِ وَاوَدُّ فِي لِسَانِهِمْ، والمعنى عليه في البيت شديد.

٥٠٤ - وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يَقْتُلُوكُمُ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَأَنْجَلَا

أخبر عَمَّن رَمَزَ لَهُ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ: (شَاعَ)، وهما الأخوان أهما قرءا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ﴾^(٣) بالقصر، أي: بحذف الألف كما لفظ بها كذلك، وكان ذلك كافيًا في معرفة القراءة إلا أنه نَصَّ عَلَى الْقَصْرِ؛ لِيُؤْخَذَ ضِدَّهُ لِقِرَاءَةِ الْبَاقِينَ، وهو المد، وذلك عبارة عن الإتيان بالألف^(٤)، وإذا جيء بالألف لزم بالضرورة فَتْحُ الْقَافِ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، وأما مع حَذْفِهَا فَالْقَافُ سَاكِنَةٌ كَمَا لَفْظَ بِهِ النَّازِمُ.

ولا خلاف في قوله: ﴿فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ﴾^(٥) أنه بالقصر^(٦).

(١) - انظر: الدرر الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٢) - إبراز المعاني - بتصرف يسير -: ٣٥٢/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، واللائق الفريدة: ٥٨٤/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٦) - انظر: السبعة ص ١٨٠، والتبصرة ص ٤٣٧.

والوجه في قراءة القَصْرُ أَنهَا مِنْ: «الْقَتْلُ»^(١).

واستشكّلها بعضهم فقال: «كيف يقال: لا تَقْتُلُوهم حتى يَقْتُلُوكم فإن قَتَلُوكم، وهم إذا قَتَلَهُم غيرُهم كيف يَقْتُلُونه بعد أن قَتَلَهُم؟»^(٢).

وقد أجاب الناس عن ذلك بوجهين^(٣):-

أحدهما: أن التَّجَوُّزَ في الفعل، والمعنى: «لا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم فإن أخذوا في قتلكم»، فإن المُشْرِفَ على الشيء يَتَّصِفُ به^(٤).

الثاني: أن التجوّز في المفعول، والمعنى: «لا تقتلوا منهم أحداً حتى يقتلوا منكم أحداً فإن قتلوا منكم أحداً»^(٥)، وهذا سيأتي له نظير في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾^(٦)، ثم قال: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ أي: «فَمَا وَهَنَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الرَّبِّيِّينَ»^(٧)، ولم يصبه القتل، وفيه هناك بحوث حسنة ستأتي - إن شاء الله تعالى - عن قُرْب، وقال الشاعر^(٨):

(١)- انظر: الكشف: ٢٨٥/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والإتحاف: ٤٣٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

(٢)- ممن قال ذلك: المبرد، انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ٩٩/١، والطبري في تفسيره: ٢٣١/٢.

(٣)- منهم: أبو حيان، حيث ذكر هذين الوجهين، انظر: البحر: ٧٤/٢.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٢٣١/٢، والمحرر: ١٠٢/٢، ومعاني الفراء: ١١٦/١.

(٥)- انظر: تفسير الطبري: ٢٣١/٢، والمحرر: ١٠٢/٢.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٦، على قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، انظر: التيسير: ص ٧٥.

(٧)- الرّبِّيُّون: الألسوف من الناس، وقيل: العلماء الأتقياء الصُّبْر. انظر: اللسان: مادة "رب" ٧٣/٦.

(٨)- البيت منسوب لامرئ القيس في: تفسير القرطبي: ٢٤٩/٨، وبلا نسبة في: البحر: ٧٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

فَإِنْ تَقْتُلُونَا نُقَتِّلْكُمْ وَإِنْ تَقْصِدُوا الدَّمَ نَقْصِدِ

ويؤيد قراءة الجمهور: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(١) فإنه من: «القتال»^(٢).

ويؤيد قراءة الأخوين: ﴿ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ ﴾^(٣) فإنها من: «القتل» بلا

خلاف^(٤).

قالوا: ووجهه عدم جريان الخلاف فيه: أن فيه بشارة بأنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم ممكّنون منهم، بحيث أنكم أمرتم بقتلهم لا بقتالهم لنصرتكم عليهم، ولخلافهم^(٥).

قوله: (وَلَا تَقْتُلُوهُمْ) مبتدأ، و(بَعْدَهُ يَقْتُلُوكُمْ) حال، و(فَإِنْ قَتَلُوكُمْ) معطوف

على: (يَقْتُلُوكُمْ) حذف / منه العاطف، أي: «بعده يقتلوكم وإن قتلوكم»^(٦).

و(قَصْرُهَا) مبتدأ ثان، والضمير عائد على الأفعال، و(شَاع) خبر المبتدأ الثاني،

والمبتدأ وخبره خبر عن الأول، ومعنى (شَاع): فشا أمره، وظهّرت صحته خلافاً لمن استشكل ذلك^(٧).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٩٠.

(٢) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، والحجة للفارسي: ٢/٢٨٥، والكشف: ١/٢٨٥، وشرح الهداية: ١/١٩٤، والموضح: ١/٣١٩، والإتحاف: ١/٤٣٣.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ٢/٢٨٥، وشرح الهداية: ١/١٩٤، والموضح: ١/٣١٩، والبيان: ١/١٣٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

(٥) - قاله أبو حيان في: البحر: ٢/٧٥.

(٦) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٦.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩٩، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب، وشرح شعلة: ص ٢٨٧، واللسان: مادة "شاع" ٨/١٧٧.

(وَأَنْجَلَا): انْكَشَفَ وَظَهَرَ لِلرَّوَاةِ وَالْفَضَلَاءِ، وَلَا يَشِيْعُ الشَّيْءُ وَيَنْجَلِي إِلَّا إِذَا كَانَ صَحِيحًا، إِذِ الْعَلِيلُ يَتَضَاعَلُ حَتَّى يَذْهَبَ^(١).

وأعرب أبو عبدالله: (وَلَا تَقْتُلُوهُمْ) مبتدأ، و(بَعْدَهُ) خبره، وما بعده عطف عليه عاطفه مُقَدَّرٌ، قال: «وإنما قدم الإخبار بمضمون هذه الجملة توطئة لما استأنفه من قوله: (فَصُرُّهَا شَاعٌ)، ومعنى (شَاعٌ): فَشَا، وانتشر، ومعنى: (الانجلا): انْكَشَفَ». انتهى^(٢).

والإخبار إنما يكون بما يفيد، وإنما أطب الناظم في الثناء على هذه القراءة لما ذَكَرْتُ مِنْ إِشْكَالِهَا عَلَى بَعْضِهِمْ^(٣)، وقد وَضَحَ ذَلِكَ، ولله الحمد والمنة.

٥٠٥ - وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُجْمَلًا

أمر بتنوين قوله: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾^(٤) مع الرِّفْعِ فِيهِمَا، لِمَنْ رَمَزَ لَهُ بِكَلِمَةٍ: (حَقًّا)، وهما ابن كثير وأبو عمرو، فَتَعَيَّنَ لغيرهما عَدَمُ التَّنْوِينِ وَالْفَتْحِ. وَتَجَوَّزَ فِي ضِدِّ الرِّفْعِ، حَيْثُ كَانَ ضِدُّ الرِّفْعِ إِنَّمَا هُوَ النِّصْبُ، وَالْحَرَكَةُ فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ لِلْبِنَاءِ، فَهِيَ فَتْحٌ لَا نَصْبٌ^(٥).

ووجه التَّجَوُّزِ: أَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ تُشْبِهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ^(٦)، وَلِذَلِكَ يَقُولُ النَّحَاةُ: يَجُوزُ إِتْبَاعُ اسْمٍ: «لَا» عَلَى لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ تُشْبِهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ فِي أَطْرَادِهَا^(٧).

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٩/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٢) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير -: ٥٨٤/٢.

(٣) - انظر: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٤/٢.

(٧) - انظر: شرح المفصل: ١٠٣/٢، وشرح التصريح: ٣٤١/١.

وهذا كما قالوا في حركة المنادى أيضاً نحو: «يا زيدُ العاقل»، على أن بعض كبار النحويين يزعم أن حركة اسم: «لا» حركة إعراب، ويعتدِر عن حذف التنوين بالتخفيف^(١)، ويُشَدِّد قول الشاعر^(٢):

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

قال: لما اضطرَّ نَوْنٌ، والضرورة تَرُدُّ الأشياءَ إلى أَصُولِهَا^(٣)، والصحيح الأول.

وقول الناظم: (ولا) تَسْمِيَةٌ للبيت؛ إذ لا حاجة له بها^(٤).

ولا خلاف في المشهور في فتح: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾^(٥) لما سيأتي.

والوجه في مغايرة ابن كثير وأبي عمرو حيث رَفَعَا الأولين، وفتحًا الثالث:

أَمَّا حَمَلَا الأولين على معنى: النهي، كأنه قيل: «فلا يَرَفُثْ ولا يَفْسُقْ»^(٦).

وحَمَلَا الأخير على: الإِخْبَارِ بنفي الجدال في أمر الحج، بمعنى: أن قُرَيْشًا كانت

تُجَادِلُ في زمن الحج وفي موقفه؛ فكانت تُنْسِيْ أشهر الحج فتُتَقَدَّمُ وتُؤَخَّرُ،

وكانوا يقفون بمزدلفة ويقولون: «نحن أَعَزُّ من أن نُخَالِطَ الناسَ في الموقِفِ»^(٧)، فنَفَى

(١) - هم: الكوفيون والزجاج، ويونس بن حبيب، والجرمي والرماني. انظر: شرح التصريح: ٣٤٢/١،

وشرح ابن عقيل: ٣٦٣/١، ومغني اللبيب: ٤٦٣/١، والجنى الداني: ص ٢٩١.

(٢) - البيت: لعمر بن قعاس المرادي، وهو في: الكتاب: ٣٠٨/٢، والجنى الداني: ص ٣٨٢، وورصف

المباني: ص ٧٩، وشرح الأشموني: ١٥٤/١، وشرح المفصل: ١٠١/٢، ومغني اللبيب: ١٤٧/١، واللسان:

مادة "حصل" ١٤٣/٤، وعجزه: (يَدُلُّ على مُحَصَّلَةِ بَيْتٍ).

(٣) - القائل: يونس بن حبيب، انظر هذا القول في: الكتاب: ٣٠٨/٢، والارتشاف: ١٧٣/٢، وشرح

المفصل: ١٠١/٢، وأوضح المسالك: ٢١/٢، وشرح التصريح: ٣٤٨/١.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، والسراج: ص ١٦١، وشرح شعلة: ص ٢٨٧.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧، انظر: السبعة ص ١٨٠، والتبصرة ص ٤٣٨.

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، وكشف المشكلات: ٢٧٠/١، والتبيان: ١٣٨/١، وإعراب

النحاس: ٢٤٥/١.

(٧) - انظر: السيرة لابن هشام: ٢١٦/١، وتفسير الطبري: ٣٣١/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٣/٢.

الله ذلك كله، وقررت الشريعة المطهرة قواعد الحج وثبتت زمنه ومكان وقوفه، فلهذا قيل: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ على البت والقطع^(١).

وقيل المراد: بـ«الجدال»: الخصام مع الرفقاء / والمكارين^(٢)، والخدم، ونحو ذلك، وعلى هذا فيجب حمّله أيضاً على معنى: النهي، ضرورة وقوع ذلك في الحج، وخبر الله صدق^(٣).

وقال بعضهم^(٤): «ويعضد حمل الأولين على معنى: النهي قوله ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرَفْثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وُلِدَتْهُ أُمُّهُ»^(٥)، فَلَمْ يَذْكَرْ: «الجدال».

وقال آخرون: «إنما رفعا الأولين؛ لأن النفي فيهما ليس بعام؛ إذ قد يقع الرفثُ والفسوق في الحج من بعض الناس، بخلاف نفي الجدال في أمر الحج؛ فإنه عامٌ لاستقرار قواعده»^(٦).

قلت: وهذا لا ينفع إلا بعد تسليم مُقدّمتين:-

(١)- وعلى هذه القراءة تكون: لا عاملة عمل: "ليس"، بمعنى النهي، وارتفع ما بعدها على أنه اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: "فليس رفث ولا فسوق في الحج".
ويجوز أن تكون: "لا" ملغاة غير عاملة ورتفع ما بعدها على أنه مبتدأ، والخبر محذوف أيضاً.
و"لا" في: "ولا جدال": نافية للجنس تعمل عمل: "إن" لتدل على الإخبار بالنفي العام، و"جدال": اسمها منصوب، والخبر: "في الحج" في محل رفع. انظر: التبيان: ١/١٣٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٣٢، وإعراب لقرآن للنحاس: ١/١٠١، وكشف المشكلات: ١/٢٧٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٩، والموضح: ١/٣٢٠.

(٢)- المكارين: جمع مُكاري، وهو: الذي يُكْرِك دابته، أو داره. انظر: اللسان: مادة "كرا" ١٣/٥٩.

(٣)- قاله الزمخشري في: الكشاف: ١/٤٠٦، وانظر: البحر: ٢/٩٦.

(٤)- منهم: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٥٣، والهمداني في: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ، والجعري في: كتر المعاني (خ): ٣٥٣، وانظر: تفسير الطبري: ٢/٣٣٤.

(٥)- الحديث: أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: (١٤٢٤)، ومسلم، كتاب الحج، رقم: (٢٤٠٤)، والنسائي، كتاب مناسك الحج، رقم: (٢٥٨٠)، وكلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦)- انظر هذا القول في: تفسير الطبري: ٢/٣٣٤، والبحر: ٢/١٠٠، وتفسير الرازي: ٣/١٧٨.

أحدهما: أن «لا» العاملة عَمَل «ليس» لا تفيد العموم، وهو رأي النحاة^(١)، ولهذا يفرِّقون بين قولك: «لا رَجُلٌ عِنْدَنَا»، وبين: «لا رَجُلٌ عِنْدَنَا» فَمَعَ الرَّفْع يقولون: هي لنفي الوحدة حتى يجوز لك أن تقول: «بَل رَجُلَان، أو ثلاثة»؛ لأنك إنما نفيت الفردية.

وإذا قلت: «لا رجل» بالفتح نَفَيْتَ الجنس فلا يَحْسُن أن تقول: «بل رجلان، أو ثلاثة»، بل تقول: «بل امرأة»؛ لأنك إنما نفيت الجنس.

وهذه المقدمة ممنوعة، فإن الأصوليين نَصَّوا على أن النكرة في سياق النفي تَعُمُّ، ولم يفرِّقوا بين العاملة عَمَل «ليس»، ولا العاملة عَمَل «إن»^(٢)، وهذا هو الحق؛ فإن الدليل القائم في القول بعموم النكرة في سياق النفي قائم في «لا» العاملة عَمَل «ليس».

والمقدمة الثانية: أن يُرَاد بالجدال الجَدَل من قريش في أمور الحج بالنسبة إلى زمانه ومكانه كما تقدم، وهو مَمْنُوع، بل المراد بالجدال: الخصام مع الرفقاء والخدم والمكَّارين، ونحوهم.

والوجه في قراءة الباقيين: أنهم جَعَلُوا «لا» نافية للجنس، فَبَنَوْا معها اسمها في الألفاظ الثلاثة، وهو نفي في معنى: النهي أيضاً؛ إذ لا يُتَصَوَّر نَفْيُ ذلك لضرورة وجوده من الناس^(٣).

(١) - كابن عقيل في شرحه: ٣٦٠/١، والأزهري في شرح التصريح: ٣٣٨/١.

(٢) - انظر: المستصفي للغزالي: ١٦٠/١، والواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء الحنبلي: ٣٦/١، وشرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي: ٤٧٤/٢.

(٣) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٩١/٢، وشرح الهداية: ١٩٥/١، والبحر: ١٠٠/٢.

وهذا كما حَمَلْنَا قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(١)، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(٢) على أنه خير في معنى الأمر، وإنما انقَدْنَا إلى ذلك لضرورة أَنَا وَجَدْنَا مَرَاضِعَ لَمْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ، وَمُطَلَّقَاتٍ لَمْ يَتَرَبَّصْنَ^(٣).

وقد حَمَلَ بعض الناس آية^(٤) المراضِع، والمطلِّقات على الخير من حيث إيقاعه مَوْقِعَ الأَمْرِ، بمعنى: أَن حُكْمَ الله تعالى هكذا^(٥)، فعلى هذا تكون الآية التي نحن فيها كذلك، أي: حُكْمَ الله تعالى في الحج أَن لا يُوجَد فيه شيء من ذلك، ولكن العُصَاة يُخَالِفُونَ حُكْمَهُ، فيؤخذ ذلك منهم.

وقال بعضهم^(٦): «الحجة لِمَنْ فَتَحَ الجَمِيعَ الإِتْيَانِ باللفظ الدال على عموم النفي واستغراقه، والمراد بالنفي في الأولين: وجوب انتفائهما، وأنهما حقيقان بأن لا يكونا، وبالنفي في / الآخر: ذلك إن أُريد به المراء مع مَن ذُكِرَ، أو الإِخْبَار بوجود الانتفاء إن أُريد الجدال في أمور الحج».

واعلم أَن هذه الآية الكريمة مَسْأَلَةٌ: «لا» التي للنفي إذا كُرِّرَتْ، وهي: إما أَن تَرَفَعَ الأَوَّلُ، أو تَفْتَحَهُ؛ فَإِن رَفَعْتَهُ نَحْوُ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله» جاز لك في الثاني الرَّفْعَ والْفَتْحَ، ويمتنع النصب.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) - انظر: الدر المصون: ٤٣٧/٢.

(٤) - "آية" سقطت من (ت).

(٥) - منهم: القرطبي في تفسيره، حيث قال: "إنما هو خير عن حكم الشرع، فإن وجدت مطلقة لا تترتب فليس من الشرع" الجامع لأحكام القرآن: ١٦٦/٣.

(٦) - هو أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٥/٢.

وإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الوجهان المذكوران، والنصب، فيحوز من حيث الجملة في المسألة: خمسة أوجه، في^(١) الثاني اثنان مع رفع الأول، وثلاثة مع فتحه^(٢).

وتوجيه ذلك أن تقول: إذا فتحت الأول كان مبنياً عند الجمهور مع «لا»، وهل بناؤه للتركيب؟، أو لتضمنه معنى الحرف^(٣)؟، خلاف مشهور عند أهله لا نطول بذكره هنا.

فإن فتحت الثاني كان حكمه حكم الأول، ويكون الكلام حينئذ جملتين مستقلتين، فإن ذكرت لكل واحد خبراً فلا إشكال نحو: «لا رجل في الدار، ولا امرأة في الدار»، وإن لم تذكر إلا خبراً واحداً نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» فخير أحدهما محذوف، وهل هو الأول أو الثاني؟ خلاف مشهور^(٤)، تقدم التنبيه عليه غير مرة.

وإن رفعت الثاني نحو: «لا حول ولا قوة» كان لك في رفعه ثلاثة أوجه^(٥):-

أحدها: أنه مرفوع على محل اسم «لا»؛ لأنه مرفوع بالابتداء، وحينئذ تكون: «لا» مزيده للتأكيد، ويكون الكلام حينئذ جملة واحدة؛ كأنك قلت: «لا حول وقوة إلا بالله»، ويكون: «إلا بالله» خبراً عنهما.

(١)- في (ت): "وفي".

(٢)- انظر: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ١٦/٢-١٧، وشرح ابن عقيل: ٣٦٦/١-٣٦٧، وشرح التصريح: ٣٤٨/١.

(٣)- في: الأصل: "الحروف"، والمثبت من (ت)، لأن المقصود تضمنه معنى: "من الاستغراقية، وهو اختيار ابن عصفور في: شرح الجمل: ، والأول اختيار سيويه وجماعة. انظر: الكتاب: ٢٧٥/٢، وأوضح المسالك: ١٤/٢-١٥، وشرح التصريح: ٣٤٣/١.

(٤)- انظر: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٠/٢-٢١.

(٥)- انظر هذه الأوجه في: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٠/٢-٢١، وشرح ابن عقيل: ٣٦٩/١-٣٧٠، وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

والثاني: أن تكون «لا» عاملة عمل «ليس» فترفع^(١): «قوة» على أنها^(٢) اسمها، والخبر: «إلا بالله»، أو محذوف، والخبر المفلوظ به للأول.

والثالث: أن: «لا» نافية، وما بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر إما مُقَدَّرٌ، وإما مفلوظ به على حسب القولين، و«لا» على هذين الوجهين الأخيرين غير مزيدة، بل مفيدة للنفي، والكلام حينئذٍ جملتان.

وإن نصبت الثاني مع فتح الأول أيضاً كان النصب فيه من وجه واحد، وهو النصب على اللفظ، و«لا» حينئذٍ مزيدة، والكلام جملة واحدة، هذا كله مع فتح الأول.

وإن رفعتَه جاز لك في الثاني الرفع من الأوجه المذكورة إلا الرفع على الموضع، وقد عرفت كون الكلام جملة واحدة، أو جملتين بما ذكرناه، وجاز لك أيضاً فيه الفتح على أنه مبني مع: «لا»، والكلام حينئذٍ جملتان، وإنما لم يجوز النصب هنا؛ لأن النصب إنما كان تابعاً للفظ الأول، والأول غير مفتوح فتعذر النصب^(٣).

هذا ملخص القول في مسألة: «لا»، وإنما ذكرت لك ذلك توطئةً للآية الكريمة، وسيأتي مثل ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٤) / وكان ينبغي للناظم أن يضم ذلك إلى هذا؛ إلا أنه أخره لاختلاف أصحاب الرفع هنا وهناك، فأخره ليكون أسهل^(٥). والله أعلم.

(١) - في (ت): "فترفع".

(٢) - في (ت): "أنه".

(٣) - انظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٩/١-٣٧٠، وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٥) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٥٣.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾^(١) فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ جُمْلٌ ثَلَاثٌ، وَالْخَبْرُ قَوْلُهُ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾^(٢).

وَقِيلَ: بَلِ الْخَبْرُ لِأَحَدِهِمَا، وَخَيْرُ الْأَخِيرِينَ مُقَدَّرٌ، إِمَّا الْأَوَّلُ، وَإِمَّا الثَّانِي، وَقِيلَ: الْخَبْرُ مُقَدَّرٌ فِي الْجَمِيعِ، وَ﴿فِي الْحَجِّ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِأَحَدِهِمَا، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ^(٣) التَّنَازُعِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُطَوَّلًا، وَمَتَى كَانَ مُطَوَّلًا أُعْرِبَ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي: الدَّرِّ الْمَصُونِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾^(٤) عِنْدَ مَنْ يَرَى تَعَلَّقَ: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِـ﴿تَثْرِيْبَ﴾، وَلِي فِيهِ كَلَامٌ^(٥).

وَمِثْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعَتْ»^(٦)، وَلَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا^(٧)، وَفِي الْآيَةِ اِحْتِمَالَاتٌ أُخْرَى تَرَكَنَاهَا خَوْفَ السَّامَةِ.

وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ بِرَفْعِ الثَّلَاثَةِ مُنَوَّنَةً، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُرْوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، مِنْ رِوَايَةِ

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢)- انظر: التبيان: ١٣٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٣٢/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠١/١، والكشف: ٢٨٥/١.

(٣)- "باب" سقطت من (ت).

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٩٢.

(٥)- انظر: الدر المصون: ٥٥٤/٦.

(٦)- جزء من حديث: أخرجه البخاري، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كتاب الأذان، رقم: (٧٩٩)، وعنه كذلك في: كتاب الدعوات، رقم: (٥٨٥٥)، ومسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب الصلاة، رقم: (٧٣٦)، وعن ابن عباس رضي الله عنه، رقم: (٧٣٧)، والنسائي، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، كتاب السهو، رقم: (١٣٢٤).

(٧)- بسط المؤلف الكلام في هذا عند إعرابه لهذه الآية في كتابه: الدر المصون: ٣٢٤/٢ - ٣٢٧.

المفضّل^(١)، و«لا» في هذه القراءة يحتمل أن تكون عاملة عمل «ليس»، وأن لا تكون، وما بعدها يُحتمل أن تكون جملة مستأنفة فتكون ثلاث جُمَل، وأن تكون كلاماً واحداً فتكون «لا» مزيدة في الموضعين^(٢).

وقال أبو عبدالله: «وقرأ أبو جعفر كذا، إما على النفي العام المفهوم من خارج، فيكون القول فيه كالقول في النفي العام المفهوم من اللفظ، وإما على النفي الذي ليس بعام؛ بشرط أن يراد بالجدال المرء مع مَنْ ذُكِرَ لا غير». انتهى^(٣).

يعني أن الرفع والتنوين، لا يقتضي العموم؛ لأنه جرى على ما قال النحاة من أن العاملة عمل «ليس» تنفي الوحدة فقط، فإن أريد العموم فتكون من خارج، لا من اللفظ، وفيه ما تقدم، وإن أريد عدم العموم فلا بد أن يُراد بالجدال: المرء مع الكفار؛ لاستقرار قواعد الشرع، وإما أن يراد نفي المرء، والمخاصمة مع الحمّالين ونحوه؛ فلا يستقيم لوقوع ذلك.

وقد تقدم أن الصحيح أن النكرة في سياق النفي تعمّ مطلقاً عند القائلين بالعموم، ولا حاجة إلى ذكر القراءات الشاذة فإن ذلك معروف من غير هذا القصيد.

قوله: (وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفَثٌ): يجوز فيه ثلاثة أوجه: -

أحدها: أن (نَوْنُهُ) خبر مُقَدَّم، و(فَلَا رَفَثٌ) مبتدأ مُؤَخَّر، و(لَا فُسُوقٌ) عَطْفٌ

عليه.

(١) - انظر: إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي: ٢٤١/١، والمبسوط: ص ١٢٩، والنشر: ٢/٢١١، والإتحاف: ٤٣٣/١، والمفضل هو: أبو محمد المفضل بن محمد الضبي الكوفي، المقرئ، من جلة أصحاب عاصم بن أبي النجود، قرأ عليه، وتصدر للإقراء مدة، وحدث عن سماك بن حرب، وأبي إسحاق، وغيرهم، وأخذ عنه أبو سعيد بن أوس الأنصاري، وجبلة بن مالك البصري، ت: ١٦٨هـ. انظر: معرفة القراء: ١/٢٧٥، وغاية النهاية: ٢/٣٠٧.

(٢) - انظر: البحر: ١٠١/٢، والمحزر: ١٢١/٢، وتفسير القرطبي: ٢/٤٠٢.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٦.

وجاز إضماره قبل الذكر؛ لأن الخبر في نية التأخير، نحو: «في دَارِهِ بئر»، «وعند غلامها هند»^(١).

فإن قلت: من حقه أن يأتي بالضمير في: (نَوْنُهُ) مثنى لعوده^(٢) على اثنين، وهما: (فَلَا رَفَثٌ)، (وَفَلَا فُسُوقٌ)؟.

فالجواب: من وجهين:-

أحدهما: أن يكون حُذِفَ خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر عليه؛ كأنه قال: / [٤٣٢/١] «فَلَا رَفَثٌ نَوْنُهُ وَفَلَا فُسُوقٌ نَوْنُهُ»، والحذف، إما من الأول وإما من الثاني على اختلاف القولين.

والثاني: أنه أجرى الضمير مجرى اسم الإشارة كأنه قال: «نَوْنُ ذَلِكَ»^(٣)، ومثله^(٤):-

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِّيعُ الْبَهَقِ

ويُحَكِّي أن بعضهم^(٥) قال لرؤية^(٦) مُنْشِدِ هَذَا الرَّجَزِ: «إن أردت الخطوط فقل كأنها، وإن أردت السواد والبلق فقل كأنهما» فقال: «أردت كأن ذلك وتلك».

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

(٢)- في (ت): "ليعود".

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٥٢.

(٤)- البيت لرؤية بن العجاج، وهو في ديوانه ص ١٠٤، والمحتسب: ١٩٨/٢، والبحر: ٤١٦/٢، والكشاف: ٢٨٠/١، والقرطبي: ٣٢٤/١٣/٢، واللسان: مادة "بحق" ١٦٢/٢، ومجاز القرآن: ٤٣/١.

(٥)- هو أبو عبيدة في: مجاز القرآن: ٤٤/١، وانظر: المحتسب: ١٩٨/٢.

(٦)- هو: أبو الجحاف رؤية بن عبد الله بن رؤية العجاج التميمي السعدي، من الشعراء الفصحاء المشهورين، أخذ عنه أعيان من أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ت: ١٤٥هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٢٩، والأعلام: ٣٤/٣.

ويدل على أن اسم الإشارة يُشار به إلى الاثنين قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا

بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(١).

(وَبِالرَّفْعِ) حال من هاء: (نَوْنُهُ)، فيتعلق حينئذ بمحذوف، أي: «نَوْنُهُ ملتبساً بالرفع»، فقدم الحال على صاحبها، وعلى عاملها، وقدم الجملة الخبرية على المبتدأ، والفاء في: (فَلَا رَفَتْ): من نفس التلاوة^(٢).

الثاني: (بِالرَّفْعِ) خير مُقَدَّم، و(فَلَا رَفَتْ) مبتدأ مُؤَخَّر، و(نَوْنُهُ) جملة أمرية مُعْتَرِضة بين المبتدأ وخبره لبيان الحكم.

الثالث: أن يكون: (فَلَا رَفَتْ) بدلاً من الضمير في: (نَوْنُهُ) أَضْمَرَهُ على شريطة التفسير، نحو: «ضَرَبْتُهُ زيداً» فـ«زيداً»: بدل من الهاء في: «ضَرَبْتُهُ»، وهو أحد المواضع التي يُفسَّرُها ما بعدها لفظاً ورتبة^(٣).

وجعل أبو عبد الله وغيره من ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٤)

﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ عنده بدل من: ﴿هُنَّ﴾، في: ﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾.

قال أبو عبد الله بعد أن ذكره: «وهذا الوجه أعرب وأحسن»^(٥).

قلت: وسبقه إلى ذلك الزمخشري، فإنه قال: «والمراد بالسَّمَاءِ جِهَاتِ العُلُوِّ،

كأنه قال: ثم استوى إلى فوق، والضمير في: ﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾: ضمير مُبْتَهَم، و﴿سَبْعَ

سَمَوَاتٍ﴾: تفسيره، كقولهم: رَبُّهُ رجلاً.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٨، وانظر: البحر: ٤١٦/٢، والكشاف: ٢٧٩/١، ومجاز القرآن: ٤٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكثر الجعري (خ): ٣٥٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

وقيل: الضمير راجع إلى السماء، والسماء في معنى: الجنس، وقيل: جمعُ [سَمَاءَ] ^(١)، والوجه العربي هو الأول». انتهى ^(٢).

وفيما قالاه نظر؛ لأن في هذه المسألة خلافاً؛ بعضُ الناس منَعَهَا، وقال: «لا يجوز «ضربتهُ زيداً» على البدل» ^(٣).

وجوزَ غيره ذلك ^(٤)، وأنشد ^(٥):

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

بِجَرِّ «حَاتِمِ» عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الْمَاءِ فِي: «جُودِهِ».

ومثله قول الآخر ^(٦):

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ أَطْعَمَ الْبَائِسَا.

فـ«البائِسَا»: بدل من الهاء في: «تَلْمُهُ».

وعلى كل تقدير فارتكاب ما لا خلاف فيه أولى، فكيف يُجَعَلُ ما فيه الخلاف أَعْرَبَ وَأَحْسَنَ. قوله: (حَقًّا) مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لمضمون جملة الأمر، والناصب له مُقَدَّرٌ، أي: «حَقَّ ذَلِكَ حَقًّا»، قوله: (وَزَانَ) جملة فعلية معطوفة على الفعل الناصب لهذا المصدر، ومفعول: (زَانَ) محذوف للدلالة عليه، أي: «وَزَانَ قَارِنَهُ وَرَاوِيَهُ» ^(٧).

(١)- في كلتا النسختين: "سما"، والمثبت من: الكشاف: ٢٥١/١.

(٢)- الكشاف: ٢٥٠/١، ٢٥١.

(٣)- هو: أبو حيان في: البحر: ٢٨١/١.

(٤)- منهم: ابن يعيش في: شرح المفصل: ٦٩/٣، وابن هشام في: شذور الذهب: ص ٤٤٤.

(٥)- البيت للفَرَزْدَقِ، وهو في ديوانه: ص ٦٠٣، واللسان: مادة "حتم" ٣١/٤، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٦٩/٣، وشذور الذهب: ٤٤٤.

(٦)- عجز بيت بلا نسبة في: الكتاب: ٧٥/٢، ومغني اللبيب: ١٣١/٢، والدرر اللوامع: ١١٦/١، ورفض المباني: ص ٦٨٩، وصدرة: "قد أصبحت بقرقرى كوانسا".

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

و(مُحَمَّلًا) حالٍ مِنْ فاعلٍ: (زَانَ) أي: «زَانَ حال كونه مُحَمَّلًا على ألسنة الرواة منقولاً»، والتَضْعِيفُ / فيه: للتكرير والتكثير باعتبار أخذ الخلف عن السلف، [ب/٤٣٢] ف(مُحَمَّلًا) اسم مفعول بالحاء المهملة^(١).

وبعض الناس يرويه^(٢) (مُجَمَّلًا) بالجيم وكسر الميم اسم فاعل، أي: «جَمَلَّ غيره» وهو قارئه، ويُناسَبُ بينه وبين: (زَانَ)، وجُوِّزَ فتح الميم على أنه هو^(٣): مُجَمَّلٌ في نفسه، والأول هو الصحيح^(٤).

٥٠٦- وَفَتَحَكَ سَيْنَ السَّلْمِ أَصْلُ رِضَى دَنَا وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللّامِ أَوْلَا

أخبر عمّن رمز له بالهمزة والراء والذال المهملتين من قوله: (أَصْلُ رِضَى دَنَا)، وهم نافع، والكسائي وابن كثير أنهم: قرءوا هنا: ﴿أَدْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَأَفَّةً﴾^(٥) بفتح السين، فتعين لغيرهم كسرُها.

ثم أخبر عمّن رمز له بالهمزة في: (أَوْلُ)، وهو نافع أنه قرأ: ﴿حَتَّى يَقُولُ

الرَّسُولُ﴾^(٦) برفع اللام، فتعين لغيره نصبُها.

وأخّر الناظم ترجمتي الأنفال والقتال، ومن عادته ضمّ النظائر، قال أبو عبد الله: «لتلا تزيد أبيات هذه السورة»^(٧)، وقد تقدّم البحثُ معه في ذلك^(٨).

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٥٢.

(٢)- في (ت): "يقرؤه".

(٣)- "هو" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- وعلى هذا الضبط الذي صححه السمين ضبطت البيت في البداية موافقاً له.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٠٨.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

(٧)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وانظر: السراج: ص ١٦٢.

(٨)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

والحاصل أن القراء في هذا الحرف بالنسبة إلى سُورِهِ الثلاث على أربع مراتب:-

الأولى: لنافع وابن كثير والكسائي وهي: فتح السين في السور الثلاث.

الثانية: لأبي بكر وَحَدَه، وهي: كَسْرُ السِينِ فِي السُّورِ الثَّلَاثِ.

الثالثة: لأبي عمرو وابن عامر وحفص وهي: كسر السين في البقرة وفتحها في الأنفال والقتال.

الرابعة: لحمزة وَحَدَه وهي: فتح السين في الأنفال وَحَدَهَا، وكسرها في البقرة والقتال.

والوجه في فتح السين وكسرها: أنهما لغتان بمعنى واحد، وهو إما الإسلام، وإما الاستسلام والانقياد^(١).

وقيل بل المكسور بمعنى: الإسلام، والمفتوح بمعنى: الاستسلام^(٢).

قال أبو شامة: «ولهذا كَسَرَ أَكْثَرَ الْقُرَاءِ هُنَا، وَفَتَحُوا فِي الْأَنْفَالِ وَالْقِتَالِ؛ لظهور الاستسلام والمصالحة في غير البقرة، وظهور معنى الإسلام في البقرة». انتهى^(٣).
فجعل ما في البقرة ظاهراً في الإسلام، وغيره ظاهراً في الاستسلام.

= (وَكَسْرُ يُّوْتٍ وَالْيُّوْتِ يُضْمٌ عَنِ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا).

معن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٣).

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، والكشف: ٢٨٧/١، والإتحاف: ٤٣٥/١.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، والبيان: ١٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٢/٧.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٥٤/٢.

وعكس ذلك أبو عبد الله فقال: «والحجة لمن فتح سين: ﴿السَّلْم﴾ ما روى ابن أبيزى^(١) أن النبي ﷺ: قرأ في البقرة والأنفال والقتال بفتح السين^(٢).

والمراد هنا: «الصَّلح» بدليل قراءة الأعمش: «السَّلْم» بفتح السين واللام^(٣)، أي: في الاستسلام والطاعة، ومعناها قريب من معنى: الصَّلح.

و«السَّلْم» بفتح السين هو «الصَّلح»، قاله ابن السكيت^(٤) وغيره^(٥).

ثم قال: والحجة لمن قرأ بالكسر: أنه جعله بمعنى: الإسلام، والمعروف فيه في اللغة الكسر؛ لأنهم إنما حَضُّوا على الدخول في الإسلام، ولم يُحَضُّوا على الدخول في الصَّلح مع بقائهم على كفرهم». انتهى^(٦).

فهذا منه يؤيد أن المعنى في البقرة على الإسلام، إلا أن يُقال هذا ما حكاه بالنسبة / إلى رأي هذا القارئ، وليس اختياراً له، وهو الظاهر^(٧).

[/٤٣٣]

(١) - هو: عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم، الكوفي، صحابي، كان على خراسان من قبل علي بن أبي طالب ﷺ، ت: بعد ٧٠هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٨٩/٢.

(٢) - أخرجه الدوري في جزئه بسنده إلى راشد مولى عبد الرحمن بن أبيزى، انظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ للدوري: ص ٧٦، ونقل السيوطي تخريجه عن أبي نصر السجزي في الإبانة عن عبد الرحمن بن أبيزى مرفوعاً. انظر: الدر المنثور: ٩٨/٤، ٥٠٥/٧.

(٣) - قراءة شاذة، انظرها في: الكشاف: ٤١٧/١، والدر المصون: ٣٥٩/٢، واللائح الفريدة: ٥٨٧/٢.

(٤) - انظر: إصلاح المنطق له: ص ٣٦١.

وابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي، كان عالماً بنحو الكوفيين، واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن الفراء، والأثرم، وابن الأعرابي، له: "إصلاح المنطق"، "الأضداد"، "والمقصود والمدود"، ت: ٢٤٤هـ. انظر: إنباه الرواة: ٥٦/٤، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢.

(٥) - كالراغب في: المفردات: مادة "سلم" ص ٢٤٥، ومكي في: الكشف: ٢٨٧/١.

(٦) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٧/٢، وانظر: الكشف: ٢٨٧/١.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٩٥/٢، وشرح الهداية: ١٩٦/١.

وقد حَكَى ثعلب عن أبي عمرو أنه كان يكسر الذي في البقرة، وَيَذْهَبُ بِمَعْنَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَفْتَحُ لِلَّذِينَ فِي الْأَنْفَالِ وَالْقِتَالِ وَيَذْهَبُ بِمَعْنَاهُمَا إِلَى الْمُسَالَمَةِ^(١).

قلت: وهذا هو الحق، ويؤيد ذلك سياق الآية في السور الثلاث، أما التي هنا فقولها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ﴾^(٢)، أي: فإن زلتم بعد الإسلام، فسياقه يدل على ذلك^(٣).

وقد يُعْتَرَضُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يُبْعَدُ كَوْنَهُ بِمَعْنَى: الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ؟

فالجواب عنه من وجهين:-

أحدهما^(٤): أن يكون المنادى بذلك: مَنْ آمَنَ ظَاهِرًا.

والثاني^(٥): أن المراد دُومُوا عَلَى الدخول في الإسلام.

وهذان الوجهان مقولان في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامَنُوا﴾^(٦)، ولذلك اختلف الناس في: مَنْ الْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ؟

(١)- انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٠٤، والمحرر: ٢/١٤٤، وتفسير القرطبي: ٣/٢٦، والصحاح: مادة "سلم" ٥/٢٩٨، واللسان: مادة "سلم" ٧/٢٤٣، وساقه الأزهري بسنده عن أحمد بن يحيى. انظر: معاني القراءات له ص ٧٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٠٩.

(٣)- وهذا الذي اختاره الطبري في تفسيره: ٢/٣٩١.

(٤)- انظر هذا الوجه في: تفسير الطبري: ٢/٣٩١، والقرطبي: ٣/٢٦، ومعاني القرآن للنحاس: ١/١٥٣.

(٥)- انظر هذا الوجه في: إيجاز البيان عن معاني القرآن: ١/١٤٧.

(٦)- سورة النساء، الآية: ١٣٦.

فقال قوم: هم أهل الكتاب؛ لأنهم آمنوا بكتابتهم، وبنبيهم، وعلى هذا فيستوي المعنيان؛ لأنهم مأمورون بالدخول في الإسلام، وفي الاستسلام والطاعة^(١).

وقال آخرون: المخاطب بذلك المنافقون؛ لأنهم آمنوا بألسنتهم، وعلى هذا فيظهر معنى الإسلام^(٢).

وقال آخرون: هم قوم من اليهود آمنوا، وسألوا رسول الله ﷺ أن يقيموا على السبب، وأن يقرءوا التوراة في صلاتهم بالليل، وعلى هذا فالمعنى: «ادخلوا في شرائع الإسلام كافة»، فيكون: ﴿كَافَّةً﴾ حالاً من: «شرائع» المقدّر؛ لأنه في حكم المذكور^(٣).

وعلى ما تقدم يكون: ﴿كَافَّةً﴾ حالاً من فاعل: ﴿أَدْحَلُوا﴾^(٤)، وفي: ﴿كَافَّةً﴾ كلام تركته هنا إذ لا يليق به هذا الموضوع^(٥).

وقال الكسائي وغيره: أصله من الاستسلام، ويطلق على الإسلام^(٦)، وأنشدوا^(٧):

دَعَوْتُ عَشِيرَتِي لِلسَّلْمِ لَمَّا رَأَيْتُهُمْ تَوَكَّلُوا مُدْبِرِينَ.

يُنشَدُ هَذَا الْبَيْتَ بِالْكَسْرِ.

(١)- انظر هذا القول في: تفسير الطبري: ٣٩٢/٢، والبحر: ١٢٩/٢، والمحزر: ١٤٥/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٢)- انظر هذا القول في: البحر: ١٢٩/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٣)- انظر: البحر: ١٣٠/٢، والمحزر: ١٤٤/٢، والكشاف: ٤١٨/١.

(٤)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٤٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٥/١، والتبيان: ١٤٣/١.

(٥)- انظره في: الدر المصون: ٣٥٩/٢.

(٦)- انظر: الصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٤/٧.

(٧)- البيت: منسوب لأخي كندة في: تفسير الطبري: ٣٩١/٢، وتفسير القرطبي: ٢٦/٣، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٤/٧.

وَيُنشَدُ قَوْلُ الْآخِرِ^(١):

شَرَائِعُ السَّلْمِ قَدْ بَانَتْ مَعَالِمُهَا فَلَا يَرِي الْكُفْرَ إِلَّا مَنْ بِهِ خَبَلٌ.

فـ«السَّلْم» و«السَّلْم» بمعنى: الإسلام، إلا أن الفتح في معنى: الإسلام قليل جداً^(٢).

و«السَّلْم»: يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ^(٣) قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾^(٤)،

وقال الشاعر^(٥):-

السَّلْمُ يَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ.

والوجه في قراءة نافع: أن الفعل بعد: ﴿حَتَّى﴾ هذه، مراد به الحال، ومتى

أريد به الحال تعين رفعه؛ لأنه إذا نُصِبَ تَخَلَّصَ للاستقبال؛ فإن التَّوَأَصَبَ كلها مُخَلَّصَةٌ للاستقبال فَتَنَافِيَا، ومعنى: الحالية فيه - وإن كان قول الرسول ماضياً - على الحكاية^(٦).

والوجه في قراءة غيره: من طريقين^(٧):-

(١)- البيت: بلا نسبة في: البحر: ٣٥٩/٢.

(٢)- انظر: الصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٣/٧.

(٣)- انظر: الصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، والكشاف: ٤١٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٤/١، والحجة للفارسي: ٢٩٤/٢، والتبيان: ١٤٣/١.

(٤)- سورة الأنفال، الآية: ٦١.

(٥)- البيت: منسوب للعباس بن مرداس في اللسان: مادة "أبس" ٣٤/١، وهو في: البحر: ١٣٠/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٦)- انظر: الكشاف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٧/١، والموضح: ٣٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٧)- وهذان الطريقتان قال بهما سيويه في: الكتاب: ١٦/٣، والزجاج في: معاني القرآن: ٢٨٦.

/ أحدهما: أن ﴿ حَتَّى ﴾ بمعنى: «إلى»، أي: «إلى أن يقولَ الرسول» فهو غايةٌ [٤٣٣/ب]
لَمَّا تقدم من المسّ والزلال، و﴿ حَتَّى ﴾ لا يُنصَب بعدها إلا المستقبل^(١)، فعلى هذا
كيف نُصِب: ﴿ يَقُول ﴾، وهو قد مضى ووقع^(٢)؟.

فالجواب: أنه على حكاية الحال، أي حكى تلك الحال المشار إليها، التي كان
الفعل فيها منصوباً^(٣).

والطريق الثاني: أن ﴿ حَتَّى ﴾ بمعنى: «كي» تفيد التعليل^(٤)، وضعّف
بعضهم^(٥) هذا بأن: قول الرسول والمؤمنون ليس علةً للمسّ والزلال.
وإن كان ظاهر كلام أبي البقاء يدل عليه فإنه قال: «ويُقرأ بالرفع على أن
يكون التقدير: «زلزلوا فقالوا، فالزلال سبب القول»^(٦).

ثم اعلم أن: ﴿ حَتَّى ﴾ إذا وقع بعدها فعل مضارع فإنه لا يخلو من أن يكون:
مستقبلاً، أو حالاً، أو ماضياً، فإن كان حالاً: رُفِع، نحو: «مَرِضَ حتى أَنَّهُ لا يَرْجُوهُ»
أي: في الحال^(٧).

(١) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٠٦/٢، والكشف: ٢٩٠/١، وشرح الهداية: ١٩٧/١، وكشف المشكلات:
٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٢) - "ووقع" زيادة من (ت).

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٤) - في: الأصل: "العلية"، والمثبت من (ت)، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٠٦/٢، وكشف المشكلات:
٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٨/١.

(٥) - هو أبو حيان في: البحر: ١٤٩/٢.

(٦) - التبيان: ١٤٦/١.

(٧) - انظر: الكتاب: ١٨/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٧، وشرح الأشموني: ٢٠٤/٣ - ٢٠٦، ومعني اللبيب:
٢٤٤/١ - ٢٤٩، والجني الداني: ص ٥٤٢ - ٥٤٨، ورفض المياني: ص ١٨٠ - ١٨٣.

وإن كان مستقبلاً: نصبته، تقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»، وأنت لم تدخل

بعد.

وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايته له^(١): إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإما بحسب كونه حالاً فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أنك تقول في قراءة الجماعة حكاية حال، وفي قراءة نافع حكاية حال أيضاً، وإنما نَبَّهْتُ على ذلك لأن عبارة بعضهم تخص حكاية الحال بقراءة الجمهور، وعبارة آخرين تخصصها بقراءة نافع.

قال أبو البقاء في قراءة الجمهور: «والفعلُ هنا مستقبَلٌ حُكِيَ به حالهم، والمعنى على المضي»^(٢). وكان قد تقدم أنه وَجَّهَ الرفع بأن: ﴿حَتَّى﴾ للتعليل.

ويظهر لك ما قلته ما ذكره النحاة من المثال في ذلك وهو قولهم: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ» فهذا الكلام من قائله إما أن يكون: بعد السير والدخول معاً، أو بعد السير وقبل الدخول، أو بعد السير مع الدخول، أي: يقترن هذا القول بدخوله.

فإن كان الأول: فالرفع ليس إلا؛ لأن الدخول ماضٍ كسببه وهو السير، وإنما أتى به مضارعاً لحكاية الحال، ولا يجوز نصبه؛ لأن الناصب يُنْخَلَصُ للاستقبال والغرض أنه ماضي فتنافيا.

وإن كان الثاني: فالنصب فقط؛ لأنه أخبره بسيره الماضي، والدخول بعد لم يحصل فتنصبه؛ لأنه مستقبل، ثم ﴿حَتَّى﴾ في هذا يصلح أن تكون غاية، وأن تكون علة؛ لأن السير يصلح أن يكون علة للدخول، وأن يكون مَعِيّاً بالدخول، وهذا هو الأظهر.

(١) - في (ت): "حكايته".

(٢) - التبيان في إعراب القرآن: ١٤٦/١.

وإن كان الثالث: وَجَبَ الرفع أيضاً؛ لأنه حال، ولو نُصِبَ لَتَخَلَّصَ للاستقبال فتنافياً.

وقد يقع النصب وتكون: ﴿حَتَّى﴾ غاية فقط، أو علة فقط، وذلك بحسب

[٤٣٤/١] الفعل الذي قبلها، فإن كان غاية لما بعدها نحو: «سِرْتُ حَتَّى تَطَّلَعَ / الشَّمْسُ» فهي هنا غاية فقط، ولا يجوز أن تكون بمعنى: «كي»؛ لأن سَيْرَهُ ليس سبباً في طلوع الشمس، وإن كان سبباً فهي بمعنى: «كي» نحو: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» فإن الإسلام سبب ظاهر في دخول الجنة^(١).

قال بعضهم: «ولا يصح الرفع على حكاية الحال، بمعنى أن الفعل يُراد به الحال دون الماضي والاستقبال، إلا إذا أُريد بالرسول ﷺ، أما إذا أُريد به رسول الأمم الخالية فهو ماضٍ، فإما أن تحكى الواقعة المقولة على جهة الاستقبال، أو على جهة الماضي»^(٢).

وهذا ليس كما زعم، بل يُرْفَع بالمعنى المذكور، ويراد بالرسول غير نبينا محمد ﷺ على ما قدمت لك من أنه حُكِيَتْ تلك الحال، وإن كان مَضَى زمانها، وكأنَّ أبا عبد الله^(٣) التزم صحة قول هذا القائل لكنه مَنَعَ أن يراد التأويل الثاني - أعني أنه مؤول بالحال - بل التزم أن الرسول غير نبينا محمد ﷺ، والتزم التأويل الأول وهو حكايته ماضياً بلفظ المضارع، ومنع التأويل الثاني وهو إرادة الحال وحكايتها وإن تقدم زمانها، وفي المسألة غموض، وبين العبارات اشتراك، فتحتاج إلى فضل نظر وتأمل، فعليك بذلك.

(١) - انظر: الكتاب: ١٨/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٧، والإنصاف: ١٢١/٢ - ١٢٣، ومغني اللبيب:

٢٤٤/١ - ٢٤٩، والجنى الداني: ص ٥٤٢ - ٥٤٨، ورتب المباني: ص ١٨٠ - ١٨٣.

(٢) - قاله السخاوي، انظر: فتح الوصيد - بتصرف يسير - : ٧٠٤/٢.

(٣) - هو: أبو عبد الله الفاسي صاحب اللآلئ الفريدة.

وهذه عبارة أبي عبد الله في ذلك قال - رحمه الله - : «قال بعضهم: ولا يصح تأويل الرفع على الوجه الثاني إلا أن يراد بالرسول نبينا ﷺ، قال: قلت ليس المراد به نبينا ﷺ، وإنما المراد به رسول الذين خلوا، ولا يَحْسُنُ إلا التأويل الأول». انتهى^(١).

ويعني بالتأويل الأول كما نصَّ عليه هو: «أن يكون ماضياً في المعنى كسببه، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ» إذا أخبر بذلك بعد الدخول؛ إلا أنه أتى به مضارعاً على حكاية الحال»^(٢).

ويعني بالتأويل الثاني كما نصَّ عليه هو: «أن يكون حالاً على^(٣) حقيقته كقولك^(٤) «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ» إذا أخبر بذلك وهو في حال الدخول» انتهى^(٥). فعلى هذا إذا أخذنا هذا التأويل الثاني وَحَكَيْنَاهُ صَحَّ، وإن كان زمانه ماضياً، وهذا معنى حسن فتأمله.

وقد نصَّ أبو شامة - رحمه الله - في قراءة الرفع على هذا التأويل: «فعلى تأويل الفعل بمعنى المضي، أي: حتى قال، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد حتى رُفِعَ»^(٦).

وسياتي هذا بتمامه، وهذا واضح، وإن كان عبارة الناس فيه مضطربة، وسبب اضطرابها اختلاط حكاية بحكاية.

والظاهر في قراءة النصب في هذه الآية أن: ﴿حَتَّى﴾ فيها للغاية، ويضعف أن تكون للتعليل؛ لأن قول الرسول، ومن آمن معه / ذلك ليس مسبباً عن مسَّهم البأساء [٤٣٤/ب]

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٢) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير - : ٥٨٨/٢.

(٣) - "على" سقطت من (ت).

(٤) - "كقولك" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

والضراء والزلال، وإن كان كلام كثير من المفسرين يعطي ذلك، وقول الناظم: (أول): يعني أول الرفع على ما تقدم بيانه^(١)، وهو إما أن يراد به حكاية الماضي، أو حكاية الفعل المراد به الحال؛ كأنه قيل: حتى قال الرسول، ثم حكى ذلك، إلا أن في هذا إبهاماً، وهو أن قراءة النصب لا تحتاج إلى تأويل بحكاية الحال، ولا بد من ذلك لِمَا عرفت أن هذا القول قد وقع ومضى، وإنما حكينا الواقعة بحالها، والفعل فيها منصوب.

كما تأول النحويون ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَكَلَبُوهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾^(٢)

فقالوا: كيف عمِل اسم الفاعل وهو ماضٍ؛ لأن القصة متقدمة على نزول القرآن؟.

فأجابوا: بأنها حكاية حال^(٣)، وهذا وزانٌ ذلك من غير فرق، فالتأويل في حالي الرفع والنصب مشترك، بل هو محتاج إليه في قراءة النصب بطريق الأولى؛ لظهور معنى المضي فيه.

وكلام أبي شامة تابع لكلام الناظم فإنه قال: «وأما الرفع في: ﴿ حَتَّى يَقُولَ ﴾

فعلي تأويل أن الفعل بمعنى المضي، أي: حتى قال الرسول، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد «حتى» رُفِع، ووجه النصب أن يكون الفعل مستقبلاً، وإذا كان كذلك نصبته على تقدير: إلى أن، أو كي يقول»^(٤).

(١) - انظر: السراج: ص ١٦٢.

(٢) - سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٣) - أي: حال ماضية، فيكون المعنى في الآية: "يسط ذراعيه"، فالقصة حكاية حال ماضية، ولكن المتكلم يفرض نفسه، أو يفرض من يخاطبه حين كلامه أن القصة واقعة الآن، فهو يصفها، وعلى هذا لا يكون: ﴿ بَسِطٌ ﴾ ماضياً، ولكن حاضر، وعلى هذا جمهور النحويين، وخالف في ذلك، الكسائي وغيره. انظر: أوضح المسالك: ١٩٥/٣، وشرح الأشموني: ٢١٦/٢، وشرح ابن عقيل: ١٠٠/٢، وشرح التصريح: ١٢/٢، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٦.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

فظاهر هذه العبارة تخصيص التأويل بقراءة الرفع، وقوله: «أو هي حكاية حال ماضية...» إلى آخره، دليل على ما قدمته من صحة إرادة تأويل الرفع بأن يُراد بالفعل الحال دون الماضي والمستقبل ثم حُكي.

قوله: «وَفَتَحُكَ» مبتدأ، وهو مَصْدَرٌ مضاف لفاعله، و(سَيْنَ السَّلْمِ) مفعوله، و(أَصْلُ رِضَى) خبر المبتدأ، أُخْبِرَ عن الفتح بأنه أَصْلٌ، يشير إلى ما ذكرته من أن: «السَّلْمُ» بالفتح وهو: الاستسلام، ويطلق على الإسلام أيضاً^(١).

قوله: (دَنَا) جملة فعلية في موضع رفع صفة لـ(أَصْلُ)، أو خبر صفة لـ(رِضَى) فإن كلاً من المضاف والمضاف إليه صالح أن يوصف بها، أي: «أَصْلٌ قريب» أو «رِضَى قريب».

قوله: (وَحَتَّى يَقُولَ) بجملة مبتدأ، و(الرَّفْعُ) يجوز أن يكون: بدلاً من المبتدأ بدل اشتمال، فيكون: (أَوَّلُ) خبراً عن المبتدأ، ولا بد من عائد من البدل على المبدل منه، فيما أن يقال: حُذِفَ، أي: الرفع فيه، أو قامت «أَل» مقامه، أي: رفعه.

ويجوز أن يكون: (الرَّفْعُ) مبتدأ ثانياً، و(أَوَّلُ) خبره، والجملة خبر الأول، والكلام في الضمير كما تقدم في وجه البدلية.

و(في السلام) متعلقٌ بـ(الرَّفْعُ) أي: الرَّفْعُ الواقع في لأمه^(٢)، والألف في (أَوَّلُ) للإطلاق، ومرفوع: (أَوَّلُ) عائد على الرفع /.

[١/٤٣٥]

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ١/٣٦.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٧.

٥٠٧- وفي التاءِ فاضمُّمٌ وافتحِ الجيمَ ترَجِعُ الأُمُورُ سَمًا نَصًّا وَحَيْثُ تَنْزَلًا

أمر بضمّ التاء، وفتح الجيم من: ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(١) على ما لم يُسمِّ فاعله لمن رمز له بكلمة: (سَمًا) وبالنون من: (سَمًا نَصًّا)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، فتعين لغيرهم فتح التاء؛ لأنه ضدّ الضم، وكسر الجيم لأنه ضدّ الفتح، وأشار بقوله: (حَيْثُ تَنْزَلًا) إلى أنه عام في هذه السورة، وغيرها^(٢).

والوجه في قراءة: ﴿تُرْجَعُ﴾ على ما لم يسمِّ فاعله: موافقته لقوله تعالى: ﴿وَالِيهِ تَرْجَعُونَ﴾^(٣)، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحْشَرُونَ﴾^(٤)، ﴿وَالِيهِ تَقْلِبُونَ﴾^(٥)، وما أشبه ذلك^(٦).

والوجه في قراءته على ما سُمِّي فاعله: موافقته لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾^(٧)، ﴿وَالِيهِ الْمَصِيرُ﴾^(٨)، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٩)، ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾^(١٠).

(١)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢١٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٣)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٤)- سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

(٥)- سورة العنكبوت، الآية: ٢١.

(٦)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١، والحجة للفراسي: ٣٠٥/٢، والكشف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٦/١، والموضح: ٣٢٣/١.

(٧)- سورة الأنعام، الآية: ٦٠، ويونس، الآية: ٤.

(٨)- من مواضعها: سورة المائدة، الآية: ١٨.

(٩)- سورة الشورى، الآية: ٥٣.

(١٠)- سورة الأنبياء، الآية: ٩٣، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١، والحجة للفراسي: ٣٠٥/٢، والكشف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٦/١، والموضح: ٣٢٣/١.

واعلم أن: ﴿رَجَع﴾: يكون قاصراً، ومتعدّياً، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ
 اللَّهُ إِلَى طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارجِعُوا فَارجِعُوا﴾^(٢).
 وقيل: هو مُتَعَدٍّ، وما ورد غير مذكور المفعول فمفعوله مُقَدَّرٌ، أي: «ارجعوا
 أنفسكم»، وهو بعيد.

والقراءتان متقاربتان في المعنى، فإن الأمور إذا رَجَعَتْ إلى الله فقد رُجِعَتْ،
 وإذا رُجِعَتْ فقد رَجَعَتْ إليه تعالى^(٣).

وترجمة: (تَرْجِعُ) في الرتبة بعد ترجمة: (السُّلِّمُ)، وقبل ترجمة^(٤): (يَقُولُ
 الرسول)، ولَمَّا لم يَتَأْتَّ له استيفاء ترجمتها في بقية بيت ترجمة: (السُّلِّمُ)، وتَأْتَى له
 فيها ترجمة: (يَقُولُ) قَدَّمَهُ عليها اختصاراً، ثم أتى بيت كامل مستوفٍ لتقييد قراءة:
 ﴿يَرْجِعُونَ﴾، وقرائه، وكل هذا حَسَنٌ^(٥).

قوله: (وَفِي التَّاءِ فَاضُمٌّ)، (فِي التَّاءِ) متعلق بـ(اضْمُمْ)، وإنما عدَّاه بـ(فِي)،
 وهو مُتَعَدٍّ بنفسه؛ لأنه ضَمَّنَهُ معنى: «أوقع فيها الضم»^(٦)، كقوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي
 ذُرِّيَّتِي﴾^(٧) أي: «أوقع الصِّلاحَ فيهم».

(١) - سورة التوبة، الآية: ٨٣.

(٢) - سورة النور، الآية: ٢٨.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢، فتح الوصيد: ٧٠٦/٢، والقرطبي: ٣٠/٣.

(٤) - "ترجمة": سقطت من (ت).

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٧) - سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

وقول الآخر^(١):

يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيْبِهَا نَصْلِي.

(وَأَفْتَحَ الْجِيمَ) عطف للجملة الأمرية على مثلها، إلا أن الأولى قُدِّمَ معمولها.

قوله: (تَرْجِعُ الْأُمُورُ): يجوز فيه وجهان:-

أحدهما: أنه مبتدأ، والخبر: الجملة المتقدمة، والتقدير: «وترجع الأمور اضمم التاء منه، أو تاءه، وافتح جيمه أو الجيم منه»^(٢) فحذف العائد، أو عوض عنه «أل»^(٣).

والثاني: أنه خبر مبتدأ مُضْمَرٌ، تقديره: «محل هذا التقييد: تَرْجِعُ الْأُمُورُ»^(٤)، والفاء إما مزيدة وإما عاطفة على مُقَدَّرٍ أي: «منه فاضم التاء».

قوله: (سَمًا) جملة فعلية، يجوز أن تكون خيراً ثانياً^(٥)، وأن تكون مستأنفة سيقت للثناء على هذه القراءة، و(نَصًّا): تمييز، أي: «علا نَصُّه وارتفع لصحته معني ورواية»^(٦).

قوله: (وَحَيْثُ تَنْزَلًا) يجوز فيه وجهان:-

أحدهما^(٧): أنه معطوف على مُقَدَّرٍ، أي: «هنا وحيث تنزل».

(١)- البيت: لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص ٢٢١، وشرح المفصل: ٣٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٤/١، وشرح شعلة ص ٢٨٨، وهو بتمامه:

"وإن تعتذر بالخل من ذي ضروعها على الضيف يجرح في عراقيبها نصلِي".

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٣)- في (ت): "أل عنه".

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٧٠٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٧)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

والثاني^(١): أنه منصوب / بمُقَدَّر، أي: «افعل ذلك حيث تَنَزَّل»، وفاعل [٤٣٥/ب] تَنَزَّل يعود على لفظ: (تَرَجِعُ الْأُمُورُ) ، والمراد بـ(تَنَزَّل): «نَزَلَ»، وألفه للإطلاق.

٥٠٨ - وَإِثْمٌ كَثِيرٌ شَاعَ بِالثَّاءِ مِثْلًا وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلًا

أخبر عَمَّن رمز له بالشين المعجمة من: (شَاعَ)، وهما الأخوان أهما قراء: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾^(٢) بالثاء المثناة، وقرأ غيرهما: ﴿كَبِيرٌ﴾ بالباء الموحدة، ولمَّا لم يكن الثاء ضدًّا للباء، ولا العكس نصَّ على قراءة الباقيين، فقال: (وغيرُهُمَا بالباء).

وخاف من التباس الخط فقيّد كلاً من: «الثاء» بكونها مُثَنَّة، والباء بكونها بنُقْطَةٍ مِنْ اسْفَلِهَا، وهذا في غاية الإيضاح والبيان^(٣).

قال أبو عبد الله: «وقوله: (مِثْلًا) تقييد للثاء بكونها ذات ثلاث نقط؛ لئلا تلتبس عند عدم النقط بغيرها.

قال: ثم أخبر أن قراءة غيرهما بالباء، واحتاج إلى ما يُكَمِّل به البيت فكَمَلَه بقوله: (نُقْطَةً اسْفَلًا)، وأخْرَجَه مَخْرَجَ التَّأَكِيدِ، ولو لم يأت به كَفَى ذِكْرُ البَاءِ، ولم يقع الإلباس... انتهى^(٤).

وفي هذا نظر؛ لأنه إن عني عدم اللبس بالنسبة إلى اللفظ فاللفظ بالثاء لا يُلبَس بغيرها كما لم يلبس اللفظ بالباء الموحدة اللفظ بغيرها، وإن عني عدم اللبس بالنسبة

(١) - انظر هذا الوجه في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكرر الجعري (خ): ٣٥٦، والسراج: ص ١٦٢.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢.

إلى الخط فممنوع؛ لأن الخط في الثلاث بصورة واحدة أعني: «الباء» و«التاء» و«الهاء» فكل من القيدتين محتاج إليه، غير مُستَعْنَى عنه.

ولم يفهم الشيخ شهاب الدين إلا ما ذكرت من أن كلاً من القيدتين محتاج إليه، فقال: «وقيد التاء بقوله: (مُثَلَّثًا)، والباء بقوله: (نُقْطَةٌ اسْفَلًا) احترازاً من التصحيف»^(١).

والوجه في قراءة التاء المثلثة: أن الحمر تَحْدُثُ معها آثام كثيرة: فُحْشٌ^(٢)، وَهَجْرٌ، وَكُفْرٌ، وارتكاب مناهٍ، وعدم امتثال أوامر؛ فناسب ذلك أن يُوصَفَ بالكثرة^(٣).

وفيه مناسبة أيضاً لقوله: ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾، والمنافع: جمع، والجمع يُوصَفُ بالكثرة^(٤).

والوجه في قراءة الباء الموحدة: موافقته لما جاء على إثره من قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾، فإنه لم يُخْتَلَفَ فيه أنه بالباء^(٥)، ولموافقته في المعنى لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾^(٦)، ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾^(٧)، و﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾^(٨) على القراءتين^(٩).

(١) - إبراز المعاني: ٣٥٦/٢.

(٢) - "فحش" سقطت من (ت).

(٣) - قاله مكي في: الكشف: ٢٩١/١، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والحجة للفارسي: ٣١٤/٢.

(٤) - انظر: شرح الهداية: ١٩٧/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ، وتفسير القرطبي: ٦٣/٣.

(٥) - انظر: التبصرة: ص ٤٣٩، وإبراز المعاني: ٣٥٥/٢.

(٦) - سورة النساء، الآية: ٢.

(٧) - سورة الشورى، الآية: ٣٧، وسورة النجم، الآية: ٣٢.

(٨) - قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ص ٥٨١، والتيسير: ص ١٥٨.

(٩) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٢، والحجة للفارسي: ٣١٣/٢، والكشف: ٢٩٢/١، وشرح

الهداية: ١٩٧/١.

قال بعضهم^(١): «وكان من حق من قرأ: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ بالثاء المثلثة أن يقرأ:

﴿إِثْمُهُمَا أَكْثَرُ﴾ بالمثلثة أيضاً، وبها قرأ عبد الله بن مسعود^(٢)».

وهذا غير لازم؛ لأنه قابل الإثْم بالمنفعة، والمنفعة موحدة فناسب ووصف الإثْم بالكُبر، وهو عظم الجُرم، ولو وصفه بالكثرة لكان جمعاً في المعنى فتفوت المشاكلة لقوله: ﴿مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ فإن النَّفْع مُفْرَدٌ، ففيه / مقابلة مُفْرَدٍ بمفرد، ولو وُصِفَ بالكثرة لكان فيه مقابلة جمع في المعنى بمفرد^(٣).

وقال بعضهم: «والقراءتان متحدتان في المعنى لأنه ما كَبُرَ فقد كَثُرَ» قاله أبو شامة^(٤) وغيره^(٥).

وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة تعدد الأفراد، فيكون جمعاً في المعنى، والكُبر يُفْهِمُ ترايد الفرد الواحد في نفسه بأن يَكْبُرَ جزؤه.

وقال بعضهم^(٦): «وجه قراءة الأخوين: إما باعتبار الآثِمِينَ مِنَ الشَّارِبِينَ والمَقَامِرِينَ، فإن لكل واحدٍ منهم إثمًا يُخَصِّصُهُ، وإما باعتبار ما يَتَرْتَّبُ عَلَى تَعَاطِيهَا مِنْ تَوَالِي الْعِقَابِ وَتَضْعِيفِهِ»^(٧)، وإما باعتبار ما يَتَرْتَّبُ عَلَى شُرْبِهَا مِمَّا يَصْدُرُ مِنْ شَارِبِهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُسِيئَةِ، وَالْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ، وإما باعتبار مَنْ يَزَاوِلُهَا مِنْ حِينَ كَوْنِهَا عِنْبًا إِلَى

(١)- هو: ابن زنجلة، انظر: الحجة- بتصريف يسير - : ص ١٣٣.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٠، إعراب القراءات الشواذ: ٢٤٧/١، والبحر: ١٦٧/٢، والمحزر: ١٧١/٢، والكشاف: ٤٢٩/١.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والكشف: ٢٩٣/١.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٥٥/٢.

(٥)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٠٨/٢، والأزهري في: معاني القراءات: ص ٧٥، والهمداني في: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٨/أ.

(٦)- هو أبو حيان في البحر: ١٦٧/٢.

(٧)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من: (ت).

أن شُرِبَتْ، فقد لَعَنَ النبي ﷺ الخمرَ، وَلَعَنَ معها عشرة، بائعها، ومُبتاعها^(١)؛ فناسب ذلك أن يوصف إثمهما بالكثرة.

وقال أبو البقاء: «الأحسن القراءة بالباء لأنه يقال: «إثم كبير وصغير» ويقال: في الفواحش العظام «الكبائر»، وفيما دون ذلك «الصغائر»، وقد قرئ بالثاء، وهو جيد في المعنى لأن الكثرة كُبر، والكثير كبير، كما أن الصغير حقير.

قال: ﴿وَإِثْمُهُمَا﴾ و﴿نَفْعُهُمَا﴾: مصدران مضافان لفاعلها، وذلك أن الخمر والميسر سببان في الإثم، فهما فاعلان، ويجوز أن تكون الإضافة باعتبار أنهما محلها^(٢).

قوله: (كثير)^(٣) مبتدأ، و(شاع) جملة فعلية خبر المبتدأ، أي: «شاع بين أهل الرواية لصحته، يعني: أنه ليس بخامل فلا يُشتهر»^(٤).

و(بالثاء) حال من فاعل: (شاع)، أي: «اشتھر ملتبساً بالثاء»، و(مُثلثاً) حال من: (الثاء).

قوله: (وغيرُهُمَا) يجوز أن يكون: مبتدأ محذوف الخبر، و(بالباء): متعلق بذلك الخبر المُقدَّر، والتقدير: «وغير الأخوين يقرؤه بالباء».

(١) - يشير إلى حديث: ابن عمر ﷺ قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ".

أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عمر ﷺ، كتاب الأشربة، رقم: (٣١٨٩)، والترمذي عن أنس بن مالك ﷺ، كتاب البيوع، رقم: (١٢١٦)، وأحمد في مسنده، عن ابن عباس ﷺ، رقم (٢٧٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى: رقم: (١٠٥٥٩)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٧٨١٦)، والحاكم في المستدرک: ٣٧/٢، عن ابن عباس ﷺ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، وشاهده حديث عبد الله ابن عمر".

(٢) - التبيان - بتصرف يسير: - ١٤٩. وانظر: فتح الوصيد: ٧٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١١١/١.

(٣) - هذا الضبط - (كثير) - تفرد به السمين، والمشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية: (كبير)، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٠٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ١/٣٦.

ويجوز أن يكون نفس: (بالباء) الخبر على تقدير: «وغيرهما ملتبسين بالباء»، وإذا التبس بها فقد قرأ بها^(١).

ويجوز أن يكون: (غَيْرُهُمَا) فَاعِلٍ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ يتعلق به الجار أيضاً، والتقدير: «وقرأ غيرهما ذلك بالباء^(٢) مكان الثاء المثلثة»^(٣).

قوله: (نُقْطَةٌ) يجوز أن تُقْرَأَ مرفوعة ومنصوبة، فإن قُرِئَتْ مرفوعة وهو المشهور بين الطلبة كان فيها وجهان:-

أحدهما^(٤): أنها خير مبتدأ مضمرة على حذف مضاف أي: «هي ذات نقطة»، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب على حَدِّ: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(٥)، وإنما احتجنا إلى تقدير المضاف؛ لأن الباء ليست نفس النقطة.

والثاني^(٦): أنها مبتدأ، والخبر مُقَدَّرٌ، والتقدير: «لها نقطة»، وهذا الجار المُقَدَّرُ مع مبتدئه في موضع نصب على الحال من: (الباء)، وعلى هذا فيجوز أن يكون الجار وَحْدَهُ هو الحال، و(نقطة): فاعل به، وهو أولى عندهم من وقوع الجملة حالاً، وكون: (نقطة): مبتدأ، وخبرها / مضمراً، وفاعله بالجار المقدر أولى من إعرابها خبر مبتدأ مضمرة للاستغناء عن تقدير حذف المضاف قبل: (نقطة).

(١)- انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٥٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٢)- في (ت): "بالباء الموحدة".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللالئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٥٦.

(٤)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللالئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٥٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٥)- سورة يوسف، الآية: ٨٢، وانظر: البحر: ٣٣٢/٥، والمحزر: ٣٥٦/٩.

(٦)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٥٦.

وإن قرئت منصوبة: فنصبها على الحال من: (الباء)، ولا بد حينئذٍ من حذف مضاف، أي: «ذات نقطة»^(١)، وإنما احتجنا إلى تقدير المضاف لشيئين:-
أحدهما: أن الباء ليست النقطة.

والثاني: أن النقطة ليست مشتقة، والحال لا بد أن تكون مشتقة، أو مؤولة بالمشتق.

قوله: (اسفلَ) ظرف مكان لأنه تقيض «فوق»، وأخو «تحت».

قال أبو عبدالله: «وهو في موضع الصفة لـ (نقطة)»^(٢).

وفيه نظر من حيث أنه ظرف مقطوع عن الإضافة، والمقطوع عن الإضافة لا يقع صفة، ولا خيراً، ولا حالاً، ولا صلة، وإن كان بعضهم^(٣) قد جعل قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلِ مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾^(٤): مبتدأ وخبراً.

فإن قلت: لو كان مقطوعاً عن الإضافة لَبُنِيَ على الضمّ قياساً على نظائره نحو: «فوق» و«تحت»، وهذا كما رأيت منصوب؟.

فالجواب: أنه إنما يُبْنَى إذا نُوي المضاف إليه، أما إذا لم يُنَوَّ البتة فإنه يُعْرَبُ^(٥)، وأنشدوا^(٦):

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٦.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وقاله: الجعيري كذلك في كتره: (خ) ٣٥٦.

(٣)- هو الزمخشري في الكشاف: ٣١٣/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٩١/٣.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٥)- انظر: أوضح المسالك: ١٤١/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، وشرح شنور الذهب: ص ١٣٨.

(٦)- البيت: بلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٤١/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، والصدر اللوامع: ٤٤٦/١، وشرح شنور الذهب: ص ١٣٨، واللسان: مادة "بعد" ١١١/٢،

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أُسْدَ حَفِيَّةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

وقول الآخر^(١):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أُغْصُّ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ

بنصب: «بَعْدًا»، و«قَبْلًا» لَمَّا لم يُتَوَّ لهما مضاف إليه، وفي المسألة كلام أتقنته في غير هذا الموضوع^(٢).

ثم: (أَسْفَلَ) قد يكون: وَصْفًا على أنه أفعل تفضيل نحو قوله تعالى: ﴿أَسْفَلَ

سَفَلِينَ﴾^(٣)، ولا يليق معناه هنا إذ ليس المفضل هنا مُرَادًا قطعاً لا جرم أن مَنْ أعرهما: حالاً غلط.

٥٠٩ - قُلِ الْعَفْوَ لِلْبَصْرِيِّ رَفَعٌ وَبَعْدُهُ لِأَعْتَكُمُ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

أمر أن يُقْرَأَ قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٤)

بِرَفَعٍ: ﴿الْعَفْوَ﴾ لأبي عمرو البصري، فتعين لغيره نَصْبُهُ.

= ومادة: "خفا" ١١٨/٥، والشاهد فيه: "بعداً" حيث وردت منوثة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

(١) - البيت: منسوب لعبد الله بن يعرب في: شرح التصريح: ٧١٩/١، وللمرار الأسدي في: الدرر اللوامع: ٤٤٧/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨٨/٤، وأوضح المسالك: ١٣٩/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٩/٢، وشرح شذور الذهب: ص ١٣٨، واللسان: مادة "حمم" ٢٣٤/٤، والشاهد فيه: "قبلاً" حيث قطعت عن الإضافة فلم يُتَوَّ لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرّب منوناً.

(٢) - انظر: الدرر المصون: ٩٩/١.

(٣) - سورة التين، الآية: ٥.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

ثم أخبر عن أحمد - وهو البزي - أنه يُسهّل همزة: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾^(١) بخلاف عنه في ذلك.

ومعنى تَسْهِلُهَا: أن تُسهّل بين بين، أي: بينها وبين الألف^(٢)، إذ لا يليق بتسهيلها غير ذلك، ولذلك لم ينبه الناظم عليه؛ لظهوره فتعين لغيره تحقيقها^(٣).

والوجه في قراءة أبي عمرو: أن يكون جعل: ﴿مَا﴾: مبتدأ، وهي اسم استفهام، و﴿ذَا﴾: مَوْضُوعًا، بمعنى: «الذي»، وإن كان في الأصل اسم إشارة، و﴿يُنْفِقُونَ﴾ صِلَتُهُ، والعائد مُقَدَّرٌ لاستكمال الشروط، والتقدير: «أي شيء الذي يُنْفِقُونَهُ؟». إذا تقرر ذلك فالأحسن أن يجيء جوابه مرفوعاً مطابقة بين الجواب والسؤال، فيرتفع: ﴿الْعَفْوُ﴾ على أنه خبر مبتدأ مُضْمَرٌ تقديره: «الْمُنْفِقُ الْعَفْوُ»^(٤).

[٤٣٧/أ]

و﴿الْعَفْوُ﴾ / المراد به: «السَّهْلُ»^(٥) من قوله^(٦):

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ
أي: الْمُنْفِقَ الْمُتَيْسِّرَ.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٢٣.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩١/٢.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والحجة للفارسي: ٣١٨/٢، وشرح الهداية: ١٩٧/١، وكشف المشكلات: ٢٨٢/١، ومعاني الأحفش: ٣٦٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١، والبيان: ١٤٩/١.

(٥) - انظر: تفسير الطبري: ٤٣٣/١، والبحر: ١٦٨/٢، والقرطبي: ٦٥/٣، وبجاز القرآن: ٧٣/١، ومعاني القرآن للنحاس: ١٧٥/١.

(٦) - البيت: بلا نسبة في: اللسان: مادة "عفا" ٢١٢/١٠، والبحر: ١٦٨/٢، والكشاف: ٤٢٩/١، والقرطبي: ٦٥/٣.

ومثل ذلك «البدل» فإنه يُظهِر حال «ماذا»، ومنه قول الشاعر^(١):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْأَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ.

والوجه في قراءة النَّصْب: أن يُجْعَلَ: ﴿مَاذَا﴾ كله اسماً واحداً رُكْبًا، وَغَلَبَ معنى الاستفهام على اسم الإشارة، فصَارَا كَأَمَّا اسْمٌ وَاحِدٌ فيكون: مَفْعُولًا مُقَدَّمًا، تقديره: «أي شيء ينفقون»، وتقديمه واجب لأن له صدرَ الكلام - أو نقول: ﴿مَا﴾ مفعول، و﴿ذَا﴾: زائد مُلغَى - وعلى التقديرين فالأَحْسَنُ في جوابه أن يطابقه في الإعراب، فلذلك جاء منصوباً^(٢).

وقد أُجْمِعَ على النصب في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٣)، وعلى الرفع في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٤)، وما ذكرناه من مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب هو الأحسن.

(١) - البيت: منسوب للبيد بن ربيعة في: الكتاب: ٤١٧/٢، والجنى الداني: ص ٢٣٩، وشرح أبيات سيبويه: ٤٤/٢، وشرح التصريح: ١٦٤/١، واللسان: مادة "نحب" ٢٠٧/١٤، ومغني اللبيب: ٥٧٦/١، والبحر: ١٦٨/٢، وفتح الوصيد: ٧١٠/٢، والحجة للفارسي: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٧، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ١٤٩/٣، وأوضح المسالك: ١٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٤٥/١، ورفض المباني: ص ١٨٨.

والشاهد فيه: "ماذا يُحَاوِلُ" حيث استعمل "ذا" موصولة بمعنى "الذي" والذي أظهر ذلك البدل في قوله: "نَحَبٌ"، كما أشار إلى ذلك المؤلف، فجاء البدل مرفوعاً مطابقاً للمبدل منه وهو "ما": المرفوع، فيكون التقدير: "ما الذي يحاوله؟ فأبدل فقال: "الذي يحاوله نَحَبٌ فيقضى"، ولو ركب الشاعر "ذا" مع "ما" وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع الكلمة مفعولاً به، انظر: الكتاب: ٤١٧/٢، وأوضح المسالك: ١٤٤/١، والحجة للفارسي: ٣١٩/٢.

(٢) - انظر: الحجة للفارسي: ٣١٨/٢، وشرح الهداية: ١٩٨/١، وكشف المشكلات: ٢٨١/١، ومعاني الأَخْفَش: ٣٦٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١، والتبيان: ١٤٩/١.

(٣) - سورة النحل، الآية: ٣٠.

(٤) - سورة النحل، الآية: ٢٤، وسورة الفرقان، الآية: ٥، وانظر: الكتاب: ٤١٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/٣.

ويجوز أن لا يتطابقا فيجوز أن يُجْعَلَ في قراءة أبي عمرو أن يكون: ﴿ مَاذَا ﴾
كله اسماً واحداً، وفي قراءة غيره أن يُجْعَلَ اسمين: مبتدأ وخبراً^(١).

وفي: ﴿ مَاذَا ﴾ خلافٌ كثير، وتقديرات مُنْتَشِرَةٌ ذَكَرْتُهَا مستوفاة في غير
هذا الكتاب عند قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾^(٢).

ويدل على عدم وجوب مطابقة السؤال للجواب في الإعراب قول بعض
الأعراب، وقد قيل له: كيف أَصْبَحْتَ؟ فأجاب: بـ«صالح»، بالرفع، أي: أنا صَالِحٌ،
ولو طابق لقال: «صالحاً» بالنصب، أي: «أصبحت صالحاً»^(٣).

وقيل لرؤية^(٤): كيف أَصْبَحْتَ؟ فقال: «خَيْرٌ عَافَاكَ اللهُ» «بِخَيْرٍ»: خبر، أي:
«على خَيْرٍ»، أو «لِخَيْرٍ»، فحذف حرف الجر، وأبقى عَمَلَهُ فلم يطابق.

والوجه في تسهيل البزي همزة: ﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾، وإن كان ليس من أصله
تخفيف الهمزة المفردة: جمعاً بين اللغتين^(٥)، كما فعل حمزة ذلك في الوقف، وكما
أبدل حفص همزة: ﴿ هُزُوا ﴾، و﴿ كُفُّوا ﴾ واواً وصللاً ووقفاً، وحمزة وقفاً فقط
جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للرواية^(٦).

والوجه في تحقيقها: الإتيان بها على أصلها^(٧)، وأنها لم تجامع غيرها فتستقل.

(١)- انظر: الكتاب: ٤١٨/٢، والبحر: ١٦٩/٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦، انظر: الدر المصون: ٢٣٠/١.

(٣)- انظر: الكتاب: ٤١٨/٢، ومعاني الأحفش: ٢١٦/١، وفتح الوصيد: ٧١٠/٢، وكتر الجعبري (خ):
٣٥٧.

(٤)- هو: رؤية بن عبد الله العجاج، سبقت ترجمته ص ٥٣٨.

(٥)- انظر: معاني القراءات: ٧٧، والكشف: ٨٠/١.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٧)- انظر: معاني القراءات: ٧٧، والكشف: ٨٠/١.

وأشار بالخُلف المذكور إلى ما رواه ابن الحباب^(١)، وأبو ربيعة^(٢) عنه من التسهيل، وإلى ما رواه ابن هارون^(٣) والخزاعي^(٤) عنه من التحقيق، والتحقيق هو المشهور جرّياً على أصله المعروف، وطريقه المألوف^(٥).

قوله: (قُلِ الْعَفْوَ) مبتدأ، و(قُلِ) من نَفْسِ التلاوة فمجموع اللفظ مبتدأ، و(رَفَعُ): خبره على حذف مُضَافٍ، أي: «ذو رفع»^(٦).

و(لِلْبَصْرِيِّ) متعلق بمقدّر، أي: «أعني للبصري»، فجيء به بياناً، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من: (رَفَعُ) لأنه في الأصل صفة له فَلَمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حالاً، أي: «في حال كونه مُعْرَباً»^(٧) للبصريّ.

(١)- هو: أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي الدقاق، المقرئ، الإمام من حذاق أهل الأداء، مشهور، ثقة، ضابط، عرض على البيهقي، ومحمد الأنماطي، وأخذ عنه ابن مجاهد، وأبو بكر النقاش، ت: ٣٠١هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٥/١، وغاية النهاية: ٢٠٩/١.

(٢)- هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربيعي المكي المقرئ، الإمام، جليل ضابط، مؤذن المسجد الحرام، قرأ على البيهقي، وعرض على قبل، وقرأ عليه محمد بن الصباح، وأبو بكر النقاش، ت: ٢٩٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٤/١، وغاية النهاية: ٩٩/٢.

(٣)- هو: أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش، الإمام المقرئ، ضابط، مشهور، أخذ عن رويس، ووردان بن إبراهيم، وروى عنه أحمد اليقطيني، وأبو بكر النقاش، ت: ٣١٠هـ. معرفة القراء: ٥٣٢/٢، وغاية النهاية: ٢٧١/٢.

(٤)- هو: أبو محمد إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، الإمام المكي، مقرئ المسجد الحرام، قرأ على البيهقي، وابن فليح، وحدث عن محمد بن يحيى العدني، وأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق، كان ثقة حجة، ت: ٣٠٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٠/١، وغاية النهاية: ١٥٦/١.

(٥)- انظر: الإقناع: ٦٠٨/٢، والإتحاف: ٤٣٨/١، وقال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان عن البيهقي" النشر: ٣٩٩/١، ولم يذكر الداني في: التيسير سوى وجه التسهيل. انظر التيسير: ص ٦٨، لكن في جامع البيان له: ص ١٣٩، ذكر الوجهين فقال: "وبذلك قرأت -يقصد التسهيل- في رواية البيهقي من طريق أبي ربيعة وحده، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق المهمة".

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٩٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٧)- في (ت): "معزواً".

[٤٣٧/ب] / ويجوز أن يكون: (للبَصْرِيّ) خيراً مُقَدِّماً، و(رَفَعُ) مبتدأ مُؤَخَّرًا، والجملة خبر الأول، والتقدير: «للبَصْرِيّ فيه رَفَعٌ»، فحذف العائد للعلم به، ويجوز أن يكون: (رَفَعُ) فاعلاً بهذا الجار، والعائد مُقَدِّرٌ أيضاً.

قوله: (وَبَعْدَهُ) متعلق بِمُقَدِّرٍ، و(لَأَعْنَتَكُمْ) مبتدأ، و(أَحْمَدُ) مبتدأ ثانٍ، و(سَهْلٌ) خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والعائد مُقَدِّرٌ، تقديره: «لفظ لأَعْنَتَكُمْ أَحْمَدُ سَهْلٌ»، أي: سَهْلٌ همزه فعَلٌ ذلك بعده، أي: بَعْدُ (قُلِ الْعَفْوَ) ^(١).

ويجوز أن يكون: (بَعْدَهُ) خيراً مقدماً، و(لَأَعْنَتَكُمْ) مبتدأ مُؤَخَّرًا، و(أَحْمَدُ سَهْلٌ) جملة مُسْتَأْنَفَةٌ بَيْنَ بِمَا حُكِمَ الْأُولَى، و(بِالْخُلْفِ) حالٍ مِنْ: (لَأَعْنَتَكُمْ)، أي: مُلْتَبِسٌ بِالْخُلْفِ ^(٢).

وَأَعْرَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (لَأَعْنَتَكُمْ): مفعولاً مُقَدِّمًا لـ(سَهْلًا)، و(بِالْخُلْفِ): نَعْتًا لِمَصْدَرٍ، أي: سَهْلٌ تَسْهِيلاً مُلْتَبِسًا بِالْخُلْفِ، و(بَعْدَهُ) متعلقٌ بـ(سَهْلٌ) أيضاً، و(أَحْمَدُ) مبتدأ، و(سَهْلٌ) خبره ^(٣)، فَقَدَّمَ المَعْمُولَ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ العَامِلُ، والبصريون لَا يَجِيزُونَهُ، وَهَذَا دَأْبُهُ فِي هَذَا الكِتَابِ، وَهُوَ مَعْدُورٌ لظُهُورِ المَعْنَى مَعَ ذَلِكَ لَوْلَا الخُرُوجُ مِنَ الصَّنَاعَةِ.

وما أَحْسَنَ مَا وافقه لفظ: «التَّسْهِيلُ» بالنسبة لـ(أَحْمَدُ) فَإِنَّ شَرِيعَةَ نَبِيِّنا ﷺ سَهْلَةٌ سَمْحَةٌ، وَأَلْفٌ: (سَهْلٌ) لِلإِطْلَاقِ.

(١) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٥٧.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٢/٢.

٥١٠- وَيَطْهَرُنَ فِي الطَّاءِ السَّكُونُ وَهَاءُ هِ يَضُمُّ وَحَفَا إِذِ سَمَا كَيْفَ عَوْلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (سَمَا)، وبالكاف والعين المهملة^(١) من قوله: (سَمَا كَيْفَ عَوْلَا)، وهم نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، أنهم قرءوا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾^(٢) بسكون الطَّاءِ، وَضَمَّ الهاءِ مُخَفَّفَتَيْنِ، فتعين لغيرهم فتح الطَّاءِ، والهاءِ مُثَقَّلَتَيْنِ، أما فَتْحُ الطَّاءِ فَلأنه قَيْدُهَا بِالسَّكُونِ، وَضِدَّ السَّكُونِ الحِركَةُ المَطلَقة، والحركة المَطلَقة هي الفَتحُ، وأما فَتْحُ الهاءِ فَلأنه قَيْدُهَا بِالضَّمِّ، وَالضَّمُّ المَطلَوق ضِدُّهُ الفِتحُ^(٣).

والوجه في قراءة: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بسكون الطَّاءِ، وَضَمَّ الهاءِ: أنه مُشْتَقٌّ مِنْ: «الطُّهْرُ»، و«الطُّهْرُ»: عبارة عن انقِطَاعِ الدَّمِ^(٤)، وهو المراد هاهنا سواء اشترط معه الاغتسال كما عند الشافعي^(٥)، ومالك^(٦)، أم لَمْ يُشْتَرَطْ كما عند أبي حنيفة^(٧)، فإن اشترطَ - وهو الظَّاهر - فالتقدير: «ولا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ، وَيَتَطَهَّرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ، أَي: حَتَّى يَنْقَطِعَ دَمُهُنَّ، وَيَعْتَسِلْنَ فَإِذَا اغْتَسَلْنَ» كما تقول: «زيدٌ لا تَكْرَمُ زَيْدًا حَتَّى

(١)- في (ت): "المهملتين".

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، ٣٥٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٤٦٢/٢، والقرطبي: ٩١/٣، والكشاف: ٤٣٤/١.

(٥)- انظر: الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي للماوردي: ٣١٨/١، ومغني المحتاج للشربيني: ١٧٤/١.

(٦)- انظر: مدونة سحنون: ٩٢/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٣.

وهذا قول أكثر أهل العلم، قال ابن قدامة: "قال ابن المنذر: هذا كالإجماع منهم، وقال أحمد بن محمد المروذي: لا أعلم في هذا اختلافاً، ثم قال ابن قدامة: ووطء الحائض قبل الغسل حرام. انظر: المغني لابن قدامة: ٤١٩/١.

(٧)- انظر: البناية في شرح الهداية للعيني: ٦٥٢/١، والمبسوط للسرخسي: ١٤/٢.

وأبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت بن زوطا التميمي مولاهم الكوفي، الإمام، فقيه العراق، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان إماماً، ورعاً، عالماً متعبداً، حدّث عن عطاء، وعبد الرحمن بن هرمز، وخلق كثير، وحدّث عنه وكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهم، قال ابن المبارك: "أبو حنيفة أفضه الناس". وقال الشافعي: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة". ت: ١٥٠هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٦/١.

يأتيك، فإذا جلس فأكرمه»، أي: «فإذا أتاك وجلس فأكرمه»، وإن لم يُشترط فلا حاجة إلى تقدير شيء^(١).

وحُمِل: «يَتَطَهَّرُن» على: «يَطْهَرُن»، وجُعِلَ بمعناه، وهو معنى تفسير الحسن لذلك^(٢).

والوجه في: ﴿يَطْهَرُن﴾ بالتشديد: / حَمَلُهُ على قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرُن﴾^(٣)، و«التطهير»: هو الاغتسال بالماء^(٤).

وقال ابن عطية: «كل واحدة من القراءتين يُحتمل أن يُراد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم»^(٥).

والظاهر أن كل قراءة لها معنى يَخُصُّها، فقراءة التخفيف: تدل على أنه له أن يَقْرَبَهَا إذا انقطع الدم لأكثر مدة الحيض، أو لأقله إذا مَضَى عليها وقتُ صلاة^(٦)، وإن لم تغتسل^(٧).

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٧٦، الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، وشرح الهداية: ١/١٩٨، والكشف: ٢٩٣/١ - ٢٩٤، وكشف المشكلات: ١/٢٨٢.

(٢) - أي: الحسن البصري، انظر: البحر: ١٧٨/٢، والحجة للفارسي: ٣٢٢/٢.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والكشف: ١/٢٩٣، وشرح الهداية: ١/١٩٨.

(٤) - انظر: تفسير الطبري: ٢/٤٦٢، والقرطبي: ٣/٩١، والكشاف: ١/٤٣٤، ومفردات الراغب: ص ٣١٠.

(٥) - المحرر: ٢/١٨١.

(٦) - في: الأصل: "وقت وصلاة"، والمثبت من (ت).

(٧) - وهذا مذهب أبي حنيفة، انظر: البناية في شرح الهداية للعينى: ١/٦٥٢، والمبسوط للسرخسي: ٢/١٤، وتفسير القرطبي: ٣/٩٢.

وقراءة التشديد: تدل على أنه ليس له قُرْبَانُهَا إذا انقطع دُمُهَا حتى تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة^(١).

قالوا: وهذا نظير ما فعله الشافعي في قراءتَيْ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٢) بالنصب والخفض حيث حَمَلَ النصب على غَسَلِ الرجلين لِمَنْ ليس عليه خُفٌّ، وَحَمَلَ الخَفْضَ على لَابِسِي الخفاف^(٣).

وقد رجَّح الطبري قراءة التشديد، قال: «لأنها بمعنى: يغتسلن - واستدل بإجماع الجميع على تحريم قُرْبَانِ الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرُ - قال: وإنما الخلاف في الطُّهُرُ ما هو: هل هو الغُسلُ، أو الوضوء، أو غَسَلُ الفرج فقط»^(٤).

قال ابن عطية: «وكل واحدة من القراءتين ٠٠٠ - فذكر ما قدمته عنه - ثم قال: وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة التشديد مُضْمَنَةٌ الاغتسال، وقراءة التخفيف مُضْمَنَةٌ انقطاع الدم: غير لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع». انتهى^(٥).

إلا أن في كلام ابن عطية نظراً من حيث أنه يلزم التكرار، لأنه قال: «يَحْتَمَلُ أن يراد بكل القراءتين الاغتسال بالماء، أو انقطاع الدم».

وقد رجَّح الفارسي قراءة التخفيف بأنها من الثلاثي المضاد لـ«طَمَثَ»، وهو ثلاثي، والشئ يُحْمَلُ على نقيضه، كما يُحْمَلُ على نظيره^(٦).

(١) - انظر: القرطبي: ٩٢/٣، والكشاف: ٤٣٤/١.

(٢) - سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣) - قاله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٤) - جامع البيان للطبري: ٤٦٢/٢.

(٥) - المحرر: ١٨١/٢.

(٦) - انظر: الحجة: ٣٢٢/٢.

وأصل ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتشديد: «يَتَطَهَّرْنَ» فَأُدْغِمَتِ التاء في الطاء بعد إبدالها: طاء لتقاربها^(١)، وقد مَضَى تفسير التقارب في الإدغام^(٢).

وقال أبو شامة: «ومعنى كلمات الرمز: أن هذه القراءة كيف ما عُوِّل في تأويلها فهي سَامِيَةٌ رَفِيعةٌ مُحْتَمَلَةٌ للأميرين: الاغتسال، أو انقطاع الدم، والقراءة الأخرى ظاهرة في إرادة الاغتسال.

ثم قال: أي: حتى يغتسلن، فتعين حَمَلُ القراءة الأخرى على هذا المعنى أيضاً، وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «إنما عليك أن تحتي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضني عليك الماء فتطهرين»^(٣).

وفي رواية^(٤): «فإذا أنت قد طَهَّرْتِ»، قال: فيكون قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بهذا المعنى. انتهى^(٥).

يعني أن مع كون قراءة التخفيف مُحْتَمَلَةٌ الأمرين: الغسل، أو انقطاع الدم فالحَمْلُ على معنى الاغتسال مُتَعَيِّنٌ؛ لأن قراءة / التشديد ظاهرة في الاغتسال فتوافق القراءتان، ثم استدل لذلك بالحديث، وفيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: أنه إذا جُعِلَ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتخفيف بمعنى: «يغتسلن»؛ لأجل القراءة الأخرى لزمه ما أورده بعض الناس من لزوم التكرار، إذ يصير التقدير: «ولا

(١)- انظر: اللسان: مادة "طهر" ١٥٢/٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٠/١.

(٢)- تقدم في أول باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، انظر: العقد النضيد: ٤٧٠/٢ - ٤٧٢، ت: أيمن سويد.

(٣)- الحديث: أخرجه مسلم، كتاب الحيض، رقم: (٤٩٧)، والنسائي، كتاب الطهارة، رقم: (٢٤١)، وأبو داود، كتاب الطهارة، رقم: (٢١٩)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، رقم: (٥٩٥)، وكلهم عن عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٤)- هي رواية: أبي داود، كتاب الطهارة، رقم: (٢١٩)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، رقم: (٥٩٥).

(٥)- إبراز المعاني: ٣٥٧/٢.

تقربوهنَّ حتى يغتسلن فإذا اغتسلن» فلا تفيد الجملة الشرطية معنىً زائداً، بخلاف ما إذا حَمَلْنَا الأولى على الانقطاع صار لقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أي: اغتسلن فائدة جديدة.

والثاني: قوله: «فتعين حَمَلُ القراءة الأخرى على هذا المعنى...» كيف يتعين حَمَلُهَا عليه، وهو قد نصَّ على أنه ظاهر في قراءة التثقيل، والظاهر غير مُتَعَيِّن، بل يجوز خلافه؟.

وإنما يقال: يتعين في النص لا في الظاهر؛ إذ يجوز مخالفة الظاهر بقراءتين^(١)، فإصلاح العبارة أن يقول: فالأولى حَمَلُ القراءة الأخرى، ومراده بالقراءة الأخرى قراءة التخفيف، وأما الحديث فليس فيه دلالة لإحدى القراءتين؛ لأن معناه كيفية العُسْل كذا، ولا نزاع في ذلك.

قوله: (وَيَطَهَّرْنَ) مبتدأ، و(فِي الطَّاءِ) خبره، و(السُّكُونُ): فاعل به، والعائد مُقَدَّرٌ، أي: «(فِي الطَّاءِ مِنْهُ السُّكُونُ)»، أو نابت «أل» منابته، أي: «(فِي طَائِهِ السُّكُونُ)»^(٢). ويجوز أن يكون: (فِي الطَّاءِ) خبراً مُقَدِّماً، و(السُّكُونُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ، والجملة خبر الأول، والعائد على نحو ما تقدم.

قوله: (وَهَاؤُهُ) مبتدأ، و(يُضَمُّ) خبره، والضمير يعود على: (يَطَهَّرْنَ)، ويُقْرَأُ: (يُضَمُّ) و(تُضَمُّ) بالياء والتاء؛ لأن حروف التَّهَجِّي تُذَكَّرُ، وتُؤنَّثُ باعتبار اللفظ تارة، والكلمة أُخْرَى^(٣).

قوله: (وَحَفَا) الألف ضمير الطَّاءِ، والهاء، أي: «لم يُثَقَّلَا بِالإِدْغَامِ»، ومتى سَكَنَتِ الطَّاءُ لَزِمَ تَخْفِيفُهَا إِذْ لَا يُتَّصَرُّ سُكُونُهَا مُشَدَّدَةً^(٤).

(١) - في الأصل: "لقراءة"، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وكرر الجعيري (خ): ٣٥٧، وشرح شعله: ص ٢٨٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وكرر الجعيري (خ): ٣٥٧.

(٤) - انظر: السراج: ص ١٦٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٩/أ.

قوله: (إِذِ سَمَاً): (إِذٌ) ^(١) ظرف لـ(خَفَاً)، والجملة بعده في محل خفض بالإضافة، أي: «خَفَاً فِي وَقْتِ سُمُوهُ»، أي: ارتفاعه، وفاعل: (سَمَاً): ضمير يعود على: (يَطْهُرُنْ)، أي: «حين ارتفاع شأن يَطْهُرُنْ»؛ لوضوح معناه ^(٢).

ويجوز أن يعود الضمير على التخفيف المدلول عليه، بـ(خَفَاً)، أي: «ارتفع شأن التخفيف لوضوح دلالاته على المعنيين المذكورين».

ولا يجوز أن يعود على: (الطَّاءِ والهاءِ)؛ لأنه مفرد فكان يلزم أن يقول: «سَمَوَاً»، ولم يعد ضمير المفرد على المثني إلا في ضرورة كقوله ^(٣):

إِنْ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا.

أو بتأويل؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ ^(٤)، فلك أن تعتقد في البيت مثل ذلك. والله أعلم.

قوله: (كَيْفَ عُوَّلَا) كقوله: (كَيْفَ رَتَّلَا)، وقد تقدم إعرابه ^(٥)، وأن فيه وجهين، وتفسير معناه كما قال أبو شامة: «أن / هذه القراءة كيف ما عُوِّلَ في تأويلها فهي سامية رَفِيعَةٌ» ^(٦).

(١) - "إذ" سقطت من (ت).

(٢) - كثر الجعبري (خ): ٣٥٧.

(٣) - البيت: تقدم تخريجه ص ٢٥٣.

(٤) - سورة التوبة، الآية: ٦٢، أي: أن الضمير عائد على المثني بلفظ الواحد بتأويل، أي: بتأويل لفظ: "المذكور"، فيكون التقدير: "أحق ذلك المذكور أن يرضوه". وفي الآية تقديرات أخر. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٨٥/٢، والدر المصون: ٧٥/٦.

(٥) - تقدم في ص ٤٦٥، عند شرحه للبيت رقم (٤٩٤)، وهو:

(وَحَيْثُ أَمِّي خَطَوَاتِ الطَّاءِ سَاكِنٌ وَقَلُّ ضَمَّةٌ عَنِ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلَا).

(٦) - إبراز المعاني: ٣٥٧/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧١٢/٢.

وفي قوله: (سَمَا) ثناء على التخفيف^(١)، وفي قوله: (كَيْفَ عُوْلًا) عليه تنبيه على أن سبب السُّمُو صحة استدلال الفريقين على مذهبهما، فإنها مُحْتَمَلَةٌ للأمرين^(٢).

٥١١- وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالْكُلُّ أَدْغَمُوا تُضَارِرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جِلَا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء من: (فَازَ)، وهو حمزة، أنه ضَمَّ الياء من: ﴿يَخَافَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٣) فتعين للباقيين فَتَحُهَا. ثم أخبر عن جميع القراء أنهم أَدْغَمُوا الراء الأولى في الثانية من قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارِرُ وَالِدَةً بِوَلَدِهَا﴾^(٤)، ثم أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (حَقٌّ)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما: ضَمَّا الراء، فتعين لغيرهما فَتَحُهَا^(٥).

ولفظ الناظم بقوله: (تُضَارِرُ) بطريق الأصل في الفعل، وهو جائر لغة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٦) بالإظهار، وقد قُرئ مُدْغَمًا أيضاً كما سيأتي^(٧)، ولم يُقرأ هنا إلا مُدْغَمًا كما ذُكِرَ^(٨).

(١)- قال السخاوي: "أشار بقوله: (سما) إلى قول من رجَّح قراءة التشديد" فتح الوصيد: ٧١٢/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٥/٢، والسراج: ص ١٦٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٧)- قُرئ مُدْغَمًا في سورة المائدة، الآية: ٥٤، على قراءة غير نافع وابن عامر، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم: (٠٠٠) من يَرْتَدِدْ عَمَّ مُرْسَلًا، متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢١)، فرش سورة المائدة.

(٨)- أي: قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارِرُ﴾.

ولك أن تقرأ قول الناظم: (تَضَارِرٌ) بكسر الراء الأولى، وبفتحها؛ لأن الآية تَحْتَمِلُ الأمرين معاً، وقد فَسَّرَ بكلِّ واحدٍ قومٌ من أهل العلم^(١)، فلا عليك أن تقرأه بكسر الراء أو بفتحها؛ لصحة معنييه.

إلا أن في قول الناظم: (وَضَمَّ الرَّاءَ) تجوّزاً؛ لأن حركة هذه الراء حركة إِعْرَابٍ، فكان من حَقِّه أن يقول: (وَرَفَعَ الرَّاءَ)، لكنه لو قال ذلك لَأَفْهَمَ أن قراءة السابقين بالنصب، وليس كذلك، بل بالفتح لالتقاء الساكنين ولإلتباع، فَحَافِظٌ عَلَى قراءة مفهوم قراءة المرموز لهم^(٢).

وعندي أنه لو قال: (وَرَفَعَ الرَّاءَ) لكان أولى؛ لأنه يكون قد تجوّز في الأمر التقديري دون اللفظي، وقد تقدم أن التجوّز في الأمور التقديرية أولى لعدم ذلك لفظاً^(٣)، وقد مَضَى هذا في نحو قوله: (وَسَاكِنٌ بِحَرْفَيْهِ يَطْوَعُ...)^(٤)، وفي قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ النَّوْنُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)^(٥).

وقال أبو شامة: «وإنما قال الناظم: (وَضَمَّ الرَّاءَ)، ولم يقل: (وَرَفَعَ الرَّاءَ) لأن القراءة الأخرى بالفتح؛ لأنها حركة بناء، فلا بد من الإخلال بأحد العبارتين». انتهى^(٦).

وكان قد قال في حرف^(٧): (يَطْوَعُ).

(١) - منهم: الزمخشري في: الكشاف: ٤٥٦/١، والسخاوي في: فتح الوصيد: ٧١٨/١، وقال الفراء:

أصله: "تضارر" بالفتح. انظر: معانيه: ١٤٩/١، وقال الزجاج: أصله: "تضارر" بالكسر. انظر: معانيه: ٣١٣/١.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧١٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٨/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤١/أ.

(٣) - "لفظاً" سقطت من (ت).

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٥٨/٢.

(٧) - "حرف" زيادة من (ت).

«وإنما عدل عن لفظ الجزم إلى لفظ: السُّكُون، وكان لفظ: الجزم أولى من حيث أن: (يَطْوَع): فِعْلٌ مضارع مُعْرَبٌ؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضِدُّه الرَّفْع، وضِدُّ السُّكُون الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو [المراد هنا في] (١) قراءة الباقيين، لا الرفع فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه، مع أن الضد - وهو الفتح - حركة بناء فلم يكن له بُدٌّ من تَسْمَح، وهذا كما يأتي في قوله: (تُضَارِرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقًّا). انتهى (٢).

وقد تقدم البحث معه في ذلك (٣).

[٤٣٩/ب] وقد يقال: إن تعبيره هنا: بر«الضَّم» أولى / من تعبيره: بر«الفتح»؛ لأن الأصل في تسمية حركة «الرفْع» إنما هو: «الضَّم» لا سِيَّما على مَذْهَبٍ من لا يُفَرِّق بين ألقاب الإعراب والبناء.

وقال أبو عبدالله: «وَعَبَّرَ بِالضَّم، وإن كان رَفْعاً على مَذْهَبٍ مَنْ لا يُفَرِّق بين ألقاب الإعراب والبناء؛ ليدل على أن القراءة الأخرى بالفتح، ولو عَكَّس لسَاغَ إذ لا بد من التَسْمَح، فكان ما أتى به أولى؛ حيث كان الأصل في تسمية الحركة ذلك». انتهى (٤).

وهذا يدل [على] (٥) ما قلته قريباً.

وقوله: (وَضَمَّ الرَّاءِ) يعني: الرِّاء الثانية؛ لأن الأولى ساكنة عند القراء كلهم ضرورة إدغامها في ما بعدها (٦).

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من النسختين، والمثبت من: إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم: (.....) وسَاكِنٌ بِحَرْفِهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ تُسْقَلًا.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة، انظر: ص ٤٣٨.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقطت من كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، والسراج: ص ١٦٢.

أو يكون مُرَادَه في الرءاء المُشَدَّدَة؛ لأن الرءاءين صَارَا رَاءً وَاحِدَةً لِنُبُوِّ اللسان
بهما، وارتفاعه نُبُوَّةً وَاحِدَةً.

ولهذا يقول النحاة: الحَرْفُ المُشَدَّدُ بحرفين، فَسَمَّوْهُ حرفاً واحداً مُوَازِنٌ
بحرفين^(١)، وهو كما قالوا؛ فإنه من حيث اللفظ بهما دفعة واحدة في قُوَّةِ الحرف
الواحد، ومن حيث التحقيق هُمَا حرفان: سَاكِنٌ وَمُتَحَرِّكٌ، فلا فَرْقَ بين نطقك
بالنون، والطاء من: «مُنْطَلَقٌ»، وبين نطقك من: «رُبٌّ»، ونحوه، إلا في الإدغام وعدمه.

والوجه في قراءة حمزة: ﴿يُخَافًا﴾: أنه بُنِيَ الفعل للمفعول، وَأُقِيمَ ضَمِيرُ
الزوجين مَقَامَ الفاعل، وأصل الكلام: «إلا أن يَخَافُ الوَلَاةُ والأَقَارِبُ الزوجين على
أن لا يقيما حدود الله» فَحَذَفَ الفاعل، وهو: «الولاية والأقارب»، وَأُقِيمَ ضَمِيرُ
الزوجين مَقَامَهُ^(٢)، وحُذِفَ الجار مع: «أن»^(٣)؛ لأنه يَطْرُدُ معها، ومع: «أن» المُشَدَّدَة.

وللنحويين بعد ذلك خلاف مشهور، هل هما^(٤) في محل نصب؟ وبه قال
سيبويه والفراء^(٥)، أو جرٌّ؟ وبه قال شيخاهما^(٦)، ومنهم من نقل العكس^(٧).

وعلى هذا فـ«الخوف»^(٨) ليس مُسْنَدًا للزوجين، إنما هو مُسْنَدٌ في الحقيقة
للأولياء والأقارب، والزوجان مَخُوفٌ منهما^(٩).

(١) - انظر: أوضح المسالك: ٣٦٣/٤، وشرح الأشموني: ١٥٥/٤، وشرح ابن عقيل: ٥٣٩/٢.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والكشف: ٢٩٥/١، وكشف المشكلات: ٢٨٥/١، والإتحاف:
٤٣٩/١.

(٣) - أي: حرف الجر وأن المقدره في قوله: "على أن لا يقيما حدود الله".

(٤) - أي: حرف الجر وأن المقدره.

(٥) - انظر: الكتاب: ٣٨/١، ومعاني الفراء: ١٤٦/١، والحجة للفارسي: ٣٣١/٢.

(٦) - هما: الخليل والكسائي، انظر: الحجة للفارسي: ٣٣١/٢، والكشف: ٢٩٥/١، فتح الوصيد: ٧١٤/٢.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٨) - تحرفت في (ت) إلى: "الجواب".

(٩) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٧/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣.

وتلخيص العبارة أن يقال: الزوجان فاعلان للإخافة، والأولياء والأقارب: فاعلون للخوف.

ويجوز أن يكون: «ألا يقيما» بدل اشتمال من ضمير الزوجين على هذه القراءة، كقولك: «خيف زيد شره»، وتقول: «خفت فلاناً تركه حدود الله» ثم تقول: «خيف زيد تركه حدود الله»^(١). وهذا التوجيه الثاني أحسن ما حملت عليه القراءة.

ويُدلّ على أن: «خاف» يتعدى بـ«على» قول الشاعر^(٢):

يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ.

وقد خرّجه ابن عطية أنه يتعدى لاثنين، كـ«استغفر»، فذكر نحو ما تقدّم^(٣).

ورَدّ عليه بعضهم^(٤) بأن النحاة لم يُعدّوا «خاف» من المتعدي لاثنين حيث عدّوا الأفعال المتعدية إليهما.

وممن ذهب إلى أنه مُتعدّد لاثنين أبو علي الفارسي^(٥).

وقد طعن قوم على هذه القراءة، واستشكلها / آخرون^(٦).

(١) - قال هذا الزمخشري في: الكشاف: ٤٤٦/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٨/١، والبحر: ٢٠٧/٢ - ٢٠٨.

(٢) - البيت: منسوب لسالم بن دارة في: اللسان: مادة "روح" ٢٥٦/٦، وفيه: "يا فقعسي لم أكلته"، وبلا نسبة في: الإنصاف: ٢٧٨/١، وشرح التسهيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ١٨/٤، والحجة للفارسي: ٣٢٩/٢.

(٣) - انظر: المحرر: ١٩٩/٢.

(٤) - هو أبو حيان في: البحر: ٢٠٧/٢.

(٥) - انظر: الحجة له: ٣٢٩/٢.

(٦) - منهم: الفراء، حيث قال: "فقرأها حمزة - فذكر القراءة ثم قال - ولا يعجبني ذلك. معانيه: ١٤٥/١، والنحاس في إعراب القرآن كما نقل المؤلف نصه.

قال أبو جعفر^(١): «لا أعلم في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف، لأنه لا يُوجِبُهُ الإعرابُ، ولا اللفظُ، ولا المعنى.

أما الإعراب: فلأن ابن مسعود قرأ: «إلا أن تخافوا ألا أن يقيموا»^(٢) فهذا [إذا]^(٣) ردُّ في العربية إلى ما لم يُسمَّ فاعله كان ينبغي أن يقال: «إلا أن يخاف».

وأما اللفظ: فإن كان على لفظ: «يخافا»، وجب أن يقال: «فإن خيف»، وإن كان على لفظ: «خفتم»، وجب أن يقال: «إلا أن تخافوا».

وأما المعنى: فاستبعد أن يقال: «ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما ءاتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم»، ولم يقل تعالى: «ولا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية»، فيكون الخلع إلى السلطان، والفرضُ أن الخلع^(٤) لا يحتاج إلى السلطان». انتهى^(٥).

وقد رد الناس على النحّاس^(٦).

أما ما ذكره من حيث الإعراب: فلا يلزم حمزة ما قرأ به ابن مسعود.

وأما من حيث اللفظ: فإنه من باب الالتفات؛ إذ لو جرى على نسق الكلام الأول لقليل: «إلا أن تخافوا ألا تقيموا» بخطاب الجماعة الذكور، ويلزم النحّاس أنه

(١)- هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المصري النحوي، المعروف: بابن النحاس، من أهل الفضل، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش، والمبرد، والزجاج، وعاد إلى مصر وسمع بها النسائي، له: "إعراب القرآن"، و"معاني القرآن"، وغيرها، ت: ٣٣٨هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٣٦/١، وبغية الوعاة: ٣٦٢/١.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٤، وإعراب الشواذ: ٢٥٠/١، والبحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، والمحزر: ١٩٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣، ومعاني الفراء: ١٤٥/١.

(٣)- في كلتا النسختين: "أدل"، والمثبت من: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١.

(٤)- العبارة في (ت): "وفرض الخلع لا يحتاج".

(٥)- إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١.

(٦)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٧١٥/٢، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، أبو حيان في: البحر: ٢٠٧/٢، والفارسي في: الحجّة: ٣٣١/٢.

كان ينبغي على قراءة غير حمزة أن يُقرأ: «فإن خافاً»، وإنما هو في القراءتين من الالتفات المستحسن^(١).

وأما من حيث المعنى: فلأن الولاة والحكام هم الأصل في رفع التظالم بين الناس، وهم الآمرون بالأخذ، والإيتاء^(٢).

وقد وجّه الفراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله: «إلا أن تخافوا»^(٣).

وخطأه الفارسي، وقال: «لم يُصب؛ لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على: «أن»، وفي قراءة حمزة على الرجل والمرأة»^(٤).

وهذا الذي خطأ به الفارسي الفراء ليس بشيء؛ لأن معنى قراءة عبد الله: «إلا أن يخافوا أي: الأولياء الزوجين ألا يقيما»، فـ«الخوف» واقع على «أن»، وكذلك هي في قراءة حمزة الخوف واقع عليها أيضاً بأحد الطريقتين المتقدمين: إما على كونها بدلاً من ضمير الزوجين كما تقدم تقريره، وإما على حذف حرف الجر، وهو: «على»^(٥).

وممن اختار الضم أبو عبيد^(٦)، وصحح توجيهه أبو علي الفارسي^(٧)؛ ولذلك أخبر الناظم بأنه (فاز) أي: «فاز قارئ الضم بما ظهر من أدلة قراءته»، ولا يلتفت إلى قول النحاس، ونحوه^(٨).

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، والحجة للفارسي: ٣٣١/٢، والبحر: ٢٠٧/٢.

(٢) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٣١/٢.

(٣) - انظر: معاني القرآن له: ١٤٦/١، ومعاني القراءات: ص ٧٧، وفتح الوصيد: ٧١٥/٢.

(٤) - الحجة له: ٣٣٣/٢.

(٥) - قال بهذا الرد: السخاوي في: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، وانظر: البحر: ٢٠٨/٢، والدر المصون: ٤٥٠/٢.

(٦) - انظر قوله في: فتح الوصيد: ٧١٤/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، والبحر: ٢٠٨/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣.

(٧) - انظر: الحجة له: ٣٣٢/٢.

(٨) - قال السخاوي: "قال: (فاز)؛ لأن أبا عبيد إمام في القراءة، وأبا علي إمام في النحو، فطعن غيرهما لا يلتفت إليه". فتح الوصيد: ٧١٤/٢، وانظر: الدر الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

وفي: «الخوف» هنا ثلاثة أوجه:-

أحدها: أنه على بابهِ من الحذر والخشية، فتكون: «أن» في قراءة غير حمزة في محل جر، أو نصب على حَسَبِ الخلاف فيها بعد حَذْفِ حرف الجر، إذ الأصل: «من ألا يقيما»، أو في محل نصب فقط على تَعْدِيَةِ الفعل إليها بنفسه، كأنه قيل: «إلا أن يجذرا عدم إقامة حدود الله»^(١).

والثاني: أنه بمعنى: «العِلْم»، وهو قول أبي عبيدة^(٢)، وأنشد^(٣):

/ فَقَلْتُ لَهُمْ: ظَنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمَسْرَدِ.

ومنه قول أبي محجن^(٤):

وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا.

ولذلك رُفِعَ الفعل بعد «أن».

وردَّ الفارسي هذا القول بأن «أن» الناصبة لا تقع بعد أفعال النفس، إنما تقع بعد الأفعال التي ليست لليقين، والآية فيها «أن» ناصبة^(٥).

وقال أبو عبد الله: «إنما تقع بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار»^(٦).

(١)- انظر: البحر: ٢٠٧/٢، والقرطبي: ١٤٠/٣ والكشف: ٢٩٥/١.

(٢)- انظر: مجاز القرآن: ٧٤/١.

(٣)- البيست: منسوب: لدريد بن الصمة في: اللسان: مادة "ظنن" ١٩٧/٩، وتفسير القرطبي: ٣٨٣/١، والمحرم الوجيز: ٢٠٦/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨١/٧.

(٤)- هو: عمرو بن حبيب بن عمرو الثقفي، الشاعر المشهور، شرب الخمر فحذَّه عمر ثم نجاه، وقاتل مع سعد في القادسية، مات بأذربيجان سنة ٣٠هـ. انظر: الإصابة: ١٧٣/٤، والشعر والشعراء: ص ٣٠٥.

والبيت: في: البحر: ٢٠٧/٢، ومعاني الفراء: ١٤٦/١، والموضح: ٣٢٧/١، والشعر والشعراء: ص ٣٠٦.

(٥)- انظر هذا الرد في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، ولم أجده في الحجة له.

(٦)- لم أجده هذا النص في: اللآلئ الفريدة، وإنما وجدت نصاً مخالفاً له، وهو قول الفاسي: "وهي لا تُفتح - يقصد "أن" الناصبة - بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار". انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢.

وفي هذا نظر لأن الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار من جملتها أفعال اليقين^(١).

والثالث: أنه بمعنى: الظن^(٢)، ويدل عليه قراءة: أُبَيّ: «إلا أن يظننا»^(٣). وأنشد^(٤):

أَتَانِي كَلَامٌ مِنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ إِنَّكَ عَائِي.

وعلى هذين الوجهين فـ«أن» وما في حيزها في محل نصب سادة مسدّ المفعولين عند سيبويه، ومسدّ الأول^(٥) والثاني محذوف عند الأخفش^(٦).

والظاهر أن الحرف على بابه، وذلك أن: «خاف» من أفعال التّوقُّع، وقد يميل فيه الظن إلى أحد الجائزين، ولذلك قال: أبو القاسم الراغب^(٧): «الخوف يقال لما فيه رجاء ما، ولذلك لا يُقال: خِفْتُ ألا أقدر على طلوع السماء، ولا على نَسْفِ الجبال»^(٨).

وفي محل: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ وجهان:-

- (١)- انظر: كشف المشكلات: ٢٨٦/١.
- (٢)- قاله الفراء، انظر: معانيه: ١٤٦/١، وانظر: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، والبحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، والحجة للفارسي: ٣٢٨/٢.
- (٣)- قراءة شاذة، انظرها في: البحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، ومعاني الفراء: ١٤٦/١.
- (٤)- البيت: لأبي الغول الطهوي، وهو في: معاني الفراء: ١٤٦/١، والبحر: ٢٠٧/٢، وفتح الوصيد: ٧١٦/٢.
- (٥)- في الأصل: "الأولى"، والمثبت من (ت).
- (٦)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٧/١.
- (٧)- هو: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف: بالراغب الأصفهاني، من أهل أصبهان سكن بغداد، من الأدباء الحكماء، له: "مفردات القرآن"، و"محاضرات الأدباء"، و"أفانين البلاغة"، ت: ٥٠٢هـ، وعند السيوطي اسمه: المفضل بن محمد. انظر: بغية الوعاة: ٢٩٧/٢، والأعلام: ٢٥٥/٢.
- (٨)- انظر: المفردات: ص ١٦٦.

أحدهما: أنها في محل نصب على المفعول من أجله، وهو استثناء مفرغ من ذلك العام المُقدَّر، إذ التقدير: «ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله تعالى»، وحذف حرف العلة لاستكمال شروط النصب^(١)، ولا يجيء هنا الخلاف بين الخليل وسيبويه: أهي في محل النصب أو جر؟^(٢)، لِمَا^(٣) يبيته في غير هذا^(٤).

والثاني: أنها في محل نصب على الحال، فيكون مستثنى مفرغاً من ذلك العام المُقدَّر، أي: «ولا يحل لكم في حال من الأحوال إلا في حال خوف عدم إقامة حدود الله تعالى»^(٥).

قال أبو البقاء: «والتقدير: إلا خائفين»^(٦).

وهذا فاسد عند المحققين لأن «أن» المصدرية لا تقع حالاً^(٧)، وقد بينت ذلك في غير هذا الموضوع^(٨)، والله الحمد.

وقال أبو شامة: «والخطاب في: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ إما للأزواج، وإما للولادة والحكام». انتهى^(٩).

(١) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٨/١، والبحر: ٢٠٦/٢.

(٢) - انظر: الكتاب: ١٩/١.

(٣) - في (ت): "كما".

(٤) - انظر: الدر المصون: ٤٤٧/٢.

(٥) - انظر: التبيان: ١٥٣/١، إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٧/١.

(٦) - التبيان: ١٥٣/١.

(٧) - نص على هذا سيبويه في: الكتاب: ٣٩٠/١، وانظر: البحر: ٢٠٦/٢.

(٨) - انظر: الدر المصون: ٤٤٧/٢.

(٩) - إبراز المعاني: ٣٥٧/٢.

فإن قيل في كلا القولين إشكال لأنه إن كان للأزواج فكيف يطابقه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾، وإن كان للولاة والحكام فليسوا بأخذين منهن ولا بمؤتيهن؟.

فالجواب: أنه يجوز أن يكون أوّل الخطاب للأزواج، وآخره للولاة والحكام، وأن يكون الخطاب كله للولاة والحكام لأنهم هم الآمرون / بالأخذ والإيتاء، وكأنهم آخذون مؤتون^(١)، وقد تقدم تقريره بأكثر من هذا.

والوجه في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿لَا تُضَارُّ﴾: أنهما جعلاه نفيًا في معنى النهي، ولا يجوز أن يبقى نفيًا على جهة الخبر ضرورة أنه وجد مضارة الوالدة بولدها^(٢).

وقد يقال فيه: أنه باقٍ على خبريته كما قيل ذلك في قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٣)، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(٤) أي: ذلك في حكم الله كذلك^(٥)، وفي ذلك مناسبة لما تقدمه من قوله: ﴿لَا تَكْلِفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٦).

قال أبو عبيد: «أحسنهما أثرًا الرّفْع لقوله: ﴿لَا تَكْلِفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال أبو عبيد: «فأتبعا الرّفْع الرّفْع، وجعلاه خبراً بمعنى النهي»^(٧).

(١) - قاله الزمخشري في الكشاف: ٤٤٥/١ - ٤٤٦، وانظر: البحر: ٢/٢٠٦.

(٢) - انظر: معاني القراءات: ص ٧٧، والكشف: ٢٥٦/١، ومعاني الزجاج: ١/٣١٣.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٥) - في الأصل: "لذلك"، والمثبت من (ت).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٦،

والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٧) - انظر قوله في: فتح الوصيد: ٧١٧/٢، واللائئ الفريدة: ٥٩٥/٢.

والطلب إذا أتى بصورة الخبر كان أبلغ، كأنه قد وَقَعَ وفُرِغَ منه، والرفع ظاهر لأنه مضارع مرفوع.

والوجه في قراءة الباقيين: أنهم جعلوا: ﴿ لَا ﴾ ناهية فجزموا الفعل بعدها^(١).

قال أبو شامة: «فهو نَهْيٌ انْجَزَمَتِ الرَّاءُ لَهُ، فَفَتِحَتْ لِالتَّقاءِ السَّاكِنِينَ، كقولك: «لا تَعْضُ زَيْدًا» لأنَّ المَدْغَمَ سَاكِنًا». انتهى^(٢).

وتعليه الفتح بالتقاء الساكنين ليس بجيد؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وكذلك الفتح في: «لا تَعْضُ زَيْدًا» ليس لِمَا سَأَذَكَرَهُ.

أما الآية فإن الأصل: «لا تُضَارُّ» بسكون الراء الثانية للجزم، إذ لا يُدْغَمُ إلا في مُتَحَرِّكٍ، فاحتجنا إلى حركة ما، فَعَدَلْنَا إلى الفتحه لمناسبتها الألف، وأيضاً ففيه إتباع لفتح الضاد، ولا يُعْتَدُّ بالألف لسكونها، ولأنها تُنَاسِبُ الفتحه، وإذا كانوا راعوا الإتيان مع الفصل بساكن غير الألف نحو: «انطلق» بسكون اللام وفتح القاف؛ فمراعاة ذلك مع الفصل بالألف أولى وأحرى، فهذا توجيه الفتح^(٣).

ولذلك قال النُّحَاةُ لِمَا رَخَّمتِ العَرَبُ: «إِسْحَارٌ» اسم نبات^(٤)، قالوا: «إِسْحَارٌ» بفتح الراء خفيفة^(٥) لأنهم كَمَا حَذَفُوا الرَّاءَ الأَخيرةَ بَقِيَتِ الرَّاءُ الأولى ساكنة، وقبلها ألف ساكنة فالتقى ساكنان، والألف لا تقبل الحركة، فَحَرَّكُوا الثاني، وكانت

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٧٧، والحجة لابن خالويه: ص ٤٣، ومعاني الزجاج: ٣١٣، والتبيان:

١٥٦/١، والإتحاف: ٤٤٠/١.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٥٨/٢.

(٣) - انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢، ومعاني القراءات: ٧٧، والحجة لابن خالويه: ص ٤٣، وكشف المشكلات:

٢٨٧/١، ومعاني الزجاج: ٣١٣/١، والتبيان: ١٥٦/١.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "سحر" ١٣٧/٧.

(٥) - تصحفت في الأصل إلى: "حقيقة"، والمثبت من (ت).

الحركة فستحة - وإن كان الأصل في التقاء الساكنين الكسر - لأجل الألف قبلها،
والإتباع لفتحة الحاء^(١)، فالفتح ليس للالتقاء كما زعم بل لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

وأما «لا تَعْضُّ زِيداً»^(٢) فيجوز فيه فتح الضاد وكسرها، فالفتح على الإتباع،
والكسر على أصل التقاء الساكنين^(٣).

والحاصل: أن الفعل المضعَّف إذا جُزِمَ، أو أُمر به، نحو: «لا تَعْضُّ، وَعَعْضٌ» إمَّا
أن يكون مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو مكسورها، فإن كان مَفْتُوحَهَا جاز في لامه
الفتح، والكسر فالفتح من وجهين: -

أحدهما: طَلَبُ الخِفَّةِ.

والثاني: الإِتْبَاعُ.

والكسر على أصل التقاء الساكنين، نحو: «لا تَعْضُّ وَعَعْضٌ».

وإن كان مَكْسُورَهَا فكذلك نحو: «لا تَفِرُّ وَفِرٌّ»، فالكسر من وجهين: -

أحدهما: الإِتْبَاعُ.

/ والثاني: على أصل التقاء الساكنين.

والفتح طلباً للخِفَّةِ.

وإن كان مضمومها جاز فيه ثلاثة أوجه: نحو: «عُدُّ، وشُدُّ».

فالضم: للإِتْبَاعِ، والفتح: تخفيف، والكسر: على أصل التقاء الساكنين، هذا

كله ما لم^(٤) يتصل به هاء ضمير مؤنث فإنه يجب الفتح في الجميع نحو: «عَضَّهَا»،

(١) - انظر: الكتاب: ٢/٢٦٤، ومعاني الزجاج: ١/٣١٣، والإتحاف: ١/٤٤٠.

(٢) - "عَضُّ" أي: لزم ولزق، تقول: "عَضُّ الرجلُ بصاحبه: لَزِمَهُ ولَزِقَ به" انظر: اللسان: مادة "عضض"
١٠/١٨٤.

(٣) - انظر: الكتاب: ٢/٢٦٥، معاني الزجاج: ١/٣١٣، وفتح الصيد: ٢/٧١٧.

(٤) - "لم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

و«فَرَّهَا» و«مُدَّهَا» لأن الهاء حرف خفي فكأن الألف وليت ما قبلها، وما لم يتصل به هاء ضمير الغائب نحو: «لم يعضه وعضه» فإن المختار الضم^(١)، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٢) ﴿لَا﴾ على النفي^(٣).

وفيه بحث حسن، ولولا تعرّض الشيخ شهاب الدين لمثل هذا لم أتعرّض له، وليته سكّت عنه ليريحنا من تعبته، ومن الخوض في ما لسنا بصدد.

ويؤيد النهي قراءة الحسن: «لا تُضَارَّ» بكسر الراء على أصل التقاء الساكنين^(٤).

و﴿تُضَارَّ﴾ على كلتا القراءتين يجوز أن يكون مبنياً للفاعل، وأن يكون مبنياً للمفعول، فإن كان مبنياً للفاعل: فالراء مكسورة، و﴿وَالِدَةٌ﴾: فاعله، والمفعول محذوف، أي: «لا تُضَارِرُ والدته بسبب ولدها والده، بأن تشط عليه وتكلفه فوق طوقه من كسوة، ونفقة» أو تقول له وقد ألفتها ولدها: «لا أرضعه لك فابغ له ظئراً يرضعه^(٥)»، فإن هذا حرام على المرأة لما فيه من الإيذاء لا سيما لأقرب الناس ولدها وزوجها^(٦).

وإن كان مبنياً للمفعول: فتكون راءه مفتوحة، و﴿وَالِدَةٌ﴾: مفعول لم يُسم فاعله، أي: «لا تُضَارِرُ والدته بسبب ولدها من جهة زوجها، بأن يُخل نفقتها،

(١) - انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢ - ٢٦٦.

(٢) - سورة الواقعة، الآية: ٧٩.

(٣) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٢٢/٤، والبحر: ٢١٣/٨.

(٤) - قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ٢٥٢/١، والبحر: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٤٥٦/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١.

(٥) - في (ت): "ترضعه".

(٦) - انظر: البحر: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٤٥٦/١، والقرطبي: ١٦٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١، والتبيان: ١٥٦.

ونفقت ولدها، وكسوتهما، وأن ينزع منها ولدها ويقول: «لا ترضيه فعندي من يُرضعه تبرعاً»^(١)، فإن ذلك من جفاء الأخلاق، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَنْسُوا أَلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢).

وما ذكرته من حذف المفعول حال جعل الفعل مبنياً للفاعل، هو الظاهر، وهو أحد الأوجه فيه.

وَتَمَّ وَجْهٌ ثَانٍ، وهو أن تكون الباء للتعدي، و«تُضَارَّ»: بمعنى: «تَضُرُّ» من «أَضَرَ»، أي: «لا تَضُرُّ والدَةَ بولدها»، وإليه نَحَا الرخشي فإنه قال: «إن تُضَارَّ بمعنى: تَضُرُّ من أضرَّ، [وأن تكون الباء من صلته]^(٣)، أي: لا تَضُرُّ والدَةَ بولدها فلا تُسيء غِذَاهُ، وتَعَهِّدَهُ، ولا تَضُرُّ الوالدَ به بأن يَنْزِعَهُ منها بعد ما أَلْفَهَا»^(٤).

وعني: بقوله: «الباء من^(٥) صلته»، أي: أنها متعلقة به، ومعدية له إلى مفعوله المعنوي كهي في «ذهبت بزيد»، ويكون: «تُضَارَّ»: بمعنى: «أَضَرَ»، فاعله كـ«بَاعَدَهُ» و«أَبْعَدَهُ»^(٦).

وَتَمَّ وَجْهٌ ثَالِثٌ: وهو أن تكون الباء مزيدة كهي في: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٧) أي: «لا تُضَارَّ والدَةَ وَلَدَهَا بِسُوءِ غِذَائِهِ، وتعهده، ولا

(١) - انظر: البحر: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٤٥٦/١، والقرطبي: ١٦٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١، والبيان: ١٥٦.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) - ما بين المعكوفتين زيادة من "الكشاف" لا بد منها، لأن المؤلف تعرض لشرحها - كما سيأتي - فدل على وجودها، وهي ساقطة من كلتا النسختين.

(٤) - الكشاف: ٤٥٦/١.

(٥) - "من" سقطت من (ت).

(٦) - انظر: البحر: ٢٢٦/٢.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

[١/٤٤٢] مولود له بولده بعدم / نفقته عليه، وانتزاعه من أمه» فيكون: «فَاعَلَّ» بمعنى: «فَعَلَ»
المجرّد نحو: «وَأَعَدْتَهُ وَوَعَدْتَهُ»، و«جَاوَزْتَهُ وَجَزْتَهُ»^(١).

قوله: (وَضَمُّ يَخَافَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حذف مضاف،
والفاعل: مُقَدَّرٌ تقديره: «وَضَمُّكَ يَخَافَا».

و(فَازَ) جملة فعلية خبر المبتدأ^(٢)، وأسند الفوز إلى: الضمّ مجازاً، والمراد
القارئ به.

«والفوز»: النجاة، ومنه سُمِّيَت البريَّةُ المَهْلِكَةُ: «مَفَازَةٌ» على سبيل التفاؤل،
وتقدم أن سبب الفَوَزِ صِحَّةُ معناه، أثنى بذلك عليه لعدم المبالاة بقول النحّاس
وغيره^(٣).

قوله: (وَالكُلُّ) مبتدأ، ودخول: «أَل» على «كُلُّ» و«بعض» مُسْتَقْبِحٌ عندهم
نَصٌّ عليه النجاة^(٤)، حتى أن الزجاجي^(٥) اعتذر عن تعبيره بذلك في كتابه:
«الْجَمَلُ»^(٦).

(١) - انظر: البحر: ٢/٢٢٦.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٦، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٧١٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):
٤٠/أ.

(٤) - انظر: شرح التسهيل: ٣/٢٤٥، وشرح المفصل: ٢/١٢٩.

(٥) - هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف: "بالزجاجي"، أصله من صيمر، من ديار خوزستان،
نزل بغداد، ولزم الزجاج، وقرأ عليه النحو، وبرع فيه، وحدث بدمشق عن ابن الأنباري، والأخفش الصغير،
له: "الجمال"، "والكافي"، "والإيضاح" في النحو، ت: ٣٣٩ هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢/١٦٠، وبغية الوعاة:
٧٧/٢.

(٦) - انظر: شرح جمال الزجاجي لابن عصفور: ٢/٧٥ - ٧٦، ونقل ذلك عنه ابن مالك في: شرح
التسهيل: ٣/٢٤٥.

و(أَدْغَمُوا) جملة فعلية خبر المبتدأ^(١)، والضمير للقراء للعلم بهم، و(تُضَارِرُ) مفعول: (أَدْغَمُوا) على حَذْفِ مُضَافٍ^(٢)، أي: «أَدْغَمُوا راء»^(٣) تُضَارِرُ الأولى في الثانية»، أو يكون التقدير: «أَوْقَعُوا الإدغام فيه»، ولا يليق الإدغام إلا بما ذكرته لك. قوله: (وَضَمَّ الرَّاءَ) مبتدأ، وهو مَصْدَرٌ مُضَافٌ لمفعوله، وفاعله محذوف كما تقدم في قوله: (وَضَمَّ يَخَافًا).

و(حَقٌّ) خبر المبتدأ، أي: هو ثابت مَرُوي^(٤) عن الأئمة لأنه خير في معنى: النهي، وقد تقدم أنه أبلغ من التلفظ بأصله.

قوله: (وَذُو جِلا) عَطْفٌ على: (حَقٌّ)، و(جِلا): يُقْرَأُ بالفتح على أنه مصدر: «جِلا القومُ عن منازلهم جِلاً»، أي ظهرُوا منها وبانُوا وانكشفُوا^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾^(٦)، أي: «الخروج والظهور» فمعناه هنا: «وذو ظُهُورٍ وانكشاف».

وَيُقْرَأُ بِكَسْرِهَا على أنه مصدر: «جَلَوْتُ السيفَ أَجْلُوهُ جِلا» أي: صَقَلْتُهُ، وكشفت ما عليه من الصِّدَأِ، والسَّهْوُكَةُ^(٧)، ومعناه ظَاهِرٌ، وهو مثل الأول أي: «وذو وُضُوحٍ وَكَشْفٍ»^(٨)، وعلى كلا التقديرين فقصره على حَدِّ قَصْرٍ: (أَجْذَمَ العِلا)^(٩).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٨.

(٢) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٥٨، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣) - "راء" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - في (ت): "ومروي".

(٥) - انظر: اللسان: مادة "جلا" ١٨٨/٣.

(٦) - سورة الحشر، الآية: ٣.

(٧) - انظر: اللسان: مادة "جلا" ١٨٨/٣، و"السهوة": صدأ الحديد، ويقال للتراب إذا أطارته الرياح، وسهكته أي: سحقته. انظر: اللسان: مادة "سهك" ٢٨٨/٧.

(٨) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٩) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤)، وقال المؤلف عن قصر (أجذم العِلا): "وقصره في البيت للوقف؛ وذلك أن الهمزة إذا وقف عليها بعد ألف جاز أن يُبدل ألفاً لأنها ساكنة بعد فتحة، ولا يُعتدُّ بالألف؛ لكونها

واعلم أن قوله: (وذو جلا): ليس برمز، وكذا قوله في آل عمران: (وذو ملا)^(١) لأن الواو الفاصلة تمنع من ذلك^(٢)، وليست هذه الواو كالواو في قوله: (وَحَكْمٌ صِحَابٍ قَصْرٌ هَمزةٌ جَاءَنَا)^(٣) على ما مرَّ مُفسِّراً في شرح الخطبة^(٤). والله أعلم.

٥١٢- وَقَصْرٌ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً وَأَتَيْتُمُو هُنَا دَارَ وَجْهًا لَيْسَ إِلَّا مُبَجَّلًا

أحبر عمّن رمز له بالدال المهملة من: (دار)، وهو ابن كثير أنه قرأ في سورة الروم: ﴿وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً لِيَرَبُّوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾^(٥)، وقوله تعالى هنا: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٦) بالقصر، أي: بحذف الألف بعد الهمزة، فتعین لغيره المد، أي: الإتيان بالألف بعد الهمزة في السورتين / [٤٤٢/ب]

وقيد قوله: (أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً) تَحْرِزاً مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا آءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾^(٧) فإنه بالمد بلا خلاف لما سأذكره - إن شاء الله تعالى -.

= حاجزاً غير حصين، فلما أبدلت ألفاً التقت مع الألف قبلها فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين". انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد ٢٨/١.

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٧٩)، فرش سورة آل عمران.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، والسراج: ص ١٦٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٢٤)، فرش سورة الزخرف.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم: "فكن عند شرطي وأقض بالواو فيصلاً" متن الشاطبية، من البيت رقم:

(٥٦)، انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ١٨٨/١.

(٥)- سورة الروم، الآية: ٣٩.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٧)- سورة الروم، الآية: ٣٩.

والوجه في قصر الذي في سورة الروم: أن المعنى: ﴿أَتَيْتُمْ﴾: فَعَلْتُمْ وَجِئْتُمْ،
يقال: «أَتَيْتُ هذا الأمر» أي: فعلته، قال زهير بن أبي سلمى^(١):

وما يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ.

أي: «فعلوه»، فالمعنى هنا: «وما فعلتم وجئتم من رباً»^(٢).

وقيل معناه: بذلتُم^(٣)، و«الإيتاء» بمعنى: «البذل» بعيد، بخلاف ما تقدم من إرادة
الفعل، فإنه قَرُبَ مجازاً من هذا.

وهو مُتَعَدٌّ لمفعول واحد، فالمفعول هو نفس: ﴿مَا﴾ الشرطية المتقدمة، وهو
واجب التقديم، لأن له صَدْرَ الكلام كقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى﴾^(٤).

فليس في هذه القراءة حَذْفٌ ولا تقدير؛ هذا إن جعلنا ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةً، وهو
الظاهر، وإن جعلناها موصولة كان مفعول: ﴿أَتَيْتُمْ﴾ ضميراً عائداً على الموصول،
أي: «والذي أتيتموه»، وإنما دخلت الفاء في الخير تشبيهاً لها بالشرطية لما تقدم غير
مرة^(٥).

(١) - البيت في: ديوانه: ص ٢٣، والبحر: ٢٢٩/٢، والمحزر: ٢١٤/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٣/٣، والحجة
للفارسي: ٣٣٥/٢.

(٢) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٣٥/٢، والكشف: ٢٩٦/١، والموضح: ٣٢٩/١.

(٣) - قاله المهدي في: شرح الهداية: ١٩٩/١، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٤) - سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٥) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٧٥٨/٣ - ٧٥٩، وكشف المشكلات: ٢٨٨/١.

والوجه في مَدَّه: طَلَبُ المناسبةِ بينه وبين ما بعده من قوله تعالى: ﴿ وَمَا
 آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ ﴾ فإنه بالمد بلا خلاف^(١)، وسبب ذلك أنه اقترن بـ«الزَّكَاةِ»،
 ولم يرد هنا الفعل مع الزكاة إلا من «الإيتاء» نحو: ﴿ وَعَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾، ﴿ وَأَقِيمُوا
 الصَّلَاةَ وَعَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢)، ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٣)، ﴿ وَالْمُؤْتُونَ
 الزَّكَاةَ ﴾^(٤) لأنه بمعنى: «الإعطاء» فلذلك كان ممدوداً^(٥).

وفي هذه القراءة حُذِفَ أَحَدُ المفعولين، وذلك أن «آتَى» بالمد بمعنى:
 «أعطى»^(٦)، وهو يتعدى لاثنين ثانيهما غير الأول، فأول المفعولين هنا ﴿ مَا ﴾
 الشرطية كما تقدم، والثاني: مُقَدَّرٌ تقديره: «أَيَّ شَيْءٍ أُعْطِيتُمُ النَّاسَ» هذا إن جعلنا
 ﴿ مَا ﴾ شرطية^(٧).

وإن جعلناها موصولة فيكون قد حُذِفَ المفعولان معاً، والتقدير: «والذي
 آتيتموه الناس من رباً فلا يربوا»، والفاء مزيدة لما تقدم من شبه الموصول باسم
 الشرط.

(١) - انظر: التبصرة: ص ٦٣٤، والنشر: ٢٢٨/٢.

(٢) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٣) - من مواضعها: سورة المائدة، الآية: ٥٥.

(٤) - سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٩/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٦) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة للفراسي: ٣٣٥/٢، والكشف: ٢٩٦/١.

(٧) - انظر: البحر: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٩٧/١، وكشف المشكلات: ٢٨٨/١.

وحذف المفعول أو المفعولين من هذا الباب كثير جداً قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ
 أَعْطَى﴾^(١) فلم يذكرهما^(٢)، وقال في موضع آخر: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٣)
 فذكر الأول فقط^(٤)، وفي موضع آخر: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾^(٥) فذكر الثاني فقط^(٦).
 ورجح بعضهم قراءة القصر بعدم حذف المفعول، بخلاف قراءة المد فإنه لا بد
 فيها من حذفٍ لمفعولين، أو مفعول^(٧)، وهذا لا ترجيح به فإن هذا الحذف شاع
 وذاع فساغ^(٨).

والوجه في قصره في هذه السورة: أنه على حذف مضاف تقديره: «ما أتيتم
 نقده، أو تعجيله» قاله: أبو علي^(٩)، وفسره بأنه بمعنى: «ما فعلتم نقده، أو تعجيله»،
 كأنه لما فسّر: «أتيتم»: / «بفعلتم» - وكان ما يُسلم إلى المراضع من أجر الرضاع
 ليس بمفعول للمسلم، وإنما المفعول له: «نقده، وتعجيله» - قدر المفعول له مضافاً
 محذوفاً فقال: المعنى: «ما فعلتم نقده أو تعجيله ليصح المعنى، لكنه حذف المضاف
 وأقيم المضاف إليه مقامه فصار: «إذا سلمتم ما أتيتموه»، ثم حذف الضمير لأنه واقع
 في الصلة بشروط الحذف المسوغة له^(١٠).

(١) - سورة الليل، الآية: ٥.

(٢) - انظر: البحر المحيط: ٤٧٨/٨.

(٣) - سورة الضحى، الآية: ٥.

(٤) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦٨٨/٤.

(٥) - سورة النجم، الآية: ٣٤.

(٦) - انظر: البحر المحيط: ١٦٣/٨.

(٧) - في (ت) تقدم وتأخير فالعبارة هكذا: "المفعول أو مفعولين".

(٨) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٦٠.

(٩) - انظر: الحجة له: ٣٣٥/٢.

(١٠) - الحجة للفارسي - بتصرف -: ٣٣٥/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢.

ويدل على أن «أتى». بمعنى: «فَعَلَ» ما أنشدته عن زهير، ومنه قول الله تعالى:
﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعَدُهُ مَأْتِيًا ﴾^(١)، أي: مفعولاً^(٢).

وقال بعضهم^(٣): معناه: «ما بذلتم» أي: «ما أتيتم بذله»، أي: ما فعلتم بذله،
إلا أنه لما كان بذلتم في معنى: فعلتم بذله؛ فسره به على سبيل التقريب.

وقال بعضهم: معناه: «ما فعلتم»، ولم يزد على ذلك^(٤)، فإن أراد ما أراده
أبو علي من تقدير ذلك المضاف - غير أنه اقتصر على هذه العبارة لفهم المعنى -
فَحَسَنٌ، غير أنه بعيدٌ لبعدهم معناه مع عدم التصريح به، وإن لم يُرد ما أراده
أبو علي من الحذف لم يصح، لأنهم غير فاعلين له؛ لما تقدم^(٥).

وقال بعضهم^(٦): معناه: «ما جئتم به»^(٧)، وتقديره عند هؤلاء: «إذا سلمتم
ما أتيتم المراضع به» أي: «جئتموهن به»، ثم حذف المفعول والجار لفهم المعنى،
وفيه تَكَلُّفٌ، فما قاله أبو علي أولى.

والوجه في مدّه هنا: موافقته لقوله تعالى في حق الأمهات: ﴿ فَإِن أَرْضَعْنَ
لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾^(٨)، فهو من «الإيتاء». بمعنى: «الإعطاء»^(٩)، والمفعولان في
هذه القراءة محذوفان، ثانيهما عائد الموصول، والتقدير: «إذا سلمتم الذي آتيتموهنَّ

(١) - سورة مريم، الآية: ٦١.

(٢) - انظر: البحر: ٢٢٨/٢، والكشاف: ٤٥٧/١.

(٣) - قاله المهدي في: شرح الهداية: ١٩٩/١، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٤) - هو أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٥٩/٢، وانظر: المحرر: ٢١٣/٢، والكشاف: ٤٥٧/١.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢.

(٦) - "بعضهم" سقطت من (ت).

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٧، والتبيان: ١٥٦/١.

(٨) - سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٩) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والكشف: ٢٩٧/١، والموضح: ٣٢٩/١، والإتحاف: ٤٤١.

إياه»، فـ«هنَّ»: مفعول أول، و«إياه»: هو الثاني، ثم حَذَفهما؛ لِمَا تقدم من أن ذلك حَسَنٌ سائغٌ^(١).

إلا أن في حَذَفِ العائد في مثل هذه الصورة إشكال، وهو أن العائد لا يُحذف إلا بشروط، من جملةها: أن يكون متصلاً، وهنا قدرته منفصلاً، فإن قيل: أفدره متصلاً، والتقدير: «ما آتيموهنَّ» ليصح الحذف، ويكون كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ﴾^(٢).

فالجواب: أن ذلك لا يجوز؛ لأنه متى اتحدت رتبنا الضميرين وَجَبَ انفصال الثاني منهما، ولا يجوز الاتصال إلا في ضميري الغائبين - بشرط اختلافهما لفظاً - في الضرورة خاصة كقوله^(٣):

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ بَضْعَمَةٍ لِيَضْعَمِهَا يَقْرَعُ الْعَظْمُ نَابُهَا.

وقد يُجاب: بأنه يغتفر في الأمور التقديرية ما لا يغتفر في الأمور اللفظية^(٤).

وفي: ﴿مَا﴾ هذه وجهان: أظهرهما: أنها موصولة اسمية، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد^(٥)، وقد تقدم القول فيه.

(١) - انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٤، والبيان: ١/١٥٦.

(٢) - سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣) - البيت: منسوب لغلس بن لقيط في: خزنة الأدب: ٥/٣٠١، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٦٥، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/١٠٠، واللسان: مادة "ضعم" ٩/٤٨، وتفسير القرطبي: ١/٢٤٦، والشاهد فيه: "لِيَضْعَمِهَا" حيث جاء الضمير الثاني: "ها" متصلاً، والأصل أن يأتي منفصلاً فيقال: "لِيَضْعَمِهَا إِيَّاهَا"، وهذا قليل ونادر.

(٤) - انظر: الكتاب: ٢/٣٦٥، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/١٠٠.

(٥) - انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والكشف: ١/٢٩٧، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.

والثاني: أنها مصدرية، ذكره / أبو علي، إلا أنه خص ذلك بقراءة القصر، قال: «أي: إذا سلمتم الإتيان»^(١).

ولا يختص ذلك بقراءة القصر، بل يجوز ذلك مع المد أيضاً، وحينئذ فلا بد^(٢) أن يكون هذا المصدر المؤول واقعاً موقع المفعول به، أي: «إذا أعطيتموهن الأجر المعطى»، والمراد بـ ﴿مَا﴾ حينئذ: نفس الأجر المعطى للمراضع^(٣).

وجوزوا أن تكون عبارة عن الأولاد^(٤)، وفيه نظر من حيث وقوعها على العقلاء، وعلى الظاهر من كون ﴿مَا﴾ عبارة عن الأجر^(٥) فالخطاب للآباء خاصة. وعلى الثاني: الخطاب للآباء والأمهات؛ لأن كلاً منهم يسلم الولد^(٦).

قوله: (وقصر) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف أي: «وقصرك أيها القارئ أتيتم»، فـ (أتيتم) مفعوله^(٧)، و(من رباً): من تمام التلاوة، قيده به لما تقدم^(٨).

قوله: (وأتيتمو) عطف على: (أتيتم) الأولى، و(هنا): ظرف مكان في موضع الحال من المعطوف فقط؛ لأن الأولى في الروم أي: «وأتيتم حال كونه مستقراً هنا». وقال أبو عبد الله: «وهنا ظرف للمبتدأ»^(٩).

(١) - الحجة: ٣٣٦/٢، وانظر: البحر: ٢٢٩/٢، والمحزر: ٢١٤/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧٤/١.

(٢) - في (ت): "فلا يجوز"، وهو خطأ.

(٣) - انظر: البحر: ٢٢٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٣/٣.

(٤) - أي: ﴿مَا﴾، قاله: قتادة والزهري، انظر: البحر: ٢٢٩/٢.

(٥) - في (ت): "الآخر"، وهو خطأ.

(٦) - انظر: البحر: ٢٢٩/٢، والمحزر: ٢١٣/٢، والقرطبي: ١٧٣/٣.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٠.

(٨) - أي: تحرزاً من قوله: ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن زَكْوَةٍ﴾، سورة الروم الآية ٣٩.

(٩) - اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢.

بمعنى: (قَصْرٌ)، وفيه نظر؛ إذ يصير ظاهره: «إن أتيتم من ربنا هنا أيضاً»، وليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربي زيداً وعمرواً في الدار»، أن: زيداً [وعمرواً]^(١) مضروبان في الدار.

قوله: (دَارَ) فِعْلٌ وَقَاعِلٌ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْقَصْرِ^(٢).
قوله: (وَجْهًا): فيه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه تمييز، و(لَيْسَ) اسمها ضمير يعود على: الوجّه، و(إِلَّا مُبَجَّلًا): خبرها، و(المُبَجَّلُ): الموقَّر من التبجيل، وهو التعظيم والتوقير^(٣)، والجملة في مَوْضِعِ نَصَبِ صِفَةٍ لـ(وَجْهًا)، والمعنى: «دار وظهر وَجْهَهُ المنفي عن ضِدِّهِ صِفَةُ التَّبْجِيلِ والتعظيم لظهور معناه»^(٤)، وأشار بذلك إلى الثناء^(٥) على قراءة القَصْرِ، وإلى الرد على مَنْ طعن عليه فإن جماعةً تكلموا في هذه القراءة^(٦) ولا مبالاة بهم لصحة القَصْرِ معنيً ورواية^(٧).

والثاني: أنه منصوب على الحال، أي: «ذا وَجْهٍ»، يعني: أن له وَجْهًا صحيحًا، وهو ما تقدم.

(١) - في كلتا النسختين: "وعمرًا"، وهو خطأ، لأن "عمر" لا ينون.

(٢) - في الأصل: "الفصل"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: اللسان: مادة "بجل" ٢٠/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧١٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٥) - في الأصل "البناء"، والمثبت من (ت).

(٦) - ممن تكلم فيها ابن الأنباري وقال: "لا يحتمل أن يكون معناه غير ما جئتم بالمعروف من الجيء، قال:

وليست في هذا الموضع حسنة". انظر قوله في: معاني القراءات: ص ٧٨، وفتح الوصيد: ٧١٩/٢.

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

والثالث: أنه منصوب بفعلٍ مُقدَّر، أي: «خُذْ وَجْهًا»، وهذه الأوجه قد تقدمت في قوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)^(١)، وهناك وَجْهٌ رابع لا يَتَأْتِي هنا^(٢).

وقال أبو شامة هنا: «(وَجْهًا): تمييز، أو حال، أو مفعول بفعلٍ مُضْمَرٍ كما تقدم في قوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)»^(٣).

وكان قد قال هناك، «وقوله: (عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا): صفة: «لِلْوَجْهِ» على الوجوه كلها إلا وجه التمييز»^(٤).

[فيلزمه هنا أن تكون الجملة من (لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا): صفة «لِلْوَجْهِ» إلا على وجه التمييز]^(٥)، وقد تقدم البحث معه في ذلك^(٦).

ولم يعرب أبو عبد الله: / (وَجْهًا) غير تمييز، ولم يعرب الجملة غير صفة له^(٧).

واستعمال الناظم هنا: (دَار) بمعنى: ظَهَرَ بِحَسَبِ الْعُرْفِ^(٨) فإنه كَثُرَ أَنْ يُقَالَ عُرْفًا: «دَار لِي وَجْهَ كَذَا»، و «دَار لِي»: معناه بمعنى: ظَهَرَ لِي، وهو غير معروف في اللغة، والله أعلم.

وقال أبو شامة: «وقرأت في حاشية النسخة المقرّوة على الناظم - رحمه الله - إنما قال: (لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا)؛ لأن قَصْرَهُ مِنْ بَابِ الْمَجِيءِ، لا من باب الإعطاء، وإنما

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٢) - وهو إعرابه «لِلْوَجْهِ»: " أنه مفعول بـ(حَمَى)"، وهذا لا يَتَأْتِي هنا. انظر إعرابه لقوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا). ص ٥٢٥.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٥٩/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٥٢/٢.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٦) - انظر إعرابه لقوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا). ص ٥٢٥.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢.

(٨) - تحرفت في (ت) إلى: "العرب".

يتضح تبجيله مع تفسير: ﴿ سَلَّمْتُمْ ﴾ بالإخلاص من المنة والخصام، من قوله تعالى:
﴿ مُسَلِّمَةٌ لِأَشْيَاءَ فِيهَا ﴾^(١) أي: سالمة^(٢).. انتهى^(٣).

وفي تفسير: ﴿ سَلَّمْتُمْ ﴾ بمعنى: أَخْلَصْتُمْ، ما لا يخفى، وليس المراد بالتسليم
إلا ما هو المتبادر إلى الذهن من تسليم الأجرة للأمهات^(٤).

٥١٣ - مَعَا قَدْرُ حَرْكٍ مِنْ صِحَابٍ وَحَيْثُ جَا يُضَمُّ تَمَسُّوهُنَّ وَأَمْدُدُهُ شُلْشُلَا

أمر لمن رمز له بالميم، وبكلمة: (صِحَابٍ) من قوله: (مِنْ صِحَابٍ)، وهم ابن
ذكوان، وحفص والأخوان بتحريك: ﴿ قَدْرُهُ ﴾ أي بتحريك داله يعني فتحها؛ لأنه
أطلق التحريك، ومتى أطلقه انصرف إلى الفتح^(٥)، و(مَعَا): فيه إشعارٌ بأن الخلاف
وارد في لفظيه هنا، وهما: ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ﴾^(٦)،
فتعين للباقيين القراءة بإسكان الدال.

ثم أَخْبِرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالشَّيْنِ المعجمة من: (شُلْشُلَا)، وهما الأخوان أنهما قرءا:
﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾^(٧) حيث ورد في القرآن بِضَمِّ تائه ومَدِّه، أي: إتيان ألف بعد ميمه

(١) - سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٢) - انظر: تفسير الطبري: ٤٠٥/١، والقرطبي: ٤٥٧/١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٥٩/٢.

(٤) - انظر: تفسير الطبري: ٦٠٩/٢، والقرطبي: ١٧٣/٣.

(٥) - لأن الناظم قال في الخطبة:

(وحيث جرى التحريك غير مقيد هو الفتح)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٠).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٦، ٢٣٧، وسورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

فيصير لفظه: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ من المفاعلة، فتعين للباقيين: ﴿تَمَسَّوهُنَّ﴾ بفتح التاء، وقصر الميم، أي: عدم الإتيان بألف على ما لفظ به، وعلى ما يفهم من التقييد فإن ضِدَّ الضَّم: الفتح، وضِدَّ المد: القصر، فهو من باب التأكيد؛ لأن في اللفظ به استغناء عن القيد فهو كقوله: (وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ)^(١)، (وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ)^(٢) البيتين.

وكان من حق الناظم - رحمه الله تعالى - أن يُقدِّم ترجمة: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ على

ترجمة: ﴿قَدَرُهُ﴾، وذلك أن لفظ: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ ورد في القرآن في ثلاثة أماكن

منها اثنان في هذه السورة، أحدهما: قبل: ﴿قَدَرُهُ﴾^(٣)، والثاني: بعده^(٤)، والثالث

في الأحزاب^(٥)، فصار ترجمة: ﴿تَمَسَّوهُنَّ﴾ قبل ترجمة: ﴿قَدَرُهُ﴾، إلا أنه فعل

ذلك على حسب ما تأتى له في النظم^(٦)، وتقدم له نظائر^(٧)، ويأتي مثلها.

والوجه في قراءتي: ﴿قَدَرُهُ﴾: أنهما لغتان بمعنى عند بعضهم: كـ«المرض،

والمرض»، و«الدرك، والدرك»^(٨).

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٤٦)، فرش سورة البقرة.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٤٥)، فرش سورة البقرة.

(٣) - الآية: ٢٣٦.

(٤) - الآية: ٢٣٧.

(٥) - الآية: ٤٩.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦١.

(٧) - تقدم عند قول الناظم:

(.....) وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أَوْلَا

(وَفِي التَّاءِ فَاضْنُمُ وَأَفْتَحِ الْجِيمَ تَرْجِعُ الْأُمُورُ سَمًا نَصًّا)

متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥٠٦، ٥٠٧)، فرش سورة البقرة، فترجمة (تَرْجِعُ) في الرتبة قبل ترجمة: (يُقُولُ)، وهذا بحسب ما تأتى له.

(٨) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، وشرح الهداية: ٢٠٠/١، وكشف المشكلات: ٢٩٨/١، والإتحاف: ٤٤١/١.

وقيل: المفتوح اسم، والسَّاكن مَصْدَر، كـ«المدِّ، والمددِ»، و«العدِّ، والعددِ»^(١)، إلا أن أكثر أهل العلم على أنهما بمعنى واحد^(٢).

والوجه في: ﴿ثُمَّ اسْوَهُنَّ﴾ / بالضَّم والمد: إما أن «فَاعِلٌ». بمعنى: «فَعَلَ» [٤٤٤/ب] كـ«طَارَقْتُ النَّعْلَ»، و«عَاقَبْتُ اللَّصَّ»، و«عَافَاكَ اللَّهُ»^(٣).

وإما أنه على بابه^(٤) لأن كُلاً من الزوجين يَمَسُّ صاحبه عند الوطء، فالمشَاركة موجودة^(٥)، فليُحمل اللفظ على أصله إذا لا ضرورة بنا تخرجنا^(٦) عنه، بخلاف ما أوردته من الأمثلة.

والوجه في قراءة الفتح والقصر: أن المراد بِالْمَسِّ أو الْمَمَاسَّة: الوطء اتفاقاً على الفراش - وإن اختلفوا في: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ و﴿لَمَسْتُمُ﴾ في سورة النساء^(٧) - كما سيأتي - وإذا كان مُرَادًا به الوطء، فالوَاطِئُ هو الرجل وَحْدَهُ، فلذلك نُسِبَ إليه دون المرأة، وهو لأحد معنى: «فَاعِلٌ» في القراءة الأخرى^(٨).

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٧، والكشف: ٢٩٩/١.

(٢)- منهم: أبو حيان في البحر: ٢/٢٤٣، وأبو شامة في إبراز المعاني: ٢/٣٦٠، وقال السخاوي: "والذي عليه أكثر أئمة العربية أنهما لغتان". فتح الوصيد: ٢/٧٢٠.

(٣)- انظر: الحجة للفراسي: ٢/٣٣٨، والكشف: ١/٢٩٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٠، والموضح: ١/٣٣٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٨.

(٤)- أي: أن "المفاعلة" على أصلها من اثنين.

(٥)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، والكشف: ١/٢٩٨، والموضح: ١/٣٣٠، والإتحاف: ١/٤٤١، والتبيان: ١/١٥٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٨.

(٦)- في الأصل: "عن جنا"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٧)- الآية: ٤٣.

(٨)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، والتبيان: ١/١٥٨.

ويشهد للقراءة الأولى الإجماع على قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾^(١)،
ويشهد للثانية إجماعهم على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾^(٢).

قوله: (مَعًا) حال مقدمة من: (قَدْرُ)، فإن قلت: كيف تجيء الحال متعددة
وصاحبها واحد؟.

فالجواب: أن تَمَّ معطوفاً محذوفاً، تقديره: «قَدْرُ وَقَدْرُ»، أو لأنه في قوة المَكْرَرِ،
وقد تقدم له نظائر، و(قَدْرُ) مفعول مُقَدَّم على حذف مضاف، أي: «حَرَك دال^(٣)
قَدْر»، أو بمعنى: «أوقع فيه التحريك»^(٤).

ويجوز أن يكون: حالاً من المضاف المحذوف، وتقديره مُتَعَدِّداً؛ ليتطابق الحال
وصاحبها، والتقدير: «حَرَك دالي كلمتي قَدْرَه مَعًا».

قوله: (مِن صِحَابٍ) متعلق بِمُقَدَّرٍ، ثم ذلك المقَدَّر إن شئت يجعله حالاً من
الفاعل، أي: «حَرَكه حال كونك آخذاً له مِن صِحَابٍ»، أو من المفعول أي: «مأخوذاً
مِن جهة صِحَابِهِ»، أو «مَن رُوَّاهُ صِحَابٍ»^(٥)، أي: من جهة قوم ثقات صَحِب
بعضهم بعضاً على قراءة القرآن وروايته، والعناية به^(٦)، وهذه هي الصَّحبة في الله
رزقنا الله تعالى منها حَظَّنَا بمنه وكرمه^(٧).

قوله: (وَحَيْثُ جَا يُضْمُ تَمَسُّوهُنَّ) يجوز في: (تَمَسُّوهُنَّ): وجهان:

-
- (١) - سورة المجادلة، الآية: ٣، ٤.
(٢) - سورة آل عمران، الآية: ٤٧، وسورة مريم: الآية: ٢٠، وانظر: البحر: ٢/٢٤٠، والحجة لابن زنجلة:
ص ١٣٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.
(٣) - في الأصل: "دار"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).
(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٩، وشرح شعلة: ص ٢٩١.
(٥) - العبارة في (ت) هكذا: "من رواية صحاب".
(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٦٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٩، وشرح شعلة: ص ٢٩١.
(٧) - "كرمه" سقطت من (ت).

أحدهما: أنه فاعل: (جاء)، و(يُضَمُّ) هو العامل في (حيث)، والتقدير: «حيث جاء تَمَسَّوْهُنَّ في القرآن يُضَمُّ»، أي: «تُضَمُّ تَأْوَهُ»، فَحُذِفِ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(١).

والثاني: أنه مرفوع على ما لم يُسَمَّ فاعله، وفي: (جاء) ضمير عائد عليه، و(يُضَمُّ) هو العامل في الظرف أيضاً، والتقدير: «ويُضَمُّ تَمَسَّوْهُنَّ»، أي: «تأوه حيث جاء»، أي: «حيث ورد»، وهذا أولى وأظهر، غاية ما فيه أن الظرف يُقَدِّم على عامله، و(جاء) على كلا القولين في محل خفض بالإضافة.

قوله: (وامدده) أي: امدد ميمه بأن تُشَبِّع فتحته فيتولد منها ألف، وحقيقته أئت بالألف، ولا يليق الإتيان بها إلا بعد الميم، أو يكون المعنى: «أوقع المد فيه».

قوله: (شُلُّشُلا) حال من مفعول: (امدده) أي: «امدده خفيفاً على / الألسنة»^(٢)، والشين في: (شُلُّشُلا) رمز كما تقدم.

قال أبو شامة - رحمه الله تعالى - : «والشُلُّشُل: الخفيف، وهو رمز، ولهذا لم يُوهَم أنه تقييد للقراءة، وإن كان فيها تشديد في السين^(٣)؛ لأنه لا تقييد إلا بألفاظ واضحة، لا بالألفاظ المشككة المعنى». انتهى^(٤).

فظاهر كلامه أنه إنما امتنع من كونه قيِّد الآيه بلفظ مشكل المعنى، ولو كان واضحاً لجاز.

وفيه نظر؛ لأنه لو جعل قيِّداً لفسد المعنى، وذلك أنه كان يُفهم منه أن قراءة المرموز لهم مُحَفَّفَة السين^(٥)، وليس كذلك فليس المانع إلا ما ذكرته.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٢١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٣) - في الأصل "الشين"، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني، لأن المؤلف يقصد السين من: «تَمَسَّوْهُنَّ».

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٠/٢.

(٥) - في الأصل "الشين"، والمثبت من (ت).

٥١٤- وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رَضِيَ وَيَصْطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اِعْتِلَا

أمر برفع: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ لمن رمز له بالصَّادِ المَهْمَلَةِ، وبكلمة: (حَرَمِيَّةٍ)، وبالراءِ مِنْ: (رَضِيَ)، وهم أبو بكر، ونافع، وابن كثير، والكسائي، فتعين لغيرهم نصبها يريد قوله تعالى: ﴿ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَلَعًا ﴾^(١).

ثم أخبر عن هؤلاء أنهم قرءوا: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾^(٢) بالصَّادِ فِي: ﴿ يَبْصُطُ ﴾ إِلَّا قُنْبُلًا فَإِنَّهُ يَقْرَأُ كَالْجَمَاعَةِ، يَعْنِي: بِالسَّيْنِ كَمَا سَيَّبَهُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ الْآتِي بِقَوْلِهِ: (وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ).

والوجه في رَفَعُ: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾: مِنْ طَرُقٍ خَمْسَةَ:-

أحدها: أن^(٣) ﴿ الَّذِينَ ﴾ مبتدأ، و﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ مبتدأ ثانٍ، وسَوَّغَ الْاِبْتِدَاءَ بِهَا كَوْنُهَا مَوْصُوفَةً تَقْدِيرًا، أَي: «وصية من الله»، أو «منهم» على حَسَبِ الْخِلَافِ فِيهَا، أَهْيَ وَاجِبَةٌ، أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ؟^(٤)، و﴿ لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، وفي هذه الجملة ضمير المبتدأ الأول أي: «منهم»، أو «من الله لهم»، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بَدْرُهُمْ» أي: «مَنَوَانٌ مِنْهُ»^(٥).

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣)- "أن" سقطت من (ت).

(٤)- قيل: هي واجبة من الله بعد وفاة الزوج، قاله: قتادة، وقال: "كانت المرأة إذا توفي زوجها فلها السكنى والنفقة حولاً في مال زوجها، ثم تُسَخَّتْ النِّفْقَةُ بِالرَّبْعِ وَالثَّمَنِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ، وَتُسَخَّ السُّكْنَى حَوْلًا بِالْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَيْضًا الرَّبِيعُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالضَّحَّاكُ، وَعَطَاءٌ.

وقال آخرون: هذه الوصية مستحبة من الزوج، تُدْبِ الْأَزْوَاجَ إِلَى أَنْ يَوْصُوا لِلزَّوْجَاتِ، قَالَ السُّدِّيُّ. انظر: تفسير القرطبي: ٢٢٤/٣، وتفسير الطبري: ٦٩١/٢.

(٥)- انظر: البحر: ٢٥٤/٢، والتهيان: ١٦١/١، وكشف المشكلات: ٢٩٠/١.

وجعلَ ابن عطية - وسبقه إليه أبو علي الفارسي - المسوّغ للابتداء بها كونها في موضع مُخصّص، قال: «كما حَسُنَ أن يرتفع: «سَلَامٌ عَلَيْكَ» و«خَيْرٌ بين يديك» لأنها مَوْضِعُ دَعَاءٍ»^(١)، وفيه نظر، إذ الدعاء هنا غير مراد.

الثاني: أن ترتفع «الوصيّة» بالابتداء أيضاً، و﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ صفتها، سوّغ الابتداء بها وصفها، والخير مُقدّر، تقديره: «عليهم وصيّة كائنة لأزواجهم» والجملة خبر الأول^(٢).

الثالث: أن ترتفع: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بفعل مبني للمفعول، تقديره: «كُتِبَ عليهم وصيّة» - ويُؤيِّده قراءة عبد الله ابن مسعود: «كُتِبَ عليكم وصيّة لأزواجكم»^(٣) - و﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ صفة، والجملة المُقدّر فعلها في موضع الجر أيضاً^(٤).

الرابع: أن ﴿وَصِيَّةٌ﴾ نفسها خبر المبتدأ الذي هو: ﴿وَالَّذِينَ﴾ على حذف مُضَافٍ من الأول ليتصادق الخبر والمخبر عنه، تقديره: «وحكم الذين يتوفون وصية لأزواجهم».

الخامس: كذلك، إلا أن الحذف من الثاني، تقديره: «والذين / يتوفون أهلُ وصيّة لأزواجهم» ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(٥).
والوجه في نصبها: من طُرُقٍ أربعة: -

(١) - المحرر: ٢٤١/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٤١/٢.

(٢) - انظر: البحر: ٢٥٤/٢، ومعاني الزجاج: ٣٢١/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٢٠/١، والتبيان: ١٦١/١، والحجة للفارسي: ٣٤٢/٢، والكشف: ٢٩٩/١.

(٣) - قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٢، والبحر: ٢٥٤/٢، والمحرر: ٢٤١/٢، والكشاف: ٤٦٩/١.

(٤) - انظر: البحر: ٢٥٤/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٤.

(٥) - قال بهذين الوجهين الأخيرين الزمخشري في: الكشاف: ٤٦٩/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن الجيد: ٤٧٩/١، وضعفهما أبو حيان في: البحر: ٢٥٤/٢.

أحدها: أنها منصوبة بفعلٍ مُقدَّر، تقديره: «والذين يتوفون [يوصون]^(١) وصيةً»، أو «فليُوصُوا وصيةً» فانتصباها على المصدر، والفعل المُقدَّر: «والذين يتوفون»^(٢).

الثاني: أن الناصبَ لها فعلٌ مُتَعَدٌّ لاثنتين، تقديره: «وأُلزِمَ الذين يتوفون منكم وصيةً» فر«الذين»: مرفوع على ما لم يُسمَّ فاعله، و«وصية»: مفعول ثانٍ^(٣).

الثالث: أن التقدير: «والذين يتوفون منكم كتب الله عليه وصيةً» فهي مفعول بها أيضاً^(٤).

الرابع: أن التقدير: «وليوصِ الذين يتوفون منكم وصيةً» فهي مصدر أيضاً، «والذين»: فاعل بذلك الفعل المُقدَّر^(٥).

والوجه في قراءة: ﴿يَبْصُطُ﴾ بالسَّين: أنه الأصل، فالإتيان به أولى، محافظة على الأصول^(٦).

والوجه في قراءة الصاد: أن السين حَرَفٌ مُسْتَفِلٌّ، والطاء حَرَفٌ مُسْتَعْلٍ؛ فلو بقيت السين على أصلها لَصَعِبَ اللفظ به؛ إذ الخِروجُ من تَسْفَلٍ إلى تَصَعَدٍ فيه كلفة ومشقة، بخلاف إبدالها صاداً؛ فإن اللسان يجري مجرى واحداً^(٧).

(١) - ما بين المعكوفتين غير موجود في النسختين، ولعل ما أثبتته هو الصواب، لموافقة السياق، وستناساً بما هو موجود في مراجع هذا الوجه الآتي ذكرها.

(٢) - انظر: البحر: ٢/٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٠، وكشف المشكلات: ١/٢٩٠.

(٣) - قاله الزمخشري في: الكشف: ١/٤٦٩، وضعفه أبو حيان في البحر: ٢/٢٥٤.

(٤) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٩، والإتحاف: ١/٤٤٢.

(٥) - انظر: معاني الزجاج: ١/٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٠.

(٦) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والكشف: ١/٣٠٢، وشرح الهداية: ١/١٦، والموضح: ١/٣٣٤، والإتحاف: ١/٤٤٣.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والحجة للفراسي: ٢/٢٤٧، والكشف: ١/٣٠٢.

وإنما أبدلت السين صاداً؛ لأنها مؤاخية للسين في المخرَج، والصفير، ومؤاخية الطاء في الاستعلاء، والإطباق، فَخَفَّ اللفظ بهما على اللسان^(١)، وهذا قد تقدم مُستوفى في قوله: ﴿الصِّرَاطُ﴾، و﴿السِّرَاطُ﴾^(٢).

فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون الصاد هي الأصل، والسين فرَعٌ عليها^(٣)؟.

قال أبو عبد الله: «لا يصح الأمر أن يكون بالعكس إذ لو كانت الصاد هي الأصل لم يَجْزُ ردها إلى السين»^(٤).

يعني أنها لو كانت صاداً لكانت مجانسة لما بعدها، ولم يكن فيها ثقل وكلفة، وهو الخروج من استفال إلى استعلاء، فلا يجوز أن يُرَدَّ إلى حَرْفٍ فيه استفال يؤدي رَدَّهُ إليه^(٥) إلى تَكَلَّفٍ ومشقة في النطق، وهذا حَسَنٌ فاعتبره. والله أعلم.

والوجهان حَسَنَانِ سَائِغَانِ، قال أبو حاتم^(٦): «هما لغتان، فكيف قرأت فأنت مُصِيبٌ، وأختارُ اتباع الرسم»^(٧).

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢١، والكشف: ٣٠٣/١، وشرح الهداية: ١٦/١ - ١٨.

(٢)- سورة الفاتحة، الآية: ٦، وتقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(.....) وعند سراطٍ والسراطِ لُقْبِلَا

بحيث أتى والصاد زايًا أشمها (.....)

متن الشاطبية، من البيتين رقم: (١٠٨، ١٠٩)، سورة أم القرآن، انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ٣٦٧/١.

(٣)- في (ت): "عنها".

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٦٠١/٢، وانظر: الكشف: ٣٠٢/١.

(٥)- "إليه" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- هو: سهل بن محمد السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤.

(٧)- انظر: قوله في: الكشف: ٣٠٣/١، والإتحاف: ٤٤٤/١، ورسمت في المصحف بالصاد، قال الشاطبي في العقيلة: (هنا وَيَبْصُطُ مع مُصِيطِرٍ وكَذَا المصِيطِرُونَ بَصَادٍ مُبْدَلٍ سَطْرًا) البيت رقم: (٤٩). انظر: الجميلة: ٢٨٣/١، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص ٢٠.

قوله^(١): (وَصِيَّةٌ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ عَلَى الْحِكَايَةِ^(٢))، قوله: (صَفْوٌ) مبتدأ، و(حَرَمِيَّةٌ) خَفِضَ بِالْإِضَافَةِ، وَالْهَاءُ فِي: (حَرَمِيَّةٌ) تَعُودُ عَلَى: «الْوَصِيَّةِ»، أَي: عَلَى لَفْظِهَا^(٣).

ويجوز أن تعود على: «الرَّفْعِ» المدلول عليه بـ(ارْفَعُ) كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٤)، أَي: «الْعَدْلُ»، وَإِنَّمَا أَضَافَهُمْ إِلَيْهِ لِمَلَابَسْتَهُمْ إِيَّاهُ حَيْثُ قَرَعُوا بِهِ^(٥).

قوله: (رَضِيٌّ) خبر المبتدأ، إما على المبالغة، جَعَلَهُ نَفْسَ الرَّضَى مَبَالِغَةً، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ، أَي: «ذُو رَضَى»، وَإِمَّا عَلَى وَقُوعِ الْمَصْدَرِ / مَوْجِعِ الْوَصْفِ، أَي: «مَرَضِيٌّ»^(٦).

ومعنى: (صَفْوٌ حَرَمِيَّةٌ)، أَي: «ذُو صَفْوَةٍ»، أَي: صَفَاهُمْ الصَّافِيَةَ مِنْ كَدَرِ الطَّنَنِ فِيهِ، يُشِيرُ إِلَى صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ بِالرَّفْعِ، وَأَنَّهَا وَاضِحَةٌ^(٧)، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ ذَلِكَ.

قوله: (وَيَبْصُطُ) مبتدأ، وفي خبره: قولان:

أحدهما: أنه: (عَنْهُمْ)، أَي: «كَائِنٌ وَمَنْقُولٌ عَنْهُمْ»، و(غَيْرَ قُنْبُلٍ): مُسْتَثْنَى مِنْ ضَمِيرِ: (عَنْهُمْ).

(١) - بقي على المؤلف وجه قراءة ابن ذكوان وخلاد، وذلك أن قراءتهم بالوجهين جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للأثر. انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، واللالئ الفريدة: ٦٠١/٢.

(٢) - هذا الضبط بالرفع تفرد به السمين، والمشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية بالنصب، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦١.

(٤) - سورة المائدة، الآية: ٨.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٢٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٦١/٢.

(٦) - انظر: اللالئ الفريدة: ٦٠٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٧) - انظر: اللالئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

والثاني: أن الخير: (اعتلاً)، أخرج عن: (يَبْصُطُ) أنه اعتلاً، أي: ارتفع^(١).

وعلى الأول: يكون: (اعتلاً) جملة فعلية جيء بها للثناء^(٢) على القراءة: بالصاد؛ لخفة اللفظ به، إذ يعمل اللسان فيه عملاً واحداً، و(عَنْهُمْ) متعلق بـ(اعتلاً)، أي: «اعتلا الصاد عنهم غير قبل»، وحسن قوله: (اعتلاً): أن الصاد من حروف الاستعلاء، بخلاف السين فإنه حرف استفال^(٣)، ثم ذكر قراءة الباقيين فقال:

٥١٥- وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلاً

لَمَّا لم يكن السين ضدَّ الصاد بالاصطلاح نصَّ عليها، فقال: (وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ)، أي: يقرأ باقيهم بالسين، ودخل قنبل في هؤلاء لأنه مُسْتَثْنَى مِمَّنْ قرأ بالصاد.

ثم أخرج عن القارئين: ﴿يَبْصُطُ﴾ بالصاد أنهم قرءوا في الأعراف: ﴿بَصْطَةً﴾^(٤) بالصاد أيضاً.

وقيد: (بَصْطَةً) بقوله: (فِي الْخَلْقِ)؛ ليعلم أنها التي في الأعراف، وتحرز بها من التي في البقرة، وهي: ﴿وَزَادَهُرْ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾^(٥) فإنه لا خلاف في أنها بالسين من هذه الطرق^(٦).

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٢)- في الأصل "للبناء"، والمثبت من (ت).

(٣)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧٢٤/٢.

(٤)- الآية: ٦٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٦)- انظر: السبعة: ص ١٨٦، والتبصرة: ص ٤٤١، والنشر: ٢٣٠/٢. وقوله: "من هذه الطرق" أي: من طرق الشاطبية، فإنه لا خلاف فيها أنها بالسين، وسوف يسوق المؤلف قريباً بعض طرق النشر، تُقرأ فيها بالصاد. انظر: النشر: ٢٣٠/٢.

وتعين أن الباقيين يقرءون: ﴿بَصَّطَةً﴾ في الأعراف بالسَّين كالتي هنا.

ثم أمر بأن يُقال: (الْوَجْهَان) أعني: الصَّاد، والسَّين في الحرفين أعني: ﴿يَبَّصُّطُ﴾ هنا، و﴿بَصَّطَةً﴾ في الأعراف لِمَن رمز له: بالقاف والميم، من: (قَوْلًا مُوَصَّلًا)، وهما: خلاد وابن ذكوان.

وأشار بالوجهين إلى ما قال أبو عمرو الداني: «قرأت في رواية خلاد على أبي الفتح^(١) فيهما بالصاد، وعلى أبي الحسن^(٢) بالسَّين^(٣)، قال: وقرأت في رواية ابن ذكوان عليهما بالصاد في الموضعين، وعلى الفارسي^(٤): ﴿يَقْبِضُ وَيَبَّصُّطُ﴾ بالسَّين، ﴿فِي الْخَلْقِ بَصَّطَةً﴾ بالصاد^(٥).

(١)- هو: أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي الضرير، نزيل مصر الضابط الثقة، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي، وأبي أحمد السامري، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، وقال عنه: "لم ألق مثله في حفظه وضبطه". ت: ٤٠١هـ. انظر: معرفة القراء: ٧١٧/٢، وغاية النهاية: ٦٠٥/٢.

(٢)- هو: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، الإمام المقرئ، أحد الخذاق المحققين، قرأ على محمد بن يوسف الحرثكي، وعلي بن موسى الهاشمي، وقرأ عليه أبو عمرو الداني وقال: "لم نر مثله في فهمه، وعلمه وفضله، وصدق لهجته" مصنف كتاب: "التذكرة"، ت: ٣٩٩هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٩٨/٢، وغاية النهاية: ٣٣٩/١.

(٣)- جامع البيان للداني: ص ١٤٩، ونقل ذلك ابن الجزري عنه في النشر: ٢٣٠/٢.

(٤)- هو: أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن أبي غسان الفارسي، البغدادي، المقرئ النحوي، قرأ على أبي بكر النقاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، وقال عنه: "كان خيراً فاضلاً صدوقاً ضابطاً قرأت عليه القرآن بثلاث روايات". ت: ٤١٣هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٠٧/٢، وغاية النهاية: ٣٩٢/١.

(٥)- جامع البيان للداني: ص ١٤٤، ونقل ذلك ابن الجزري عنه في النشر: ٢٢٩/٢، وانظر: الإتحاف: ٤٤٤/١.

قال أبو شامة: «وذكر في التيسير الخلاف عن خلاد فيهما قال: ورَوَى النقاش عن الأخفش هنا بالسين^(١)».

وقال في غير التيسير: ورأيت ابن داود^(٢) قد رواهما عن أبي سهل^(٣) عن ابن السفر^(٤) عن الأخفش بالسين، وقرأهما على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً بالصاد^(٥).

ولم يذكر مكّي عن خلاد غير السين، ولا عن ابن ذكوان غير الصاد.

قال: ورَوِيَ عن حفص السين والصاد فيهما، وبالوجهين قرأت لحفص^(٦).

انتهى^(٧).

(١) - التيسير: ص ٦٩.

(٢) - هو: أبو الحسن علي بن داود الداراني القطان، المقرئ، إمام ضابط متقن محرر زاهد، إمام جامع دمشق، قرأ على أبي سهل صالح بن إدريس، وأبي الحسن بن الأخرم، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، وأحمد بن محمد الأصبهاني، ت: ٤٠٢هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٩٢/٢، وغاية النهاية: ٥٤١/١.

(٣) - هو: أبو سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي، إمام ضابط متقن، أحد الخذاق، برع في القراءات وعللها، قرأ على ابن مجاهد، وابن الأخرم، وقرأ عليه ابن غلبون وعلي الأنطاكي، ت: ٣٤٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٨٩/٢، وغاية النهاية: ٣٣٢/١.

(٤) - هو: أبو القاسم علي بن الحسين بن أحمد بن السفر الدمشقي، روى القراءة عن هارون بن موسى الأخفش، وروى عنه صالح بن إدريس. انظر: غاية النهاية: ٥٣٣/١.

(٥) - جامع البيان للداني: ص ١٤٤ - ١٤٥، وانظر: النشر: ٢٢٩/٢.

(٦) - التبصرة: ص ٤٤١.

(٧) - إبراز المعاني: ٣٦٢/٢.

قلت: والمحققون وعلي رأسهم ابن الجزري نبهوا على أن ابن ذكوان ليس له في موضع الأعراف إلا الصاد، وأما السين فليست من طريق الناظم، فلا يُقرأ بها، قال ابن الجزري: "وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه فليعلم" النشر: ٢٢٩/٢، وأما ما ورد عن مكّي بأن حفصاً له السين والصاد فيهما فليس من طريق الحرز فلا يُقرأ له إلا بالسين فيهما من هذا الطريق. انظر: الإتحاف: ٤٤٤/١، والفتح الرحماني شرح كتر المعاني بتحرير حرز الأماني: ص ١٧٧، والوافي: ص ٢٢٠.

ولم يقرأ أحد فيما قرأنا به ﴿بَسْطَةً﴾ هنا إلا بالسين، وقد روى الهاشمي^(١) / [٤٤٦/ب] عن إسماعيل بن جعفر^(٢) عن نافع فيه الصّاد^(٣)، وكذلك روى [الأعشى]^(٤) عن أبي بكر عن عاصم^(٥)، وقد روى مكي عن نافع، والكسائي في بعض الطّرق الصّاد^(٦)، والسّين هو المشهور.

قوله: (وَبِالسِّينِ بَاقِيهِمْ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً مُقَدِّمًا على حَذْفِ مضاف تقديره: «وبالسّين قراءة باقيهم»، وأن يكون: (بَاقِيهِمْ): فاعلاً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، أي: «وَيَقْرَأُ بَاقِيَهُمْ مَا تَقَدَّمُ بِالسِّينِ»، فـ(بِالسِّينِ) متعلقٌ بِذَلِكَ المُقَدَّرِ، والضمير في: (بَاقِيهِمْ): للقراء المتقدمين^(٧).

قوله: (وَفِي الخَلْقِ بَصْطَةً) يجوز أن يكون متعلقاً بِمُقَدَّرٍ، أي: «ويقرءون في الخلقِ بَصْطَةً بِالصّادِ أَيْضًا».

(١) - هو: أبو أيوب سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي البغدادي، ضابط مشهور، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وله نسخة عنه، وروى القراءة عنه محمد بن الجهم، والحسين بن علي بن حماد، ت: ٢١٩هـ. انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١.

(٢) - هو: أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، المدني، جليل ثقة، قرأ على نافع، وشيبه بن نصاح، وعيسى بن وردان، وروى عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، والهاشمي سليمان بن داود، ت: ١٨٠هـ. انظر: غاية النهاية: ١٦٣/١.

(٣) - نقل هذه الرواية أبو عمرو الداني عن ابن مجاهد. انظر: جامع البيان للداني: ص ١٥٠.

(٤) - في كلتا النسختين: "الأخص"، وهو خطأ، والمثبت من جامع البيان للداني: ص ١٤٩، والنشر: ٢٣٠/٢. والأعشى: هو: أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عن أبي بكر شعبة بن عياش، وهو أجل أصحابه، وروى القراءة عنه محمد بن حبيب الشموني، ومحمد بن غالب الصيرفي، ت: في حدود المائتين. انظر: غاية النهاية: ٣٩٠/٢.

(٥) - انظر: جامع البيان للداني: ص ١٥٠، والنشر: ٢٣٠/٢.

(٦) - انظر: التبصرة: ص ٤٤١ - ٤٤٢.

(٧) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٦١، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

ويجوز أن يكون: (وَفِي الْخَلْقِ بَصِطَةً) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ، أي: «يقرءونه كذلك»، أي: «يقرؤه المذكورون كذلك»^(١)، وهذا معنى قول أبي عبد الله: «(وَفِي الْخَلْقِ بَصِطَةً) جملة حُذِفَ شَطْرُهَا»^(٢). أي: نصفها، ويعني بها: الخبر.

قوله: (فِيهِمَا) خير مُقَدَّم، و(الْوَجْهَانِ) مبتدأ، والضَّمير في: (فِيهِمَا) لـ(يَبْصُطُ)، و(بَصِطَةً)، و(الْوَجْهَانِ): الصَّاد والسِّين.

و(قَوْلًا) مَصْدَرٌ منصوب بـ(قُلْ)، و(مَوْصَلًا) نعت للمصدر، أي: «قَوْلًا مَوْصُولًا مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ»، يشير لصحته وشهرته، وأنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لم يزلوا يَتَدَاوَلُونَهُ فهو مشهور بينهم غير مُنْكَرٍ^(٣)، والجملة في مَوْضِعٍ نَصَبٌ بـ(قُلْ). والله أعلم.

٥١٦- يُضَاعِفُهُ ارْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَاهُنَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقْلًا

أمر برفع: ﴿يُضَاعِفُهُ﴾ من قوله تعالى هنا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾^(٤)، وفي الحديد^(٥) كذلك لمن رمز له بكلمة: (سَمَا)، وبالشين المعجمة من: (شُكْرُهُ)، وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والأخوان، فتعين لغيرهم نصبه في السورتين.

ثم أخبر أن العين ثَقَلَتْ، أي: شَدَّدَتْ في الكل، أي: في جميع أفعال هذه المادّة سواء كانت مَبْنِيَّةً للفاعل نحو: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٦)، أم للمفعول

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥)- الآية: ١١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٦١.

نحو: ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾^(١)، وسواء اتصل به ضمير مفعول نحو: ﴿يُضَعَفُهُ﴾^(٢)، أم لم يتصل نحو: ﴿يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ﴿يُضَعَفُ لَهَا أَلْعَذَابُ﴾ لمن رمز له بالكاف والبدال المهملة من قوله: (كَمَا دَارَ) في البيت الآتي.

ثم أمر بقصر الجميع، أي: بحذف الألف مع التثقيب مع فعل ذلك: وهو تثقيب العين والقصر في: ﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَضْعَفْنَا مُضَاعَفَةً﴾ في آل عمران^(٣) لابن عامر وابن كثير أيضاً، ونصّ على: ﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ لأنها خالفت: ﴿يُضَاعَفُهُ﴾ بالنوع.

فتعين لغيرهما تخفيفها مع المد أي: الإتيان بالألف، وتَحَصَّلَ مما تقدم أن في: ﴿فَيُضَاعَفُهُ﴾ قراءات أربع:

/ الأولى^(٤): لنافع، وأبي عمرو، والأخوين وهي: الرَّفْعُ والتخفيف والمد في [٤٤٧/أ] السورتين.

الثانية: لابن كثير وحده وهي الرَّفْعُ، والتثقيب والقصر فيهما.

الثالثة: لابن عامر وحده وهي النصب والتثقيب والقصر.

الرابعة: لعاصم وحده وهي النصب والتخفيف والمد.

وتَحَصَّلَ فيما عدا: ﴿فَيُضَاعَفُهُ﴾ قراءتان فقط: التثقيب لابن كثير وابن

عامر، والتخفيف لمن عداهما، وأما الرفع فمُتَّفَقٌ عليه لعدم مقتضى غيره.

(١) - سورة الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٢) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣) - الآية: ١٣٠.

(٤) - "الأولى" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

وَتَحَصَّلَ فِي: ﴿مُضَاعَفَةٌ﴾^ط أيضاً قراءتان: التخفيف والمد، والتثقيل والقصر لِمَنْ تقدم. والله أعلم.

وَقَيْدُ النَّاظِمِ بِالتَّثْقِيلِ كَافٍ عَنِ تَقْيِيدِهِ بِالقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ التَّثْقِيلِ القَصْرُ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَوْفَى التَّقْيِيدَ بِذِكْرِهِ^(١)، وَنَعْنِي بِاللِزْوَمِ: اللِّزْوَمَ اللِّغْوِيَّ، وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ النَّطْقُ يُمَكِّنُ المَدَّ مَعَ التَّضْعِيفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالوَجْهَ فِي رَفْعٍ: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى الصَّلَاةِ، وَهِيَ: ﴿يُقَرِّضُ﴾: التَّقْدِيرُ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقَرِّضُ اللَّهَ فَيُضَاعِفُهُ» فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ^(٢).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، أَي: «فَهُوَ يُضَاعِفُهُ»، وَهَذَا مُحْضٌ إِخْبَارٌ بِذَلِكَ^(٣) غَيْرٌ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ الْوَاقِعَةِ فِي حَيْزِ الاسْتِفْهَامِ^(٤).

وَالوَجْهَ فِي نَصْبِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضًا:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: «أَيُقَرِّضُ اللَّهَ أَحَدًا فَيُضَاعِفُهُ»^(٥).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٣.

(٢) - انظر: الكشف: ٣٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، ومعاني الزجاج: ٣٢٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٨٥/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٢١/١.

(٣) - في (ت): "اختيار لذلك".

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٤/٢، وشرح الهداية: ٢٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، ومعاني الزجاج: ٣٢٤/١، والبيان: ١٦٢/١.

(٥) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وكشف المشكلات: ٢٩٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢١/١، والبيان: ١٦٣/١، والإتحاف: ٤٤٣/١.

وقد مَنَعَ أبو البقاء^(١)، وغيره^(٢) أن يكون منصوباً على جواب الاستفهام على اللفظ؛ لأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه لَفْظاً هو المُقْرَضُ، أي: الفاعل للقَرْضِ لا عن القَرْضِ الذي هو الفِعْلُ.

وقد مَنَعَ بعضُ النحاةِ النَّصْبَ بعد الفاءِ في جوابِ الاستفهامِ الواقعِ عن المسندِ إليه الحكمُ، وقوله مردودٌ بهذه الآيةِ الكريمةِ، وبقوله ﷺ: «مَنْ يَسْتَغْفِرْني فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»^(٣) بالنصبِ، والاستفهامِ واقعِ عن المسندِ إليه الحكمِ^(٤).

والثاني: أنه منصوبٌ عَطْفاً على المَصْدَرِ المفهومِ من قوله: ﴿يُقْرَضُ﴾: تقديره: «مَنْ يَكُونُ مِنْهُ إِقْرَاضٌ»^(٥) فمضاعفةٌ فعطفُ المصدرِ المؤولِ على المصدرِ المفهومِ مِنَ الفِعْلِ^(٦) كقولها^(٧):

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ.

إلا أنَّ أبا البقاءِ قد مَنَعَ هذا الثاني: فقال: «لِمَ لَا تَعْطِفُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ: ﴿قَرَضًا﴾ كَمَا تَعْطِفُ الْفِعْلَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِإِضْمَارِ «أَنْ» مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

قال: قيل هذا لا يصح لوجهين:

(١) - انظر: التبيان: ١٦٣.

(٢) - كمكي في الكشف: ٣٠١/١، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠١/١.

(٣) - حديث قدسي: أخرجه البخاري، عن أبي هريرة ﷺ كتاب الجمعة، رقم: (١٠٧٧)، ومسلم عن أبي هريرة ﷺ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: (١٢٦٢)، والترمذي، عن أبي هريرة ﷺ، كتاب الصلاة، رقم: (٤٠٨).

(٤) - قاله أبو حيان في البحر: ٢٦١/١، وانظر: شرح التسهيل: ٢٩/٤، وشنور الذهب: ص ٣٢٤.

(٥) - في الأصل: "القَرْضُ"، والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: الكشف: ٣٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، والإتحاف: ٤٤٣/١.

(٧) - سبق تخريجه ص ٣٦٣.

أحدهما: أن ﴿قَرَضًا﴾ هنا مصدر مُؤكَّد، والمصدر المؤكَّد لا يُقدَّر بـ«أن»

/ ، والفعل.

[٤٤٧/ب]

والثاني: أن عَطَفَهُ عليه يُوجبُ أن يكون معمولاً لـ ﴿يُقْرِضُ﴾، ولا يصح

هذا في المعنى؛ لأن المضاعفة ليست مُقتَرَضَةً؛ وإنما هي فعلُ الله تعالى». انتهى^(١).

وتعليقه في الوجه الأول يُؤذَنُ بأنه يشترط في النصب أن يُعْطَفَ على مصدر

مُقَدَّر بـ«أن والفعل»، وهذا ليس بشرط؛ بل يجوز ذلك وإن كان المعطوف عليه غير مصدر كقوله^(٢):

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامٍ أَعَزَّةٍ وَآلُ سَبِيْعٍ أَوْ أَسْوَعَكَ عَلَقَمًا.

فـ«أَسْوَعَك» منصوب بـ«أن» عطفاً على: «رِجَال».

فالوجه في منع ذلك: أن يقال: لو عَطِفَ على ﴿قَرَضًا﴾ لشاركه في عامله

وهو: ﴿يُقْرِضُ﴾ فيصير التقدير: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ مُضَاعَفَةً»، وهذا ليس صحيحاً معني.

والوجه في قراءتي: ﴿يُضَاعِفُ﴾، و﴿يُضَعِّفُ﴾ أيهما بمعنى واحد^(٣)

قال يعقوب بن السكيت: «يقال ضَاعَفْتَهُ وَضَعَّفْتَهُ بمعنى واحد، وكذلك:

«صَاعَرَ خَدَّهُ وَصَعَّرَهُ»، و«عَالَيْتَهُ وَعَلَيْتَهُ عَلَى الْبَعِيرِ» و«امرأة مُنَاعِمَةٌ وَمُنَعَّمَةٌ»^(٤).

(١) - التبيان: ١/١٦٣.

(٢) - البيت منسوب للحصين بن الحمام في: الكتاب: ٣/٥٠، وشرح التصريح: ٢/٣٨٨، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٣/٢٠٢، والدرر اللوامع: ٢/١٦.

(٣) - انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٤٥، وشرح الهداية: ١/٢٠١، والإتحاف: ١/٤٤٣، واللسان: مادة: "ضعف" ٩/٤٥.

(٤) - إصلاح المنطق: ص ١٤٤، وانظر: اللسان: مادة "ضعف" ٩/٤٥، ومعاني القراءات: ص ٨٠.

وقد فرَّق بعضهم^(١) بينهما بأن «ضَعَّفته» فيه: تكثير، مثل: «غَلَّقْتُ الأبواب وأَغَلَّقْتُ الباب».

وقد قيل في المَخَفِّ أيضاً معنى: المبالغة؛ لأن المفاعلة من الواحد [تقتضي]^(٢) ذلك^(٣).

وقد حُكي عن أبي عمرو بن العلاء أن: «ضَاعَفْتُ» أكثر من «ضَعَّفْتُ»^(٤)، وحكى عن العرب أنها تقول: «ضَعَّفْتُ درهمك»، أي: جعلته درهمين، و«ضَاعَفْتُهُ» أي: جعلته أكثر من ذلك، ولذلك يقرأ: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾^(٥) بالثقل، وقرأ ما عداه بالتخفيف^(٦).

قلت: وهذا معنى قول من قال: «أن «ضَعَّفَ» لِمَا جُعِلَ مثلين، و«ضَاعَفَ» لِمَا زيد عليه أكثر من ذلك»^(٧).

قوله: (يُضَاعَفُهُ) مفعول مُقَدَّم، لـ (ارْفَعِ)، و(فِي الْحَدِيدِ) متعلق به، قوله: (وَهَاهُنَا) عَطْفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بِـ (فِي)، أي: «ارْفَعِ يُضَاعَفُهُ هَاهُنَا»^(٨).

(١) - هو مكسي في الكشف: ٣٠٠/١، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والبيان: ١٦٣/١.

(٢) - في كلتا النسختين: "نقيض"، والمثبت يقتضيه للسياق.

(٣) - انظر: البيان: ١٦٣/١، والكشف: ٣٠٠/١.

(٤) - حكاه عنه مكسي في: الكشف: ٣٠٠/١، وانظر: اللسان: مادة "ضعف" ٤٥/٩.

(٥) - سورة الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٦) - انظر: الكشف: ٣٠٠/١، واللسان: مادة "ضعف" ٤٥/٩، وقرأ بالثقل كذلك ابن كثير، وابن عامر إلا أنهما يقرآن بكسر العين وبالنون، بدل الياء. انظر: التيسير: ص ١٤٥.

(٧) - قاله أبو حيان في: البحر: ٢٥٧/٢.

(٨) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

قوله: (سَمَا شُكْرُهُ) جملة فعلية مُستأنفة للثناء على الرَّفْع؛ لأنه هو المختار عند النحاة^(١)، وغيرهم^(٢)؛ لظهور وجهه وصحة معناه، بخلاف النصب فإن فيه تَكَلُّفاً تقدم تفسيره^(٣)، أي: «ارتفع شُكْرُهُ»، والهاء في: (شُكْرُهُ) تعود على الرَّفْع المدلول عليه بـ(ارفع)، و(شُكْرُهُ) مصدر مُضَافٌ لمفعوله، وفاعله مُقَدَّرٌ، وهو ضمير القراء، أي: «سَمَا شُكْرُهُم إياه» فَلَمَّا حُذِفَ الفاعل أُضِيفَ المصدر لمفعوله^(٤).

ويجوز أن يكون: مضافاً لفاعله، على أن الرَّفْع نفسه «الشُّكْر»^(٥) مبالغة.

ويجوز أن يكون: (هَاهُنَا) مَعْمُولاً لـ(سَمَا)، والتقدير: «وهاهنا سَمَا شُكْرُ الرَّفْع في يُضَاعَفُه، أو شُكْر رَفْع يُضَاعَفُه».

قوله: (وَالْعَيْنُ) مبتدأ، والضمير محذوف تقديره: / «والعين منه» أي: من [١/٤٤٨] (يُضَاعَفُه)، أو تكون: «أل» قائمة مقام الضمير، أي: «وعينه»^(٦).

وقوله: (فِي الْكُلِّ) أي: في جميع أَلْفَاظِهِ على اختلافها من كونها مَبْنِيَّةً للفاعل، أو للمفعول متصلة بضمير، وغير متصلة به.

(فِي الْكُلِّ) متعلق بـ(تُقَلَّا)، و(تُقَلَّ) جملة فعلية في موضع الخبر^(٧)، وأعاد الضمير من: (تُقَلَّ) مُذَكَّرًا على لفظ العين؛ لأنها حَرْفٌ تَهَجِّي، فيجوز فيه التذكير والتأنيث، ثم ذَكَرَ بقية رمز القراءة في: (يُضَاعَفُه) مع ما ضُمَّ إليه من: (مُضَاعَفَةٌ). فقال:

(١) - كأبي علي الفارسي، حيث قال: "والرفع أحسن منه"، يقصد النصب. انظر: الحجة: ٣٤٤/٢.

(٢) - انظر: معاني القراءات: ص ٨٠، الموضح: ٣٣٣/١.

(٣) - تقدم في ص ٦١٧.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٥) - في (ت): "شكر".

(٦) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

٥١٧- كَمَا دَارَ وَأَقْصُرُ مَعَ مُضَعَّفَةٍ وَقُلْ عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتَى انْجِلَا

قوله: (كَمَا دَارَ) متعلق بـ(تُقَلُّ) على أن الكاف على بابها من التشبيه، أي: «تُقَلُّ العين كدوره في القرآن»؛ فهو نعت لمصدر محذوف، تقديره: «تُقَلُّ تَثْقِيلًا صَحِيحًا كَصِحَّةِ دَوْرِهِ وَوُرُودِهِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ».

وقيل: بل هي بمعنى: «على»؛ وحينئذ تكون هي ومجرورها في موضع نصب على الحال من مرفوع: (تُقَلُّ)، أي: «تُقَلَّتْ العين حال كونها كائنة على دورها» أي: حال كونها دائرة، أي: متداولة من الرواة، يعني أنها مشهورة غير خافية على أهل الفن، واستشهد هذا القائل بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(١) أي: «على ما هداكم»، وما مصدرية، أي: «على هدايته إياكم»^(٢).

والأول أولى لبقاء الحرف على معناه المُسْتَقَرِّ له، وفاعل: (دَارَ): ضمير يعود على: (العَيْنِ)، وذكُرَ ضميره لما تقدم في: (تُقَلُّ).

قوله: (وَأَقْصُرُ) مفعوله مُقَدَّرٌ، أي: «اقصر العين»، و(مَعَ مُضَعَّفَةٍ) حال من ذلك المفعول المحذوف، أي: «اقصرها كائنة مع مُضَعَّفَةٍ فِي الْقَصْرِ مَعَ التَّضْعِيفِ الْمُتَقَدِّمِ»، ولا بد من هذه التكاليف التقديرية ليصح كلام الناظم - رحمه الله تعالى - و(مُضَعَّفَةٍ) مجرورة بـ(مَعَ) تقديرًا، وهي منصوبة على الحكاية.

ثم أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بأن يقال: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين، حيث ورد في القرآن، وهو في موضعين: -

أحدهما: هذا وهو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾^(٣).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

(٢) - قال بهذا القول الفاسي في اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

والثاني: في سورة القتال وهو: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾^(١) لِمَنْ رَمَزَ له بالهمزة في قوله: (أنجلا)، وهو نافع، فتعين لغيره فَتَحُّهَا.

والفتح والكسر: لغتان فصيحتان حكاهما الفارسي^(٢)، وغيره^(٣)، إلا أن الكسْر لا يكون إلا مَعَ بعض الضمائر، وهو «تاء الفاعل» كيف تَصَرَّفَتْ، نحو: «عَسَيْتَ يَا زَيْدَ»، «عَسَيْتَ يَا هِنْدَ»، «عَسَيْتُمَا»، «عَسَيْتُمْ»، «عَسَيْتِنَا»، و«نَا» التي للمتكلم، نحو: «عَسَيْنَا» و«نُونُ الْإِنَاثِ»، نحو: «النِّسْوَةُ عَسَيْنَ»، فلو كان المضمَر غير ذلك وَجَبَ الْفَتْحُ كَالظَّاهِرِ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»^(٤).

وإنما قلنا ذلك لأن أبا شامة قال: / «قال أبو بكر الأذفوي^(٥): هو لغة أهل الحجاز، يَكْسِرُونَهَا مَعَ الْمَضْمَرِ خَاصَّةً، وَالْفَتْحُ هُوَ الْأَصْلُ، وَقَالَ: أَبُو عَلِيٍّ وَ[غَيْرُهُ]^(٦) هُمَا لُغَتَانِ». انتهى^(٧).

فقوله: «مَعَ الْمَضْمَرِ» ليس على إِطْلَاقِهِ بَلْ ذَلِكَ الْمَضْمَرُ مُقَيَّدٌ بِمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ، ثُمَّ ظَاهَرَ تَقْلَهُ عَنِ الْفَارِسِيِّ، وَغَيْرِهِ «أَهُمَا لُغَتَانِ» أَنْ ذَلِكَ لَا يَتَّقَيَّدُ بِالْمَضْمَرِ.

وقد نصَّ الْفَارِسِيُّ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ: «وَوَجْهُ الْكَسْرِ قَوْلُ الْعَرَبِ: هُوَ عَسٍ بِكَذَا، مِثْلُ: «حَرٍ، وَشَجٍ»، فَقَدْ جَاءَ: «فَعَلٌ، وَفَعِلٌ» فِي: «نَعَمٌ وَنَعِمٌ»، فَكَذَلِكَ: «عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ».

(١) - سورة محمد، الآية: ٢٢.

(٢) - انظر: الحجة: ٣٥٠/٢.

(٣) - كابن زنجلة في الحجة: ص ١٣٩، ومكي في الكشف: ٣٠٣/١، والقرطبي في تفسيره: ٢٤١/٣.

(٤) - نصَّ على هذا أبو حيان في البحر: ٢٦٤/٢، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠١/١، وانظر: شرح ابن عقيل: ٣١٦/١، وشرح التصريح: ٢٩٢/١.

(٥) - هو: محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري، مقررئ مفسر ثقة، عرض على: المظفر بن أحمد، ولزم أبا جعفر النحاس، وروى عنه محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، وأذفو: مدينة قريية من أسوان، ت: ٣٨٨. انظر: معرفة القراء: ٦٧٥/٢، وغاية النهاية: ١٩٨/٢.

(٦) - في كلتا النسختين: "غير"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٦٣/٢.

(٧) - إبراز المعاني: ٣٦٣/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٥٠/٢.

فإن أُسْنِدِ الفعلُ إلى ظاهرٍ؛ فقياس: «عَسَيْتُمْ» - أي: بالكسْرِ - أن يقال: «عَسِيَ زيدٌ»، مثل: «رَضِيَ زيدٌ»، فإن قيل: فهو القياس، وإن لم يُقَلَّ فسائغ أن يؤخذ باللغتين، فتستعمل إحداهما موضع الأخرى كما فعل ذلك في غيره». انتهى^(١).

فظاهر هذه العبارة أنه يجوز كَسْر «سينها» مع الظاهر بطريق القياس على المضمر، وغيره من النحاة يَمْنَع ذلك حتى مع المضمر مُطلقاً^(٢)، وليس منعه ذلك مطلقاً بِمُسلِّم؛ لثبوته متواتراً فيما ذكرناه.

ثم ظاهر قوله: «قول العرب: عَسٍ»: أنه مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ اسم فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي^(٣)، وهذا مُشْكِل؛ فإن النحاة نَصَّوا على أن: «عَسَى» وأحوالها لا تتصرف؛ إلا «كاد وأوشك»^(٤).

ووجه الفتح للباقيين: واضح، فإن الفعل قِياسُه أن لا يَخْتَلِف حاله بالنسبة إلى إسناده إلى ظاهر، أو مُضْمَر؛ في فتح عينه وكسرها، نحو: «رَمَى» عَيْنُه مفتوحة أبداً، نحو: «رَمَى زيدٌ»، و«رَمَيْتُ»، و«رَمَيْتُمْ»، و«قَضَى زيدٌ»، و«قَضَيْتُ»، و«قَضَيْتُمْ»^(٥).

قوله: (عَسَيْتُمْ) مبتدأ، و(انجلا) خبره، و(بكسر) السين حال من فاعل: (انجلا)، أي: «انجلا مُلتبساً بكسر السين منه»، أو «بكسر سينه»، و(حيث أتى)

(١) - الحجة - بتصرف واختصار - : ٣٥٠/٢.

(٢) - منهم: الزجاج في معانيه: ٣٢٦/١، ونقل النحاس عن ابن السكيت قوله: "عَسَيْتُ بالفتح لغة رديئة". إعراب القرآن للنحاس: ١٢٢/١، وضعف أبو عبيد وأبو حاتم قراءة الكسر. انظر: تفسير القرطبي: ٢٤١/٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وفتح الوصيد: ٧٢٨/٢، ومعاني القراءات: ص ٨٠، والموضح: ٣٣٥/١، وأوضح المسالك: ٢٩٠/١.

(٣) - قال أبو البقاء: "واسم الفاعل عَسٍ مثل عم، حكاه ابن الأعرابي". التبيان: ١٦٤/١.

(٤) - انظر: شرح ابن عقيل: ٣١٣/١-٣١٥، وشرح التصريح: ٢٩٠/١-٢٩١.

(٥) - انظر: الكشف: ٣٠٣/١، وشرح الهداية: ٢٠٢/١.

ظرف لـ (انجلا) أي: ظَهَرَ أَمْرُهُ، واتضح مُلتَبِساً بِكَسْرِ سِينِهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ وَرَدَ مِنْ الْقُرْآنِ»^(١)، وقد عرفت أنه موضعان.

ويجوز أن يكون: (عَسَيْتُمْ) مفعولاً بـ (قُلْ) مُضْمَناً معني: «اقْرَأْ، وَاتْلُ»^(٢)، أي: «اقْرَأْ عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السَّيْنِ»، فـ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) متعلق بـ (قُلْ).

ويجوز أن يكون: حالاً كما تقدم، أي: «اقْرَأْ عَسَيْتُمْ مُلتَبِساً بِكَسْرِ السَّيْنِ»، و(حَيْثُ أُتِيَ) معمول لـ (قُلْ): أي: «اقْرَأْهُ كَذَلِكَ حَيْثُ وَرَدَّ»، و(انجلا) على هذا مُسْتَأْنَفٌ.

ويجوز أن يكون: (حَيْثُ أُتِيَ) منصوباً بـ (انجلا)، وعلى الإعراب الأول تكون الجملة من قوله: (عَسَيْتُمْ انجلا بِكَسْرِ السَّيْنِ حَيْثُ أُتِيَ) في محل نصب بـ (قُلْ)، أي: «قُلْ هَذَا اللَّفْظَ لِتَسْتَفِيدَ مِنْهُ هَذَا الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ».

٥١٨ - دِفَاعٌ بِهَا وَالْحَجُّ فَتَحٌ وَسَاكِنٌ وَقَصْرٌ خُصُوصاً غَرْفَةً ضَمٌّ ذُو وَلَا

أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْحَاءِ الْمُعْجَمِ مِنْ: (خُصُوصاً)، وَهُمْ الْقُرَّاءُ كُلُّهُمْ مَا عَدَا

نَافِعاً قَرَعُوا / هُنَا، وَفِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾^(٣) بِفَتْحِ الدَّالِّ وَسُكُونِ

الفاء، والقصر أي: حَذَفَ الْأَلْفَ مِنْ: ﴿دِفَاعٌ﴾ الَّذِي هُوَ قِرَاءَةٌ نَافِعَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَكَانَ فِي غُنْيَةٍ عَنِ تَنْصِيصِهِ عَلَى الْقَصْرِ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْمَدُّ، وَهُوَ: الْإِتْيَانُ بِالْأَلْفِ

مَعَ سُكُونِ الْفَاءِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ تَمَامَ التَّقْيِيدِ^(٤).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٢) - في (ت): "أو اتل".

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٥١، وسورة الحج، الآية: ٤٠.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢.

ثم أَخْبِرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ: (ذُو وِلا)، وهم الكوفيون، وابن عامرٍ أَنَّهُمْ قرءوا: ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾^(١) بِضَمِّ غَيْنٍ: ﴿غُرْفَةً﴾، فَتَعَيَّنَ لغيرهم فَتَحَها.

والوجه في قراءة: ﴿دَفَعُ﴾: مَصْدَرٌ: «دَفَع، يَدْفَعُ»، كقولهم: «رَفَعَ رَفْعًا»، و«جَمَعَ جَمْعًا»^(٢).

والوجه في قراءة: ﴿دَفَاعٌ﴾ تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ مَصْدَرٌ: «دَفَع» الثلاثي أيضاً، فيكون^(٣) كقولهم: «كَتَبَ كِتَابًا»، و«جَمَعَ جَمَاعًا»، و«جَهَرَ جِهَارًا»، فعلى هذا تَتَّحِدُ القراءتان^(٤).

والثاني: أَنَّهُ مَصْدَرٌ: «دَفَعَ» كـ«الْقِتَالِ لِقَاتِلٍ»^(٥)، و«الضَّرَابِ لِضَارِبٍ»^(٦)، والمفاعلة هنا بمعنى: المجرد^(٧) ليس إلا؛ إذ المشاركة هنا مستحيلة فإن الله يَدْفَعُ ولا يُدْفَعُ^(٨).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠، والكشف: ٣٠٥/١، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، والإتحاف: ٤٤٦/١.

(٣) - "فيكون" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤١، والكشف: ٣٠٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٢/١، وكشف المشكلات: ٢٩٥/١، والإتحاف: ٤٤٦/١، والموضح: ٣٣٦/١.

(٥) - في الأصل "كقاتل"، والمثبت من (ت).

(٦) - في الأصل "كضارب"، والمثبت من (ت).

(٧) - أي: "فعل" المجرد، قاله أبو عبيد، انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٤/١، وتفسير القرطبي: ٢٥٦/٣، والكشف: ٣٠٥/١.

(٨) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤١، والكشف: ٣٠٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٢/١، وكشف المشكلات: ٢٩٥/١، والإتحاف: ٤٤٦/١، والموضح: ٣٣٦/١.

وقد جَمَعَ أَبُو ذُوَيْبٍ^(١) بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فَقَالَ^(٢):

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمْ وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ.

وقد اختلفَ في نَفْسِ الفِعْلِ في سورة الحج، وهو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ

الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٣) فَقُرِيَ: ﴿يُدْفَعُ، وَيُدَافِعُ﴾^(٤)، إِلَّا أَنْ مِنْهُمْ مَنْ قَرَأَ هُنَا ﴿دَفَعَ﴾

وَفِي الْحَجِّ ﴿يُدَافِعُ﴾ فَخَالَفَ أَصْلَهُ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ مَنْ وَافَقَ أَصْلَهُ، وَمَنْ خَالَفَهُ لِمَزِيدِ

الْفَائِدَةِ، فَنَقُولُ: أَمَا الْقِرَاءَةُ فَقَدْ انْقَسَمُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأول: نافع وَحْدَهُ فَإِنَّهُ قَرَأَ هُنَا وَفِي الْحَجِّ: ﴿دَفَاعٌ﴾، وَقَرَأَ: ﴿يُدَافِعُ﴾، فَهُوَ

جَارٍ عَلَى أَصْلِهِ.

الثاني: أبو عمرو وابن كثير فإِنَّمَا قَرَأَا هُنَا ﴿دَفَعُ﴾، وَفِي الْحَجِّ: ﴿يُدْفَعُ﴾،

و﴿دَفَعُ﴾ فَهُمَا عَلَى أَصْلِهِمَا أَيْضًا.

الثالث: الباقون فإِنَّمَا قَرَعُوا هُنَا، وَفِي الْحَجِّ: ﴿دَفَعُ﴾، وَقَرَعُوا:^(٥)

﴿يُدَافِعُ﴾ فَقَدْ خَالَفُوا أَصُولَهُمْ.

(١) - هو: خويلد بن خالد بن محرت الهذلي، من بني مضر، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، اشترك في الغزو والفتح أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه، أشهر شعره قصيدة رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، ت: ٢٧هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٧٢، والأعلام: ٣٢٥/٢.

(٢) - البيت في: ديوان الهذليين: ص ٢، واللسان: مادة "حرص" ٨٧/٤، والبحر: ٢٧٨/٢، والحجة للفارسي: ٣٥٣/٢، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وفتح الوصيد: ٧٢٨/٢.

(٣) - سورة الحج، الآية: ٣٨.

(٤) - ذكر الناظم الخلاف في هذا الفعل في سورة الحج، حيث قال:

(وَيُدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحِيهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ.....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٩٨)، فرش سورة الحج.

(٥) - ما بين المعكوفتين غير موجود في النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق.

هذا كله إن قلنا: إن ﴿دَفَاعٌ﴾ مصدر: «دَافَع»، وأما إذا قلنا: إنه مصدر: «دَفَع» الثلاثي كـ«القتال، والضَّرَاب، لَضْرَب، وَقَتَلَ»، فالمسألة واضحة، وكلهم جَارُونَ على أصل واحد. والله اعلم.

والوجه في قراءتي: ﴿غُرْفَةٌ﴾، و﴿غَرْفَةٌ﴾: أنهما لغتان بمعنى واحد، وهما بمعنى: «الاعتِراف»^(١)، أي: أنهما: اسما مصدر وهو: «الاعتِراف»، أو مصدران لـ﴿أَعْتَرَفَ﴾ على حذف الزوائد، كـ«العتاء» بمعنى: «الإعطاء».

وقيل: هما بمعنى: «المُعْتَرَف»^(٢).

وقيل: المفتوح: مصدر دَالَّ على الوَحْدَةِ^(٣)، والمضموم: بمعنى: المفعول^(٤).

فإذا قيل: إن كليهما مصدر؛ فالمفعول حينئذٍ محذوف، والتقدير: «إلا من اعترف الماء اغترافاً»^(٥).

وإذا قيل: أنهما بمعنى: «المُعْتَرَف» فهو المفعول، ولا حاجة إلى تقدير: مفعول، وكذا إذا قيل: بأن المفتوح: مصدر فنُقَدِّرُ له مفعولاً، / وبأن المضموم بمعنى: «المُعْتَرَف» فلا يحتاج إلى تقدير مفعول.

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٨٢، والتبيان: ١/١٦٧، واللسان: مادة "غرف" ١١/٣٧.

(٢) - انظر: الكشف: ١/٣٠٤، والبحر: ٢/٢٦٩، وتفسير القرطبي: ٣/٢٥٠.

(٣) - أي: الفَعْلَةُ، والمرَّة، نحو "ضربتُ ضَرْبَةً". انظر: البحر: ٢/٢٦٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠.

(٤) - قاله الفراء، نُقِلَ قوله في معاني القراءات: ص ٨٢، وانظر: البحر: ٢/٢٦٩، وفتح الوصيد: ٢/٧٢٩، والإتحاف: ١/٤٤٦، ومعناه: أي اسم للقدْر المُعْتَرَف من الماء، كالأكلة للقدر الذي يؤكل. انظر: البحر: ٢/٢٦٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٥١، وشرح الهداية: ١/٢٠٢، والمحزر: ٢/٢٦٣.

وَرَجَّحَ أَبُو عَلِيٍّ قِرَاءَةَ: الضَّمِّ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَفْتُوحَ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ^(١)، وَإِذَا كَانَ مَصْدَرًا كَانَ عَلَى غَيْرِ الصَّدْرِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ إِذْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْمَفْتُوحَ بِمَعْنَى: الْمَفْعُولِ أَيْضًا^(٢).

وَقَدَّمَ تَرْجِمَةً: (دِفَاعٌ): عَلَى تَرْجِمَةٍ: (غَرْفَةٌ)، وَهِيَ بَعْدَهَا فِي التَّرْتِيبِ بِحَسَبِ مَا تَأْتَى لَهُ^(٣).

وَكُلٌّ مِنْ: «دَفَعٌ، وَدِفَاعٌ» مَصْدَرٌ مِضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَصْرُوحٌ بِهِ بَعْدَهُمَا، وَهُوَ: ﴿الِنَّاسِ﴾، وَ﴿بَعْضَهُمْ﴾ بَدَلٌ^(٤).

قَوْلُهُ: (دِفَاعٌ) مَبْتَدَأٌ، وَ(بِهَا) مَتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ، أَي: «أَعْنِي بِهَا»، وَالضَّمِيرُ لِلْبَقْرَةِ، (وَالْحَجَّ) عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ^(٥)، كَقَوْلِهِ^(٦):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ.

(١) - نقل ترجيح أبي علي المشار إليه أبو حيان في البحر: ٢/٢٧٥، وابن عطية في المحرر: ٢/٢٦٣، وليس في الحجة إشارة إلى هذا. انظر: الحجة: ٢/٣٥١.

(٢) - انظر: البحر: ٢/٢٧٥، والمحرر: ٢/٢٦٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٤، والسراج: ص ١٦٤.

(٤) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٩٢، والتبيان: ١/١٦٧، وكشف المشكلات: ١/٢٩٥.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٣.

(٦) - البيت بلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٩٢، والإنصاف: ٢/٤، وشرح الأشموني: ٢/٣٩٤، وشرح أبيات

سبويه: ٢/١٤٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٢٠، والدرر اللوامع: ١/٢٢٨، ٢/٤٦٠، وشرح المفصل: ٣/٧٨

وإبراز المعاني: ٣/٦٠.

وهي مسألة خلاف^(١)، وستأتي - إن شاء الله تعالى - مستوفاة في قوله تعالى:

﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٢).

قوله: (فَتَحُّ) يجوز أن يكون خبر المبتدأ، على حذف مضاف، تقديره: «ذو (سَاكِنٌ) معطوف على ذلك المحذوف، و(قَصْرٌ) عَطْفٌ على: (فَتَحُّ) بحذف المضاف، أي: «وَذُو قَصْرٍ»، ولا يحتاج إلى تقدير المضاف قبل: (سَاكِنٌ)؛ لأنه صادق على المبتدأ؛ بخلاف «الفتح، والقصر» فإنهما ليسا صادقين على المبتدأ، ولو قيل: بأن (سَاكِنٌ) بمعنى: «سُكُونٌ»؛ لتوافق العواطف كأنه قيل: «ذو فتح وذو سكون وقصر»^(٣).

وقال أبو شامة: «وأراد ذو فتح وقصر، ولهذا توسط بينهما، قوله: (وسَاكِنٌ)، فكأنه قال: مفتوح ساكن مقصور». انتهى^(٤).

وهذا جنوح منه إلى ما قدمته من أن السَّاكِن لا يحتاج فيه إلى تأويل لصدقه على المبتدأ والخير^(٥).

ويجوز أن يكون: (فَتَحُّ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ قَبْلَهُ، تقديره: «دِفَاعٌ فيه فتح»، وحينئذ لا يحتاج إلى حذف مضاف قبل: (فَتَحُّ)؛ لأن الفتح يَصْدُقُ أنه فيه، وكذا

(١) - وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الخلاف عند شرح قول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَعْفَرُ بَنُونَهُ وَلَا ضَمٌّ وَأَكْسِرُ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلًا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٦)، انظر: ص ٢٢٧ من هذه الرسالة.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١، وعند قراءة حمزة بجر "الأرحام"، حيث قال الناظم:

(.....) وَحَمَزَةُ وَالْأَرْحَامَ بِالْحَفْضِ جَمَلًا

متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٨٧) فرش سورة النساء.

(٣) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٦٤، وشرح شعلة: ص ٢٩٣.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٤/٢.

(٥) - "والخير" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

القصر، ويجوز حينئذ أن يرتفع: (فَتَحَ) بالفاعلية بذلك الجار المقدر على أن يكون الجار وَحَدَهُ هو الجار، وهو أولى.

قوله: (خُصُوصاً) مصدر منصوب بفعلٍ مُقَدَّر تقديره: «خَصَّ ذلك بهاتين السورتين خُصُوصاً»^(١).

قوله: (غَرْفَةً) مفعول مُقَدَّم، و(ذُو) فاعل بـ(ضَمَّ)، أي: «ضَمَّ ذُو وَلَا غَرْفَةً»، أي: «غين غَرْفَةً» على حذف مُضَاف، أو بمعنى: «أوقع فيه الضَمَّ»^(٢).

و(وَلَا) مفتوح الواو بمعنى: النَّصْرُ يشير إلى أن هذه القراءة منصوره لظهور معناها، وهو مَمْدُودٌ فَقُصِرَ كما قُصِرَ على حَدِّ قوله: (أَجْذَمَ العَلا) ^(٣)، ولو قُرِئَ بالكسر بمعنى: «ذو متابعة»، يعني: أنه منقول عن الأئمة ^(٤). والله أعلم.

٥١٩ - وَلَا بَيَّعَ نَوْنُهُ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةَ وَارْفَعَهُنَّ ذَا أُسْوَةٍ تَلَا [٥٠/١]

أمر بتنوين: ﴿بَيَّعٌ﴾، و﴿خُلَّةٌ﴾، و﴿شَفَاعَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا بَيَّعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ ^(٥) ويرفعهن لمن رمز له بالذال المعجمة والهمزة ^(٦) من قوله: (ذَا أُسْوَةٍ)، وهم الكوفيون وابن عامر ونافع، فتعين للباقيين - وهما: ابن كثير وأبو عمرو - عَدَمُ التنوين في الثلاثة والفتح.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٤/٢، وشرح شذوذا: ص ٢٩٣.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢، كتر الجعيري (خ): ٣٦٤.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤)، وانظر: ص.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٦) - "الهمزة" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

وعبارة الناظم تعطي أنها: «نصب» لأنه لفظ بالرفع وضده عند «النصب»،
وليس الأمر كذلك لأن قراءة هذين الإمامين: «فتح»، لا نصب، فتجوز الناظم في
ذلك^(١) وتقدمت له نظائر^(٢).

وقد أغنانا ما قدمناه في توجيه قراءتي: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ﴾^(٣) عن
توجيه قراءتي هذه الكلم الثلاثة^(٤)، غير أن الرفع هناك في الاثني الأولين فقط،
والرفع هنا في الثلاثة المذكورة، والنفي هناك على غير حقيقته؛ إذ المراد به النهي، وهو
هنا على حقيقته فإنه إخبارٌ حقيقة؛ لعدم المقتضى لتأويله بالنهي هنا بخلافه ثمة، ومن
رفع هناك فتح هنا، ومن رفع هنا فتح هناك، فإن الذي رفع هناك ابن كثير وأبو
عمرو، وهما: هنا يفتحان، وكذا العكس عند الباقيين.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٢) - منها ما تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وبالرفع نَوَّهَ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حَقًّا وَرَانَ مُحَمَّلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وبالرفع نَوَّهَ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حَقًّا وَرَانَ مُحَمَّلًا).

متن لشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة، وخلاصة التوجيه: "قراءة ابن كثير وأبي عمرو على
أنّ (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ، وهو: ﴿بَيْعٌ﴾، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، وهو:
﴿فِيهِ﴾، ويسمى خبرها.

وقراءة الباقيين على أن (لا) بمعنى (ليس)، فارتفع ما بعدها على أنه اسمها، وخبرها: ﴿فِيهِ﴾. أو تكون (لا)
ملغاة لا عمل لها، فيرتفع ما بعدها على الابتداء. انظر: الكشف: ٣٠٥/١، وشرح الهداية: ٢٠٣/١،
وتفسير القرطبي: ٢٦٧/٣.

قال أبو عبد الله: «والنفي في القراءتين يراد به الاستغراق، غير أن الاستغراق في القراءة بالتنوين والرفع يُفهم من خارج اللفظ، وفي القراءة بالفتح وترك التنوين يُفهم من اللفظ». انتهى^(١).

وهذا بناء منه - كما قدمناه في: (فَلَا رَفَتْ.....)^(٢) - على أن «لا» العاملة عمل ليس لا تفيد العموم، وأن النافية للجنس تفيده، وأن الليسية لنفي الوحدة، وتقدم أن هذا غير المختار عند المحققين^(٣).

ثم اعلم أن قوله فيه تجوز؛ يجوز أن يكون خبراً لـ«لا» سواء كانت العاملة عمل «ليس»، أم العاملة عمل «إن»، ويكون خبر الأخيرين محذوفاً، وحينئذ يكون كل منهما جملة مستقلة، وإن جعلت «لا» الثانية والثالثة مُلغاة في قراءة الرفع كان الكلام جملة واحدة، وتقرير ذلك كله مأخوذ من ما تقدم وفيه كفاية.

قوله: (وَلَا يَبْعَ نَوْنُهُ): يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أن المسألة من الاشتغال كقولك: «زيداً أكرمته، أي: أكرم زيداً أكرمته»، وهذا هو المختار لمكان الأمر^(٤).

والثاني: أنه في موضع رفع بالابتداء، والجملة الأمرية بعده خبره، وهو مرجوح، وإن لم يكن فيه إضمار^(٥).

قوله: (وَلَا حُلَّةٌ، وَلَا شَفَاعَةٌ) معطوفان على الهاء في: (نَوْنُهُ) أي: وَتَوْنٌ أيضاً هذين الحرفين، (وَأَرْفَعُهُنَّ): أي: ارفع الثلاثة.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٠٥).

(٣) - تقدم في ص ٥٣٢ من هذه الرسالة.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٥.

(٥) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٦٥، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

قوله: (ذَا أُسْوَةٌ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ: (ارْفَعُهُنْ)، أي: «حال كونك صَاحِبِ أُسْوَةٍ وَمَتَابِعَةٍ»^(١).

قوله: (تَلَا) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ فِي مَوْضِعِ النِّعْتِ، نِعْتًا / لـ (ذَا أُسْوَةٍ)، و(تَلَا): بمعنى: [٥٠/ب] «تَبِعَ مَنْ قَبْلَهُ»، أي: صاحب أسوة بمعنى: تَأَسَّ، وهو الاتِّبَاعُ تَالِيًا، أي: تَابِعًا مَنْ قَبْلَكَ فِي نَقْلِ ذَلِكَ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْقُرَاءِ، وَالتَّاءُ فِي: (تَلَا) رَمَزٌ مَكْرَرٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الدَّوْرِي لِلْكَسَائِي، وَهُوَ مَنْدَرَجٌ فِي الْكُوفِيِّينَ^(٢).

ثم ذكر أن هؤلاء الذين نَوَّتُوا وَرَفَعُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثَةَ نَوَّتُوا وَرَفَعُوا أَيْضًا كَلِمَاتٍ أُخْرَى فَقَالَ:

٥٢٠- وَلَا لَعْوًا تَأْتِيْمَ لَا بَيْعَ مَعَ وَلَا خِلَالَ يَابِرَاهِيْمَ وَالطُّورِ وَصَلَا

أي: (وَلَا لَعْوًا) نَوَّتَهُ، و(لَا تَأْتِيْمَ)، و(لَا بَيْعَ مَعَ وَلَا خِلَالَ)، و(وَأَرْفَعُهُنَّ أَيْضًا لِمَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، وَهُمْ ابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَوْفِيُّونَ، وَنَافِعٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿لَا لَعْوًا فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمًا﴾ فِي الطُّورِ^(٣)، و﴿لَا بَيْعًا فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾ فِي إِبْرَاهِيْمَ^(٤).

وكان ينبغي أن يُقَدِّمَ تَرْجِمَةَ كَلِمَتِي: إِبْرَاهِيْمَ عَلَى تَرْجِمَةِ كَلِمَتِي الطُّورِ؛ لِأَنَّهَا قَبْلُهَا فِي التَّرْتِيْبِ الْقُرْآنِيِّ لَا سِيَّمَا مَعَ قَوْلِهِ: (يَابِرَاهِيْمَ وَالطُّورِ)؛ لَكِنَّهُ لَمَّا رَأَى أَمْنُ الْإِلْبَاسِ لَمْ يَبَالِ بِأَيُّهُمَا بَدَأَ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ: ﴿لَا لَعْوًا فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمًا﴾ فِي الطُّورِ، و﴿لَا بَيْعًا فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾ فِي إِبْرَاهِيْمَ، وَمَا فَعَلَهُ قَرِيبٌ مِنَ اللَّفِّ وَالتَّشْرِ؛ إِلَّا أَنَّهُ

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

(٣)- الآية: ٢٣.

(٤)- الآية: ٣١.

أَعْطَى الثاني لِمَا بعده فَإِنْ قوله: (لا يَبِّعُ ... ولا خِلالَ) مِمَّا في إبراهيم، وهذا أَحَدَ طريقي اللَّفِّ والنَّشْرِ^(١).

قوله: (ولا لَعَوَ) يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: (ولا يَبِّعُ نَوْنَهُ)، أي: ونَوْنُ هذه الكلم أيضاً وارْفَعُهُنَّ.

قوله: (لا تَأْتِيْم) معطوف حُذِفَ منه عَاطِفُهُ، أي: «ولا تَأْتِيْم»، وكذا قوله: (لا يَبِّعُ)، أي: «ولا يَبِّعُ».

قوله: (مَعَ وَلَا خِلالَ) حالٍ مِنْ: (لا يَبِّعُ)؛ لأنه هو المصاحِبُ له في سورته؛ فَتَخْتَصُّ الحالُ به لهذه القرينة.

قوله: (بِإِبْرَاهِيْمِ) حالٍ مِنْ قوله: (لا يَبِّعُ) مع ما صاحبه، أي: «حال كونهما بإبراهيم»، ويجوز أن تكون الباء ظرفية، والعامل فيها مُقَدَّرٌ، أي: «أَعْنِي في إبراهيم».

قوله: (والطُّورِ) عَطْفٌ على: (إِبْرَاهِيْمِ) مِنْ حيث المعنى؛ كأنه قال: «ولا لغو ولا تأثيم كائنين بالطور».

قوله: (وُصِّلًا) يجوز أن يكون الألف: للإطلاق، أي: «وَصِّلْ لَهُمْ ذلك، وهو الرَّفْعُ والتَّنْوِينُ»، وأن تكون: للثنائية عائدة على السورتين باعتبار ما تضمنتاه مِنَ الكلمِ فَإِنْ كُلاًّ مِنَ السورتين اشتملت على كلمتين جَرَى فيهما الخلاف المشار إليه.

ويجوز أن يكون التقدير في هذا البيت: «وَحُكْمٌ لا لغو ولا تأثيم ولا بيع [كائناً مع ولا خِلالَ]^(٢) كائنة هذه كلها بإبراهيم والطور وُصِّلَ لَهُمْ» فتكون «حُكْمٌ»: مبتدأ، ثم حُذِفَ وأَقِيْمِ المضافُ إليه مَقَامَهُ، و«وُصِّلَ»: خبر ذلك المبتدأ المَقَدَّرُ، و«الحكم»: هو ما تقدم من الرفع والتنوين.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٧٠٥/٢. وقد سبق تعريف اللف والنشر وذكر أقسامه، انظر: ص ١٨٦.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

وقَدَّر أبو عبد الله ذلك المضاف المحذوف لفظ: «إِعْرَاب»، وجعل تقديره:

«وإِعْرَاب لا لغو ولا تأثيم / ولا بيع كائناً مع ولا خلال كائنة بإبراهيم والطور وُصِّل [٤٥١/أ] لهم.

قال: «وقَدَّر المحذوف المذكور بما ذُكِرَ لِمَا يحصل في ضمِّه من معنى الرفع والتنوين، وليكون عاملاً في الحال الأولى». انتهى^(١).

قلت: يعني أن الإعراب عبارة عمّا يحصل في آخر الكلمة من الحركة، أو ما نساب متآبها، هذا عند مَنْ يجعل الإعراب أمراً لفظياً، وأما من يجعل الإعراب معنوياً فهو عنده تغير الآخر بشروط مذكورة في غير هذا الموضع، وعلى التقديرين فالإعراب غير شاملٍ للتنوين، فكيف يقول لِمَا يحصل في ضمِّه من معنى الرفع والتنوين؟.

أما الرفع: فمُسَلَّم، وأما التنوين: فلا يدخل تحت الإعراب، بدليل وجود الإعراب بدون التنوين كغير المنصِّرف، والمحلى بـ«أل»، والمضاف.

فلذلك قَدَّرْتُهُ أنا بـ«حُكْم» الذي يَشْمَل النوعين، وعنيت بـ«الحكم» ما قدمته لك من الرِّقْع والتنوين.

وقوله: «وليكون عاملاً في الحال الأولى» يعني: «بالحال الأولى»: «كائناً مع ولا خلال»، وذلك لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والحال لا تأتي من المبتدأ؛ لأن عامله أمر معنوي وهو الابتداء.

[ويعني بالحال الثانية قوله]^(٢): «كائنة بإبراهيم» فإن العامل في هذه هو العامل في قوله: «مَعْ ولا خلال»، والتركيب المشكل لا يجيء إعرابه إلا مشكلاً، وكلام الناظم من ذلك، وهو معذور فإنه سلك طريقاً ضيقاً.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢.

(٢) - ما بين المعكوفتين عبارته في الأصل هكذا: "ويجيء من الحال الثانية وهي قوله"، والمثبت من (ت) لصحته.

٥٢١- وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحِ أَتَى وَالْخُلْفِ فِي الْكَسْرِ بُجَلًا

أخبر عَمَّن رمز له بالهمزة من: (أتى)، وهو نافع أنه: يقرأ: بِمَدِّ ﴿ أَنَا ﴾ في الوصل، أي: بإثبات الألف حالة الوصل دون الوقف إذا وَقَعَ: ﴿ أَنَا ﴾ قبل همزة قطع مضمومة، أو مفتوحة بلا خلاف، وقبل الهمزة المكسورة بخلاف عن [قالون]^(١) فقط.

وأما [ورش]^(٢) فإنه لا يمدّه بلا خلاف كغيره، وتعين لمن لم يذكره في التوجيهين: القراءة بالقصر في الوصل بلا خلاف.

وقوله: (في الوصل) فيه تنبيه على أن الوقف ليس محلّ خلاف؛ لكن لم يُبيّن ما^(٣) حكمه؟.

وحكمه: أن ألفه تثبت عند الجميع^(٤)، ولم يذكره لأنه محلّ وفاق، وهو لم يضع كتابه إلا لبيان الخلاف غالباً، وقلت: «غالباً» لأنه قد ذكر أشياء متفقاً عليها، تقدم التنبيه عليها كما في الإدغام والترقيق ونحوهما.

(١)- في كلتا النسختين: "عن ورش"، وهو خطأ، انظر: التيسير: ص ٧٠.

(٢)- في كلتا النسختين: "أما قالون"، وهو خطأ، انظر: التيسير: ص ٧٠.

(٣)- "ما" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: السبعة: ص ١٨٨، والتيسير: ص ٧٠، والنشر: ٢٣١/٢، وفتح الوصيد: ٧٣٢/٢.

وقوله: (مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحٍ) فيه تنبيه على أنه متى كان قبل غيرهما لم يكن فيه خلاف، ولم يبين أيضاً ما حُكِّمَهُ، وحُكِّمَهُ أَنَّهُ [لا يُمَدُّ] ^(١)، نحو: أَلِفٌ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ ^(٢)، ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ ^(٣)، ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ ^(٤)، وغير ذلك ^(٥)، ولم يُبَيِّنْ حُكْمَهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ / مَحَلٌّ وَفَاقٌ.

[٤٥١/ب]

وقوله: (مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ) لم يرد منه في القرآن العزيز إلا لفظان:

أحدهما: في هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أَحْيَاءٌ وَأُمِيتٌ﴾ ^(٦)، ولأجله أتى بهذا البيت مُتَضَمِّناً لهذه القاعدة.

والثاني: في يوسف وهو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ ^(٧)، وليس غيرهما ^(٨).

وقوله: (وَفَتْحٍ) أي: «وَفَتْحِ هَمْزَةٍ»، فَحَذَفَ المضاف إليه لِلْعِلْمِ بِهِ أَوَّلًا، والوارد منه في القرآن العزيز عَشْرَةٌ أَلْفَاظٍ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ في الأنعام ^(٩)، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأعراف ^(١٠)، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ في الزخرف ^(١١)،

(١) - ما بين المعكوفتين في (ت) عبارته هكذا: "لا تثبت له ألف".

(٢) - من مواضعها: سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

(٣) - سورة ص، الآية: ٦٥.

(٤) - سورة الكهف، الآية: ١١٠، وسورة فصلت، الآية: ٦.

(٥) - انظر: السبعة: ص ١٨٨، وإبراز المعاني: ٣٦٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٧) - سورة يوسف، الآية: ٤٥.

(٨) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٩) - الآية: ١٦٣.

(١٠) - الآية: ١٤٣.

(١١) - الآية: ٨١.

﴿ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا ﴾ في يوسف^(١)، ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾، ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ كلاهما في سورة الكهف^(٢)، ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ ﴾، ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ ﴾ كلاهما في النمل^(٣)، ﴿ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْعَفْوَءِ ﴾ في غافر^(٤)، ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ ﴾ في الممتحنة^(٥).

وقوله: (في الكسر) لم يرد عنه في القرآن العزيز إلا ثلاثة ألفاظ: ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ في الأعراف والشعراء والأحقاف^(٦).

والوجه في قراءة نافع: مبني على معرفة مذهب النحويين في: «أنا»، وفيه قولان:

أظهرهما: وهو قول البصريين أن الاسم منه: «أن»، والألف مزيدة تقوية للضمير، وبياناً لحركة نونه^(٧).

والثاني: أن اللفظ بكماله هو الضمير، والألف أصل^(٨).

(١) - الآية: ٦٩.

(٢) - الآيتان: ٣٤، و٣٩.

(٣) - الآيتان: ٣٩، ٤٠.

(٤) - الآية: ٤٢.

(٥) - الآية: ١، وانظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٦) - الأعراف، الآية: ١٨٨، والشعراء، الآية: ١١٥، والأحقاف، الآية: ٩، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٩٥، والسراج: ص ١٦٤.

(٧) - وهو مذهب سيبويه في: الكتاب: ١٦٤/٤، وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في: شرح الأشموني: ٩٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ١٤٠/١، وشرح التصريح: ٩٧/١.

(٨) - وهذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، انظر: شرح الأشموني: ٩٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ١٤٠/١، والكشف: ٣٠٦/١.

ولكل قوم دليل، فقراءة نافع بالنسبة لمذهب البصريين إجراءً للوصل مجرى الوقف، حيث ثبتت فيه الألف، كما ثبتت في الوقف اتفاقاً^(١)، وإجراء الوصل مجرى الوقف كثير، منه الإتيان بما السكّت وصلّاً، ومنه: تسكين هاء الضمير، وسيأتي هذا قريباً في: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾^(٢)، و﴿فَبِهْدَلِهِمْ أَقْتَدَهُ﴾^(٣) - إن شاء الله تعالى - .
وبالنسبة إلى مذهب الكوفيين إتيان بالأصل، أي: الإتيان بالكلمة على الأصل^(٤).

ونقل أبو بكر الأذفوي^(٥)، وغيره أن ذلك لغة لبعض قيس وربيعة^(٦)، ونقل آخرون أنها لغة تميم^(٧).

وأما غيرهم فلا يُثبت ألف «أنا» إلا في الوقف، وأما في الوصل فيجب حذفها، أما على مذهب البصريين فظاهر، لأن الغرض بيان حركة النون، وفي الوصل تتحرك^(٨) فلا حاجة إلى الألف^(٩).

وأما على مذهب الكوفيين فحذفت تخفيفاً^(١٠).

- (١) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٦٠/٢، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وكشف المشكلات: ٢٩٧/١، والتبيان: ١٧٢/١، وشرح المفصل: ٩٤/٣.
- (٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.
- (٣) - سورة الأنعام، الآية: ٩٠.
- (٤) - في (ت): "أصلها"، وانظر: شرح التسهيل: ١٤٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، والكشف: ٣٠٧/١.
- (٥) - هو: محمد بن علي بن أحمد، وقد سبقت ترجمته، انظر: ص ٦٢٢.
- (٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٥/٢.
- (٧) - منهم: أبو حيان في البحر: ٢٩٩/٢، وابن مالك في شرح التسهيل: ١٤٠/١، والأشموني في شرحه: ٩٠/١، والبنّا في: الإتحاف: ٤٤٨/١.
- (٨) - في (ت): "متحرك".
- (٩) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١، والتبيان: ١٧٢/١.
- (١٠) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١.

ولا تثبت وصلًا عند هؤلاء إلا في ضرورة شعر^(١) كقول الأعشى^(٢):

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا.

وقول الآخر^(٣):

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

والصحيح جواز ذلك في غير ضرورة؛ لتواتره، ومنه قراءة ابن عامر:

﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٤) على ما سيأتي بيانه^(٥) - إن شاء الله تعالى - .

وفي: «أنا» لغات أخر: / إحداهما: «آن» بتقديم الألف على النون، وكأنه

مقلوب من: «أنا»^(٦).

الثانية: «أن» بهمزة ونون ساكنة، وكأنه مختصر من هذا المقلوب^(٧).

(١)- انظر: شرح المفصل: ٤/٤٥، والكامل: ٢/٥٥٢، ورفض المباني: ص ١٤.

(٢)- هو: ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، شاعر غزير الشعر، وأحد أصحاب المعلقات، وكان يَغْنِي بشعره فسمي "صنّاحة العرب"، لقب بالأعشى لضعف في بصره، ت: ٧٧هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٦٩، والأعلام: ٧/٣٤١.

والبيت: في ديوانه: ص ١١٦، واللسان: مادة "نحل" ١٤/٢١٣، والبحر: ٢/٢٩٩، والحجة للفرسي: ٢/٣٦٥، والكامل: ٢/٥٥٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٤/٤٥، ورفض المباني: ص ١٤.

(٣)- البيت: لحميد بن ثور في ديوانه: ص ١٣٣، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، والحجة للفرسي: ٢/٣٦٥، وتفسير القرطبي: ٣/٢٨٧، والمحزر: ٢/٢٨٨، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٣/٩٣، ورفض المباني: ص ١٤.

(٤)- سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٥)- سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (.....) وفي الوصل لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُلَا. متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٣٩)، فرش سورة الكهف.

(٦)- انظر هذه اللغة في: شرح التسهيل: ١/١٤١، وشرح الأشموني: ١/٩٠، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، والدر المصون: ٢/٥٥٣.

(٧)- انظر هذه اللغة في: شرح الأشموني: ١/٩٠، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٥، والدر المصون: ٢/٥٥٣.

ويقال: «أَنَّهُ» بهاء بدل الألف^(١)، فقيل: هي هاء سكت جيء بها لبيان الحركة^(٢)، ومنه: قول حاتم - وكان مأسوراً وقد أمر بفصد ناقته فنحراها - وقال: «هكذا فزدي أَنَّهُ»^(٣)، يريد: «فصدي»^(٤)، فأبدل الصاد زايًا، وأتى بهاء السكت، ومنه: قول الشاعر^(٥):

إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلِيَّ بَدَنَّهُ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيْطِ فِي مَنْ أَنَّهُ

وإنما خصّ نافع ذلك بما قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ليستعين بذلك عن النطق بها، فإن النطق بحرف المد فيه راحة للسان، فلا يأتي للنطق بالهمزة إلا وقد وجد راحة من كلال النطق بها، وتقدم^(٦) قريب من هذا في باب المد والقصر^(٧).
فإن قيل: أما المضمومة فلا شك في ثقلها، وأما المفتوحة فكان من حقه أن لا يمد لخفتها بحركتها.

فالجواب: أن المفتوحة وإن كانت خفيفة في نفسها إلا أنها كثر دورها، ألا ترى إلى ورودها في عشرة مواضع، وكثرة الدور تستدعي التخفيف.

(١) - انظر هذه اللغة في: شرح التسهيل: ١/١٤١، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ، والدر المصون: ٢/٥٥٤.

(٢) - ممن قال بهذا النحاس في إعراب القرآن: ١/١٢٧.

(٣) - انظر قوله في: شرح التسهيل: ١/١٤١، وشرح المفصل: ٣/٩٤، والدر المصون: ٢/٥٥٤، والقاتل هو: حاتم بن عبد الله الطائي، أبو عدي، فارس، شاعر، جواد، جاهلي، يُضرب به المثل في الكرم، من أهل نجد. انظر: الأعلام: ٢/١٥١.

(٤) - "الفصد": إخراج الدم من الناقة بقطع عرقها أو غيره. انظر: اللسان: مادة "فصد" ١١/١٨٦.

(٥) - البيت بلا نسبة في: شرح المفصل: ٣/٩٤، والدر المصون: ٢/٥٥٤، وفتح الوصيد: ٢/٧٣٢، والآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩.

(٦) - في الأصل "تقدم"، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: العقد النضيد، ت: أيمن سويد: ٢/٦٣١.

والوجه [لورش]^(١) في حذفها قبل المكسورة، [لقالون]^(٢) في أحد وجهيه أيضاً: قلة الدور، فإنها لم ترد في القرآن العزيز إلا في ثلاثة مواضع، بخلاف المفتوحة فإنها وردت في عشرة مواضع، قاله: مكّي^(٣).

واعترض عليه^(٤) بالمضمومة فإنها أقل دوراً من المكسورة إذ لم ترد إلا في موضعين واحد هنا، وآخر في يوسف، وقد تقدم ذلك، فكان تركه فيها أولى.

وقد أُجيب: بالفرق، وهو أن المضمومة أثقل من المكسورة، فإن الضم أثقل من الكسر، فالمضمومة وإن قل دورها فقد ثقل لفظها، ولا ترد علينا المفتوحة لكثرة دورها^(٥).

والوجه [لقالون]^(٦) في إثباتها قبل المكسورة في الوجه الآخر: الثقل الموجود في الكسر، وهو وإن كان الضم أقوى ثقلاً منه فهو أكثر دوراً منه لوروده في ثلاثة، والمضموم في اثنين^(٧).

والوجه للجماعة ولنافع فيما عدا ما قبل الهمزة: الجري على اللغة الفصيحة؛ والإتيان بالأصل على رأي البصريين إذ الألف مزيدة، والحذف تخفيفاً على مذهب الكوفيين، والفتحة تدل على تلك الألف المحذوفة فهي في حكم المنطوق بها^(٨)، والله أعلم.

(١) - في كلتا النسختين: "لقالون"، وهو خطأ.

(٢) - في كلتا النسختين: "ولورش"، وهو خطأ.

(٣) - الكشف: ٣٠٧/١.

(٤) - ممن اعترض عليه بذلك السخاوي في: فتح الوصيد: ٤٣٤/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٨/٢.

(٥) - أجاب بذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦٠٨/٢.

(٦) - في كلتا النسختين: "لورش"، وهو خطأ.

(٧) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١.

(٨) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١، وكشف المشكلات: ٢٩٧/١.

والوجه للجميع في إثباتها وقفاً: الاغتناء بحركة النون عند البصريين، والإتيان بالأصل عند الكوفيين، وأيضاً فإن في ذلك موافقة للرسم فإنها مرسومة في الجميع بالألف، فإذا جاء الوصل^(١) أتى بالحركة فاستغنى عن الألف^(٢).

قوله: / (وَمَدُّ أَنَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف للمفعول على حذف مضاف، [٤٥٢/ب] أي: «وَمَدُّ نُونِ أَنَا»، و(فِي الْوَصْلِ) متعلق بـ(مَدُّ) الذي هو المبتدأ، (مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ) حال من: (أَنَا)، و(جَازَ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ مِضَافاً إِلَيْهِ - لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، وَ(ضَمِّ) أَيْضاً مَصْدَرٌ مِضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَمَدُّ أَنَا حَالٌ كَوْنُهُ كَائِناً مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ»^(٣).

قوله: (وَفَتَّحَ عَظْفٌ عَلَى: (ضَمِّ))، ولا بد من حذف المضاف إليه تقديراً، أي: «وَفَتَّحَ هَمْزَةً»، قوله: (أَتَى) جملة فعلية في موضع خبر المبتدأ، ومعنى (أَتَى): وِرْدٌ، وَتَقْلٌ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِخَافٍ وَلَا مُسْتَنَكِرٌ، بَلْ هُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِهِ^(٤)، قوله: (وَالْخُلْفُ) مبتدأ، و(فِي الْكَسْرِ) متعلق به، و(بُجِّلَ) جملة فعلية، مَبْنِيٌّ فَعْلُهُا لِمَفْعُولٍ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ.

ومعنى (بُجِّلَ): وُقِّرَ، وَعَظْمٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ^(٥)، ولا بد من تقدير حذف ليصح المعنى، والتقدير: «والخلف في حال مجاورة^(٦) ذي الكسر بُجِّلَ» لأن الخلاف إنما هو في: «أنا» بالنسبة إلى مَدَّ وَقَصْرِهِ، وَالْكَسْرُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا بَعْدَهُ مِنَ الْهَمْزَةِ^(٧). والله أعلم.

(١) - في (ت): "الأصل".

(٢) - انظر: الإتحاف: ٤٤٨، والتبيان: ١٧٢/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢.

(٥) - انظر على سبيل المثال: شرحه لقول الناظم: (.....) بخلف وفي طه بوجهين بُجِّلَا.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٦٣)، انظر: العقد النضيد، ت أيمن سويد: ٦١١/٢.

(٦) - في الأصل: "تجاوزته"، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢، وكرر الجعيري (خ): ٣٦٥.

٥٢٢- وَنُنَشِّزُهَا ذَاكٍ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ وَصَلٍ يَتَسَنَّهُ دُونَ هَاءٍ شَمْرَدَلًا

أخبر عمن رمز له بالذال المعجمة من: (ذاك) - وهم ابن عامر والكوفيون -
أنهم قرءوا: ﴿إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنَشِّزُهَا﴾^(١) بالزاي.

وأخبر عن غيرهم - وهم الباقون - أنهم يقرءون: بالراء، وكما لم تكن الراء
ضدًا للزاي في اصطلاحه نص على القراءتين^(٢).

وهذا كما تقدم له في قوله:

(..... وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلَى

وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ.....)^(٣)

لما لم يكن السين ضدًا للصاد نص عليها، ولم يفعل ذلك في الفاتحة في قوله:
(وعند سراطٍ والسراط)^(٤)، وتقدم البحث معه في ذلك^(٥).

ثم أمر بأن توصل كلمة: ﴿يَتَسَنَّهُ﴾^(٦) دون هاء، أي: توصل بما بعدها من
غير أن يؤتى معها بهاء، لمن رمز له بالشين المعجمة من: (شمردلا)، وهما الأخوان
فِقرءان: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظُرَ﴾.

وتعين للباقيين وصلها بهاء، فيقولون: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظُرَ﴾، وأفهم قوله:
(وصل): أنه إذا وقف عليها لا يأتي هذا الخلاف، وحكمه أنه يؤتى بالهاء اتفاقاً^(٧).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٦٧، والسراج: ص ١٦٥.

(٣) - متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥١٤، ٥١٥)، فرش سورة البقرة.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٥) - انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٣٦٣/١، وانظر: ص ٦١٠ من هذه الرسالة.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٧) - انظر: السبعة: ص ١٨٨، وفتح الوصيد: ٧٣٧/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ.

والوجه في: ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ بالزَّاي: أنه من: «الإِنْشَان» وهو: الرَّفْع^(١)، يقال: «أَنْشَرَهُ اللهُ» أي: رَفَعَهُ، وأصله من: «النَّشْرُ»، وهو الأرض المرتفعة^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾^(٣) أي: إذا قيل: ارتفعوا فارتفعوا؛ لِقِصَّةِ جَرَّتِ^(٤).

ومنه: «امرأة ناشِرٌ»، وهي المرتفعة عن طاعة الزوج، والمُتَرَفِّعة عليه^(٥).

والمعنى على هذا: كيف تَرَفَّعَ بعضها إلى بعض، وتُرَكَّبَ بعضها مع بعض كما كانت قبل تفكيكها^(٦).

/ وعن أبي بن كعب رضي الله عنه - وقد قُرئت عليه بالراء - «إِثْمًا هِيَ زَاي فَرُوَّهَا»^(٧)، إذ جعلها كذلك مبالغة في البيان.

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤، والحجة للفارسي: ٣٨١/٢، والكشف: ٣١٠/١، وشرح الهداية: ٢٠٦/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "نشز" ٢٥٨/١٤، والمفردات للراغب: ص ٤٩٤.

(٣)- سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤)- قال ابن زيد: "هذا في بيت النبي صلى الله عليه وسلم، كان كل رجل منهم يحب أن يكون آخر عهده بالنبي صلى الله عليه وسلم، فأَنْزَلَ اللهُ هذه الآية، أي: فإن له حوائج فلا تمكثوا". انظر: تفسير القرطبي: ٢٨٥/١٧.

وعن مقاتل بن حيان البلخي، قال: "نزلت هذه الآية يوم الجمعة: جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ في الصفة وفي المكان ضيق، وكان يكرم أهل بدر من المهاجرين والأنصار، فجاء ناس من أهل بدر، وقد سبقوا إلى المجلس، فقاموا حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فرد النبي صلى الله عليه وسلم عليهم، ثم سلموا على القوم بعد ذلك، فردوا عليهم فقاموا على أرجلهم ينتظرون أن يوسع لهم، فعرف النبي صلى الله عليه وسلم ما يميلهم على القيام فلم يفسح لهم فشق ذلك عليهم، فقال لمن حوله من المهاجرين والأنصار من غير أهل بدر: قم يا فلان، وأنت يا فلان، فلم يزل يقيمهم بعدة نفر الذين هم قيام من أهل بدر، فشق ذلك على من أقيم من مجلسه، فنزلت هذه الآية" ١. هـ. انظر: أسباب التزول للواحدي: ص ٢٣٠.

(٥)- انظر: الصحاح: مادة "نشز" ٥٣/٣، والمفردات للراغب: ص ٤٩٤.

(٦)- انظر: تفسير القرطبي: ٢٩٥/٣، والبحر: ٣٠٥/٢.

(٧)- انظر: إعراب القراءات السبع: ٩٧/١، وفتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٦٧، والدررة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ.

والوجه في قراءة الراء أنها من: «الإِنْشَار»، وهو: الإِحْيَاءُ مِنَ قَوْلِهِمْ: «أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَوْتَى». بمعنى: أَحْيَاهُمْ^(١)، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾^(٢)، أي: أَحْيَاهُ.

قال أبو شامة: «وهو موافق لقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ

رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا﴾^(٣). انتهى^(٤).

وهذا موافق أيضاً لقراءة الزاي، فإنها بمعنى: أَحْيَاً أَيْضاً لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ.

وقد قرئ: «نَنْشُرُهَا» بفتح النون وَضَمَّ الشين مع الزاي، والراء؛ على أن: «فَعَلَ». بمعنى: «أَفْعَلَ»^(٥).

وقيل: بل: «نَشَرَ»^(٦) بالراء بمعنى: «النَّشْر» الذي هو ضِدُّ: «الطِّي»، أي: نَبَسُطُهَا وَنَصْفُهَا^(٧).

وقيل: بل: «نَشَرَ» يكون مُطَاوِعاً لِأَنْشَرَ^(٨)، ومنه قول الأعشى^(٩):

لَوْ أَسَدَتْ مَيْتاً إِلَى نَحْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤، وشرح الهداية: ٢٠٦/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٢) - سورة عبس، الآية: ٢٢.

(٣) - سورة يس، الآية: ٧٨، ٧٩.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

(٥) - قراءتان شاذتان، انظرهما في: مختصر الشواذ: ص ٢٣، والبحر: ٣٠٥/٢، والكشاف: ٤٩١/١، والمحزر: ٢٩٩/٢.

(٦) - في (ت): "أنشر".

(٧) - قاله الفراء في معانيه: ١٧٣/١، وانظر: البحر: ٣٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٠٢/١، والتبيان: ١٧٥/١.

(٨) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٠٢/١، والتبيان: ١٧٥/١.

(٩) - هو: ميمون بن قيس، تقدمت ترجمته، ص ٦١٣.

والبيت في ديوانه: ص ١٨٨، ومعاني الفراء: ١٧٣/١، والخصائص: ٣٢٥/٣، واللسان مادة "نشر" ١٤/١، ٢٥٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٨/١، والبحر: ٢٩٧/٢، والمحزر: ٢٩٨/٢، والحجة للفراسي: ٣٧٩/٢.

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيْتِ النَّاشِرِ.

والفرق بين الزَّاي والراء: ظاهر في اللفظ، فلم نحتج أن نقول: «بالزاي المعجمة»، ولا «بالراء المهملة»؛ لأن «لام» هذه: «ياء» - آخر الحروف -، و«لام» تلك: «همزة» - أول الحروف - وهذه هي اللغة الشهيرة في: «الزاي»، وفيها^(١) يقع الفرق وَاضِحًا^(٢).

وقيل: «زاء» بالهمز.

قال أبو شامة: «ويقال: «راء» بالهمز كسائر الحروف من نحو «ياء»، و«تاء»، و«حاء»، و«طاء»، و«فاء»، و«هاء»، وأخواتها التي على صورتها خطأ، وأما التي على صورة [الزاي]^(٣) فأخر اسمها «ياء» في اللغة الفصيحة، وهي الزاي». انتهى^(٤).

قلت: إنما كان الفَصِيحُ: «زاي» بالياء، ولم تَنْقَلِبْ همزة - وإن كانت حرف عِلَّة متطرفاً بعد ألف - لأن الألف أصلية، وشرط انقلاب حرف العلة همزة - وهو كذلك - أن يكون بعد ألف زائدة، نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء»، ومثل ذلك أيضاً، ولم تُقَلِّبْ الواو الأخيرة همزة لأن الألف قبلها أصل.

ثم قال أبو شامة: «فإن قلت: من أين يُعَلِّم من نظم هذا البيت أن القراءة الأولى بالزاي المنقوطة؟ قلت: من جهة أنه بيِّن قراءة الباقي بالراء المهملة، وقد لفظ بالأولى، ولا يمكن أن تصحف الراء إلا بالزاي؛ إذ ليس لنا حرف على صورتها في الخط غيرها.

قال: فإن قلت: فلماذا أن يقول: لَعَلُّهُ ابتداء الكلمة بالمهملة، ثم قال: «وبالزاي غيرهم» يعني المنقوطة، قلت: قد تقدم جواب هذا، وهو أنه اعتمد في ذلك على ما

(١) - في (ت): "وبها".

(٢) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٦٧، وشرح شعله: ص ٢٩٥.

(٣) - في كلتا النسختين: "الراء"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

هو الأَفْصَحُ في لغة الزاي، ولهذا يستغني الأمير أبو نصر بن ماکولا^(١) في كتاب «الإكمال» في ضَبْطِ الأَسْمَاءِ بلفظ: «الزاي» و«الراء»، ولا يقيد بنقط ولا إهمال؛ للمغايرة بينهما في الخط^(٢)، قال: وغيره من المصنفين / يقيد ذلك زيادة في البيان». [٤٥٣/ب] انتهى^(٣).

وقدّم الناظم - رحمه الله - ترجمة: ﴿نُنَشِرُهَا﴾^(٤) على ترجمة: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾^(٥)، وهي بعدها في التلاوة على حسب ما تَأْتَى له ذلك^(٦).

والوجه في قراءة الأخوين: أن الهاء فيها للسكت، ولذلك ثبتت وَقْفًا وحُدِفَتْ وَصْلًا^(٧).

واشتقاق الكلمة عندهما من: «السَّنة» على أن لامها واو، ولذلك يقال: «سَنَوَات» في الجمع، و«سُنِّيَّة» في التصغير، والأصل: «سُنِّيوة» فَأُعِلَّ^(٨)، «وسَائِيَتْ

(١) - هو: أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الأمير، المعروف بابن ماکولا، سمع الحديث من مشايخ العراق وخراسان والشام، وكان من المشهورين بتتبع الألفاظ المشبهة في الأسماء، فجمعها في كتابه: "الإكمال"، وهو في غاية الإفادة في رفع الالتباس والضبط والتقيد، وعليه اعتمد المحدثون، توفي - مقتولاً - سنة ٤٧٥هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٠٥-٣٠٦، والسير: ١٨/٥٦٩.

(٢) - انظر: الإكمال: ١/١٢٤.

(٣) - إبراز المعاني: ٢/٣٦٧.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٧٤، والكشف: ١/٣٠٨، والإتحاف: ١/٤٤٩.

(٨) - أي: "سُنِّيوة" أُعِلَّتْ، بأن اجتمعت الياء والواو، فسُبِقَتْ الواو بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء، فأصبحت: "سُنِّيَّة". انظر: الصحاح: مادة "سنة" ٦/١٣٦، والمقتضب: ٢/٥٢٣.

القوم»^(١)، والأصل: «سَانَوْتُ»، وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة، وقالوا: «أَسَنَتَ القومُ فهم مُسْنِتُونَ»، قال^(٢):

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالَ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ.

أي: أصابتهم: «السَّنة»، و«السَّنة»: الجَدْبُ^(٣)، والأصل: «أسنؤوا»، فأبدلوا من الواو «تاء»^(٤)، نحو: «تُخَمَّة وتراث» من: «الوخم والوراثه» في أَحْرَفُ أُخْرَ، والأصل عندهما على هذه اللغة «لم يَتَسَّنَا» بالألف المبدلة من الواو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُدِفَت للجزم فإذا وقفنا أتيا بهاء السكت، وهذه قراءة جلية^(٥).

والوجه في قراءة الباقيين: فيه احتمالات:

أحدها: أن الكلمة من: «السَّنة» على أن لامها واو، وأن الهاء للسكت وصللاً ووقفاً، أما الوقف فواضح، وأما الوصل فإجراءً له مجرى الوقف^(٦)، والعمل في هذا كالعمل المتقدم في قراءة الأخوين من غير فرق، فلا نطيل الكلام بإعادته.

(١) - "سَانَيْتُ القوم" أي: راضيتهم، وداريتهم وأحسنيت معاشرتهم. انظر: اللسان: مادة: "سنه" ٢٨٤/٧.

(٢) - البيت: تقدم تخريجه ص ٤٨١.

(٣) - "أَسَنَتَ القوم فهم مسنتون" أصابهم القحط والجذب وقلة المطر. انظر: اللسان: مادة "سنت" ٢٦٩/٧.

(٤) - قال الجوهري: "قلبوا الواو تاء ليفرقوا بينه وبين قولهم: "أسنى القوم" إذا أقاموا سنة في موضع". انظر: الصحاح: مادة "سنت" ٣٧٩/١.

(٥) - انظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والكامل: ٩٦٧/١، وشرح التصريح: ٦٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، والتبيان: ١٧٤/١.

(٦) - انظر: الكشف: ٣٠٨/١، وشرح الهداية: ٢٠٥/١.

الثاني: أنه مُشْتَقٌّ مِنْ «السَّنَّة» أيضاً إلا أن لامها «هاء»، وعليه قالوا: «سَانَهَتْ»^(١)، و«سُنَيْهَةٌ» و«سَنَهَاتٌ»، وعلى هذا فهذه الهاء هي لام الكلمة، فلذلك ثبتت وصلاً ووقفاً، وسكونها لأجل الجزم^(٢).

ومعنى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لم يتغير بمر السنين عليه، أي: أنه مرَّت عليه سنون كثيرة ولم يتغير^(٣).

وهذا أولى من قول أبي البقاء في أثناء كلام له «من قولك: أَسْنَى، يُسْنِي إذا مَضَتْ عليه سُنون»^(٤)؛ لأنه يصير المعنى: لم تمض عليه سنون، وهذا مخالف للحس والواقع.

ويدل على أن أصل: «سَنَةٌ»: «سَنَهَةٌ» قول الشاعر^(٥):

لَيْسَتْ بِسَنَهَاءٍ وَلَا رُجْبِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السِّنِينَ الْجَوَائِحِ.

الثالث: أنه مشتق من: «تَسَنَّ اللحمُ يَتَسَنَّى»^(٦)، أي: «تَغَيَّرَ»، ومنه: ﴿حَمًا مَسْنُونًا﴾^(٧)، فاجتمع ثلاثة أمثال فأُبدِل ثالثها ألفاً، نحو: «قَصِيْتُ»، و«يَتَمَطَّى».

(١) - هذا من قولهم: "سَانَهَتْ النخلة"، وهي: "سَنَهَاءٌ"، أي: حملت سنة ولم تحمل أخرى". انظر: اللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧.

(٢) - انظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والبحر: ٣٠٤/٢، والكشف: ٣٠٨/١، ومفردات الراغب: ص ٢٥٠، وإعراب القراءات السبع: ٩٥/١، واللسان مادة: "سنة" ٢٨٣/٧، والصحاح: مادة "سنة" ١٣٦/٦.

(٣) - انظر: تفسير القرطبي: ٢٩٢/٣، والمفردات للراغب: ص ٢٥١.

(٤) - التبيان: ١٧٤/١.

(٥) - البيت منسوب لسويد بن الصامت في: اللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧، وبلا نسبة في: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، ومعاني الفراء: ١٧٢/١، والصحاح: مادة "سنة" ١٣٦/٦، والبحر: ٢٩٦/٢، والحجة للفارسي: ٣٧٢/٢، والمفردات للراغب: ص ٢٥١، وإعراب القراءات السبع: ٩٥/١.

(٦) - "يتسنى" سقطت من (ت).

(٧) - سورة الحجر، الآية: ٢٦، ٢٨.

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ^(١).

والأصل: «قَصَّصْتُ»، و«يَتَمَطَّطُ»، و«تَقَضَّضُ»، ولَمَّا أُبْدِلَ أَحَدُ الْأَمْثَالِ، وَهُوَ الْآخِرُ أَلْفًا حُذِفَتْ لِلجَزْمِ، وَصَارَ الْعَمَلُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ حَمَلِ الْوَصْلِ عَلَى الْوَقْفِ فِي الْإِتْيَانِ بِهَاءِ السَّكْتِ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّلَاثُ قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو بِنِ الْعَلَاءِ^(٢).

إِلَّا أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ أَفْسَدَهُ قَالَ: «لَأَنَّ الْمَسْتُونِ الْمَصِيبُ عَلَى سَنَنِ الطَّرِيقِ». انتهى^(٣).

وهذا غير لازم إذ لا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ، / بَلْ مَعْنَاهُ مَا قَدَّمْنَاهُ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: [١/٤٥٤] «مُتَغَيِّرٌ»، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

الرابع: قال النقاش: «هو مأخوذ من: أَسِنَ الْمَاءُ» أي: «تَغَيَّرَ»^(٤)، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى إلا أنه فاسد من حيث الاشتقاق، قالوا: إذ لو كان مُشْتَقًّا مِنْ: «أَسِنَ الْمَاءُ»، وَبَنَوْا مِنْهُ: «تَفَعَّلَ» لَقَالُوا: «تَأَسَّنَ»^(٥).

(١) - رجز منسوب للعجاج، وتمامه:

مَغْرَى بَعِيداً مِنْ بَعِيدٍ وَضَبْرٌ
إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدْرٌ
تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

انظر: ديوانه: ص ٤٣/١، واللسان: مادة "ضبر" ١١/٩، ومادة "ظفر" ١٨٥/٩، وشرح المفصل: ٢٥/١٠، وبلا نسبة في: الدرر اللوامع: ٥١١/٢، وشرح التصريح: ٦٣٢/٢، وشرح الأشموني: ١٤٣/٤.

(٢) - نقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٥/١٠، والأشموني في شرحه: ١٤٢/٤، وانظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والتبيان: ١٧٤/١، واللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧، ونقله القرطبي عن أبي عمرو الشيباني، في: الجامع: ٢٩٣/٣، وكذلك مكي في: الكشف: ٣٠٩/١.

(٣) - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: ٣٤٤/١.

(٤) - انظر قوله في: البحر: ٢٩٧/٢، والمحزر: ٢٩٦/٢، وتفسير القرطبي: ٢٩٣/٣.

(٥) - قاله النحاة، نقل ذلك عنهم: أبو حيان في: البحر: ٢٩٧/٢، وابن عطية في: المحزر: ٢٩٦/٢، وانظر: في: الكشف: ٣٠٩/١، وقال ابن خالويه: "مَنْ جَعَلَهُ مِنْ أَسِنٍ فَقَدْ وَهَمَ". الحجة: ص ٤٦.

وقد أُجِيبَ عنه^(١): بأنه يجوز أن تكون قد دخل في الكلمة قلب^(٢)، وذلك بأن أُخِّرَتْ فاءُها بعد لامها فصارت: «يَتَسَنَّأُ»، ثم أُبْدِلَتْ الهمزة ألفاً على قولهم: «قَرَيْتُ»، و«اسْتَهَزَيْتُ»، و«تَوَضَّيْتُ»، ثم حُذِفَتْ للجزم، وهو تكلف لا حاجة إليه.

وجعل أبو شامة: قراءة إثبات الهاء من لغة من يقول: «سُنَيْهَةٌ»، و«سَانَهَتْ»، وقراءة الحذف من لغة من يقول: «سُنَيَّْةٌ»، و«سَانَيْتُ» و«سَنَوَاتُ»، ولم يزد على ذلك^(٣).

واختار المبرد كون الهاء للسكت، فقال: «نحن نذهب إلى أن هذه الهاءات كلها - يعني هاءات: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾، و﴿أَقْتَدَهُ﴾^(٤)، و﴿مَالِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾^(٥)، و﴿مَا هِيَّةٌ﴾^(٦)، ونحو ذلك - هاءات الوقف، والوجه فيها كلها أن تحذف في الوصل والممرّ، وثبت في الوقف». انتهى^(٧).

أما هاء: ﴿مَالِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، و﴿مَا هِيَّةٌ﴾ فلا خلاف أنها هاءات سكت، وأما: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾، و﴿أَقْتَدَهُ﴾ ففيها خلاف قد عرفت منه ما يخص: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾، وستعرف - إن شاء الله تعالى - ما يخص: ﴿أَقْتَدَهُ﴾ أيضاً.

(١) - ممن أجاب عنه أبو حيان في البحر: ٢٩٧/١.

(٢) - تصحفت في النسختين إلى: "قلت"، والثبت من: البحر: ٢٩٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٧/٢.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

(٥) - سورة الحاقة، الآية: ٢٨، ٢٩.

(٦) - سورة القارعة، الآية: ١٠.

(٧) - انظر هذا القول بنصه في: فتح الوصيد: ٧٣٦/٢، ومعاني القراءات: ص ٨٥، وورد بمعناه في

المقتضب: ٤٩٥/٤.

قوله: (وَنُنَشِزُهَا) مبتدأ، و(ذَآكِ) خبره، ومعنى: (ذَآكِ) إما من: ذَكَآ يَذْكُو، أي: اشْتَعَلَ، أي: «هُوَ مُضِيءٌ مُنِيرٌ»، وإما: من ذَكَآ يَذْكُو، أي: «فَآحَتْ رَائِحَتُهُ»، أي: طَيَّبَ الرَّائِحَةَ، يشير بذلك إلى شهرته بين أهله وصحته عند نَقَلَتِهِ^(١).

قوله: (وَبِالرَّآءِ غَيْرُهُمْ) يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً على حَذْفِ مُضَآفٍ مِنَ الثَّانِي، أي: «وبالرءاء قراءة غيرهم»، ويجوز أن يكون: (غَيْرُهُمْ) فَاعِلاً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ متعلق به هذا الجار أيضاً، تقديره: «وَقَرَأَ بِالرَّآءِ غَيْرُهُمْ».

قوله: (وَصَلِّ يَتَسَنَّهُ) أي: اجعلها في الوصل الذي هو ضد الوقف، وحقيقته: صلها بما بعدها، وإذا وصلها بما بعدها فلم يقف عليها، قوله: (يَتَسَنَّهُ) مفعول قوله: (صَلِّ)^(٢).

قوله: (دُونَ هَاءٍ) ظرف في محل نصب على الحال من المفعول، أي: «صَلِّهَ حَالٍ كَوْنَهُ غَيْرٍ مُتَّصِلٍ بِهَاءٍ»، و(هَاءٍ) في كلام الناظم يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ: «لَامٌ» كَلِمَةٌ، وَأَنْ تَكُونَ: «هَاءٌ سَكَتٌ»؛ إِذْ غَرَضُهُ الْإِتْيَانُ بِهَاءٍ فِي حَالِ الْوَصْلِ، وَأَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْهَاءِ الَّتِي تَأْتِي بِهَا فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ، أَيُّ شَيْءٍ هِيَ؟ فَلَيْسَ فِي عِبَارَتِهِ تَعَرُّضٌ لِدَلِّكَ.

قوله: (شَمْرَدَلًا) إن فُسِّرَ بِمَعْنَى: «الْخَفِيفِ» فَيَكُونُ: حَالاً مِنْ: (يَتَسَنَّهُ) لِأَنَّهُ يَصِيرُ خَفِيفاً بِحَذْفِ الْهَاءِ مِنْهُ، وَكُلَّمَا قَلَّ اللَّفْظُ خَفَّ، وَكُلَّمَا كَثُرَ ثَقُلَ.

وإن فُسِّرَ «بِالْكَرِيمِ»^(٣) فَيَكُونُ: حَالاً مِنْ فَاعِلٍ (صَلِّ)، أَي: صَلِّ فِي / حَالٍ كَوْنِكَ كَرِيماً عَلَى الطَّلَبَةِ، جَائِداً عَلَيْهِمْ بِمَا عِنْدَكَ مِنَ الْعِلْمِ، وَبِمَا حَصَلَّتْ مِنْ الْفَوَائِدِ^(٤).

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٦/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ، واللسان: مادة "ذكا" ٣٧/٦.

(٢) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٦٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٣) - انظر: اللسان: مادة "شردل" ١٣٠/٨.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٨/٢، والسراج: ص ١٦٥.

٥٢٣- وَبِالْوَصْلِ قَالَ اعْلَمْ مَعَ الْجَزْمِ شَافِعٌ فَصْرُهُنَّ ضَمُّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ فُصْلًا

أخبر عمن رمز له بالشين المعجمة من: (شافع)، وهما الأخوان أنهما قرءا:
﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﴾^(١) بِوَصْلِ هَمْزَةٍ: ﴿ اعْلَمْ ﴾، وسكون
ميمه على أنه أمر، وتعين لغيرهما القطع في الهمزة، وضد الجزم - وهو الرفع - على
أنه فعلٌ مضارعٌ مُسندٌ للمتكلم وحده، وهو خالٍ من ناصبٍ وجازم، فمن ثم رُفِعَ.

ثم أخبر عمن رمز له بالفاء من: (فصل)، وهو حمزة أنه قرأ: ﴿ أَرْبَعَةٌ مِّنَ
الطَّيْرِ فَصِرْهُنَّ ﴾^(٢) بكسر الصاد، فتعين لغيره الضم.

وإنما قيّد قوله: (ضمُّ الصاد) لأنه لو اقتصر على لفظ: «الكسر» لأخذ لغيره
بضده، وهو الفتح، فكان تفسد قراءة الباقيين^(٣).

وتسمح الناظم في قوله: (مع الجزم) لأن هذا وقفٌ عند البصريين لا جزم،
فإما أن يكون ارتكب مذهب الكوفيين حيث لا يفرقون بين الألقاب، أو تجوز في
ذلك لتؤخذ قراءة الباقيين بالضدية المعروفة^(٤).

وقد اعترض على الناظم فقيل: من أين يؤخذ فتح الهمزة إذا جعلت للقطع في
قراءة الباقيين، فقد يُلبس على المبتدئ فيأتي بها مضمومة، أو مكسورة؟^(٥)

والجواب: أنه فعلٌ مضارعٌ من ثلاثي، وحرف المضارعة من الثلاثي مفتوح
فقط، فأمره معلوم، وهذا الأمر ثابت له سواء وقف على: ﴿ قَالَ ﴾، وابتدئ
بـ ﴿ اعْلَمْ ﴾، أو وصل بها، بخلاف قراءة الأخوين فإن الهمزة في قراءتهما تذهب في

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١١/٢.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦٨، والسراج: ص ١٦٥.

(٥)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦٩/٢.

الوصل، وتثبت مكسورة في الابتداء بها، والوقف على: ﴿ قَالَ ﴾، وكل هذه أمور معلومة غير خافية على من شدا سنا^(١) من العلم، وأما المبتدئ المحض فالأمر مُستَوٍ عنده في الكل.

والوجه في قراءة الأخوين: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فاعِلٌ: ﴿ قَالَ ﴾: ضمير الباري تعالى، أي: «قال الله تعالى: اعلم»^(٢).

واستبعد قوم هذا^(٣)، وقالوا^(٤): كيف يأمره بالعلم بذلك مع ما عاين من الآيات العظام، وهو عالم بذلك؟^(٥).

ولا وَجَهَ لهذا الاستبعاد؛ لصحة حمله على لزوم العلم ومداومته كقوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾^(٦)، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول: «أهو خير أم إبراهيم إذ قيل له: ﴿ وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾»^(٧).

وقيل: الفاعل ضمير الملك^(٨).

(١) - في كلتا النسختين: "شدا"، بالذال، وما أثبتته - بالذال - هو الصواب، حيث أن "الشدا": القصد والعلو، و"السنا": الضوء، أي: "غير خافية على من قصد ضوء العلم"، انظر: اللسان: مادة "شدا" ٤١/٨، ومادة: "سنا" ٢٨٣/٧.

(٢) - انظر: التبيان: ١٧٥/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٣) - في (ت) تقلبم وتأخير: "هذا قوم".

(٤) - في الأصل "قال"، والمثبت من (ت).

(٥) - قال هذا مكي في الكشف: ٣١٢/١، وانظر: فتح الوصيد: ٧٣٧/٢.

(٦) - سورة الأحزاب، الآية: ١، انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٢/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٦٨.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

والأثر: أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنه، قاله السيوطي في الدر المنثور: ٣٢/٢، وذكره القرطبي في تفسيره: ٢٩٧/٣، وانظر: روح المعاني للألوسي: ٢٤/٣.

(٨) - أي: الملك القائل له عن الله. انظر: البحر: ٣٠٨/٢، والمحزر: ٣٠٠/٢، والإتحاف: ٤٤٩/١، والموضح: ٣٤٣/١.

وقيل: بل القائل هو نفس المأمور^(١)، قال أبو البقاء: «كما تقول لنفسك اعلم يا عبد الله، ويُسمَّى هذا التجريد»^(٢).

كأنه جرّد من نفسه مخاطباً يخاطبه، ومن ذلك قول سحيم^(٣):

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا.

وقال الأعشى^(٤):

وَدَّعَ هُرَيْرَةَ إِذْ الرِّكْبُ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيَّهَا الرَّجُلُ.

/ وقال امرؤ القيس^(٥):

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ.

وقال آخر^(٦):

أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا.

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥، والحجة للفارسي: ٣٨٣/٢، والكشف: ٣١٢/١، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

(٢) - التبيان: ١٧٥/١، والتجريد: هو مخاطبة الإنسان نفسه، وله أقسام أخرى. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ص ٢٠٦.

(٣) - هو: سحيم، عبد بني الحسحاس، عبد حبشي، كان شاعراً رقيقاً، اشتراه بنو الحسحاس، وهم بطن من بني أسد، مات - مقتولاً - سنة: ٤٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٩١، والأعلام: ٧٩/٣. والبيت في: الكتاب: ٢٦/٢، والإنصاف: ١٥٨/١، ومغني اللبيب: ٢٠٨/١، واللسان: مادة "كفى" ٩٣/١٣، ومادة "نهي" ٣٧٤/١٤، وأوضح المسالك: ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٦٥/٢، وشرح المفصل: ١١٥/٢.

(٤) - البيت: للأعشى وهو في ديوانه: ص ١٧، واللسان: مادة "جهنم" ٢٣٠/٣، وشرح التصريح: ٤٢٢/١، والبحر: ٣٠٨/٢، والمحرم: ٣٠٠/٢، والحجة للفارسي: ٣٨٤/٢، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

(٥) - البيت في ديوانه: ص ١٨٥، وشرح الأشموني: ٢٣٥/١، وقطر الندى: ص ١٣١، والبحر: ٣٠٨/٢.

(٦) - البيت: للأعشى وهو في: ديوانه: ص ١٠٥، والخصائص: ٣٢٢/٣، وشرح المفصل: ١٠٢/١٠، والدرر اللوامع: ٤٠٨/١، ومغني اللبيب: ٣٩١/٢، وشرح الأشموني: ٤٧٠/١، والبحر: ٣٠٨/٢، والمحرم: ٣٠٠/٢، والحجة للفارسي: ٣٨٤/٢. وعجز البيت: "فبت كما بات السليم مسهداً".

والوجه في قراءة الباقيين: أنه إِنْجَبَارٌ مِنَ الْمَارِّ عَلَى الْقَرِيَةِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ،
 وفاعل: ﴿قَالَ﴾: ضمير يعود عليه ليس إلا، وهذا كما إذا رأيت شيئاً بديعاً فقلت:
 «أقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن الله على كل شيء قدير»^(١).

والوجه في قراءة: ﴿فَصُرَّهِنَّ﴾ بالضم والكسر: أنهما لغتان بمعنى: «أملهن»،
 أو «قطعهن»^(٢).

وقيل: الضم للإمالة، والكسر: للتقطيع، وإذا قيل بذلك فلا بد من انضمام
 أحدهما إلى الآخر في المعنى، والتقدير: «فأملهن إليك مقطعة»، أو «فقطعهن مُمالة
 إليك»، ثم افعل كيت وكيت^(٣).

والكسر من: «صَارَهُ يَصِيرُهُ»، كـ«بَاعَهُ يَبِيعُهُ»، والضم من: «صَارَهُ
 يَصُورُهُ»، كـ«قَالَهُ يَقُولُهُ»، وتقول: «صِرْتُ الشَّيْءَ» بكسر الصاد من الأول، وبضمها
 من الثاني، وهذا كقولهم: «ضَارَهُ يَضِيرُهُ»، و«ضَارَهُ يَضُورُهُ» من «الضَّيْر»^(٤).

وقرئ: «فَصُرَّهِنَّ» بضم الصاد مع فتح الراء، وكسرها، وضمها مُشَدَّدة^(٥)،
 من: «صَرَّه» بالتشديد إذا جَمَعَهُ وَشَدَّهُ، فالضم على الإتيان، والفتح على التخفيف،
 والكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو ضعيف لتوسط كسره في حرف تكرير
 مُضَعَّف بين ضمتين^(٦).

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥، والحجة للفارسي: ٣٨٣/٢، والكشف: ٣١٢/١.

(٢) - انظر: معاني الفراء: ١٧٤/١، والحجة للفارسي: ٣٩٣/٢، والكشف: ٣١٣/١، وشرح الهداية:
 ٢٠٧/١، واللسان: مادة "صور" ٣٠٤/٨.

(٣) - قاله: أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٧٦، وانظر: الكشف: ٣١٣/١، ومجاز القرآن: ٨٠/١،
 والبحر: ٢٩٧/٢.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٦، والكشف: ٣١٣/١.

(٥) - قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٦، والمحتسب: ٢٢٨/١، وإعراب الشواذ: ٢٧٤/١،
 والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١، والتبيان: ١٧٦/١.

(٦) - انظر: المحتسب: ٢٢٨/١، والتبيان: ١٧٦/١.

وقرئ: «فَصِرْهَنَّ» بكسر الصّاد مع فتح الرّاء مُشَدَّدة^(١)، من: «صِرَّةٌ، يَصِرُّهُ» بكسر الصّاد في المستقبل، وهذا كما يقال: «صِرَّةٌ يَصِرُّهُ»، و«يَصِرُّهُ من الضَّر»^(٢).

وقرئ: «فَصِرْهَنَّ» عكس ما قبلها، أي: بفتح الصّاد مع كسر الرّاء مُشَدَّدة^(٣)، من: «التَّصْرِيَّة»، وهي الجمع^(٤)، وفي الحديث: «لا تَصْرُوا الإبل ولا الغنم»^(٥)، أي: «لا تَجْمَعُوا ألبانها بالشّد لتغروا غيركم»^(٦).

وما ذكرته من كون الضّم والكسر بمعنى واحد، والضّم للإمالة، والكسر للتقطيع هو المشهور.

وعن الفراء أن الضّم صالح للمعنيين، وأما الكسرة فللتقطيع فقط، وتُقل عنه أيضاً أنه قال: «صَارَةٌ» مقلوب من: «صِرَّاهُ عن كذا» أي: «قَطَعَهُ عنه»، ويقال: «صُرْتُ الشيء فانصار»، أي: «قطعته فانقطع»^(٧)، وقالت الخنساء^(٨):

ولو لا يُلاقِي الذي لاقِيته حَضِنٌ لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهُ وَهِيَ تَنْصَارُ.

أي: تَنْقَطِعُ.

(١) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٢٨/١، وإعراب الشواذ: ٢٧٤/١، والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١.

(٢) - قال أبو الفتح ابن جني - عند توجيهه لهذه القراءة -: "كسر الصاد وتشديد الرّاء غريب؛ وذلك أن "يَفْعَلُ" في المضاعف المتعدي شاذ قليل، وإنما بابه "يَفْعَلُ"، كَصَبَّ الماء يَصُبُّه". المحتسب: ٢٢٨/١.

(٣) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٢٨/١، والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١.

(٤) - انظر: المحتسب: ٢٢٩/١.

(٥) - وتمام الحديث: "لا تَصْرُوا الإبلَ وَالْعَنَمَ فَمَنْ ابْتاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ".

أخرجه البخاري، كتاب البيوع، رقم: (٢٠٠٤)، ومسلم، كتاب البيوع، رقم: (٢٧٩٠)، والنسائي، كتاب البيوع، رقم: (٤٤١١)، وكلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) - انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٢٤/٤، وشرح مسلم للنووي: ١٦١/١٠.

(٧) - لم إجد في معانيه، ونقله عنه أبو حيان في البحر: ٢٩٧/٢.

(٨) - البيت: في: البحر: ٣١٠/٢، واللسان: مادة "صور" ٣٠٤/٨، والحجة للفارسي: ٣٩١/٢، ومجاز القرآن: ٨١/١.

وقد اختلفوا في هذه اللفظة: أعربية الأصل أم مُعَرَّبَةٌ؟.

ثم القائلون بتعريبها منهم مَنْ قال: هي مُعَرَّبَةٌ من [النَّبْطِيَّة] ^(١)، وهو ابن عباس وأتباعه ^(٢)، ومنهم مَنْ قال: هي مُعَرَّبَةٌ من السَّرِّيَّانِيَّة، وهو أبو الأسود الدؤلي ^(٣)، وأتباعه، والصحيح: أنها عربية غير مُعَرَّبَةٌ ^(٤).

قوله: (وَبِالْوَصْلِ) خبر مُقَدَّم، (وَقَالَ اعْلَمْ) مبتدأ مؤخر، أي: قال اعلم كائن ومَقْرُوءٌ بهمزة الوصل ^(٥).

وقوله: (شَافِعٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: «هو أَثَرُ شَافِعٍ»، وهذه الجملة مستأنفة مؤذنة / بأن (اعْلَمْ) أَمْرٌ شَافِعٌ لِمَا تقدمه من الأوامر تنبيهاً على صحة وجهه ^(٦).

(وَمَعَ الْجَزْمِ) حال من الضمير المستتر في الخبر، وهو: (بِالْوَصْلِ) أي: «قال اعلم مستقر بالوصل حال كونه مَصْحُوباً مع الجزم»، وهذا إعراب ظاهر.

وقيل: بل (قَالَ اعْلَمْ) مبتدأ، (وَشَافِعٌ) خبره ^(٧).

قال أبو شامة: «أي: هو ذو شفع بالوصل مع الجزم، أي: جمع بين همزة الوصل مع إسكان آخره على أنه فعل أمر، أو يكون معنى: (شافع) من «الشفع»

(١) - في كلتا النسختين: "من التنظير"، وهو خطأ، والمثبت من البحر المحيط: ٣١٠/٢.

(٢) - منهم: مجاهد، والضحاك. انظر: البحر: ٣١٠/٢.

(٣) - هو: ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر الدؤلي البصري، أول من أسس النحو، كان من سادات التابعين، صحب علياً عليه السلام، وشهد معه صفين، وكان من أكمل الرجال رأياً، وأسدِّهم عقلاً، وهو أول من نقط المصحف، ت: ٦٩هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٤٥/١، وبغية الوعاة: ٢٢/٢-٢٣.

(٤) - انظر: البحر المحيط: ٣١٠/٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٣/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٦٨.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٧/٢.

(٧) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦٨/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٩٦.

بمعنى: الزيادة، لأنه زائد على ما تقدمه من الأوامر نحو: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ
..... وَأَنْظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ﴾^(١). انتهى^(٢).

فظاهر هذا الإعراب أن (بِالْوَصْلِ) متعلق بـ(شَافِعِ)، والأول أَقْلٌ تكلفاً.

قوله: (فَصْرُهُنَّ) مبتدأ، و(ضَمُّ الصَّادِ) مبتدأ ثان، و(فُصِّلَ) جملة فعلية خبره،
(بِالْكَسْرِ) متعلق به، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا بد من عائد مُقَدَّرٌ،
أي: «ضَمُّ الصَّادِ مِنْهُ»، أو تكون: «أَل» قائمة مقامه، أي: ضَمُّ صَادِهِ^(٣).

ومعنى: (فُصِّلَ) يُبَيِّنُ؛ لأن قراءة الكسر - كما تقدم - مُخْتَصِّصَةٌ بِالتَّقْطِيعِ،
والضَّمُّ صَالِحٌ لِلْأَمْرَيْنِ، فالمعنى: يَبَيِّنُ قِرَاءَةَ الضَّمِّ بِقِرَاءَةِ الْكَسْرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ^(٤) مِنْهُمَا
بِمَعْنَى الْآخِرِ عِنْدَ قَوْمٍ، أو لا بد من انضمام أحدهما إلى الآخر إن قلنا هما غيران - كما
تقدم تقريره -^(٥).

ولذلك قال أبو البقاء: «فَأَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ قَطَّعَهُنَّ»، وَلَمَّا فَسَّرَهُ بِقَطَّعَهُنَّ قَدَّرَ
مَحذُوفًا يَتَعَلَّقُ بِهِ «إِلَى»، تقديره: فَقَطَّعَهُنَّ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَهُنَّ إِلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَجُودُ
عِنْدِي أَنْ يَكُونَ: ﴿إِلَيْكَ﴾ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَضْمَرِ، تَقْدِيرُهُ: «فَقَطَّعَهُنَّ مُقَرَّبَةً
إِلَيْكَ»، أو «مَمَالَةً إِلَيْكَ»، أو نحو ذلك^(٦).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٦٨/٢.

(٣) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٦٨، وشرح شعله: ص ٢٩٦.

(٤) - في الأصل "واحدة"، والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٩/٢، وشرح شعله: ص ٢٩٦.

(٦) - التبيان: ١٧٦/١.

وَمِنْ مَجِيءِ (فُصِّلَ) بِمَعْنَى: «بَيَّنَّ» قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَحْكَامَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْنَا﴾^(١)، وَمِنْهُ: تَفْصِيلُ الْمُحْمَلِ، أَي: بَيَانُهُ.

٥٢٤- وَجُزْءًا وَجُزْءًا ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِفًا وَحَيْثُ شَمَّا أَكْلَهَا ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَا
أَمْرٍ لَمَنْ رَمَزَ لَهُ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ: (صِفًا)، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ، أَي: يُوصَفُ لَهُ
ضَمَّ الْإِسْكَانَ، أَي: يُذَكَّرُ فِي عَيْنٍ: ﴿جُزْءًا﴾ الْمَنْصُوبِ، وَ﴿جُزْءًا﴾ الْمَرْفُوعِ، فَأَمَّا
الْمَنْصُوبُ فَوَارِدٌ فِي سَوْرَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا هَذِهِ: ﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ
جُزْءًا﴾^(٢)، وَالثَّانِيَةُ سُورَةُ الزَّخْرَفِ: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾^(٣)، وَأَمَّا
الْمَرْفُوعُ فَوَارِدٌ فِي سُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْحَجْرُ: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾^(٤).
وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْمَنْصُوبِ وَالْمَرْفُوعِ لِشَمْلِ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَغَيْرِهَا^(٥).

وَإِنَّمَا قَالَ: (ضَمَّ الْإِسْكَانَ) فَأَضَافَ الضَّمَّ لِلْإِسْكَانِ، وَقَيَّدَهُ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ
عَلَى ذِكْرِ الضَّمِّ لِأَخِذِ ضِدُّهُ - وَهُوَ الْفَتْحُ - لِقِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ فَكَانَتْ تَخْتَلُّ.
وَقَدَّمَ النَّازِمُ ذِكْرَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ لِأَنَّهُ فِي السُّورَةِ الَّتِي [هُوَ]^(٦) فِيهَا،
وَغَيْرُهُ تَبِعَ لَهُ^(٧).

(١)- سورة هود، الآية: ١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣)- الآية: ١٥.

(٤)- الآية: ٤٤.

(٥)- انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٦٩، والسراج: ص ١٦٥.

(٦)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "تجيء"، وهو خطأ، وما أثبتته يقضيه السياق، وكما هو موجود في إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

وإنما حافظ على لفظ المنصوب / دون المرفوع بخلاف: (صراط)، و(قرآن)، [١/٤٥٦] و(بُيُوت) في قوله: (وعند سِراطٍ والسِّراطِ)^(١)، (ونقلُ قرآنٍ والقرآنِ)^(٢)، (وكسِرُ بُيُوتٍ والبيوتِ)^(٣) لأنه في هذه الأشياء اكتفى بدخول لام التعريف والخلو منها في الضبط.

وأما هنا فلم تدخل الألف واللام في لفظ منه، وتسقط من آخر، بل أتى مرفوعاً ومنصوباً، وأتى بمجموع حالتيه؛^(٤) ضابطاً بذلك محلّ الخلاف^(٥)، وهذا كما تقدم في قوله: (وشيءٍ وشيئاً) في باب نقل حركة الهمزة^(٦)، فعليك باعتباره ثمّة، ونقله إلى هنا.

ثم أخبر أن هذا الحكم - وهو ضمّ الإسكان - وارد في: ﴿أَكُلْ﴾ المضاف^(٧) للهاء الذي هو ضمير الغائبة نحو: ﴿فَأَتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾^(٨) هنا، ﴿أَكْلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ في الرعد^(٩)، لمن رمز له بالذال المعجمة، وهم ابن عامر والكوفيون.

ثم أخبر عمّن رمز له بالذال المعجمة أيضاً، وبالحاء المهملة وهم ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو فعلموا ذلك في: ﴿أَكُلْ﴾ غير المضاف لهاء، سواء أضيف إلى

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٢)، فرش سورة البقرة.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٤) - في الأصل زيادة كلمة: "كذلك" بعد: "حالتيه"، والمثبت ما في (ت).

(٥) - قال هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وانظر: كتر الجعيري (خ): ٣٦٩.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٨)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٩٠١/٢.

(٧) - في الأصل تكررت: "المضاف"، والمثبت كما في (ت).

(٨) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٩) - الآية: ٣٥.

ضمير مُذَكَّرٌ نحو: ﴿مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾^(١)، أم إلى ظاهر نحو: ﴿أَكُلِ خَمَطٍ﴾^(٢) أم لم يُضَفْ نحو: ﴿وَنَفِضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾^(٣) وتعيّن لمن لم يُذَكَّر في الترجمتين الإسكان.

وقد تقدّم عند قوله: (وَهَزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِينِ فُصْلًا)^(٤) أنهما لغتان، أو أحدهما أصلٌ للآخر، وتقدّم كلام عيسى بن عمّر في ذلك فعليك بالالتفات إليه^(٥).

فَمَنْ قرأ الجميع بالإسكان فهو إمّا موافق لإحدى اللغتين، وإما مُخَفَّفٌ للضمّ، ومَنْ قرأ بالضمّ فهو إمّا مُثَقَّلٌ ما كان ساكنًا، وإمّا موافق لإحدى اللغتين.

والوجه لأبي عمرو في موافقته للكوفيين وابن عامر فيما لم يُضَفْ لضمير المؤنثة الغائبة، فَضَمَّ إسكانه، وعدم موافقته لهم فيما أضيف إلى ضمير المؤنثة الغائبة فَسَكَّنَ: أن المضاف إلى ضمير المؤنثة ثَقِيلٌ بإضافته للمؤنث، فَنَاسَبَهُ التَّخْفِيفُ، وما لم يُضَفْ إليه: خَفِيفٌ فلا يَضُرُّ ضَمُّه، وهو اعتبار حَسَنٌ^(٦).

قوله: (وَجَزْءًا) مفعول مُقَدَّمٌ، (وَجَزْءٌ) عَطِيفٌ عليه، وَرَفِعَ على الحكاية، و(ضَمَّ الإسكان) بدل منه، بدل اشتمال، و(صِفٌ) هو العامل في: (جَزْءًا)، والتقدير: «صِفٌ

(١) - سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٢) - سورة سبأ، الآية: ١٦.

(٣) - سورة الرعد، الآية: ٤.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٠)، فرش سورة البقرة، وانظر شرحه لهذا البيت ص ٢٥٠ من هذه الرسالة.

(٥) - قول عيسى بن عمر: "كل اسم ثلاثي مضموم الفاء لك في عينه وجهان: السكون، والضم"، وعلى هذا تكونان لغتين مستقلتين ليست أحدهما أصلًا للأخرى، وقيل: إن إحداهما أصلٌ، والأخرى مخففة منها، كما تقول: "عُنُقٌ وعُنُقٌ"، و"طُنْبٌ وطُنْبٌ"، انظر: الكتاب: ٤/١١٣، ومعاني الأحفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة "عسُر" ١٠/١٤٥، والحجة لابن زنجلة: ص ٤٥، وكشف المشكلات: ٣٠١/١.

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٤/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ١/٥١.

ضَمَّ إِسْكَانَ جُزْءًا وَجُزْءًا، ولا بد من ضمير عائد من البدل على المُبْدَل منه، أي: ضَمَّ الإسكان منه، أو قامت: «أل» مقامه، أي: ضَمَّ إسكانه.

ويجوز أن يكون: (وَجُزْءًا) مبتدأ، (وَجُزْءًا) عَطِيفٌ عليه، وأتى: بـ(جُزْءًا) الأول منصوباً على الحكاية، و(ضَمَّ الإسْكَانَ) مفعول مُقَدَّم، و(صِفٌ) عاملٌ فيه، والجملة خير المبتدأ، والعائد مُقَدَّر، أي: «وصِفٌ ضَمَّ الإسْكَانَ فيهما أو منهما»، أو قامت «أل» مقامه، أي: «صِفٌ ضَمَّ إسْكَانَهُمَا»^(١).

قوله: (وَحَيْثُ مَا)^(٢) شَرَطُ حُذِفِ فِعْلُهُ / وجوابه، وبقي فاعِلُ فِعْلٍ الشرط، والتقدير: «وحيث ما أتى أكلها، أو وَقَعَ صِفٌ إسْكَانَهُ بالضَّمِّ أيضاً».

أو «صِفٌ أَكَلَهَا» أي: «وحيث ما أَكَلَهَا موجود فصِفٌ ضَمَّ إسْكَانَهُ أيضاً، للدلول الذال من: (ذِكْرًا)». انتهى^(٣).

وهذا ليس بجيد لأن: (حَيْثُ مَا) أداة شَرَطٍ، ولا يليها إلا الأفعال ظاهرة أو مُضْمَرَةٌ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٤)، وكأنه نَحَى مَنْحَى مَذْهَبَ الكوفيين، وهو أنهم يوقعون بعد أدوات الشَّرَطِ الجمل الاسمية، ولا يُقَدَّرُونَ في الآية شيئاً^(٥).

قوله: (ذِكْرًا) يَجْرِي فيه أوجه:

أحدها: أنه مصدر لـ(صِفٌ) من حيث المعنى، لأن الوَاصِفِ ذَاكِرٌ^(٦)، وهل هو مصدر لـ(صِفٌ) الملفوظ به، أو لـ(صِفٌ) مُقَدَّرًا؟.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٢) - في (ت) رسمت "وحيثما".

(٣) - قاله أبو شامة في إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

(٤) - سورة التوبة، الآية: ٦.

(٥) - انظر: شرح التسهيل: ٣٦٥/١، وشرح التصريح: ٣٩٦/١.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤١/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

احتمالان، قال بالأول: أبو شامة^(١)، وبالثاني: أبو عبد الله^(٢).

الثاني: أنها مفعول من أجله، أي: لأجل الذكْرَى^(٣)، بمعنى: التذْكر [لعرل]^(٤).

والثالث: أنها خير مبتدأ مُضْمَر، أي: هي ذكْرَى^(٥).

والرابع: أنها حال، إما على حَذْف مضاف، أي: صِفْ ذلك ذا ذكْرَى، وإما

على وقوع المصدر مَوْعِ الحال، أي: مُذَكَّرًا^(٦).

قوله: (وَفِي الْعَيْرِ) أي: في غير ما أضيف لَهَا، وهو متعلق بمبتدأ محذوف،

(ذُو حُلَا) خبره، أي: «وَضَمَّ الإسْكَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ذُو حُلَا»، و(حُلَا): جَمْعُ

«حُلِيَّة»، وقياسها «حَلِي» بالكسر، كـ«لحِيَّة ولحِي»^(٧).

وقيل: بل هي جَمْعُ «حُلَّة» فأبدل من إحدى اللامين حرف عِلَّة.

وفي دخول «أل» على: (غَيْرِ) نظراً؛ إذ لا يميزه أهل اللسان للزومها

الإضافة^(٨).

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٤/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٠/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

(٤) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٠/٢.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٠/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

(٧) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

(٨) - سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند شرحه لقول الناظم:

(وما يحدعون الفتح من قبل ساكنٍ وبعد ذكا والغير كالحرف أولاً)

من الشاطبية، البيت رقم: (٤٤٥)، انظر: ص ١٥٧ من هذه الرسالة.

وأشار بذلك إلى أن الضم في غير المضاف إلى ضمير^(١) المؤنث حسنٌ صاحبُ زينةٍ لما فيه من خفة اللفظ^(٢)، وتقدم تقريره.

٥٢٥- وَفِي رُبُوعٍ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَهَاهُنَا عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ نَبَّهْتُ كُفْلًا

أخبر عمن رمز له بالنون والكاف من: (نَبَّهْتُ كُفْلًا)، وهما عاصم وابن عامر أهمما قرءا في هذه السورة: ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ﴾^(٣)، وفي المؤمنون: ﴿ وَءَاوَيْنَهُمَا إِلَى رُبُوعٍ ﴾^(٤) بفتح ضمِّ الراء منهما، فتعين لغيرهما ضمُّ الراء على ما قيده، وإنما قيّد الفتح بالضم لأنه لو سَكَت على الفتح لأُخِذَ بِضِدِّهِ، وهو الكسر للباقيين، فكانت تختل.

وقال أبو عبدالله: «ولو اقتصر على ذكر الضم في قراءة المرموزين لأُخِلَّ بقراءة الباقيين». انتهى^(٥).

وكأنه سبق قلم منه، وإصلاحه ولو اقتصر على ذكر الفتح؛ لأن المرموزين لم يقرءوا بالضم، إنما قرءوا بالفتح فتأمل^(٦).

(١)- "إلى ضمير" سقطت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

(٣)- سورة البقرة الآية: ٢٦٥.

(٤)- الآية: ٥٠.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٦١٤/٢.

(٦)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٦٩.

والفتح والضّم لغتان مشهورتان^(١)، وفيها لغات أُخَرَ: «رُبُوَّة» بكسر الراء أيضاً، ويقال: «رُبَاوَةٌ» بفتح الراء وضّمّها وكسرها، ولم يُقرأ منها في الفصح إلا بهاتين^(٢).

ونظير ﴿رَبْوَةٌ﴾: ﴿جَذْوَةٌ﴾^(٣) فإنها مثلثة ألفاً إلا أنه / قُرئ بالجميع كما [١/٤٥٧] سيأتي بيانه^(٤) - إن شاء الله تعالى -.

قوله: (وَفِي رُبُوَّةٍ) متعلق بـ(نَبَّهْتُ)، وكذلك: (عَلَى فَتْحٍ) متعلق أيضاً به، (وَفِي الْمُؤْمِنِينَ) يجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال من: (رُبُوَّةٍ) أي: حال كونها كائنة في المؤمنين، وإن شئت قلت: «المؤمنين» على الإعراب، وإن شئت: [«في المؤمنون»^(٥)] على الحكاية من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٦).

ومثله قوله فيما سيأتي: (وَلِي دِينٍ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ تَحَصَّلًا)^(٧)، وإن شئت: «في الكافرين»؛ ويجوز أن يتعلق بـ«أعني» مُضمراً على البيان، أي: «أعني».

(١) - الضم: لغة قريش، والفتح: لغة تميم، انظر: معاني القراءات: ص ٨٧، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٣/١، والإتحاف: ٤٥٢، و«الرُبُوَّة»: المكان المرتفع من الأرض. انظر: المفردات للراغب: ص ١٩٣، وعمدة الحفاظ: مادة «رب و» ٦٩/٢.

(٢) - انظر هذه اللغات في: المفردات للراغب: ص ١٩٣، وعمدة الحفاظ: مادة «رب و» ٦٩/٢، ومختصر الشواذ: ص ١٦، وتفسير القرطبي: ٣١٦/٣، واللسان: مادة «ربا» ٩٢/٦.

(٣) - سورة القصص، الآية: ٢٩.

(٤) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَجَذْوَةٌ اضْمُمُ فُزْتُ وَالْفَتْحَ نَلُّ وَصُجْبُ نَةً كَهْفُ.....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٤٧) فرش سورة القصص.

(٥) - في كلتا النسختين: «المؤمنين» المحرور، والمثبت المرفوع موافقة للسياق.

(٦) - سورة المؤمنون، الآية: ١.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١١١٩) فرش سورة الكافرون.

و(هَاهُنَا) عَطَفَ عَلَى: (الْمُؤْمِنِينَ)، و(فَتَحِ) مَصْدَرٌ مضاف للمفعول، قوله: (كُفَّلًا) مفعول: (نَبَّهْتُ)، وهو جَمْعُ «كَافِلٍ»، و«الكَافِلِ» و«الضَّامِنِ»، و«الضَّمِينِ»، و«الزَّرْعِيمِ»، بمعنى واحد^(١)، وأشار بذلك إلى أن طلبة العِلْمِ وخدمته، والمتكفلين بنقله، وتوجيه قراءته^(٢)، أي: نَبَّهْتُ قوماً هذه صِفَتُهُمْ^(٣)، فأما مَنْ هو على ضِدِّ هذه الصفة فلا يُجَدِّدُهُمْ تَنْبِيهِهِ.

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي^(٤).

وأبلغ ما جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾^(٥) فَعَلَّقَ الأمر بالتذكير على وجود نفع الذِّكْرَى وَجَدَّوْاها^(٦).

٥٢٦- وفي الوصلِ للْبَزِيِّ شَدَّدَ تَيْمَمُوا وتَاءَ تَوَفَّى فِي النَّسَاءِ عَنْهُ مُجْمَلًا

أخذ يذكر كل ما شَدَّده البزري في حالة الوصل دون الوقف، وأصلها ما في هذه السورة: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا أَلْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٧)، ثم ساق معها ما شاكلها في جميع السُّور، والوارد منه عنه ثلاثة وثلاثون مَوْضِعًا، أَحَدٌ وثلاثون بلا خلاف عنه، وفي اثنين خلاف عنه، وسيدكرهما الناظم بعد استيفائه المتفق عليه.

(١)- انظر: اللسان: مادة "كفل" ٩٢/١٣.

(٢)- في (ت) "قراءته".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧١/٢، واللآلئ الفريدة: ٦١٤/٢.

(٤)- البيت بلا نسبة في: البحر: ٤٥٤/٨، والمحزر: ٢٨٣/١٦، والدر المصون: ٧٦٣/١٠.

(٥)- سورة الأعلى، الآية: ٩.

(٦)- انظر: البحر: ٤٥٤/٨، والدر المصون: ٧٦٣/١٠.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

وهذا هو المشهور عن البزي أعني: الثلاثة والثلاثين وفاقاً وخلافاً، وقد روي عنه التشديد في ما كان مثله في جميع القرآن، نقله مكّي في "التبصرة"، ثم قال: «والمعول عليه هذه المواضع بعينها»^(١).

ثم هذه التاءات مُنْقَسِمَةٌ إلى ثلاثة أقسام:

قسم: وَقَعَ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ نَحْوُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ فِي النِّسَاءِ^(٢)، وَ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾^(٣)، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾^(٤).

وَقِسْمٌ وَقَعَ قَبْلَهُ حَرْفٌ مَدٌّ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٥)، ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ﴾^(٦)، وَ﴿تَلَهَّى﴾^(٧).

وَقِسْمٌ وَقَعَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ نَحْوُ: ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾^(٨)، ﴿نَارًا تَلظَّى﴾^(٩)، وَ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾^(١٠).

فَالْقِسْمَانِ الْأُولَانِ: التَّشْدِيدُ فِيهِمَا وَاضِحٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَيْسَ فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنِينَ الْبَتَّةِ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّاكِنِينَ إِلَّا أَنَّهُمَا عَلَىٰ

(١) - التبصرة: ص ٤٤٩.

(٢) - الآية: ٩٧.

(٣) - سورة الأعراف، الآية: ١١٧، والشعراء، الآية: ٤٥.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٦) - سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

(٧) - سورة عبس، الآية: ١٠.

(٨) - سورة الشعراء، الآية: ٢٢١.

(٩) - سورة الليل، الآية: ١٤.

(١٠) - سورة النور، الآية: ١٥.

حَدَّهْمَا؛ إذ الأول منهما حَرْفٌ مَدٌّ ولين، والثاني مُدْغَمٌ، ونظير ذلك: ﴿دَابَّةٌ﴾^(١)،
و﴿الصَّاحَّةُ﴾^(٢).

[٤٥٧/ب] والقسم الثالث: التشديد فيه مُشْكَلٌ / مِنْ حَيْثُ أَنْ فِيهِ جَمْعٌ بَيْنِ سَاكِنِينَ
عَلَى غَيْرِ حَدَّهِمَا، وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٣)، وَبَعْضُهُمْ لَا يُسَمِّيهِ إِدْغَامًا، وَيُسَمِّيهِ
إِخْفَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا وَأَقْوَالُ النَّاسِ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ:

(وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ ٠٠٠) البيت^(٤).

وَسَيَأْتِي قَرِيبٌ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٥).

وبعض المصنفين ذَكَرَ هَذِهِ التَّاءَاتِ فِي بَابِ الإِدْغَامِ، وَهُوَ الأَلِيْقُ لِأَنَّ هَذَا قَرِيبٌ
مِنَ الأَصُولِ المَطْرُدَةِ^(٦).

والتشديد هنا: عبارة عن إِدْغَامِ إِحْدَى التَّاءَاتِ فِي مِثْلِهَا لِأَنَّ الأَوَّلَى مِنَ الجَمِيعِ
حَرْفٌ مُضَارَعَةٌ، وَالثَّانِيَةُ إِمَّا تَاءٌ: «تَفَعَّلَ»، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾، وَإِمَّا تَاءٌ: «تَفَاعَلَ»
نَحْوُ: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ﴾^(٧)، فَلَمَّا اجْتَمَعَ تَاءَانِ تَقُلُّ اللفظ بهما، فمِنْهُمْ مَنْ

(١) - من مواضعها: سورة البقرة الآية: ١٦٤.

(٢) - سورة عبس، الآية: ٣٣، وانظر: إبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

(٣) - منهم: مكي في الكشف: ٣١٥/١، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠٨/١، وبعض النحويين كما ذكر
أبو حيان في البحر: ٣٣١/٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٦)، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين. وانظر:
العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٦٣/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٧١، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(نِعِمَّا مَعَا فِي التُّونِ فَتَحَّ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ العَيْنِ صِيغٌ بِهِ حُلَا)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٣٦)، فرش سورة البقرة.

(٦) - منهم أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار في كتابه: "غاية الاختصار في القراءات العشر":
١٧٨/١، ١٧٩.

(٧) - سورة الصافات، الآية: ٢٥.

خَفَّفَ ذلك بالإدغام، وهو البزي، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ^(١)، ومنهم مَنْ بَالِغٌ فِي التَّخْفِيفِ فَحَذَفَ إِحْدَى التَّائِينَ^(٢)، وهل هي الأولى، أو الثانية؟.

قولان مشهوران^(٣)، تقدم تحقيقهما في قوله:

(وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ تَابِتًا ٠٠) البيت^(٤)،

فعليك باعتباره ثَمَّةً^(٥).

وقوله: (فِي الوَصْلِ) تَحَرَّزَ مِنَ الوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَ التَّاءِ، والابتداء بها، فإنه لا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الإِدْغَامُ البتَّة، وما ذاك إلا لأنه إدغام إِحْدَى مثلين في الآخر^(٦) كما عرفت تقريره، والإدغام لا يكون إلا بَأَنْ يُسَكَّنَ الأَوَّلُ، والابتداء بالسَّاكِنِ مُتَعَدِّرٌ^(٧)؛ فَتَعَدَّرَ التَّشْدِيدُ فِي الإِبْتِدَاءِ بِهَذِهِ التَّاءَاتِ، والوقف على ما قبلها^(٨).

وقد تَسَمَّحَ أَبُو شَامَةَ حَيْثُ قَالَ: «لأن هذه المواضع التي وقع التشديد في أوائلها هي أفعال مضارعة، أولها تاء مضارعة، ثم التاء التي من نفس الكلمة»^(٩).

- (١)- وفي هذا مراعاة للأصل والرسم، لأن أصلها: "تيمموا"، بتاءين. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٤/١، والنشر: ٢٣٤/٢.
- (٢)- وفي هذا مراعاة للرسم فقط. انظر: الكشف: ٣١٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، والموضح: ٣٤٥/١، والإتحاف: ٤٥٤/١.
- (٣)- هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ولكل أدلة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٩٤/٤، وشرح التصريح: ٧٦١/٢.
- (٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٥)، فرش سورة البقرة.
- (٥)- انظر: ص ٢٨٩ من هذه الرسالة.
- (٦)- في (ت): "صاحبة".
- (٧)- انظر: الكتاب: ٤٧٥/٤، وكشف المشكلات: ٣٠٣/١.
- (٨)- انظر: التبصرة: ٤٤٩، والنشر: ٢٣٣/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٢/٢.
- (٩)- إبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

فيه تَسَمَّحَ لأنها ليست من نفس الكلمة، بل زائدة عليها لأن تاء: «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ» زائدة بلا خلاف، فلا فرق حينئذٍ بينها وبين تاء المضارعة من حيث الزيادة. والله أعلم.

ومثل أبي شامة لا يُتَسَامَحُ له بمثل هذه الفاضحة !.

قوله: (وَفِي الوَصْلِ)، و(لِلْبَزِيِّ) كلاهما مُتَعَلِّقٌ بـ(شَدَّدَ)، ومعنى (شَدَّدَ): أَدْعَمَ، فَعَبَّرَ بِاللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ، إذ^(١) يلزم من الإِدْغَامِ التَّشْدِيدَ.

و(تَيَمَّمُوا) مفعول: (شَدَّدَ)، [أي]^(٢): «أَوْقَعَ التَّشْدِيدَ فِي تَيَمَّمُوا»^(٣)، ومعلوم أنه لا يليق ذلك إلا بالتاء، إذ الميم الأولى مُشَدَّدَةٌ باتفاق، ويدل على الأول قوله: (وَتَاءَ تَوَفَّى) فَصَرَّحَ بِالْمُضَافِ الْمَقْدَّرِ، فَـ(تَاءَ تَوَفَّى): معطوف على: (تَيَمَّمُوا)، ولا حاجة إلى تقدير فعلٍ ناصب له، أي: وَشَدَّدَ تَاءَ تَوَفَّى، فيتعلق به الجارّان، أعني: (فِي النَّسَاءِ)، و(عَنَّهُ)^(٤).

قوله: (مُجْمَلًا) يجوز أن يكون: حالاً من فاعل: (شَدَّدَ)، أو من: هاء (عَنَّهُ) العائدة على: (الْبَزِيِّ)^(٥)، ومعناه على الإِعْرَابِيِّنَ: أْتِيَا بِالْجَمِيلِ، يقال: أَجْمَلُ، فهو مُجْمَلٌ إذا أتى بالفعل الجميل^(٦)، وقد ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنْ / التَّاءَاتِ ثَلَاثَتَيْنِ:

إحدهما: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾^(٧).

(١) - في الأصل: "أو"، والمثبت من (ت).

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٣) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٦٩، وشرح شعلة: ص ٢٩٧.

(٤) - ممن قدّر ذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٢/أ.

(٦) - قال السخاوي: "يشير بذلك إلى طعن من طعن على مذهبه" فتح الوصيد: ٧٤١/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣٧١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٧.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

والثانية: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ اللَّامِلِكَةَ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾^(١)، ثم أَخَذَ
يَذْكُرُ بَقِيَةَ التَّاءَاتِ فَقَالَ:

٥٢٧- وَفِي آلِ عِمْرَانَ لَهُ لَا تَفَرَّقُوا وَالْأَنْعَامُ فِيهَا فَتَفَرَّقَ مَثَلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا حَرْفَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي آلِ عِمْرَانَ^(٢) وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا
تَفَرَّقُوا وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾، وَالثَّانِي: فِي الْأَنْعَامِ^(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾.

وَلَفْظُ بَقَوْلِهِ: (لَا تَفَرَّقُوا) بِقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ لَا بِقِرَاءَةِ الْبِزْيِ، وَفِي قَوْلِهِ:
(فَتَفَرَّقَ) بِقِرَاءَةِ الْبِزْيِ، إِذْ لَا يُمْكِنُهُ غَيْرُ ذَلِكَ لِاسْتِقِيمِ لَهُ الْوِزْنُ، وَلَمْ يَلْفِظْ بِقِرَاءَةِ
الْبِزْيِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي نَظْمِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: هَذَا، وَالثَّانِي: قَوْلُهُ:
(لِتَعَارَفُوا)^(٤).

إِلَّا أَنْ: (لِتَعَارَفُوا): يُمَكِّنُ قِرَاءَتَهُ بِقِرَاءَةِ الْبِزْيِ وَغَيْرِهَا؛ لِاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ مَعَ كُلِّ
مِنْهُمَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقْرَأَ هَذَا إِلَّا بِقِرَاءَةِ الْبِزْيِ لِثَلَاثِ يَنْكَسِرِ الْوِزْنَ^(٥).

وَقَدْ اتَّفَقَ لِلنَّاطِمِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ غَرِيبَةٌ؛ وَهُوَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِحَرْفَيْنِ
قَبْلَ تَاءٍ كُلٌّ مِنْهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ، وَحَرْفٌ مَتَحْرِكٌ فَإِنْ: ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ مِثْلُ: ﴿ وَلَا
تَيَمَّمُوا ﴾ فِي أَنْ كَلًّا مِنْهُمَا قَبْلَ تَائِهِ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ أَلْفٌ^(٦).

(١) - سورة النساء، الآية: ٩٧.

(٢) - الآية: ١٠٣.

(٣) - الآية: ١٥٣.

(٤) - في البيت رقم: (٥٣٤)، وسيأتي.

(٥) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٧٣/٢.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٣/٢.

وقوله: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ﴾ في أن كلاً منهما قبل تائه حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ، وبدأ في كل من البيتين بما قبل تائه حرف مد^(١) ولين.

و«لا» في قوله: (وَلَا تَفَرَّقُوا) ناهية، (وَتَفَرَّقُوا) أصله: (تَتَفَرَّقُوا) بتاءين، الأولى للمضارعة، والثانية للتفعل.

وقوله: (فَتَفَرَّقَ) الأصل: (فَتَفَرَّقَ)، والقول فيه كالذي قبله، وهو منصوب بإضمار: «أَنْ» بعد الفاء في جواب النهي، وهو في قراءة الجماعة يُشْبِهُ الماضي لفظاً.

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ)، و(لَهُ) متعلقان بفعل محذوف هو النَّاصِبِ لقوله: (لَا تَفَرَّقُوا)، و«الهاء» (لِلْبَيْتِ)، والتقدير: «وَشَدَّدَ لِلْبَيْتِ فِي آلِ عِمْرَانَ لَا تَفَرَّقُوا»، أي: «تاء» كما تقدم في قوله: (شَدَّدَ تَيْمَمُوا)، أي: «أَوْقَعَ فِيهِ التَّشْدِيدَ»^(٢).

ويجوز أن يكون: (فِي آلِ عِمْرَانَ) على هذا حالاً من: (لَا تَفَرَّقُوا)، أي: حال كونه مستقراً في آل عمران.

ويجوز أن يكون: (لَا تَفَرَّقُوا): مبتدأ محذوف الخبر، و(فِي آلِ عِمْرَانَ)^(٣)، و(لَهُ): متعلقان به، والتقدير: «وَلَا تَفَرَّقُوا فِي آلِ عِمْرَانَ الْبَيْتِ يَشُدُّ تَاءَهُ، أَوْ يَقْرَأ كَذَلِكَ»^(٤).

قوله: (وَالْأَنْعَامُ) مبتدأ، و(فِيهَا) خبرها^(٥)، و(فَتَفَرَّقَ) فاعل بالخبر، والتقدير: «وَالْأَنْعَامُ اسْتَقَرَّ فِيهَا فَتَفَرَّقَ لِلْبَيْتِ كَذَلِكَ»، أي: شَدَّدَ التَّاءَ^(٦).

(١) - "مد" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٣) - "عمران" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٥) - في (ت): "خبره".

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

ويجوز أن يكون: (فيها) خبراً مُقدِّماً، و(فَتَفَرَّقَ) مبتدأ مُؤخَّر، والجملة خبر الأول، ولا بد من تقدير زيادة مع ذلك، وهي: كذلك: «للبيزي»، أي: شدد له، وإلا فمُجرَّد الإخبار عن الأنعام بأن فيها فترق غير مفيد.

[٤٥٨/ب] / أو نقول أنه لَمَّا لفظ بـ(فَتَفَرَّقَ) مُشَدِّد التاء أغنى ذلك عن تقدير شيء آخر، كأنه قال: «والأنعام فيها فترق بالتشديد، كما تلفظت به للبيزي».

قوله: (مثلاً) بمعنى: أَحْضَرَ، وفاعله ضمير يعود على: «البيزي» أي: شَخَّصَ لك ذلك بالمثل وأحضره لك، من قولهم: «مُتَّلَ بين يديه»، ومنه: «مُتَّلَ له المسألة» أي: أبرزها في صورة التمثال المشخَّص^(١)، وهي جملة مستأنفة جيء بها للإخبار بأن البيزي لم يُفَرِّط في شيء بل كل ما قرأ به من هذا الفصل مثله لك، أي: أَحْضَرَهُ، وفي ذلك ثناء عليه حيث لم يَكْتُم ما عَلِم، بل نقله إلى من أراد روايته عنه^(٢).

ويجوز أن يكون: (فَتَفَرَّقَ) مفعولاً بـ(مُتَّلَ)، و(مُتَّلَ) خبر لقوله: (والأنعام)، والتقدير: «والأنعام مُتَّلَ فيها البيزي فَتَفَرَّقَ»، أي: أَحْضَرَهُ وأظْهَرَهُ^(٣).

والمشهور في قراءة: (مُتَّلَ) هذا بفتح الميم والتاء، على أنه فِعْلٌ ماضٍ مبني للفاعل، وقد عَرَفَتْ مَنْ فاعله.

ويُقرأ: (مُتَّلَ) بِضَمِّ الميم وكسر التاء على ما لم يُسَمَّ فاعله، ومعناه: أَحْضَرَ وأظْهَرَ، ويكون: (فَتَفَرَّقَ) مبتدأ ثانياً، و(مُتَّلَ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد هاء في: (فيها)، وهو متعلق بمحذوف على أنه حال من المبتدأ عند مَنْ يُجِيزُهُ، أو متعلق: بـ(مُتَّلَ) عند الكوفيين، أو بمحذوف على البيان، أي: «أعني فيها»، والصحيح الرواية الأولى، وهي أولى^(٤) لسلامتها من هذه التكلِّفات.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٢) - انظر: وكثر الجعري (خ): ٣٧٠.

(٣) - انظر: اللالئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٤) - "وهي أولى" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

٥٢٨- وَعِنْدَ الْعُقُودِ التَّاءُ فِي لَا تَعَاوَنُوا وَيُرْوَى ثَلَاثًا فِي تَلَقَّفُ مَثَلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ:

أحدها: قوله في المائة^(١)، وعبر عنها بالعقود: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

وَالْعُدْوَانِ﴾.

والثلاث الباقية بلفظ واحد، وهي: ﴿تَلَقَّفُ﴾، أحدها: في الأعراف^(٢):

﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾، الثاني: في طه^(٣): ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ﴾،

والثالث: في الشعراء^(٤): ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ أيضاً.

وقوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾: كقوله: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ

تَلَقَّفُ﴾، ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ﴾: مثل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ﴾ في أن

ما قبل تائها حرف متحرك، وسيأتي الخلاف في سكون: «لام»: ﴿تَلَقَّفُ﴾، وفتحها

لغير البزي^(٥).

وقوله: (وَعِنْدَ الْعُقُودِ) خبر مُقَدَّم، و(التَّاءُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ،

أي: «مُشَدَّدُ التَّاءِ فِي وَلَا تَعَاوَنُوا»، و(فِي لَا تَعَاوَنُوا) إما بيان، أي: «أعني في لا

(١) - الآية: ٢.

(٢) - الآية: ١١٧.

(٣) - الآية: ٦٩.

(٤) - الآية: ٤٥.

(٥) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وفي الكل تَلَقَّفُ خِفُّ حَفْصٍ.....)

متن الشاطبية، من البيت: رقم (٦٩٤)، فرش سورة الأعراف.

تعاونوا»، وإما حال من: (التاء) لأنها في الأصل مُضَاف إليها، وهي مفعول في المعنى^(١).

ويجوز أن تكون: (التاء) مبتدأ، و(في لا تَعَاوَنُوا) خبره، أي: «وتشديد التاء في لا تعاونوا»، ويكون: (عِنْدَ الْعُقُودِ) إما حالاً من ضمير الخبر، وإما متعلّقاً بمحذوف على جهة البيان، أي: «أعني عند العقود».

/ قوله: (وَيَرَوِي ثَلَاثًا) أي: «وَيَرَوِي الْبَزِي عَن أَشْيَاخِهِ ثَلَاثًا مِنَ الْكَلِمِ»، [١/٤٥٩] و(فِي تَلَقَّفُ): صفة لـ(ثَلَاثًا)^(٢).

و(مُثَلًّا) صفة ثانية، أو حال من: (ثَلَاثًا) لأنها لَمَّا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ، أو من الضمير المستتر في الجار الواقع صفة^(٣)، و(مُثَلًّا) جَمْعُ «مَائِلٍ»، كـ«ضَرْبٍ» في جَمْعٍ: «ضَارِبٍ»، والمَائِلُ الْحَاضِرُ مِنْ: «مَثَلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ»، أي: حَضَرَ، أي: يَرَوِي ثَلَاثًا حَاضِرَاتٍ غَيْرِ غَائِبَاتٍ؛ لشهرتها بين أهلها^(٤)، وما أَحْسَنَ ما جاء قوله: (مُثَلًّا) بعد قوله: (مُثَلًّا) فهو مِنَ التَّجَانُّسِ الْخَطِّيِّ مَعَ مُقَابَرَةِ الْفَلِظِ، وهو مِنْ أَحْسَنِ الْبَدِيعِ.

٥٢٩- تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصَرُونَ نَارًا تَلْظِي إِذِ تَلْقَوْنَ ثِقْلًا.

ذكر في هذا البيت سبعة أحرف، منها لفظ: ﴿تَنْزَلُ﴾ أربع كلمات، واحدة

في الحجر: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٥)، وثنيتان في الشعراء:^(٦)

﴿هَلْ أَنْبِئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ﴾ ﴿تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ﴾

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٢)- في الأصل "ثلاثا"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٣/٢، والسراج: ص ١٦٦.

(٥)- سورة الحجر، الآية: ٨، على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٦)- الآية: ٢٢١، ٢٢٢.

والرابع في سورة القدر^(١): ﴿شَهْرٍ تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾، والخامس:
﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ﴾^(٢) في الصفات^(٣)، والسادس: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا
تَلَظَّى﴾^(٤) في الليل^(٣)، السابع: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ في النور^(٤).

أمّا: ﴿تَنْزَلُ﴾ الذي في الحجر: فقبل تائه حَرْفٌ مَدٌّ ولين، فالإدغام فيه
سائغ لأنه مثل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ وبابه، وأمّا: ﴿تَنْزَلُ﴾ الأول من الشعراء
و﴿تَنْزَلُ﴾ في سورة القدر، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾^(٤)، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾
فالإدغام^(٥) فيها: عَسِرٌ؛ لأن قبل تاء الجميع ساكن صحيح وأمّا: ﴿تَنْزَلُ﴾ الثاني،
فإدغامه صحيح لأن قبل تائه حرفاً متحركاً، وهو نون: ﴿الشَّيَاطِينُ﴾، وأمّا: ﴿لَا
تَنَاصِرُونَ﴾ فإدغامه أيضاً صحيح لأن قبل تائه حَرْفٌ مَدٌّ ولين، وهو مثل: ﴿وَلَا
تَيَمَّمُوا﴾ إلا أن «لا» هنا نافية^(٦).

وقال أبو شامة: «وأمّا الأول في الشعراء، والذي في القدر، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾
و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ فممتنع ذلك فيها؛ لأنها بعد ساكن... انتهى^(٧).

والعجب منه كيف يقول: «ممتنع»، وقد ثبت متواتراً؟!،
ثم إن هذا كقراءة أبي عمرو في الإدغام الكبير من نحو: ﴿حُذِرِ الْعَفْوِ وَأَمْرٌ

(١) - الآية: ٤.

(٢) - الآية: ٢٥.

(٣) - الآية: ١٤.

(٤) - الآية: ١٥.

(٥) - في الأصل: "بالإدغام"، والمثبت من (ت).

(٦) - في الأصل: "باقية"، والمثبت من (ت).

(٧) - إبراز المعاني: ٣٧٤/٢.

بِالْعُرْفِ ﴿١﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ ﴿٢﴾، وكقراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ ﴿٣﴾ فما قيل هناك يُقال هنا، فإنهما من وادٍ واحد، وأما كونه يقبل ذلك، ويعتذر عنه، ويرد هذا بالكلية فغير مرضى منه، وقد سبقه مكِّي إلى ذلك، ومنه أخذ.

فقال مكِّي - رحمه الله وعفا عنه - : «وقوع الإدغام في هذا قبيح وضعيف، ولا يجيزه جميع النحويين؛ إذ لا يجوز المد في الساكن الذي قبل المشدد، قال: وقد قال بعض القراء فيه: إنه إخفاء، وليس بإدغام، فهذا أسهل قليلاً / من الإدغام؛ لأن الإخفاء لا تشديد فيه». انتهى ﴿٤﴾.

قلت: قد تقدم الفرق بين الإدغام والإخفاء، وأن الإخفاء: يطلق بإزاء معانٍ قد تقدم بيانها في الإدغام الكبير ﴿٥﴾، والله الحمد.

قوله: (تَنَزَّلُ عَنْهُ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً على حذف مضاف، أي: «كلمات تنزل منقولة عنه بالتشديد».

قوله: (أَرْبَعٌ) يجوز أن يكون بدلاً من: (تَنَزَّلُ)، لأنه مُقَدَّرٌ أربع مرات، أو نقول: هو بدل من: «كلمات» المقدَّرة قبل: (تَنَزَّلُ)؛ لأنها مرادة؛ فهي في حكم المذكورة، بين تلك الكلم المضافة بأنها أربع ﴿٦﴾.

(١) - سورة الأعراف، الآية: ١٩٩.

(٢) - سورة المائدة، الآية: ٣٩، وهذا الإدغام خاص برواية السوسي عن أبي عمرو دون الدوري، انظر: النشر: ٢٧٦/١.

(٣) - سورة الكهف، الآية: ٩٧، وقراءة حمزة بتشديد الطاء، قال الشاطبي:

(وطاءَ فَمَا اسْطَاعُوا لِحَمْزَةٍ شَدَّدُوا)

متن الشاطبية، من البيت: رقم (٨٥٨)، فرش سورة الكهف.

(٤) - الكشف: ٣١٥/١، وقد ذكر أبو حيان الخلاف بين النحويين في هذا الإدغام، ثم قال: "وقراءة البزي ثابتة تلقنتها الأمة بالقبول وليس العلم محصوراً على ما نقله أو قاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم». البحر: ٣٣١/٢.

(٥) - انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٤٠١/١ - ٤٠٣.

(٦) - قاله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢.

ويجوز أن يكون: (أَرْبَعٌ) خبر المبتدأ، والمعنى: أن تنزل أربع مرات، و(عَنْهُ) متعلق بمحذوف، فيسن حكمها، أي: «مشددة عنه»، أو [منقولة عنه شدّها] ^(١).

قوله: (وَتَنَاصَرُونَ) يجوز أن يكون: مبتدأ، و(نَارًا تَلْظِي) و(إِذْ تَلَقَّوْنَ) معطوفان حُذِفَ عاطفهما ضرورة العِلْم به، والخبر مُقَدَّر، أي: «تناصرون وما بعده عنه»، فـ«عَنْهُ» هو الخبر حُذِفَ لدلالة: (عَنْهُ) الأول عليه، و(تُقَلَّا) على هذا مُسْتَأْنَفٌ مُبَيِّنٌ للحكم، فتارة ينص على التثقيل، وتارة يحذفه للعلم به.

ويجوز أن يكون: (تَنَاصَرُونَ)، وما عطف عليه منصوبان بـ(تُقَلُّ) المتأخر، أي: «تُقَلُّ البزِّي تاء تناصرون وما بعده» ^(٢)، وهو عندي أولى لعدم التكلف فيه، والألف في: (تُقَلَّا): للإطلاق.

٥٣٠- تَكَلَّمُ مَعَ حَرْفِي تَوَلَّوْا بِهَوْدِيهَا وَفِي نُورِهَا وَالْإِمْتِحَانِ وَبَعْدَ لَا

ذكر في هذا البيت ستة أحرف: أحدها ^(٣): ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ ^(٤)، والثاني، والثالث لفظ: ﴿تَوَلَّوْا﴾، والثلاثة مجموعة في سورة هود فلذلك قال: (بِهَوْدِيهَا)، أي: «بِهود هذه الثلاثة الأحرف»؛ أضافها إليهن ملابستها لهن حيث كن فيها، فأما: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الأول فهو قوله تعالى في أول السورة: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ ^(٥)، وأما: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الثاني فيها فهو قوله تعالى في قصّة عاد: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَعْتُكُمْ مِمَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ ^(٦).

(١)- ما بين المعكوفتين عبارته في: (ت) هكذا: "منقول تشديدها".

(٢)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٥٩.

(٣)- "أحدها" سقطت من (ت).

(٤)- سورة هود، الآية: ١٠٥.

(٥)- سورة هود، الآية: ٣.

(٦)- سورة هود، الآية: ٥٧.

وقوله: (وَفِي نُورِهَا): يعني أن: ﴿تَوَلَّوْا﴾ وَرَدَ أَيْضًا فِي النُّورِ يَرِيدُ قَوْلَهُ
تَعَالَى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾^(١)، قوله: (وَالامْتِحَانِ) يَرِيدُ قَوْلَهُ
تَعَالَى: ﴿وَوَظَاهِرُوا عَلَيَّ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾^(٢).

قوله: (وَبَعْدَ لَا): يعني من لفظ: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الواقع بعد: ﴿لَا﴾، ثم بين
مكانه في البيت الآتي: بقوله: (فِي الْأَنْفَالِ) يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ
وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٣) فهذه ستة أحرف: ﴿تَكَلَّمُ﴾، و﴿تَوَلَّوْا﴾ مُكْرَرًا خَمْسَ
مرات^(٤).

أما: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ في هود، ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ في الأنفال:
فَادْغَامُهُمَا صَحِيحٌ فَصِيحٌ؛ لِأَنَّ قَبْلَ تَائِهِمَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ، فَهُمَا مِثْلُ: ﴿وَلَا
تَيَمَّمُوا﴾^(٥)، إِلَّا أَنْ: [﴿لَا﴾ فِي] ^(٦): ﴿لَا تَكَلَّمُ﴾: نَافِيَةٌ، وَفِي: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾
/ نَاهِيَةٌ.

وأما: ﴿تَوَلَّوْا﴾ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهِ الْبَاقِيَةِ: فَادْغَامُهُ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ لَا
يَجُوزُ لِأَنَّ قَبْلَ تَائِهِمَا حَرْفٌ سَاكِنٌ صَحِيحٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَ الَّتِي فِي هُودٍ: ﴿إِنْ﴾

(١) - سورة النور، الآية: ٥٤.

(٢) - سورة الممتحنة، الآية: ٩.

(٣) - سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤٤/٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٥/٢.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

الشرطية في الموضوعين، وكذا في النور، والتي في^(١) الامتحان قبل تائه نون: ﴿ أَنْ ﴾ النَّاصِبَةِ.

وجميع ما ذُكِرَ في هذا البيت فَعَلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وقد قيل - في الذي في^(٢) هود -: أنه ماضٍ، ويكون الخطاب بعده على سبيل الالتفات^(٣).

وهو بعيد جداً تأباه الفصاحة، وحينئذٍ يخرج من الباب الذي نحن فيه، [فإنه مخفف] ^(٤) حينئذٍ، وقد أجزى الوجهان في قوله تعالى في آل عمران: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكٰفِرِينَ ﴾ ^(٥) إلا أنه لا خلاف في تخفيف تائه فليس من هذا^(٦) الباب^(٧).

وعندي أن قوله في النور: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ﴾ ^(٨) الغيبة فيه أظهر من الخطاب، ويكون قوله: ﴿ وَعَلَيْكُمْ مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ من باب الالتفات، وهو أحسن^(٩) من الالتفات المذكور في حرّفي هود.

(١) - "والتّي في" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢) - "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - قاله ابن عطية في المحرر: ١٧٢/٩.

(٤) - ما بين المعكوفتين في الأصل عبارته هكذا: "فإن "لا" نافية"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ٣٢.

(٦) - "هذا" سقطت من (ت).

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٥/٢، واللائح الفريدة: ٦١٧/٢.

(٨) - سورة النور، الآية: ٥٤.

(٩) - في الأصل: "جنس"، والمثبت من (ت).

قوله: (تَكَلَّمُ) مفعول بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وفيه حَذْفٌ مضاف، أي: «شَدَّدَ تاءَ تَكَلَّمِ، أو أَوْقَعَ التَّشْدِيدَ فِيهَا»^(١)، ويجوز أن يكون: (تَكَلَّمُ) مبتدأ، والخبر مُقَدَّرٌ، أي: تَكَلَّمُ مُشَدَّدٌ لَهُ أَيْضاً.

قوله: (مَعَ حَرْفِي تَوَلَّوْا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ: (تَكَلَّمِ) إِنْ أَعْرَبْنَاهُ: مَفْعُولاً بِمُقَدَّرٍ، أَوْ مِنْ ضَمِيرِهِ الْمُسْتَكْنِ فِي حَيْزِهِ إِنْ أَعْرَبْنَاهُ: مَبْتَدَأً.

قوله: (بِهَيْوَدِهَا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: حَالاً مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، أَيْ: (تَكَلَّمِ)، وَ(حَرْفِي تَوَلَّوْا).

وقال أبو عبد الله: «وَبِهَيْوَدِهَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ: (حَرْفِي تَوَلَّوْا)»^(٢).

وَجَعَلَ: (هَا) ضَمِيرَ السُّورَةِ، فَقَالَ: «وَأَضَافَ هُودَ إِلَى ضَمِيرِ السُّورَةِ»^(٣).

وما قاله ليس بظاهر، بل الحال عن الثلاثة لاشتراكها جميعاً في سورة واحدة، وهاء في: (بِهَيْوَدِهَا) ضمير الثلاثة المتقدمة.

قوله: (وَفِي نُورِهَا وَالْإِمْتِحَانِ وَبَعْدَ لَا) كل هذا عطف على: (تَوَلَّوْا) المتقدم، أي: «وَتَوَلَّوْا فِي نُورِهَا»، أي: «نور هذه اللفظة»^(٤)، ثم أخذ يُبَيِّنُ محل: (تَوَلَّوْا) الواقع بعد لفظ: (لَا) فقال:

٥٣١- فِي الْأَنْفَالِ أَيْضاً ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا تَبَرَّجْنَ فِي الْأَحْزَابِ مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا

(فِي الْأَنْفَالِ) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَبَعْدَ لَا)، أَيْ: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الْوَاقِعَ بَعْدَ:

﴿لَا﴾ حَالٌ كَوْنَهُ مُسْتَقَرًّا فِي الْأَنْفَالِ.

(١)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، واللائي الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

(٢)- اللائي الفريدة: ٦١٧/٢.

(٣)- اللائي الفريدة: ٦١٧/٢.

(٤)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، واللائي الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

و(أَيْضاً) مَصْدَرٌ: «أَضَ، يَئِضُ»، أي: رَجَعَ، وهو في موضع الحال من فاعل: (شَدَّدَ) المَقْدَرُ، أي: رُجُوعاً^(١).

وقوله: (ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا) يريد قوله في الأنفال: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ في سورة الأحزاب^(٣).

قوله: (مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا) / يريد قوله في الأحزاب أيضاً: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾^(٤) فذكر في هذا البيت - [غير: ﴿تَوَلَّوْا﴾]^(٥) الذي في الأنفال - ثلاثة أحرف: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا﴾، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾، ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾، أما: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا﴾، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾: فإدغامهما [صحيح فصيح لوقوع حرف المد قبل تائهما، وأما: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ فإدغامه^(٦) مُمْتَنِعٌ عند مَنْ تقدم ذِكره لتقدم حرف ساكن صحيح قبل تائه.

قوله: (ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا) منصوب بإضمار فعلٍ، أي: «ثُمَّ شَدَّدَ فِيهَا»، أي: في الأنفال تاء تنازعوا الواقع بعد: «لا»، و(تَبَرَّجْنَ) معطوف على: (تَنَازَعُوا) حُذِفَ عَاطِفُهُ، أي: «وَتَبَرَّجْنَ»^(٧).

(١) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٢) - سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣) - الآية: ٣٣.

(٤) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٥) - في كلتا النسختين تقدم: "﴿تَوَلَّوْا﴾، على "غير"، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

قوله^(١): (مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا) حالٍ مِنْ: (تَبَرَّجْنَ)، أي: كائناً مع هذا اللفظ أيضاً.
ويجوز أن يكون: (تَنَازَعُوا) مبتدأ، وما بعده عَطِيفٌ عَلَيْهِ، والخبر مُقَدَّرٌ، أي:
«تَنَازَعُوا مُشَدَّدَ التَّاءِ أَيْضاً»، و(فِيهَا) بيان فهو متعلق بمحذوف، أي: أعني فيها.

٥٣٢- وَفِي التَّوْبَةِ الْغَرَاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُوا نَعْنَهُ وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ هُنَا ائْجَلًا
أَخْبَرَ أَنْ فِي التَّوْبَةِ - وهي براءة - من التَّاءَاتِ تَاءٌ: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا
إِلَّا أَحَدِي الْحُسَيْنِيِّينَ﴾^(٢).

ثم أخبر أن جمع السَّاكِنِينَ ائْجَلًا، أي: انكشَفَ، يعني أنه وَقَعَ السَّاكِنَانِ هُنَا
على غير حَدِّهِمَا، وذلك أن «لام» ﴿هَلْ﴾ ساكن صحيح، والثاني مُدْغَمٌ، وقد تقدم
أنه لا بد وأن يكون السَّاكِنُ الأوَّلُ حَرْفٌ مَدٌّ، أو حرف لين فقط.
قوله: (هُنَا): فيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ مُشَارٌّ بِهِ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ، فالمعنى: أن جمع السَّاكِنِينَ انكشَفَ،
وَذَهَبَ لِأَنَّ انقِضَاءَهُ فِي النَّظْمِ وَقَعَ هَاهُنَا، وإليه ذهب السخاوي فإنه قال: «قوله:
(وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ) أراد به وَجَمَعْنَا لِّلْسَّاكِنِينَ فِي النَّظْمِ (هنا ائْجَلًا)، أي: انكشَفَ
وَذَهَبَ؛ لِأَنَّ انقِضَاءَهُ فِي النَّظْمِ وَقَعَ هَاهُنَا، وهي ثمانية مواضع ٠٠٠» فَذَكَرَهَا^(٣).
قال أبو شامة: «وإنما هي عشرة، في هذا البيت واحدة، وفي الذي قبله واحدة،
وفي كل واحد من البيتين قبلهما أربعة، وقد بَيَّنَّا كُلًّا فِي مَوْضِعِهِ». انتهى^(٤).

(١) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - سورة التوبة، الآية: ٥٢.

(٣) - فتح الوصيد: ٧٤٥/٢، وذهب إليه كذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢، وانظر: شرح شعلة:
ص ٣٠٠، والدررة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٢/ب.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

قلت: معنى كلام السخاوي - رحمه الله تعالى - أَنَّ جَمْعَ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا انْقَضَى هَاهُنَا، وَلَمْ يَبْقُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا جَمْعُ السَّاكِنِينَ عَلَى حَدِّهِمَا، وَلَيْسَ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ مَا تَقَدَّمَ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا بَلْ مَضَى فِيهِ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ، إِلَّا أَنَّهُ انْقَضَى هُنَا جَمْعُهُمَا عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا النُّوعُ الَّذِي فِيهِ جَمْعُهُمَا عَلَى حَدِّهِمَا، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَأَنَّ الْمَشْكَلَ مِنْهَا هُوَ هَذَا الْقِسْمُ وَحَدَّهُ لِعُسْرِهِ، أَوْ تَعَدُّرِهِ.

ثم إن الشيخ علم الدين السخاوي عدّها ثمانية، وليس كذلك بل هي عشرة كما ذكره الشيخ شهاب الدين، واحد هنا وهو: ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ ﴾، / وواحد في البيت الذي قبل هذا وهو: ﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ ﴾، والثمانية الباقية، أربعة منها في كل بيت من البيتين اللذين قبل قوله: ﴿ فِي الْأَنْفَالِ أَيْضًا ﴾، وقبل قوله: ﴿ وَفِي التَّوْبَةِ ﴾، وذلك قوله: ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ في هود، ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ كلاهما في النور، ﴿ عَلَيَّ مَنْ تَنْزَلُ ﴾ في الشعراء، ﴿ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾ في المتحنة، ﴿ نَارًا تَلْظَى ﴾ في الليل: ﴿ شَهْرٍ تَنْزَلُ ﴾ في القدر، فهذه عشرة مواضع جُمِعَ فِيهَا بَيْنَ السَّاكِنِينَ وَأَوْلَهُمَا حَرْفٌ صَحِيحٌ.

وقد غلط أبو عبد الله فعدها تسعة، وأسقط منها: ﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ ﴾ في الأحزاب^(١).

والثاني: أن (هنا) إشارة إلى قراءة البزي، وإليه نحا الشيخ علم الدين أيضاً، فقال: «أو يكون قوله: (هنا)، أي: في هذه القراءة». انتهى^(٢).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢، وهذا القول للسخاوي، وعنه نقله أبو شامة.

يعني أن جَمَعَ الساكنين على غير حَدِّهما وُجِدَ هنا، أي: في قراءة البزي، وفيه نظر، لأن ذلك موجود أيضاً في قراءة أبي عمرو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾^(١) ﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٢)، وبابه، وفي قراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾^(٣)، كما سيأتي.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «قلت: على هذا المعنى يُحْتَمَلُ أن يكون الناظم أشار إلى [عُسْرُ هذه القراءة كما أشار]^(٤) ذلك في آخر باب الإدغام الكبير». انتهى^(٥).

قلت: الذي تقدم في باب الإدغام الكبير قوله:

(وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلاً)^(٦).

وليس فيه إلا أن الإدغام في هذا النوع عَسِيرٌ، ثم نَقَلَ عَنِ الْمُعْظَمِ أنه: إِخْفَاءٌ لا إِدْغَامٌ^(٧)، وقد عرفت أن الإخفاء لا إسكان معه، كما ذكره مَكِّي^(٨) ونحوه، فكيف يكون أشار إلى ذلك في آخر باب الإدغام الكبير؟.

ثم قال: «وعلى الوجه الأول يكون المعنى: أن المواضع التي يلزم من تشديدها الجمع بين ساكنين قد ذُكِرَتْ فيما تقدم، وفُرِغَ منها هنا، قال: وليس يُفْهَمُ^(٩) من

(١) - سورة الأعراف، الآية: ١٩٩.

(٢) - سورة مريم، الآية: ٢٩.

(٣) - سورة الكهف، الآية: ٩٧.

(٤) - ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني: ٣٧٦/٢، لا بد منها، لأن الكلام لا يستقيم بدونها.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٦)، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

(٧) - انظر: انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٦٣/٢.

(٨) - انظر: الكشف: ٣١٥/١.

(٩) - "يفهم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

ذلك أنه ذكَّرها مُرتَّبة، بل تَفَرَّقَ ذِكْرُهَا فِي أَثْنَاءِ الْمَوَاضِعِ، فَلِكَلَامِهِ هُنَا فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ، سَيَأْتِي ذِكْرُهَا بَعْدَ شَرْحِ بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ». انتهى^(١).

قلت: أما عدم الترتيب فقد وُجِدَ فِي الْفَصْلِ جَمِيعِهِ، فَلَمْ يَأْتِ بِالتَّاءَاتِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْقِرَائِيِّ بَلْ ذَكَرَ مَا اتَّفَقَ لَهُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا النِّظْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ النِّسَاءَ، ثُمَّ آلَ عِمْرَانَ، ثُمَّ الْأَنْعَامَ، ثُمَّ الْمَائِدَةَ، فَإِذَا لَمْ يَلْتَزِمِ التَّرْتِيبَ فِي أَصْلِ الْفَصْلِ فَلَأَن لَّا يَلْتَزِمَهُ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ أُولَى.

فإن قيل: جَمْعُ السَّاكِنِينَ غَيْرُ مَخْتَصٍّ بِمَا ذُكِرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ فِي نَحْوِ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، ﴿مَا نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ أنه جمع بين ساكنين، فأبي فائدة في تخصيصه هذا بالذكر؟.

فالجواب: من وجهين:

أحدهما: أنه يريد بذلك جَمْعَ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا / وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ [٤٦١/ب] قرينة الحال.

والثاني - وهو أقرب - : أن ما قبله حرف مدّ ولين، كأنه لم يجتمع فيه ساكنان لأن المد يقوم مقام الحركة عندهم، ولذلك يمتنع إدغام حرف المد فيما بعده نحو: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾^(٢)، ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٣)، قال: لأن مدّه يقوم مقام حركته فكأنه متحرك، والمتحرك لا يدغم.

وقد صرَّح أبو عبد الله بذلك حيث قال: «وما عدا ذلك نحو: ﴿هَلْ

تَرَبَّصُونَ﴾، وأخواته ضربان:

(١) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

(٢) - سورة الناس، الآية: ٥.

(٣) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٥.

أحدهما: واقع بعد متحرك.

والثاني: واقع بعد ساكن هو حَرْفٌ مَدٌّ ولين ألف، أو واو، ولم يدخلها فيما ذكره لأن حرف المد واللين، وإن كان ساكناً فإنه في حُكْمِ المتحرك لأن ما فيه من المد قائم مقام الحركة، قال: وينبغي للقارئ أن يمد حرف المد في ذلك لوقوع المشدد بعده». انتهى^(١).

قلت: في حرف المد أنه ألف أو واو، ولم تأت الواو بلا خلاف عن البزي إلا في حرف واحد وهو: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾^(٢)، وسيأتي له خلاف في حرفين الساكن الأول منهما واو كما ستعرفه، وسأذكر^(٣) آخر هذا الفصل الأنواع الثلاثة معدودة المذكورة الصور - إن شاء الله تعالى -.

وقد طعن جماعة في هذه القراءة^(٤)، ولا يُلتفت إليهم لثبوتها متواترة، قال الحافظ أبو عمرو الداني: «والجمع بين الساكنين في هذه جائز لوروده مروياً عن القراء ومسموعاً من العرب»^(٥).

قوله: (هَلْ تَرَبِّصُونَ) مبتدأ، (وَفِي التَّوْبَةِ الْعَرَاءِ) خبر مقدم، و(عَنْهُ) متعلق بما تعلق به الخبر، أو حال من الضمير المستكن في الخبر^(٦).

ويجوز أن يكون: (عنه) هو الخبر، وفي الجار المتقدم الوجهان المذكوران في: (عَنْهُ)، فالحاصل: أنه يجوز في أحد الجارين أن يكون الخبر، والآخر متعلق به، أو حال من ضميره، والجملة الاسمية في موضع نصب بالقول على الحكاية، أي: على هذا

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

(٢) - سورة عبس، الآية: ١٠.

(٣) - في الأصل: "ما ذكر"، وهو خطأ من الناسخ، والمثبت من (ت).

(٤) - منهم: مكى في الكشف: ٣١٥، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠٨/١، والشيرازي في الموضح:

٣٤٥/١، وبعض النحويين كما ذكر ذلك أبو حيان في البحر: ٣٣١/٢.

(٥) - جامع البيان للداني: ص ١٦٥، وانظر: فتح الوصيد: ٧٤٥/٢.

(٦) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

اللفظ، أي: قل في التوبة الغراء [تشديد تاء] ^(١): (هَلْ تَرَبَّصُونَ) عن البيهقي، أي كائناً، أو منقولاً عنه، أو كائن ومنقول عنه كائناً في التوبة ^(٢).

وَوَصَفَ: (التوبة) بأنها «غراء» لما فيها من النور والخير، وأي خير أعظم من توبة الله على نبيه ﷺ، وعلى المهاجرين والأنصار، فلذلك كانت غراء.

قوله: (وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ) مبتدأ، وهو مَصْدَرٌ مُضَافٌ لمفعوله، وفاعله مُقَدَّرٌ، أي: وجمعك أيها القارئ، أو وجمعنا نحن معاشر القراء، و(انجلا) جملة فعلية خبره.

و(هنا) ظرف للمصدر، وهو الظاهر، أو لـ(انجلا)، أي: انكشف وذهب في هذا البيت، أو في هذه القراءة كما تقدم تقريره، ثم أخذ يذكر بقية / التاءات وليس فيها شيء قبله ساكن صحيح، بل إما متحرك صحيح، وإما حرف مد ولين: ألف، أو واو، فقال:

٥٣٣ - تَمِيْزُ يَرَوِي ثُمَّ حَرْفٌ تَخِيْرُو نَ عَنْهُ تَلَهَّى قَبْلَهُ الْهَاءُ وَصَلَا

ذكر في هذا البيت من كلم التاء ثلاثاً:

أحدها: قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمِيْزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ في تبارك الملك ^(٣)، وهذا قبل تائه حرف متحرك فلم يلتق ^(٤) فيه ساكنان.

الثاني: قوله تعالى في: «ن» ^(٥): ﴿ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخِيْرُونَ ﴾، وهذا قبل تائه حرف مد ولين وهو ألف: ﴿ مَا ﴾ الموصولة.

(١) - ما بين المعكوفتين في (ت) هكذا: "فشدد".

(٢) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، واللائي الفريدة: ٦١٨/٢.

(٣) - الآية: ٨.

(٤) - في (ت) "ييق".

(٥) - سورة القلم، الآية: ٣٨.

الثالث: قوله تعالى في: «عبس»^(١): ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ ﴿١٠﴾

ثم أخبر أنه لا بد أن توصل هاء الكناية بصلة، وهي واو لأنها من جنس حركتها^(٢)، وقد تقدم أن ذلك وارد عليه في: «باب هاء الكناية»، حيث قال:

(وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ) (٣).

وتقدم العذر له في ذلك عند بعضهم^(٤).

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «ولا يمنع تشديد التاء من صلة الهاء في: ﴿عَنْهُ﴾ على أصله بواو، بل تشدد وتصل، فيقع التشديد بعد حرف مَدَّ هو الواو، فيبقى مثل: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾ فهذا معنى قوله: (قَبْلَهُ الْهَاءُ وَصَلًا)، أي: وَصَلَّ الْهَاءُ بواو.

قال: وتَمَّ الناظم البيت بذلك بزيادة في البيان خوفاً من ترك الفِطْنِ لذلك، كما أنه يترك الصلة في نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ﴾^(٥)، ويستظهر بقول الناظم: (وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ).

قال: وقد تقدم الفرق بينهما في سورة أم القرآن في شرح قوله: (وَمِنْ دُونِ وَصَلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ)^(٦)، وفي أول باب هاء الكناية، - يعني قوله:

(١)- الآية: ١٠.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٦/٢، واللائح الفريدة: ٦١٩/٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٨)، باب هاء الكناية.

(٤)- انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٧٢/٢.

(٥)- سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١١٣)، سورة أم القرآن.

(وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ) - قال: وقد ذكر مكي^(١): ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ في جملة ما قبله حَرْفٌ مَدٌّ، ولولا الصَّلَةُ لَعَدَّهُ فيما قبله متحركاً. انتهى^(٢).

قلت: التنصيص على صلة هذه الهاء واجب لما تقدم من إطلاقه في البابين^(٣) المشار إليهما مع إمكان ترك الصلة وتشديد التاء فإن قبلها حينئذٍ مُتَحَرِّكًا، فقوله: «بزيادة في البيان» ليس كذلك بل هو أمرٌ ضروري، والله أعلم.

قوله: (تَمَيَّزَ) مفعول مُقَدَّمٌ، و(يَرَوِي) يعني: البزي ينقل عن أشياخه تشديد تاء: (تَمَيَّزَ)^(٤).

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ تَخْيِيرُونَ) عطف على: (تَمَيَّزَ)، أي: ثم يَرَوِي تشديد تاء حَرْفٌ تَخْيِيرُونَ، وليس التراخي مُرادًا، وإنما أتى بـ(ثُمَّ)؛ لأنه لا يستقيم الوزن إلا بها دون الواو.

قوله: (عَنْهُ تَلَهَّى) عطف على ما تقدم، فهو مفعول بـ(يَرَوِي) أيضاً، لكنه حُذِفَ العاطف للعلم به، أي: «ويروي تشديد تاء عنه تلهي»، فـ(عَنْهُ) من نفس التلاوة.

وقال أبو عبد الله: «(وَعَنْهُ تَلَهَّى) جملة قُدِّمَ خيرها»^(٥).

فأعرب: (عَنْهُ): خيراً مُقَدَّمًا، و(تَلَهَّى) مبتدأ مؤخرًا، وكأنه يزعم أن هاء: (عَنْهُ) حينئذٍ للبزي، وليس الأمر كذلك، ويدل على ما قلته دون ما قاله قوله بعد ذلك: / (قَبْلَهُ هَاءٌ وَصَلًا)، أي: هاء (عَنْهُ) المذكورة، وهذه غفلة من أبي عبد الله.

[٣٦٢/ب]

(١) - الكشف: ٣١٥/١.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٣) - في (ت): "التائين"، وهو تصحيف.

(٤) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

قوله: (قَبْلَهُ) متعلق بـ(وَصَلَّ)، و(الْهَاءَ) مفعول: (وَصَلَّ)، وفاعله ضمير يعود على البزي، والمَوْصَلُ به مُقَدَّرٌ للعلم به، أي: «وَصَلَّ الهاءِ بواوِ قبله تلهي»، أي: «قبل تائه»^(١)، فالألف في وَصَلٍ ألفٌ إطلاق.

٥٣٤- وَفِي الْحُجْرَاتِ التَّاءُ فِي لَتَعَارَفُوا وَبَعْدَ وَلَا حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلَا

ذكر في هذا البيت من كَلِمِ التَّاءِثَاتِ ثلاثاً:

أحدها: قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لِتَعَارَفُوا﴾^(٢)، وهذا قبل تائه حَرْفٌ مُحَرَّكٌ، وهو: «لام» كي.

الثاني: قوله تعالى في هذه السورة أيضاً: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَبِّ﴾^(٣).

الثالث: قوله تعالى فيها أيضاً: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(٤)، وإليهما أشار بقوله:

(وَبَعْدَ وَلَا حَرْفَانِ)، أي: بعد هذا اللفظ، وهو: ﴿لَا﴾ الناهية المسبوقة بواو العطف.

وقوله: (مِنْ قَبْلِهِ) أي: (لِتَعَارَفُوا)؛ لأنهما قبله في الترتيب القرآني^(٥)، وهذان

الحرفان مما قبل تائه حرفٌ مَدَّ ولين وهو الألف، فهو من باب: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾،

وهاهنا تَكَمَّلَتِ الأَحَدُ والثلاثون حرفاً التي لا خلاف عن البزي في تشديد تاءها.

(١)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

(٢)- سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٣)- سورة الحجرات، الآية: ١١.

(٤)- سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٥)- في الأصل زيادة: "من قبل: لتعارفوا"، وهو خطأ.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

قوله: (وَفِي الْحُجْرَاتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا) يجوز في أحد الجارين أن يكون خبراً، و(التَّاء) مبتدأ، والجار الآخر متعلق بما تعلق به الخبر، أو حال من الضمير المستتر فيه، وتقدم مثل هذه الجملة في قوله:

(وَعِنْدَ الْعُقُودِ التَّاءُ فِي لَا تَعَاوَنُوا) (١).

وهذه مثلها.

قوله: (وَبَعْدَ وَلَا) خبر مُقَدَّم، و(حَرْفَانِ) مبتدأ مُؤَخَّر، قوله: (مِنْ قَبْلِهِ) في موضع رفع نعتاً لـ(حَرْفَانِ)، أي: كائنان من قبله، والضمير: (فِي قَبْلِهِ) (لِتَعَارَفُوا) (٢).

قوله: (جَلَا) جملة فعلية مستأنفة؛ للإخبار بأن البزي كَشَفَ ذلك، وأوضحه، ففاعل: (جَلَا) ضمير عائد عليه.

وَجَعَلَ أَبُو شَامَةَ فَاعِلٌ: (جَلَا) ضميراً عائداً على: (لِتَعَارَفُوا)، فقال: «والضمير في: (جَلَا) لقوله: (لِتَعَارَفُوا)، أي: كشف عن الحرفين الذين قبله بدلالته عليهما». انتهى (٣).

ولم يبين ما محل هذه الجملة، ويحتمل أمرين:

أحدهما: ما تقدم من الاستئناف، أخير أن: (لِتَعَارَفُوا): كشف الحرفين قبله.

والثاني: أنها في موضع الحال من الضمير المستكن في الخبر العائد على: (لِتَعَارَفُوا)، والأول أظهر.

وقد اعترض الشيخ شهاب الدين أبو شامة على الناظم بأن: الجيم من: (جَلَا) تُوهِم الرَّمز لورش، فقال: «و(جَلَا) ليس برمز لورش، وهو يوهم ذلك، فإن جميع

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٢٨)، فرش سورة البقرة، انظر: ص ٦٧٧ من هذه الرسالة.

(٢) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٧٨/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٣٠١.

الآيات يُقَيَّدُ فِيهَا تَأْهَاهَا بِأَنَّهَا^(١): «عَنْهُ»، أَوْ «لَهُ»، أَوْ «يَرَوِي»، فَيُفْهَمُ عَوْدَ ذَلِكَ عَلَى الْبُزِّي، وَكُلِّ بَيْتٍ خِلا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يُوْهَمُ رَمْزاً، لِأَنَّهُ بِمَجْرَدِ تَعْدَادِ الْمَوَاضِعِ، / فَيَكُونُ الْقَيْدُ فِيهَا بَعْدَهَا شَامِلاً لِلْجَمِيعِ، كَقَوْلِهِ: (تَكَلَّمُ ٠٠ فِي الْإِنْفَالِ)^(٢) الْبَيْتَيْنِ، فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَقِيدُ بِقَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الْآخَرِ: (هَلْ تَرَبَّصُونَ عَنْهُ)^(٣).

[فإن قلت]^(٤): فهذا البيت أيضاً قد تقيد بما في البيت بعده من قوله: (عنه)

على وجهين؟.

قلت: تكون الهاء في (عنه) عائدة على مدلول: (جلا)، فالإيهام باقٍ بحاله، بخلاف ما تقدم فإنه لم يسبقه ما يوهم الرمزية به.. انتهى^(٥).

والجواب عن ذلك: أنه أصلاً أصلاً وهو أن البزّي انفرد بتشديد تاءات في الوصل دون غيره، ثم أخذ في تعداد تلك التاءات، فلا يوهم أن بعضها مُشَدَّدٌ لغيره مع تأصيله ذلك الأصل في قوله: (وفي الوصل للبزّي شُدُّدٌ تيمُّمُوا)، ثم أخذ يسردها إلى آخرها.

وقد تقدم له من الاعتراض في باب الإمالة ما يشبه هذا عند قوله: (وفي قد هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا)^(٦)، ولكن (خَطَايَا مِثْلَهُ مُتَقَبَّلًا)^(٧).

وجوابه: أيضاً أنه في مقام تعداد ما يُمَالُ لحمزة والكسائي، أو ما انفرد به أَحَدُهُمَا، وتقدم تحريره في موضعه^(٨).

(١) - "بأنها" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٢) - متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥٣٠)، (٥٣١)، فرش سورة البقرة.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٣٢)، فرش سورة البقرة.

(٤) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٧٧/٢، ٣٧٨.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٠٠)، باب الفتح والإمالة.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٩٩)، باب الفتح والإمالة.

(٨) - انظر: العقد النضيد: (خ) لوحة: ٢١٢/ب، و ٢١٣/ب.

وقد اعترض على الناظم أيضاً فقيل: كان ينبغي له أن يجعل هذا البيت قبل البيت المتقدم، فإن كلماته في الترتيب القرآني قبل كلمات البيت الذي قبل هذا^(١)، فإن كلمات هذا البيت الثلاث كلها في الحجرات، وكلمات ذلك البيت المتقدم في: «تبارك الملك»، وفي: «ن والقلم»، وفي «عبس».

وقد قال: بعضهم إنه موجود في بعض النسخ كذلك، لكن المحفوظ عن الناظم ما هو موجود بين أيدينا.

قال أبو عبد الله: «وهذا محل هذا البيت في الرواية، ويقع في بعض النسخ مُقَدِّمًا على البيت الذي قبله، وأستحسن ذلك لأن كلماته في القرآن العزيز قبل كلمات البيت المتقدم فلا حاجة تدعو إلى عكس ذلك»^(٢).

ثم أخذ الناظم يذكر الحرفين المختلف عنه فيهما، فقال:

٥٣٥- وَكُنْتُمْ تَمْتَوْنَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُوْ نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمَ مُحَصَّلًا

يريد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْتَوْنَ الْمَوْتَ﴾ في آل عمران^(٣)، وقوله

تعالى: ﴿لَجَعَلْنَاهُ حُطَلَمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة^(٤): رُوِيَ عن البري

فيهما وَجْهَانِ:

أحدهما: التشديد كالتاءات المتقدمة.

والثاني: عدم التشديد كغيره من القراء.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

(٣)- الآية: ١٤٣.

(٤)- الآية: ٦٥.

وأشار الناظم بذكر الوجهين إلى ما قاله الحافظ أبو عمرو الداني: «وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ^(١)، عن قراءته على أبي الفتح بن بدهن^(٢) عن أبي بكر الزيني^(٣) عن أبي ربيعة^(٤): تشديد التاء في قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾، وفي الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾». انتهى^(٥).

ثم اعلم أنك إذا شددت هاتين التائين للبرزي فلا بد أن تصل الميم بواو على قاعدة ابن كثير.

وقد نصَّ الشيخ شهاب الدين على ذلك، وقال: «[ويصل الميم قبل ذلك]^(٦)

كما / تقدم في: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ فيبقى من باب: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، قال: فإن [٤٦٣/ب]

(١) - هو: محمد بن عبد الله النجاد، مقرئ ضابط، متصدر ثقة، أخذ القراءة عن أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، روى عنه الحافظ أبو عمرو الداني، قال ابن الجزري: مات فيما أحسب بعد الأربعمائة. انظر: غاية النهاية: ١٨٨/٢.

(٢) - هو: أحمد بن عبد العزيز بن موسى، أبو الفتح، الخوارزمي الأصل، البغدادي، عارف متقن، اجتمع له حسن الصوت والأداء، قرأ على محمد بن موسى الزيني، وأبي الحسن بن الأخرم، وغيرهما، وقرأ عليه عبيد الله بن عمر القيسي، ومحمد بن الحسن بن النعمان، توفي ببيت المقدس، سنة: ٣٥٩هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٠٩/٢، وغاية النهاية: ٦٨/١.

(٣) - هو: محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزيني الهاشمي البغدادي، مقرئ، محقق، ضابط، أخذ عن أبي ربيعة، وسعدان بن كثير، وروى عنه أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، وأحمد بن عبد الرحمن بن الفضل، وغيرهما، ت: ٣١٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٦٤/٢، وغاية النهاية: ٢٦٨/٢.

(٤) - هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين، وقد سبقت ترجمته ص ٥٦٦.

(٥) - جامع البيان للداني: ص ١٦١، وانظر: التيسير: ص ٨٤.

قلت: والذي حققه المحققون أن تشديدهما في هذين الموضعين عن البرزي من طريق الزيني، والزيني ليس من طريق الحرز ولا التيسير، فينبغي الاقتصار للبرزي على التخفيف فيهما كالجماعة.

قال ابن الجزري: "وذكر الداني لهما - يقصد وجهي: التشديد والتخفيف فيهما - في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طريق كتابيهما". النشر: ٢٣٤/٢، ٢٣٥، وانظر: الاتحاف: ٤٥٤/١، ٤٥٥، وغيث النفع: ص ١٨٢، ١٨٣، والبدور الزاهرة: ص ٦٨، والفتح الرحماني شرح كثر المعاني: ص ١٧٩.

(٦) - ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني لا بد منها.

قلت: لم ينص الناظم على صلة الميم؟ قلت: لا حاجة إلى ذلك، فإنه معلوم من موضعه، ولو لم ينص على صلة: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ لما احتج إلى ذلك كما سبق، ولهذا لم يذكر في التيسير^(١) صلة شيء من ذلك اتكالا على علم ما علم من مذهبه. انتهى^(٢).

قلت: أما عدم تنصيصه هنا على صلة هاء: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ فيض^(٣)، وقد تقدم البحث معه في ذلك، والفرق بينهما أنه في هاء الكناية نص على عدم صلتها قبل ساكن، كما تقدم في البابين المتقدمين، فاحتج إلى تنصيص يرفع ذلك، بخلاف ميمات الجمع فإنه لم يبين منهما ما استثنى من هاء الكناية.

ثم قال أبو شامة: «ومن المشتغلين بهذه القصيدة من يظن أنه لا صلة في هاتين الميمين، لعدم نص الناظم عليهما، وذلك وهم منه، والناظم وإن لم يصرح بالصلة فقد كنى عن ذلك بطريق لطيف، لمن كان له لب وفهم مستقيم، وذلك أنه لو لم يكن فيها صلة لأدى التشديد إلى جمع الساكنين على غير حدّهما، وقد قال الناظم فيما قبل: (وجمع الساكنين هنا أنجلا) فكان من جملة فوائد هذه العبارة وجود الصلة في هذه الميم؛ تصديقا لقوله إن اجتماع الساكنين قد انقضى عند: (هل ترَبُّون)». انتهى^(٤).

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخ شهاب الدين هنا من قوله: «فقد كنى عن ذلك بطريق لطيف لمن كان له لب» إلى آخره، هو الذي وعد به في قوله: «ولكلامه هذا فائدة جليلة سيأتي شرحها بعد بيتين آخرين»^(٥)، عند كلامه على قوله: (وفي التوبة العراء).

(١) - ص ٧٠، ٧١.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٨/٢، وانظر: السراج ص ١٦٧.

(٣) - في الأصل: "فيض"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٤) - إبراز المعاني: ٣٧٩/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

إلا أن لقائل أن يقول: لا نسلم أن معنى قوله: (وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ هُنَا اُنْجَلًا) ما ذكرتم، حتى يلزم منه ما ادعيتم، كيف وقد تقدم أن فيه وجهاً آخر، وهو أن معناه: وجمع الساكنين في هذه القراءة، وقد حكى هو ذلك عن شيخه فسقط ما ذكره؟. لكن الشيخ شهاب الدين إنما ارتضى المعنى الأول وكان الثاني عنده مُطْرَح فلم يُعَوَّل عليه.

ثم قال^(١): «وليت شعري، أو وما أدري ما وجه الخلاف في تشديد هاتين التائين، وليت الخلاف كان عند وجود الساكنين، وإلى مثل هذه الدقائق والمعاني أشار بقوله: (فَافْهَمَ مُحَصِّلاً)، أي: في حال تحصيل واشتغال، وبحث وسؤال، لا في حال كلال، وملال، وعدم احتفال، والحمد لله على كل حال». انتهى^(٢).

يعني: أن هاتين التائين كناء: ﴿تَخَيَّرُونَ﴾، ونحوه فكان ينبغي الجزم

بتشديدها / عن البزي فَمَا وَجَّهَ عَدَمَ تَشْدِيدِهَا، وإخراجها عن أصله؟، إلا أنه قد يقال: فقد ترك البزي تشديد تاءات كثيرة هي بعينها من هذا القسم نحو: ﴿أَقْلًا تَذَكَّرُونَ﴾^(٣)، و﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾^(٤)، ولم يشدد شيئاً من ذلك في المشهور عنه، وقد تقدم أن مكياً حكي عنه جريان التشديد في هذه التاءات بخصوصها، فكان ينبغي لأبي شامة أن يقول في أول الفصل: «وما أدري ما وجه تخصيص البزي هذه التاءات بالتشديد دون أخواتها» فإنه قال: «لأنه اتبع الرواية في ذلك» قيل له: كذلك اتبع الرواية في هاتين التائين. والله أعلم.

قوله: (وَكَنتُمْ تَمَنُّونَ) مبتدأ، و(الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُونَ) صفة للمبتدأ، ومعنى: كونه معه: أنه مُصَاحِبٌ له في هذا الحكم، و(عَنَّهُ) خبر المبتدأ، والضمير للبيزي.

(١) - "ثم قال" سقطت من (ت).

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٩/٢.

(٣) - من مواضعها: سورة يونس، الآية: ٣.

(٤) - من مواضعها: سورة الأعراف، الآية: ٣.

وقيل: المبتدأ محذوف مضاف^(١)، أي: «وتشديد تاء كُنْتُمْ تَمْنُون عن البزري»، و(على وَجْهَيْنِ) حال من الضمير المستتر في الخبر، أي: مستقراً على خلاف هو: وجهان.

ويجوز أن يكون الخبر: (عَلَى وَجْهَيْنِ)، و(عَنْهُ) حال من الضمير المستتر في الخبر، ويجوز أن يكون حالاً من نَفْسِ الوجهين، أي: «على وجهين كائنين عنه»، فلما قُدِّمت الصفة على الموصوف انتصب حالاً، وهذا عند مَنْ يميز تقدم حال المجرور عليه، وهو الصحيح، وقد قدمت شاهده غير مرة.

قوله: (مُحَصِّلاً) حال من فاعل: (أفهم)، وقد حُذِفَ مفعول: (أفهم)، ومفعول: (مُحَصِّلاً) للدلالة عليهما، أي: «أفهم ما يرد عليك من قبل العلماء مُحَصِّلاً ذلك غير مُفَرِّط فيه ولا مهمل له»^(٢).

ويجوز أن لا يُقَدَّرَ لهما مفعول، كقوله: ﴿ وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا ﴾^(٣)، أي: أَوْقَعُوا هذين الفعلين.

واعلم أن الكَلِمَ المذكورة في هذا الفصل انقسمت أربعة أقسام:

القسم الأول: ما قبل التاء فيه حَرْفٌ مَدٌّ وِلِينٌ أَلْفٌ، وهو: اثنا عشر موضعاً، وهذا ذِكْرُها مرتباً على ما نظمه^(٤)، لا على ما في القرآن: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا وَأَذْكُرُوا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ ﴾ ، ﴿ مَا نَنْزَلُ الْمَلٰٓئِكَةَ ﴾ ، ﴿ لَا تَنَاصِرُونَ ﴾ ، ﴿ لَا تَكَلِّمُنَفْسًا إِلَّا بِذٰنِهٖ ﴾ ، ﴿ وَلَا

(١) - في (ت) تقدم وتأخير: "مضاف محذوف".

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠١، والسراج: ص ١٦٧.

(٣) - سورة الأعراف، الآية: ٣١.

(٤) - في: (ت): "على ما يظهر".

تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴿١﴾ وَلَا تَنْزِعُوا ﴿٢﴾ وَلَا تَبْرَجْنَ ﴿٣﴾ ﴿لَمَّا تَخَيَّرُونَ﴾
﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَبِّ﴾ ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾

القسم الثاني: ما قبل التاء فيه حرف مدّ ولين واو، [وارد من] (١) ذلك ثلاثة مواضع: واحد بلا خلاف: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ (١) ، واثنان بخلاف: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ ، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (٢) .

القسم الثالث: ما قبل التاء فيه ساكن صحيح، وهو عشرة مواضع مرتبة على نَظْمِهِ، وتقدم أن / أبا عبد الله سَهَا فَعَدَّهَا تِسْعَةَ، وأن الذي أسقطه: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ (٣) .

﴿عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيْطَانُ﴾ (٤) ، ﴿شَهْرٍ نَزَّلُ﴾ ، ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ ،
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ ، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ﴾ ، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ﴾ ،
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا﴾ ، ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ ، ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ﴾ ، ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾

القسم الرابع: ما قبل التاء فيه حرف متحرك، وهو ثمانية مواضع مرتبة على نظمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ ، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ ، ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ ، ﴿وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ﴾ ، ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ ، ﴿الشَّيْطَانُ﴾ (٥)
﴿تَنْزَلُ عَلَيَّ﴾ ، ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ ، ﴿وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ ، فهذا ضبطها.

وقد سَهَا الشيخ شهاب الدين حين عدّ الأحد والثلاثين، وأخرج الموضعين المختلف فيهما، فعَدَّ ما قبله حرف مدّ ولين: أربعة عشر، وعدّ ما قبله حرف متحرك:

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

سبعة، فقال: «فهذا آخر الكلمات المعدودة: أحداً وثلاثين المشددة للبزي بلا خلاف: منها سبعة بعد متحرك، وأربعة عشر بعد حرف مدّ، وعشرة بعد ساكن صحيح، والذي قبله حرف مدّ منه واحد قبله الواو، وهو: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾، وثلاثة عشر بعد الألف»^(١).

ووجه العَلَط أنه نقص من المتحرك واحداً في قوله: «سبعة»، وإنما هو ثمانية، وهاهي معدودة عندك، ومذكورة في القصيدة، وزاد واحداً في قوله: «وثلاثة عشر بعد ألف»، وإنما هي «اثنا عشر»، وهاهي معدودة عندك ومذكورة في القصيد، وهذا قد تقدم لي نظيره في باب ياءات الإضافة والزوائد مع أبي عبد الله حيث تعرض لضبطها بالعدّ، إلا أن ذلك مُكرّر له^(٢).

هذا وبالجملة فالإنسان محل النسيان، إلا من عصم الله وصان، وقد كدت أفلده في تعديده لذلك لولا أن من الله فمَنَعني من ذلك فعَدَدتها مُتأملاً فوجدتها على غير ما ذكّر، وهذا أمر وجداني فاعتبره.

٥٣٦- نِعْمًا مَعًا فِي الثُّونِ فَتَحْ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا

أخبر عمّن رمز له بالكاف، والشين المعجمة من قوله: (كَمَا شَفَا)، وهم ابن عامر والأخوان، أنهم: قرءوا هنا: ﴿فَنَعِمًا هِيَ﴾^(٣)، وفي النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمًّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٤) بفتح النون فيهما، فتعين لغيرهم كسرهما في السورتين.

(١)- إبراز المعاني: ٣٧٨/٢.

(٢)- انظر: العقد النضيد: (خ) لوحة: ٣٣٤/ب.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٤)- سورة النساء، الآية: ٥٨.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالصَّاد المهملة، والباء الموحَّدة، والحاء المهملة من قوله: (صِيغَ بِهِ حُلَا)، وهم أبو بكر، وقالون، وأبو عمرو: أنهم قرءوا بِإِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ: ﴿نِعْمًا﴾ فِي السُّورَتَيْنِ أَيْضًا، فَتَعِين لغيرهم إِشْبَاعِ كَسْرِ الْعَيْنِ.

وَتَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرَ ثَلَاثَ قِرَاءَاتٍ:

إِحْدَاهَا: فَتَحُ النُّونِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِخْفَاءٍ: / لابن عامر والأخوين.

الثَّانِيَّة: كَسْرُ النُّونِ وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ: لأبي بكر وقالون وأبي عمرو.

الثَّلَاثَةُ: كَسْرُ النُّونِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ: ^(١) للباقيين: وهم ابن كثير وورش

وحفص.

واعلم أن: ﴿نِعْمًا﴾: كلمتان، فَإِنَّ: «نعم» ضُمَّتْ إِلَيْهَا: «مَا»، وَأُدْغِمَتْ

مِيمَهَا فِي مِيمِهَا ^(٢)، وَسَأَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا.

أما: «نعم»: فهي: فَعْلٌ ماضٍ غير متصرف، هذا قول البصريين، وزعم

الكوفيون أنها هي وأختها: «بئس» اسْمَانِ، مُسْتَشْهِدِينَ بِدخول حَرْفِ الجِرِّ عليهما

في قول بعضهم:

وقد بُشِّرَ بِنْتٍ، وَقِيلَ لَهُ: «نِعْمَ الْوَلَدُ»، فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ نَصْرُهَا بِكَاءٍ،

وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ» ^(٣).

وقال الشاعر ^(٤):

(١) - في الأصل زيادة: "وإخفاء" قبل: "الباقيين"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢١/٢.

(٣) - هذا القول منسوب لأحد الأعراب، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢، وابن عقيل

في شرحه: ١٥٠/٢، والأنباري في الإنصاف: ٩٩/١، وانظر: شرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح:

٧٥/٢.

(٤) - البيت: بلا نسبة في: اللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤، وشرح التسهيل: ٥/٣، وشرح الأشموني:

٢٧٥/٢، والدرر اللوامع: ٢٦٦/٢.

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ.

وقالوا: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ»^(١).

وقد خَرَّجَ البصريون جميع ذلك على أنه من باب حَذْفِ الموصوف، أي: «ما هي بَوْلَدٍ نِعْمَ الولد»، و«على عَيْرٍ بَيْتِ الْعَيْرِ»، أو يكون ذلك من باب الحكاية، حَكَى الجملة بأسرها بعد صَرَفِ الجر، وفي المسألة كلام طويل حَظَّنَا منه هذا^(٢).

وفيها أربع لغات: الأصل فيها فتح الفاء وكسر العين، والفتح مع سكون العين، وهي فرع التي قبلها، وكسر النون والعين معاً، وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعاً للعين لأن الكسرة قوية من حيث أنها في حَرْفٍ حَلَقٍ، وليجري اللسان في النطق مَجْرَىً واحداً^(٣)، وكَسَرَ الفاء مع سكون العين، وهي فرع التي قبلها، سَكَّنُوا لَمَّا تَوَالَتْ كَسْرَتَانِ^(٤).

(١) - هذا القول منسوب لأحد الأعراب، قاله وهو سائر إلى محبوبته على حمار بطيء السير، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢، وابن عقيل في شرحه: ١٥٠/٢، والأنباري في الإنصاف: ٩٩/١ وانظر: شرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٢) - والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وكل له أدلة وتخریجات، انظرها في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٨/١ - ١١٥، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١، وشرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٣) - وهذه لغة هذيل، انظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، والبحر: ٣٣٧/٢، والإتحاف: ٤٥٥/١، وفتح الوصيد: ٧٤٨/٢.

(٤) - انظر هذه اللغات في: اللسان: مادة "نعم" ٣٠٧/١٤، والإنصاف: ١٠١/١، وشرح التسهيل: ٦/٣، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١، وإعراب النحاس: ١٣٢/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠١/١، والمحتسب: ٣٠/٢.

وهذه اللغات ليست مختصة: «بِنِعْمَ» و«بِئْسَ»، بل كل كلمة ثلاثية على وزن: «فَعِلَ» بكسر العين، عينها حَرْفٌ حَلَقٌ سواء كانت اسماً، أم فِعْلاً، جَاءَتْ فِيهَا أَرْبَعُ اللُّغَاتِ الْمَذْكُورَةِ^(١)، نحو: «رَحِمَ»، و«شَهِدَ»، قال^(٢):
لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانٍ تُبِعَ.

والنحويون يطلقون ذلك^(٣)، وقيده بعضهم بثلاثة شروط:

أحدها: أن لا تَعْتَلَّ اللام، نحو: «سَخِي زَيْدٌ».

والثاني: أن لا يكون مفكوكاً من إدغام، نحو: «لَحَحْتُ عَيْنَهُ».

والثالث: أن لا يسند لفاعل تسكن له لامه، نحو: «شَهِدْتُ».

وأما: ﴿ مَا ﴾: الواقعة بَعْدَهُمَا نحو: ﴿ بِئْسَمَا ﴾^(٤)، و﴿ نِعْمًا ﴾، ففيها

أقوال كثيرة ذكرتها في الدر المصون^(٥)، مُلَخَّصًا أن فيها ستة أوجه:

أحدها: «أَمَّا مَعَ: «نِعْمَ، وَبِئْسَ». بمنزلة شيء واحد رُكِبًا تركيب: «حَبِّدًا».

(١) - انظر: الكتاب: ١١٦/٤، ٤٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، والإنصاف: ١٢٢/١، ومشكل

إعراب القرآن: ١٤١/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١.

(٢) - صدر من رجز، غير منسوب، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢٥١/٣، وهو في الإنصاف في

مسائل الخلاف: ٣٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١، والبحر: ٣٢٦/٤، وهو فيها بلفظ:

"لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانٍ عَادٍ لَا يَنْزَعُهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ".

وقد استشهد به المؤلف في كتابه: عمدة الحفاظ: مادة "نعم" ١٩٨/٤، والشاهد فيه: "شهد" حيث سكن

الراجز الهاء تخفيفاً.

(٣) - قال ابن الحاجب - بعد بيانه أبنية الاسم الثلاثي: "ف(فَعِلٌ) مما تانيه حرف حَلَقٍ كـ "فَعِذٌ" يجوز

فيه: فَعِذٌ، وَفَعِذٌ وَفَعِذٌ، وكذلك الفعل كـ: شَهِدَ، ونحو: كَتَفٌ "يجوز فيه: كَتَفٌ، وَكَتَفٌ". انظر:

شرح الشافية للرضي: ٤٠/١.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٥) - ص ٥٠٧/١.

الثاني: أنها معهما بمنزلة: «كَلِّمًا»، وهذان يُعزيان للفراء^(١).

الثالث: أنها في محل نصب على التمييز، والجمله بعدها صفة لها^(٢).

الرابع: أنها فاعل، وهي نكرة تامة / لا موصولة ولا موصوفة، وهو مذهب سيويه^(٣).

الخامس: أنها موصولة، بمعنى: «الذي» في موضع رَفَع بالفاعلية أيضاً، وهو مذهب الكسائي^(٤)، وتُقل عن سيويه^(٥).

السادس: أنها مصدرية^(٦)، وتقرير هذه المذاهب المذكورة في غير هذا الموضوع إذا تقرر ذلك^(٧).

الوجه في قراءة مَنْ فَتَحَ النونَ وَكَسَرَ العينَ: أنه أتى بالأصل المشار إليه، ويجوز أن يكون قراءته من لغة إسكان العين مع كَسْر النون، ولكن لما جاء الإدغام كُسِرَت العين لالتقاء الساكنين^(٨)، والوجه في كَسْر العين من غير إخفاء: الإتيان بما يستحقه الحرف من حركته المكتملة، وهذا هو الأصل^(٩).

(١) - معاني الفراء: ٥٧/١.

(٢) - نُسِبَ هذا القول للأخفش في: التبيان: ٨٣/١، والبحر: ٤٧٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١، ولم أجد في معانيه.

(٣) - الكتاب: ١٥٥/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١ (٤) - نُقِلَ هذا المذهب عنه الفراء في معانيه: ٥٧/١.

(٥) - نُقِلَ ذلك عنه ابن عطية في المحرر: ٢٩٠/١، وانظر: التبيان: ٨٤/١، والبحر: ٤٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٣٧/١.

(٦) - نقل هذا الوجه ابن عطية عن الكسائي في: المحرر: ٢٩٠/١، وانظر: التبيان: ٨٤/١، والبحر: ٤٧٣/٢.

(٧) - انظر تفصيل هذه الأوجه في: الدر المصون: ٥٠٩/١، وشرح التسهيل: ٩/٣ - ١٠، وشرح الأشموني: ٢٨٨/٢، وشرح التصريح: ٨١/٢.

(٨) - قاله السخاوي في فتح الوصيد: ٧٥١/٢، وانظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، والبحر: ٣٣٧/٢.

(٩) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٧، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، والحجة للفارسي: ٣٩٧/٢، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، والإتحاف: ٤٥٥/١.

والوجه في قراءة الإخفاء: أن الكلمة لَمَّا ثَقُلَتْ بِطُولِ حُرُوفِهَا، وَبِتَوَالِي كَسْرَتَيْنِ فِيهَا مَعَ وَجُودِ الْإِدْغَامِ، وَلَمْ يُمَكَّنِ التَّسْكِينُ الْمُخَضَّ لِكَلِمَاتِهِمَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا عَدَلْنَا إِلَى تَخْفِيفِهَا بِإِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ^(١).

واعلم أن: ﴿نِعِمًّا﴾: مِنْ بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، فَإِنَّهُ إِدْغَامٌ مَتَحْرِكٌ فِي سَاكِنٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُظْهِرْ مِنْهُمُ أَحَدٌ مِيمَ: «نِعِمٌّ» عِنْدَ مِيمِ «مَاءٍ»، وَكَانَ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، فَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يَجْرِي فِيهِ خِلَافٌ فَيَدْغِمُهُ أَبُو عَمْرٍو بِخِلَافِ عَنِّهِ، وَيُظْهِرُهُ الْبَاقُونَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ صَدَّ عَنْ ذَلِكَ صَادٌّ، وَهُوَ أَنَّمَا رُسِمَتْ فِي الْمَصْحَفِ بِمِيمٍ وَاحِدَةٍ، فَلِذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى إِدْغَامِهَا فِيهَا^(٢)، وَلَمَّا أُدْغِمَتْ تَعَدَّرَ سَكُونُ الْعَيْنِ، فَكُسِرَتْ، فَمَنْ أَشْبَعَ كَسْرُهَا أَتَى بِالْأَصْلِ، وَمَنْ أَخْفَاهَا خَفَّفَ الْفِظَ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ: الْكَسْرُ^(٣).

وقال أبو شامة: «ومَنَّهُمْ مَنْ أَخْفَى الْكَسْرَ، وَاخْتَلَسَهُ تَنْبِيهًا عَلَى أَنْ أَصْلُ هَذِهِ الْعَيْنِ السَّكُونُ»^(٤).

وفيه نظر، فإن العين ليس أصلها السكون، إنما أصلها الكسر كما تقدم، ويدل عليه قول الشاعر^(٥):

(١) - انظر: الكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، ووجه قراءة كسر النون والعين معاً: أن الأصل:

"نِعِمٌّ"، بفتح النون وكسر العين، فكُسِرَتْ النون إِتْبَاعًا لِكَسْرِ الْعَيْنِ.

ووجه قراءة كسر النون وسكون العين: أن النون كسرت إِتْبَاعًا لِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَأَمَّا إِسْكَانُ الْعَيْنِ فَتَخْفِيفًا لِسَوَالِي كَسْرَتَيْنِ. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، والحجة للفارسي: ٣٩٨/٢، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، والإتحاف: ٤٥٥/١.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، والجميلة في شرح العقيلة: ٦٨٢/٢، والإتحاف: ٤٥٦/١.

(٣) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٥) - عجز لبيت، بلا نسبة في: الخصائص: ٢٨٨/٢، والمقتضب: ٤٣٣/١، والدرر اللوامع: ٢٦٦/٢،

وشرح المفصل: ١٢٧/٧، ومنسوب لطرفة في: الإنصاف: ١١٩/١، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤،

أَنْتُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ.

وهذه هي اللغة الأصلية، إلا أن لغة كسر النون وسكون العين هي أفصح اللغات، وأكثرها استعمالاً^(١)، وهي في الحقيقة فَرْعُ الفرع، وذلك أن الأصل: «نَعِم» بالفتح والكسر، ثم كُسِرَتِ النون إِتِّبَاعاً، ثم سَكُنَتِ العين تَخْفِيفاً^(٢).

وقيل: بل نُقِلَتِ كسرة العين إلى النون بعد سلبها حركتها، فعلى هذا هي فرعٌ واحد، لا فَرْعَ فَرْعٍ^(٣).

وقال أبو عبد الله: «ولم يقرأ السبعة فيما لم يكن معه: ﴿ مَا ﴾ إلا بهذه اللغة - يعني: بكسر النون وسكون العين - فأما ما كان معه: ﴿ مَا ﴾ ففيه القراءات الثلاث»^(٤).

/ واعلم: أن كثيراً من القراء يُعَبِّرُ عن الإخفاء بالاختلاس فهما عنده شيء واحد، وقد تقدم ذلك في عبارة أبي شامة حيث قال: «ومنهم مَنْ أخفى الكسر واختلسه»^(٥).

وقد يقال: إنه من هذا الكلام يُؤْخَذُ أنهما غيران؛ لأن العطف يؤذن بالتغاير، وقد يُعَارَضُ هذا بأنه: يستحيل الجمع بين الأمرين بل إما يُخْتَلَسُ، وإما يُخْفَى، فيكون قوله: «واختلسه» كالتفسير.

= والمحتسب: ٣٠/٢، وإعراب القراءات السبع: ٣٩٨/١، والمحرر: ٣٣٣/٢، وتفسير القرطبي: ٣٣٦/٣، وصدوره: "ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا".

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٢) - انظر: الإنصاف: ١٢٢/١، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، والإنصاف: ١٢٢/١، والتبيان: ١٨٣/١.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٦٢١/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

ومنهم: من يجعلهما غيرين، قال مكي: «والذي أُخْفِيَتْ حركته في الوزن، والحكم كالمتحرك، إلا أنه أُخْفِيَ مِنَ المتحرك، ثم قال: وقد رُوِيَ عن أهل الإخفاء: الاختلاس، وهو حسن». انتهى^(١).

ثم ما نقله الناظم عن أبي بكر وقالون وأبي عمرو من الإخفاء هو المشهور عنهم، ولذلك لم يُعْرَج الناظم على رواية غيره، وقد رَوَى بعضُ المصنِّفين عنهم الإسكان المحض.

قال أبو عمرو الداني: «قرأ قالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء كسرة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس»^(٢).

قال أبو شامة: «و لم يُعْرَج الناظم على هذه الرواية، وتَرَكَ ذِكْرَهَا كما تَرَكَ ذِكْرَ نظيرها في: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾^(٣) كما يأتي، [وأصاب]^(٤) في ذلك»، انتهى^(٥).

وكذلك نقله مكي عنهم أيضاً في تبصرته، فقال: «وقد ذُكِرَ عنهم الإسكان، وليس بالجائز، وروي عنهم الاختلاس وهو: حسن قريب من الإخفاء». انتهى^(٦).

وهذا يؤيد أن الإخفاء والاختلاس غيران، وقال في الكشف له: «رُوِيَ عن أهل الإخفاء الاختلاس، [وهو حسن]^(٧)، ورُوِيَ الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا

(١) - الكشف: ٣١٦/١، والصحيح أنهما مترادفان، وأنها عبارة عن النطق بثلاثي الحركة، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر. انظر: الإضاءة في أصول القراءة: ص ٣١.

(٢) - التيسير: ص ٧١.

(٣) - سورة النساء، الآية: ١٥٤.

(٤) - في كلتا النسختين: "وأجاب"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٨١/٢..

(٥) - إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٦) - التبصرة: ص ٤٥٠.

(٧) - ما بين المعكوفتين زيادة من الكشف، لا بد منها.

قرأت به، لأن فيه جمعاً بين ساكنين، ليس الأول منهما حرف مدّ ولين، وذلك غير جائز عند أحد من النحويين»^(١).

وقال أبو علي الفارسي: «مَنْ قَرَأَ: «فَنَعْمًا» بسكون العين لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين: الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، قال: وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حدّ ما اجتمعا في: ﴿نِعِمًّا﴾^(٢)، وأنكره أصحابه^(٣)، قال: ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو: ﴿بَارِبِكُمْ﴾^(٤)، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٥) فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السّمع وخفائه»^(٦).

وقال أبو جعفر النحاس: «فأما الذي حُكي عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال، حُكي عن محمد بن يزيد - يعني: المبرد - أنه قال: أما إسكان العين والميم مشددة فلا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَيْهِ أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين، ويحرك، ولا يَأْبَهُ، أي: / ولا يتنبه، ولا يفطن لذلك»^(٧).

وقد عكّس آخرون فاختاروا قراءة الإسكان، ونصروها وبالغوا في تصحيحها، قالوا: «لأن ذلك قد وَرَدَ عن نافع وأبي عمرو وعاصم، ولورود ذلك عن

(١) - الكشف: ٣١٦/١.

(٢) - انظر: الكتاب: ٤٥٠/٤، والشعر الذي أنشده هو:

"كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِي مُرِّ عُقَابِ كَاسِرٍ".

وموضع الشاهد فيه: إخفاء الهاء في قوله: "ومسحي"، لأنهم يريدون، "مسحه".

(٣) - منهم: أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، ذكر ذلك عنهما، ابن جني في كتابه: "سر صناعة الإعراب": ٥٨/١، ٥٩، وانظر: المحتسب له: ١٤٢/١.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦) - الحجة - باختصار - : ٣٩٦/٢ - ٣٩٧، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٧) - إعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/١، وانظر قول المبرد في: فتح الوصيد: ٧٤٩/٢، والبحر: ٣٣٨/٢.

ابن كثير في بعض تائه المتقدمة، وعن حمزة في: ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾، وعن أبي عمرو في: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، وبابه.

قال: وإذا كانت هذه الجماعة الذين تلقى المسلمون عنهم القرآن وعلوم الشريعة قد تَلَقَّوه كذلك عن التابعين، والتابعون تَلَقَّوه من الصحابة، والصحابة تَلَقَّوه من سيدنا رسول الله ﷺ، وجب التسليم لهم، واعتذر عن الجمع بين الساكنين بأنه أمر عارض، وبأن العرب قد فعلت مثل ذلك، ثم ذكر كلاماً طويلاً^(١).

وهذا الذي ذكره من باب التشنيع على المنكرين للإسكان، وهذا إنما يصح على تقدير صحة الرواية، وإلا فنحن منازعون في صحة الرواية عنهم، ونقول: ظن السامع أنه إسكان وإنما هو اختلاس، ثم الأمور الحسية لا ينبغي فيها نزاع، كيف يُقدَّر أحد على النطق بذلك؟، وهل هذا الأوزان تسكين العين والفاء من [جعفر]^(٢)، ولا نزاع أن أحداً لا يقدر على ذلك، وما أورده من قراءة ابن كثير في الباب، وحمزة في: ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾، وأبي عمرو في: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ فكله محلّ نزاع، وليس بإسكان البتة، وقد تقدم تحقيق ذلك.

وممن بالغ في نصرته واختياره الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، فذكر قراءة الإسكان في كتابه أولاً، ثم ذكر قراءة فتح النون، ثم قال: «وبالقراءة الأولى نأخذ،

(١) - قائل هذا القول هو: أحمد بن الصقر المنجي، نقل ذلك عنه السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٥٠/٢، وانظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢، وممن نصر القراءة: أبو عبيد القاسم بن سلام، وسوف يسوق المؤلف كلامه قريباً، وأيده السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٤٩/٢، ونصرها كذلك أبو حيان فقال: "وإنكار هؤلاء فيه نظر، لأن أئمة القراءة لم يقرعوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقله أن القراءات السبع متواترة، لا يمكن وقوع الغلط فيها". البحر: ٣٣٨/٢.

(٢) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

لأنها فيما يُروى: لغة النبي ﷺ حين قال لعمر بن العاص: «نِعْمًا بالمال الصالح مع الرجل الصالح»^(١)، قال: هكذا روي عنه ﷺ على هذا اللفظ.

قال: ثم هي أصل الكلمة أيضاً، إنما هي: «نِعْم» زيدت فيها «ما»، قال: وإنما قرأ تلك القراءة الأخرى من قرأها كراهة أن يجمعوا بين ساكنين: العين والميم فحركوا العين، قال: وهو مذهب حسن في العربية، ولكنه على خلاف الحديث، والأصل جميعاً. انتهى^(٢).

قال أبو إسحاق الزجاج - بعد ذكره كلام أبي عبيد -: «هذا ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند النحويين البصريين جائزة البتة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين [من غير حرف مد ولين]^(٣)»^(٤).

قال أبو شامة بعد ذكره كلام أبي إسحاق هذا: «صدق أبو إسحاق فيما قال، عمّن روى قراءة الإسكان: أنه سمع الإخفاء فلم يضبط، / كذلك القول في رواية الحديث، بل أولى؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروايات، على خلاف فصيح اللغة، وقد أخرج الحاكم في كتابه المستدرک هذا الحديث، وقال في آخره - يعني: فتح النون وكسر العين - هذا حديث حسن صحيح^(٥)». انتهى^(٦).

(١) - الحديث: أخرجه أحمد في مسنده، رقم: (١٧١٣٤)، وابن حبان في صحيحه: رقم: (٣٢١١)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٣١٨٩)، وأبو يعلى في مسنده: رقم: (٧٣٣٦)، كلهم عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والحاكم في المستدرک: ٣/٢، وقال: "حديث صحيح"، وقال الهيثمي: "رواه أبو يعلى، وأحمد، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح" مجمع الزوائد: ٦٨/٤.

(٢) - انظر قوله في: البحر: ٣٣٨/٢، ومعاني الزجاج: ٣٥٤/١، وإبراز المعاني: ٣٨٢/٢، ونقله السخاوي وأيده في: فتح الوصيد: ٧٤٨/٢، وانظر: النشر: ٢٣٦/٢.

(٣) - ما بين المعكوفتين عبارته في كلتا النسختين هكذا: "بين مد حرف مد ولين"، وهو خطأ، والمثبت من معاني الزجاج: ٣٥٤/١.

(٤) - معاني الزجاج: ٣٥٤/١، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٢/٢.

(٥) - انظر: مستدرک الحاكم: ٣/٢، وكذلك قال أحمد في المسند: "نِعْمًا بنصب النون وكسر العين، قال: وقال أبو عبيد بكسر النون والعين". المسند: الحديث رقم: (١٧١٣٤).

(٦) - إبراز المعاني: ٣٨٢/٢ - ٣٨٣.

ولاشك أنها قراءة رُدَّت^(١)، وجميع ما استشهدوا به من ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾،
و﴿خَذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾، منازع فيه غير مُسَلَّم.

والباء في: «بالمال»: زائدة كزيادتها في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(٢) وأنظاره^(٣).

قوله: (نِعْمًا) يجوز أن يكون منصوباً بفعلٍ مُقَدَّر، أي: «اذكُر»، وهو على
حذف مُضَاف، أي: «اذكر كلمتي: نِعْمًا»^(٤).

و(مَعًا) حال من «كلمتي»؛ لأنهما مُرَادِفَان، ويجوز أن يكون: (مَعًا) حالاً من
نفس: (نِعْمًا)؛ لأنه في قوة كلمتين.

ويجوز أن يكون التقدير: «نِعْمًا ونِعْمًا»، فحذف المعطوف، كقوله^(٥):

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا حَذَفَتْهُ رَجُلٌ حَذْفُ أُعْسِرَا.

(١) - في الأصل: "وردت"، والمثبت من (ت).

قلت: لم يذكر الشاطبي لهم في نظمه إلا الإخفاء، ولكن كان من حقه أن يذكر لهم وجهاً آخر وهو
إسكان العين؛ لأنه مذكور في أصله - التيسير - فقد قال الإمام الداني: "ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص
عنهم، والأول أقيس". التيسير: ص ٧١.

وصحح الوجهين ابن الجزري حيث قال: "والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يُعرف
الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبي، مع أن الإسكان
في التيسير، ولم يذكره الشاطبي". النشر: ٢/٢٣٦، وانظر: غيث النفع: ص ١٧٠، والإتحاف: ١/٤٥٦،
والبدور الزاهرة: ص ٥٤، والفتح الرحماني شرح كتر المعاني: ص ١٨٠ - ١٨١.

والقرآن حجة على اللغة، ومادام هذا الوجه ثبت بالطريق المقطوع بصحته، فيجب أن يصار إليه، هذا على
فرض أن الجمع بين الساكنين لم يرد عن العرب، فكيف وقد ذكر ابن الجزري وروده عنهم، فقال: "وحكى
النحويون الكوفيون سماعاً من العرب: "شَهْرٌ رَمَضَانٌ"، مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر". النشر:
٢/٢٣٦، وقد ذكرتُ نحو ذلك عن سيبويه قريباً.

(٢) - من مواضعها: سورة النساء، الآية: ٦.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٣، واللسان: مادة "نعم" ١٤/٣٠٦.

(٤) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٧٢، اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٢.

(٥) - البيت لامرئ القيس، وهو في: ديوانه: ص ٦٣، واللسان: مادة "حذف" ٥/٣٣، "وتَجَلَّ" ١٤/٢٠١.

أي: «رجلها ويدها»، ومنه: ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(١)، أي: والبرد^(٢).

ويجوز أن يكون: (نِعْمًا) مبتدأ، و(فِي التَّوْنِ) خبره، و(فَتَحُّ) فاعل به، أو (فَتَحُّ) مبتدأ، و(فِي التَّوْنِ) خبره مقدماً عليه، والجملة خبر الأول، وعلى هذين القولين فلا بد من ضمير، وهو: إما محذوف تقديره: «في النون منه»، ويكون «منه» حالاً من (التَّوْنِ)^(٣)، وإما نابت: «أل» منابه، أي: «في نونه»، و(مَعًا) منصوب بإضمار أعني، أي: كلمته معاً هنا، وفي النساء.

قال أبو شامة: «وكذلك حيث ذكر الناظم: (مَعًا)، معناه أن هذا الحرف في موضعين: أحدهما، أو كلاهما في هذه السورة، كما قال:

(مَعًا قَدَّرَ حَرَّكَ) (٤)

فإن كان الحرف في أكثر من موضعين لم يقل: (مَعًا) بل يقول: (حيث أتى)، أو (جميعاً)، أو (الكلِّ)، ونحو ذلك.

قال: ولو قال: (مَعًا) في الزائد على اثنين لكان سائغاً في اللغة، وقد سبق تقريره في باب الهمز المفرد^(٥)، ولكنه فرّق بين اللغتين بذلك، ولكنه ليس بجتم أن يقول: (مَعًا) في موضعي الخلاف، بل قد يأتي بعبارة أخرى، نحو: قوله:

(وَفِي لَامِ اللَّهِ الْأَخِيرَيْنِ حَذْفُهَا) (٦)

(عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السَّيْنِ حَيْثُ أَتَى انْجِلَالاً) (٧)

(١) - سورة النحل، الآية: ٨١.

(٢) - انظر: الدر المصون: ٨٠/٢، ٢٧٦/٧، والبحر: ٥٠٨/٥.

(٣) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٣)، فرش سورة البقرة.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٩٤/١.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٠٧)، فرش سورة المؤمنون.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٧)، فرش سورة البقرة.

كما مرّ ذكره^(١)، فإن كان الخلاف في موضعين لكلمة واحدة، وتلك الكلمة قد جاءت على أحد الوجهين في موضع ثالث بلا خلاف، لم يقل فيه: (معاً)؛ لأنه لا يفهم من ذلك موضع الخلاف من موضع الاتفاق، بل ينص على موضعي الخلاف، كقوله:

(وَكَسْرُكَ سُخْرِيًّا بِهَا وَبِصَادِهَا)^(٢).

لأن الكلمة قد جاءت في الزخرف أيضاً، ولكنها مضمومة بلا خلاف... انتهى^(٣).

وقد تقدم الكلام في هذه اللفظة، وإنما جددنا العهد بذكر فوائدها^(٤).

قوله: (كَمَا شَفَا) / في موضع رفع نعتاً لـ (فَتَحَ)، أي: «فَتَحُ ثَابِتٌ لشفائه»^(٥) [ب/٤٦٧] من قرأ به،، يشير إلى أن هذه القراءة فيها شفاءً لأجل ما تضمنته من الإتيان بأصل الكلمة^(٦)، وقد تقدم الإنشاد عليها، وهي لغة الحجاز، وكسر النون والعين لغة هذيل، فمن ثم فصحت عليها الأولى؛ لأن لغة أهل الحجاز عندهم مقدمة^(٧).

(١) - انظر: ص ٦٢١ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٠٩)، فرش سورة المؤمنون.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(أَتَتِكَ آتْفُكًا مَعًا فَوْقَ صَادِهَا

متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٩٨)، باب الهمزتين من كلمة، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٧٧٥/٢.

(٥) - في الأصل: "كشفائه"، والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢.

(٧) - انظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، وفتح الوصيد: ٧٤٨/٢، والبحر: ٣٣٧/٢.

قوله: (وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ) مبتدأ، ومضاف إليه، (وَإِخْفَاءُ) مصدر مضاف لمفعوله، وكذلك: (كَسْرٍ) مضاف لمفعوله، والتقدير: «وإن أخفينا كسر العين»، أي: «كسرنا العين»، وحذف الفاعل في المصدر مُطَّرَد^(١).

قوله: (صِيغَ) فعل ماضٍ مِنَ الصِّيَاغَةِ، فَيَأْوُهُ مِنْ وَاوٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: «صَاغَ يَصُوغُ».

(حُلا) مفعول ما لم يسم فاعله، وهو جمع: «حَلِيَّةٌ»، وهي: «الزينة»، وما أحسن ما أتى بالصِّيَاغَةَ مع الحُلِيِّ^(٢).

والجملَةُ مِنَ: (صِيغَ بِهِ حُلا) خبر المبتدأ الذي هو: (إِخْفَاءُ)، و(بِهِ) متعلق بـ(صِيغَ)، والهَاءُ لِلِإِخْفَاءِ^(٣)، والبَاءُ: لِلسَّبِيَةِ، أي: «صِيغَ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ زِينَةً^(٤)؛ بِخِفَّةٍ لَفْظَهَا، بِسَبَبِ الْإِخْفَاءِ». والله اعلم.

٥٣٧- وَيَا وَتَكْفُرُ عَنْ كِرَامٍ وَجَزْمُهُ أَتَى شَافِيًا وَالغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالعين المهملة، والكاف من قوله: (عَنْ كِرَامٍ) وهما حفص وابن عامر أهما: قرءا قوله تعالى: ﴿ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٥) بالياء من تحت بنقطتين، فتعين لغيرهما القراءة بالنون.

ثم أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والشين المعجمة من: (أَتَى شَافِيًا)، وهم نافع والأخوان أنهم قرءوا بجزم الراء، فتعين لغيرهم رفعها على ما لفظ به، ولو سكت عنه

(١)- انظر: الكتاب: ١٨٩/١، وشرح التسهيل: ١١٨/٣، وشرح المفصل: ٥٩/٦، وشرح التصريح: ٩/٢

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٣)- انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٤)- في الأصل: "ونبه"، والمثبت من (ت).

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

لْفُهُم، فَإِنِ الرَّفْعُ ضِدُّ الْجَزْمِ مَتَى أُطْلِقَ الْجَزْمُ، وَلَيْسَ الْجَزْمُ ضِدًّا لِلرَّفْعِ إِذَا أُطْلِقَ الرَّفْعُ عَلَى مَا عُرِفَ ذَلِكَ فِي الْخُطْبَةِ^(١)، كَقَوْلِهِ^(٢):

(وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُوَّ رِضْيٍ)، فَيُؤْخَذُ لِلغَيْرِ بِالرَّفْعِ.

وكذا قوله^(٣):

(وَجَزْمُهُمْ يَذَرُهُمْ شَفَا).

وهذا بخلاف قوله^(٤):

(يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفْعُ جَزْمٍ)

لَمَّا لَمْ يَكُنِ الْجَزْمُ ضِدًّا لِلرَّفْعِ قَيْدَهُ بِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَذْكَارٌ بِمَا تَقْدَمُ وَتَوَطُّةٌ لِمَا يَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ مِبَالِغَةٌ فِي الْإِيضَاحِ.

فقوله: (وَالغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلَامًا) مُسْتَعْنَى عَنْهُ لَا مُحَالَةَ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ تَأْكِيدًا لَمَّا احتاج إلى تَثْمِيمِ الْبَيْتِ أَتَى بِمَا يُؤَكِّدُ الْمَفْهُومَ^(٥).

وقد تحصل من الترجمتين ثلاث قراءات:

الأولى: لِحْفِصِ وَابْنِ عَامِرٍ، وَهِيَ: ﴿ وَيُكْفِّرُ ﴾ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَرَفْعِ الرَّاءِ.

الثانية: لِنَافِعِ وَللأَخْوِينِ، وَهِيَ: ﴿ وَتُكْفِّرُ ﴾ بِالنُّونِ وَجَزْمِ الرَّاءِ.

(١) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَجَزْمٌ وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخِيفَةٌ وَجَمْعٌ وَتَنْوِينٌ وَتَحْرِيكٌ أَعْمَالًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٩)، الخطبة. وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢٠٩/١.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٦٠)، فرش سورة مريم.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٠٩)، فرش سورة الأعراف.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٢٤)، فرش سورة الفرقان.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٤/٢، والآلئ الفريدة: ٦٢٣/٢، والسراج: ص ١٦٨.

الثالثة: للباقيين، وهم ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وهي: ﴿وَتُكْفَرُ﴾
بالنون، ورفع الراء، ولم يقرأ أحدٌ بالياء من تحت وجزم الراء.

والوجه في قراءة الياء: عَوْدُ الضمير على: «الإخفاء» المفهوم / من قوله: ﴿وَإِنْ
تُخَفُّوْهَا﴾^(١)، أي: «وَيُكْفَرُ الإخفاء»^(٢)، تُسبب التكفير إليه لأنه سبب في ذلك^(٣)،
أو عَوْدُهُ على الله تعالى؛ لتقدم ذِكْرِهِ في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾^(٤).

والوجه في قراءة النون: الإخبار من الله تعالى عن نفسه المقدسة بنون المتكلم
المعظم نَفْسَهُ تفخيماً وتعظيماً، وفيه التفات من الغيبة إن راعينا قوله تعالى:
﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾^(٥).

والوجه في جزمه: عَطْفُهُ على محل الجملة الواقعة جواباً للشرط، وهي قوله:
﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٦).

والوجه في رفعه: عطفه على ما بعد الفاء، وما بعد الفاء يُرْفَعُ كقوله:
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٧).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، والنبیان: ١٨٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١.

(٣) - انظر: البحر المحیط: ٣٣٩/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٧٠، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، والنبیان: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٥٧/١،
والبحر: ٣٣٩/٢.

(٥) - انظر: الكشف: ٣١٧/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، والموضح: ٣٤٨/١، والنبیان: ١٨٤/١.

(٦) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٠/٢، والكشف: ٣١٧/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، وكشف الشكلات:
٣٠٥/١.

(٧) - سورة المائدة، الآية: ٩٥، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٧، والبحر: ٣٣٩/٢.

وقيل: بل هو فعلٌ مُستأنف، أخصر الله تعالى بذلك^(١).

وقيل: بل هو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة أيضاً، ولكن يختلف التقدير بالنسبة إلى اختلاف القراءتين، فعلى قراءة النون يكون تقدير ذلك المبتدأ: «وَنَحْنُ نُكْفِّرُ»، وعلى قراءة الياء، إن جعلنا الفاعل ضمير الإخفاء، أو ضمير البارئ تعالى: «وهو يكفر^(٢)»^(٣).

ونظير هذه الآية ما سيأتي في الأعراف من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٤) إلا أن الذي قرأ هناك بالجزم: الأخوان، والذي قرأ هناك بالياء: الكوفيون وأبو عمرو.^(٥)

وإذا جَمَعْتَ بين الآيتين قلت:

قرأ ابن كثير في السورتين بالنون ورفع الراء.

وقرأ نافع بالنون فيهما، وبالجزم في البقرة، وبالرفع في الأعراف.

وقرأ أبو عمرو وأبو بكر بالنون في البقرة، والياء في الأعراف، وبالرفع فيهما.

وقرأ الأخوان بالنون في البقرة، والياء في الأعراف، وبالجزم فيهما.

وقرأ حفص بالياء في البقرة والأعراف، وبالرفع فيهما.

(١) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٠/٢ والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، والموضح: ٣٤٨/١، والإتحاف: ٤٥٦/١.

(٢) - في الأصل: "نكفر"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: الكشف: ٣١٧/١، والبحر: ٣٣٩/٢، وكشف المشكلات: ٣٠٥/١، والبيان: ١٨٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١.

(٤) - سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٥) - قال الناظم هناك:

.....وَجَزَمُهُمْ يَذَرُهُمْ شَفَا وَيَاءُ غُصْنٍ هَدَّالًا.

مستن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٠٩)، فرش سورة الأعراف، وانظر: فتح الوصيد: ٧٥٣/٢، والبحر: ٣٣٩/٢، والحجة للفارسي: ٤٠١/٢.

فهذه خمس قراءات لم يجرّ فيها على سنن واحد في السورتين إلا اثنان: ابن كثير وحفص، والباقون غايروا بين قراءاتهم بالنسبة إلى الياء والنون والجزم والرفع فاضبط هذا الفصل فإنه عسر الاستخراج لا سيما من هذا القصيد.

وفي هذا الحرف قراءات شاذة، مجموعها ثمانية، فيجيء في هذا الحرف إحدى عشرة قراءة، ثلاث منها متواترة، وثمانية شاذة، وقد ذكرتها بتوجيهاتها منسوبة إلى قارئها في غير هذا الموضوع^(١)، والله الحمد.

قوله: (وَيَا) مبتدأ مضاف لقوله: (وَتُكْفَرُ)^(٢)، والواو من نفس التلاوة، وقَصَرَ (يَا)^(٣)؛ لأنه إحدى اللغتين في حروف الهجاء^(٤)؛ لا ضرورة، كما يزعم الشيخ شهاب الدين^(٥).

ولا يُقْرَأُ: (وَتُكْفَرُ) إلا بالجزم ليستقيم الوزن، وينبغي أن يُقْرَأُ: (وَتُكْفَرُ) بالنون لوجهين:

أحدهما: أنه لم يقرأ أحد من السبعة بالياء وجزم الراء، فالقراءة بالياء تؤدي إلى التلفظ / بما لم يقرأ به أحد.

والثاني: أنه يصير لقوله: (وَيَا) فائدة، أي: «وياء موضع النون في و [نكفر]^(٦)»، بخلاف ما إذا لفظ فقال: «ويكفر»، فيكون قد لفظ بتحصيل الحاصل.

(١) - انظر: الدر المصون: ٦١١/٢، والبحر: ٣٣٩/٢.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٣) - في (ت) هكذا: "وقَصَرَ (ها)"، وهو خطأ.

(٤) - انظر: الكتاب: ٢٦٦/٣ - ٢٦٧، والكشاف: ١٢٩/١، ومعاني الفراء: ١٠/١.

(٥) - ذكر الشيخ شهاب الدين أبو شامة ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وها هو بعد الواو والفاء ولا مها وها هي أسكن.....)، متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٩)،

حيث قال: "وقصر لفظ (ها)"، في الموضوعين ضرورة" إبراز المعاني: ٢٨٣/٢. انظر: ص ١٨٣ من هذه الرسالة.

(٦) - في كلتا النسختين: "ويكفر"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

قوله: (عَنْ كِرَامٍ) خير المبتدأ، أي: «ثابت أو مستقر عن قوم كِرَامٍ»^(١)؛ يشير لطيب أصولهم، وجميل وِصْفهم، وأنهم من كِرَامِ الناس لا من أَحْسَابهم، وفيه إيذان بأنهم سَمَحُوا على الطلبة بتحويل العلم ونشر الرواية، فإنهم لم يكتموا ما علموا، كما يسمح الكريم بماله، ويجود بنواله.

قوله: (وَجَزْمُهُ) مبتدأ، والضمير لقوله: (وَنُكْفَرُ)، و(أَتَى) فَعْلٌ وفاعل، و(شَافِيًا) حال، والجملة خبر المبتدأ، أي: جاء شافياً مَنْ قرأ به حيث دَلَّ بجزمه على أن محل جملة الجواب هو الجزم، فحذف مفعول اسم الفاعل، وما أحسن ما وِصَفَ الجزم بالشفاء، فإن الجزم لغة: القَطْعُ، والقَطْعُ معه الشِّفاءُ فإنه يُتَدَاوَى به.

قوله^(٢): (وَالْغَيْرُ) مبتدأ، يعني: وغير مَنْ رمز له، وقد عرفت ما في إدخال: «أل» على لفظ: «غير»^(٣).

و(وَكُلُّ): جملة فعلية خبره، و(بالرَّفْعِ) متعلق، أي: «جُعِلَ وَكَيْلاً عليه حافظاً له يؤديه لمستحقه، وهم طلبته ورواته»، وكل هذه استعارات، وقد تقدم أنه لا حاجة له بقوله: (وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكُلًّا)؛ لفهم ذلك من ذكر الجزم، كما فهمنا: «النون» من لفظ: «الياء» في قوله: (وَيَا وَنُكْفَرُ) فكما لم ينص بعد ذلك على «النون» لم تكن له حاجة بالنص على الرِّفْعِ، وإنما أتى به تأكيداً.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٢) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند شرحه لقول الناظم:

(وما يخدمون الفتح من قبل ساكنٍ وبعد ذكا والغير كالحرف أولاً)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٤٥)، انظر: ص ١٥٧ من هذه الرسالة.

وعند شرحه كذلك لقول الناظم:

(وَجُزْءٌ وَجُزْءٌ صَمَّ الاسْكَانَ صِفٌ وَحَيْثُ - مِمَّا أَكْثَرُ ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٢٤)، فرس سورة البقرة، وانظر: ص ٦٦٥ من هذه الرسالة.

٥٣٨- وَيَحْسَبُ كَسْرُ السِّينِ مُسْتَقْبَلًا سَمًا رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُؤَصَّلًا

أخبر عَمَّن رمز له بكلمة: سَمًا، وبالراء من: (سَمًا رِضَاهُ)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي أنهم قرءوا: ﴿يَحْسِبُ﴾ بكسر السين، حيث ورد في القرآن، فتعين لغيرهم فتحها.

واعلم أن هذا الخلاف ليس خاصاً بما في هذه السورة، وهو قوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾^(١) بل هو جارٍ في هذا الفعل مطلقاً^(٢).

فإن قلت: قول الناظم يُوهم اختصاص ذلك بما في هذه السورة لاقتصاره عليها، ولم يقل: (بجيت أتى)، ونحوه؟.

قلت: قد أجاب الشيخ شهاب الدين عن ذلك بقول الناظم: (مُسْتَقْبَلًا)، فقال: «(مُسْتَقْبَلًا) حال من: (يَحْسِبُ)، ولولا هو لَمَا كان الخلاف إلا في الذي في سورة البقرة فقط: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾، فقال: (مُسْتَقْبَلًا) ليشمل كل فعل مُسْتَقْبَل في القرآن، سواء كان بالياء، أو بالتاء، متصلاً به ضمير، أو غير متصل، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾^(٣)، ﴿أَمْ يَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾^(٤)، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ اللَّهُ﴾^(٥)، ﴿فَلَا يَحْسَبَنَّاهُمْ﴾^(٦)، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾^(٧)... انتهى^(٨).

وفيه نظر، إذ لا يُفهم الشمول من: (مُسْتَقْبَلًا) البتة، وكل هذا عناية.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢.

(٣)- سورة القيامة، الآية: ٣، ٣٦.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٤٤.

(٥)- سورة إبراهيم، الآية: ٤٢.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

(٧)- سورة الكهف، الآية: ١٠٤.

(٨)- إبراز المعاني: ٣٨٤/٢.

وقال / أبو عبد الله: «وَنَبَّهَ بِـ (مُسْتَقْبَلًا) عَلَى أَنْ شَرَطَ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ وَجُودَ
الاستقبال مع أي حرف مضارعة كان، ولو قال بدل: (مُسْتَقْبَلًا): «كيف أتى» لحصل
التنبيه على ذلك أيضاً»^(١).

قوله: (سَمَا رِضَاهُ) إشارة إلى الثناء على هذه القراءة فإنها هي الفصيحة، وإن
كانت خارجة عن القياس كما سيأتي، فقال: ارتفع رِضَاهُ، أي: رَضِيَ الْقَارِئُ بِذَلِكَ؛
لثبوته لغة^(٢).

والشيء قد يخرج عن الأصل، ويكثر استعماله فيكون أفصح من أصله، بل قد
لا يُنطَقُ به، وذلك نحو: «اسْتَحْوَذَ» فإنه جَارٌّ عَلَى الْأَصْلِ، إذ الأصل فيه الإعلال بنقل
حركته إلى الساكن، وَقَلْبَ واوه أَلْفًا، «كاسْتَقَامَ»، و«اسْتَعَاذَ»، ولا يجوز النطق
بالأصل فتقول: «اسْتَحَاذَ»، وإن كان هو الأصل، لاسيما والقارئ بذلك: إِمَامًا أَهْلَ
العربية مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، وهما: أبو عمرو بن العلاء، وكفى به،
والكسائي، وإِمَامًا حَرَمِيَّ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ: نافع، وابن كثير.

قوله: (وَكَمْ يَلْزَمُ قِيَاسًا مُؤَصَّلًا) إشارة إلى ما ذكرته لك من مجيء هذا الفعل
على غير قياس، وذلك أن قياس: «فَعَلَ» بالكسر أن يُقَالَ فِيهِ: «يَفْعَلُ» بالفتح ليخفَّ
اللفظ بتغاير حركتيه ماضيًا ومستقبلًا^(٣)، وذلك نحو: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«رَكِبَ يَرَكِبُ»،
و«شَرِبَ يَشْرَبُ»، و«حَمِدَ يَحْمَدُ»، و«زَهَدَ يَزْهَدُ»، و«رَغِبَ يَرْغَبُ»، و«جَهَلَ
يَجْهَلُ»، و«ضَمِنَ يَضْمَنُ»، و«سَمِنَ يَسْمَنُ»، و«عَجِبَ يَعْجَبُ»، و«بَخِلَ يَبْخُلُ»،
و«سَكِرَ يَسْكُرُ»، و«سَعِدَ يَسْعُدُ»^(٤).

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٤/٢، واللائئ الفريدة: ٦٢٤/٢، والكسر لغة: "الحجاز"، والفتح لغة: "تميم"،
انظر: البحر: ٣٤٢/٢، والإتحاف: ٤٥٧/١.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٤/٢، والسراج: ص ١٦٨، والبحر: ٣٤٢/٢، والمحزر: ٣٣٩/٢.

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٣/٢، إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

وقد شذت ألفاظ عن هذا القياس فاتحدت حركة^(١) ماضيها ومضارعها، وذلك نحو: «حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعَمُ»، و«يَيْبَسُ يَبْسُ»، و«يَيْبَسُ مِنْ: اليُبُوسَةِ»، و«يَيْبَسُ مِنْ: اليُبُوسَةِ»، و«يَيْبَسُ مِنْ: اليُبُوسَةِ»، و«يَيْبَسُ مِنْ: اليُبُوسَةِ».

واختار جماعة هذه القراءة، قالوا: لأنها هي اللغة العالية، لغة أهل الحجاز، وبها قرأ رسول الله ﷺ، ولذلك اختارها أبو عبيد^(٣)، وروى فيه حديثاً عن لقيط بن صبرة^(٤) قال: «كنت وافد بني نهد^(٥) إلى رسول الله ﷺ، فبينما نحن عنده إذ رَوَّح الراعي غنمه، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أولدت؟». قال: «بَهْمَةٌ»، قال: «اذبح مكانها شاة»، ثم قال: «لا تحسبن - ولم يقل: لا تحسبن - أتأمن أجلك ذبحناها»^(٦).

قال أبو عبيد: «بالكسر نقرؤها في القرآن كله اختياراً لما حُفِظَ عن رسول الله ﷺ من لغته، واتباعاً للفظه»^(٧).

والوجه للباقيين: الإتيان بالقياس، هذا كله بعد اتباع الأثر، والأخذ من المشيخة، وإنما نذكر ذلك توجيهاً بعد ثبوت نقله وصحة روايته^(٨).

(١) - في كلتا النسختين: "حركة غير ماضيها ومضارعها"، بزيادة: "غير"، وهو خطأ، فحذفت لأن السياق يأبأها، فهو مستقيمٌ بدونها.

(٢) - انظر: إعراب القراءات السبع: ١/١٠٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨.

(٣) - ومنهم: مكي في: الكشف: ١/٣١٨، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٥.

(٤) - هو: لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق العامري، صحابي، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/٣٢٩.

(٥) - "نهد" سقطت من (ت)، وفي جميع روايات الحديث: "وافد بني المنتفق".

(٦) - الحديث: أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، رقم: (١٢٣)، وفي كتاب حروف القراءات، رقم:

(٣٤٥٩)، وابن حبان في صحيحه: رقم: (١٠٥٤)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٧٤٤٦)، وأحمد في

مسنده، رقم: (١٥٧٨٧)، و(١٥٧٨٩)، وكلهم عن لقيط بن صبرة ﷺ، وقال الحاكم في المستدرک:

٢/٢٥٤: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٧) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢/٣٨٥.

(٨) - انظر: الكشف: ١/٣١٨، الإتحاف: ١/٤٥٧، والبحر: ٢/٣٤٢.

قوله: (وَيَحْسَبُ) مبتدأ، و(كَسْرُ / السَّيْنِ) مبتدأ ثان، و(سَمَا رِضَاهُ) جملة فعلية خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد منها إليه مُقَدَّرٌ، أي: «السين منه»، و«منه»: حال من السَّيْنِ^(١)، أو نقول: «أل» نابت منابه.

ويجوز أن يكون: (كَسْرُ السَّيْنِ) بدلاً من: (يَحْسَبُ) بدل اشتمال، ولا بد من عائد حينئذ أيضاً، والكلام فيه كما مرَّ آنفاً.

ومعنى: (سَمَا رِضَاهُ) ارتفع رِضَاهُ، أي: الرِّضَى عنه بموافقه لفصيح اللغتين.

قوله: (مُسْتَقْبِلاً) حال من الهاء في: «منه» العائدة على: (يَحْسَبُ)^(٢)، وقد تقدم أنه قائم مقام قوله: (بجيت أتى).

قوله: (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً) أي: لم يلزم لفظ: «يَحْسَبُ» قِيَاساً مُؤَصَّلاً، أي: أصَّلته العرب في لغتها، والنحاة في علمها، فـ(مُؤَصَّلاً): إن شئت قرأته بالهمز من الأصل، وإن شئت قرأته بالواو، وهي بدل من الهمزة لأنها مفتوحة بعد ضمة، فهو نظير: «يؤاخذ»، و«مؤجلاً»، أي: ولم يَلْزَمْ «يَحْسَبُ» قِيَاساً أصَّلته العرب ولا النحاة، بل جاء على خلافه، ففَصَّحَ وشَاع^(٣)، وقد تقدم الاعتذار عن ذلك، وذكر نظائره.

ولو قيل: بأن: (مُؤَصَّلاً) حال قرأته بالواو، لأنه من «الوصل»، بمعنى أن غير ما من أهل العلم قد وصله إلينا، ونقله عن العرب - أي: لم يلزم قياساً منقولاً عن لغة العرب، وهو فتح العين في مضارع: «فعل» بكسرها - لكان قولاً صحيحاً، ويكون لكل رواية معنى، فرواية الهمز من «الأصالة»، ورواية الواو من «التوصيل، والنقل»، وقد يُرَجَّح الأول بأن إحدى الروایتين مُفسِّرة للأخرى.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٢) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٧٤، وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

٥٣٩- وَقُلْ فَأَذِّنُوا بِالْمَدِّ وَاكْسِرْ فِتَى صَفَاً وَمَيْسِرَةً بِالضَّمِّ فِي السَّيْنِ أَصْلًا

أمر بالمد والكسر في لفظ: ﴿فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١) لِمَنْ رمز له بالفاء والصاد المهملة، وهما حمزة وأبو بكر، والمراد مدّ الهمزة، أي: الإتيان بألف بعدها، وكسر الذال لأنه لا يليق غير ذلك؛ ولذلك لم يبين محلّ المدّ والكسر^(٢).

وتعين لغيرهما القصر، وهو عدم الإتيان بألف، وفتح الذال، ومتى مددت وجب فتح الهمزة ضرورة أن الألف لا بد أن تسبق بفتحة، وإذا قصرت وجب تسكين الهمزة، وهذا واضح^(٣).

غير أن الشيخ شهاب الدين استشكل هذه العبارة، فقال: «والعبارة مشكلة على مَنْ لا يعرف القراءة، إذ قد يفهم أن الكسر في الهمزة، فيكون المدّ بعدها ياء، أو يريد بالمدّ الألف بعد الفاء التي هي بدل من الهمزة الساكنة، ويكون الكسر في الذال، فيلبس ذلك على مَنْ لا يعرف، فيحتاج إلى توقيف»^(٤).

قلت: هذان وهما ممتنعان عند مَنْ شدا^(٥) سنا من القراءة / وأما المبتدئ المحض فلا يعرف هذا وغيره، إلا بموقف.

ثم أخبر عمّن رمز له بالهمز من: (أصل)، وهو نافع، أنه قرأ: ﴿فَنَنْظِرُهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾^(٦) بضم السين، فتعین لغيره فتحها.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٩.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤، والسراج: ص ١٦٨.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٥/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٨٥/٢ - ٣٨٦، وانظر: وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٥)- في كلتا النسختين: "شدا"، بالذال، وما أثبتته - بالذال - هو الصواب، وقد سبق أن وضحت السبب في هذا الإثبات، ومعنى العبارة. انظر: ص ٦٥٥ من هذه الرسالة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

والوجه في قراءة: ﴿فَاذِنُوا﴾ بالمدّ والكسر: أنه أمرٌ^(١) من: «أذن» «يؤذن»، أي: «أعلم غيره بكذا»، يُقال: «أذنتك بكذا»، أي: «أعلمتُك»، قال تعالى: ﴿فَقُلْ ءَاذِنْتُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾^(٢) أي: أعلمتُكم، والأمر منه: «أذن»، كـ«أمر»، والأصل: «أذن» فسكنت الهمزة بعد أخرى مفتوحة فقلبت ألفاً وجوباً^(٣).

والمعنى: أن الله تعالى أمر عباده الذين خاطبهم بتحريم الربا بأن يُعلموا غيرهم ممن كان على حالهم في المعاملة بالربا بأنهم إن أقاموا على ذلك كانوا بمنزلة من يحاربه الله ورسوله ﷺ، أي: أعلموهم بحرب من الله، أي: بمحاربتهم، وإذا أعلموا غيرهم بذلك لزم منه علمهم به^(٤).

وقال الحارث بن حلزة^(٥):

أذنتنا بينها أسماءُ ربِّ ثاوٍ ويُملّ منه الثواءُ.

أي: أعلمتنا بذلك، فهي عالمةٌ أيضاً.

والوجه في قراءة القصر: أنه من: «الإذن»، وهو «العلم»، أي: فاعلموا أيها المخاطبون بمحاربة الله ورسوله ﷺ إن لم تنتهوا عن ذلك، يقال: «أذن فلان بكذا» فهو: «أذِن»، أي: أعلم به، فهو مُعلمٌ^(٦).

(١) - "أمر" سقطت من (ت).

(٢) - سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨، والكشف: ٣١٨/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، والإتحاف: ٤٥٨/١.

(٤) - انظر: البحر: ٣٥٣/٢، وتفسير القرطبي: ٣٦٣/٣.

(٥) - هو: الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري، شاعر جاهلي، من أهل العراق، ومن أصحاب المعلقات، وهذا البيت مطلع معلقته. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٢٣، والأعلام: ١٥٤/٢.

والبيت: في: الخصائص: ٢٤١/١، واللسان: مادة "أذن" ٧٨/١، ومادة: "قفا" ١٦٦/١٢، والشعر والشعراء: ص ١٢٣، والكشاف: ١٧٠/٤، والبحر: ٤٨٢/٧، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٦) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣١٨/١، والإتحاف: ٤٥٨/١.

وقد اختار جماعة المد لأنه يفيد فائدتين: إعلام الغير، وعلم المُعلّم، بخلاف القصر، إذ ليس فيه إلا الأمر بالعلم بذلك^(١).

قال مكّي - رحمه الله - «ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار على المد - يعني: حيث كان أعم؛ لأنه يتضمن معنى القصر؛ لأنهم إذا أعلموا غيرهم بذلك علموه لا محالة، ولا يلزم من علمهم إياه إعلامهم به - قال: وبالقصر قرأ علي بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن^(٢)، وشيبة^(٣)، وعيسى ابن عمر، وأبو جعفر^(٤)»^(٥).

وقد عكس أبو حاتم فاختار القصر [واستبعد المد]^(٦) مُوجِّهاً ذلك بأن الأمر فيه^(٧) بالحرب لغيرهم، والمراد هم؛ لأنهم هم المخاطبون بترك الربا^(٨).

كذا قاله، وليس بشيء، إذ كل عاقل إذا قيل له: «أعلم زيداً بأنه إذا زنا جُلد، أو سرق قُطِع»، فهم من هذا: النهي لنفسه عن الزنا والسرقه، وأنه متى فعل ذلك عُوقب بما تُوعَد به زيد.

(١) - ممن اختار قراءة المد لهذا الأمر: أبو حيان في البحر: ٣٥٣/١.

(٢) - هو: عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمى الكوفي، إمام، ولد في حياة النبي ﷺ، مقرئ مجود، عرض على عثمان بن عفان ﷺ، وعلي بن أبي طالب ﷺ، وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم، وقرأ عليه: عاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب وغيرهم. ت: ٧٤هـ. انظر: معرفة القراء: ١٤٦/١ - ١٤٨، وغاية النهاية: ٤١٣/١ - ٤١٤.

(٣) - هو: أبو ميمونه، شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني، تابعي، إمام مقرئ، مولى أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - قرأ على عبد الله بن عياش المخزومي، وحدث عن أبي سلمة عبد الرحمن، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٣٠هـ. انظر: معرفة القراء: ١٨٢/١، وغاية النهاية: ٣٢٩/١.

(٤) - هو: يزيد بن القعقاع المدني، الإمام أحد العشرة. سبقت ترجمته، انظر: ص ٤٦٩.

(٥) - الكشف: ٣١٨/١.

(٦) - ما بين المعكوفتين زيادة مني، أثبتتها ليستقيم السياق، واستثناساً بمعنى كلام أبي حاتم في الكشف: ٣١٨، ولأن المقصود بالكلام بعدها قراءة المد.

(٧) - أي: في قراءة المد.

(٨) - انظر قوله في: الكشف: ٣١٨/١، والالآء الفريدة: ٦٢٥/٢.

وقد وافق أبا حاتم في هذا الاختيار ثعلب^(١) أيضاً، فقال: «الاختيار قراءة العامة من الإذن؛ لأنه يُفسَّر: كونوا على علم وإذن لأن الكلام يجري به على وجه واحد، وهو أدل على المراد، وأقرب في الإفهام»^(٢).

وكذا قال الطبري: «إن قراءة القصر أرجح، قال: لأنها تختص بهم، وإنما أمروا على قراءة المد بإعلام غيرهم»^(٣).

وقال الزمخشري: «وقرئ: فأذنوا» فأعلموا بها غيركم، وهو من الإذن، وهو الاستماع، / لأنه من طرق العلم، وقرأ الحسن: «فأيقنوا»^(٤)، وهو دليل لقراءة العامة^(٥).

يعني: بالقصر؛ فإنها نص في العلم لا في الإعلام.

ورجح أبو علي المد، فقال: «وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم لا محالة، ففي إعلامهم علمهم، وليس في علمهم إعلامهم غيرهم، فقراءة المد أرجح لأنها أبلغ وأكد»^(٦).

وقال ابن عطية: «والقراءتان عندي سواء؛ لأن المخاطب محصور؛ بأنه كل من لا يدر ما بقي من الربا؛ فإن قيل: «فأذنوا» فقد عمهم الأمر، وإن قيل: «فأذنوا» بالمد، فالمعنى: أعلموا أنفسكم، أو بعضكم بعضاً، وكان هذه القراءة فسحاً لهم في الارتياح والتثبيت، أي: أعلموا أنفسكم، ثم انظروا في الأرجح لكم، ترك الربا أو الحرب»^(٧).

(١) - هو: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٨.

(٢) - انظر قوله في: الدر المصون: ٦٤١/٢.

(٣) - جامع البيان للطبري: ١٢٨/٣.

(٤) - قراءة شاذة: انظرها في: الكشف: ٥٠٨/١، والبحر: ٣٥٢/٢.

(٥) - الكشف: ٥٠٨/١.

(٦) - الحجة باختصار: ٤١٣/٢.

(٧) - المحرر: ٣٥٣/٢.

والظاهر: أن الهمزة في: «أذُنُوا» بالمدّ للتعدية كما تقدم تقريره.

وقال أبو البقاء: «إنها للصيرورة، أي: صيروا عَالِمِينَ بالحرب»^(١).

وفيه بُعدٌ كبير.

وقال أبو عبيدة: يُقال: أذِنْتُه بالشيء فَأَذِنَ به، مثل: أُنذَرْتُه بالشيء فَنذَرَ به، فَجُعِلَ المقصود مطاوعاً للممدود»^(٢).

والوجه في قراءتي: ﴿ مَيْسِرَةٌ ﴾، و﴿ مَيْسِرَةٌ ﴾: أنهما لغتان فصيحتان^(٣)، إلا أن الفتح أفصح^(٤)، وذلك لأن: «مَفْعَلًا» و«مَفْعَلَةً» بفتح العين كثير جداً، و«مَفْعُلٌ» بالضمّ معدوم إلا عند الكسائي كما سيأتي بيانه، وأما «مَفْعَلَةٌ» بضم العين فقالوا قليل جداً^(٥)، وهي لغة الحجاز^(٦)، وقد جاءت منها ألفاظ نحو: «المشرقة»^(٧) و«المقبرة»^(٨).

(١) - التبيان: ١٨٦/١.

(٢) - مجاز القرآن بتصرف: ٨٣/١.

(٣) - انظر: الكشف: ٣١٩/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، وكشف المشكلات: ٣٠٦/١، والتبيان: ١٨٤/١.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٦/٢، والكشف: ٣١٩/١.

(٥) - قاله: أبو حيان في البحر: ٣٥٥/٢، وابن عطية في المحرر: ٣٥٥/٢، ومكي في الكشف: ٣١٩/١.

(٦) - والفتح لغة: نجد، انظر: البحر: ٣٥٥/٢، وإعراب النحاس: ١٣٥/١.

(٧) - أي: موضع القعود للشمس، أو المكان الذي تُشرق عليه الشمس. انظر: اللسان: مادة "شرق" ٦٤/٨.

، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٨) - هي: بضم الباء ويجوز بفتحها، لغتان في موضع القبور. انظر: اللسان: مادة "قبر" ٨/١٢.

و«المشْرِبة^(١)» و«المسْرِبة^(٢)» و«المقْدرة^(٣)» و«المأْدبة» و«المفْخرة^(٤)» و«المرْعة^(٥)» و«معوْنة» و«مكرْمة^(٦)» و«مألْكة^(٧)».

وقد تجرأ أبو جعفر النحاس فرَدَّ قراءة نافع، وقال: لم يأت: «مَفْعلة» إلا في ألفاظ معدودة ليس هذا منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة، ولم يأت في كلامهم: «مَفْعَل» البتة». انتهى^(٨).

وقال سيبويه: ليس في الكلام: مَفْعَل^(٩).

قال أبو علي: «يعني: في الآحاد»^(١٠).

وقد حكي عن سيبويه: «مَهْلِك» مثلث اللام^(١١).

وقال الكسائي^(١٢): «مَفْعَل في الآحاد، وأوردَ منه: «مكرْماً»، وأنشد^(١٣):

- (١) - هي: العُرْفة. انظر: اللسان: مادة "شرب" ٤٦/٨، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.
- (٢) - هي: الشعر المُستدقّ، النابت وسط الصدر إلى البطن. انظر: اللسان: مادة "سرب" ١٦٠/٧.
- (٣) - أي: القُدرة والقوة، تقول: "ما لي عليك مقْدرة"، أي: قُدرة وقوة. انظر: اللسان: مادة "قدر" ٣٧/١٢.
- (٤) - أي: ما فخر به. انظر: اللسان: مادة "فخر" ١٣٩/١١.
- (٥) - هي: بضم الراء ويجوز بفتحها، لغتان في موضع الزرع. انظر: اللسان: مادة "زرع" ٢٧/٧.
- (٦) - هما: مفعلة من: "العَوْن"، ومن: "الكرم"، مثل: "معوْته" من: "العَوْث". انظر: اللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠.
- (٧) - هي: الرسالة، سميت بذلك لأنها تؤلِّك في الفم. انظر: اللسان: مادة "ألِّك" ١٣٥/١.
- (٨) - إعراب القرآن: ١٣٥/١.
- (٩) - الكتاب: ٢٧٣/٤.
- (١٠) - الحجة للفارسي: ٤١٥/٢.
- (١١) - حكي ذلك أبو حيان في البحر: ٣٥٥/٢.
- (١٢) - انظر قوله في: البحر: ٣٥٥/٢، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألِّك" ١٣٥/١.
- (١٣) - عجز بيت منسوب لأبي الأحرز الحماني، وهو في: الكتاب: ٣٨٠/٤، والخصائص: ٦٤/١، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألِّك" ١٣٥/١، والمحتسب: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحزر: ٣٥٦/٢، وصدرة: "مروانُ مروانُ أخو اليوم اليمِي".

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ.

وَأُورِدَ مِنْهُ: «مَعُونًا» أَيضًا، وَأَنْشَدَ قَوْلَ جَمِيلٍ^(١):

بُئِينَ الزَّمِيِّ لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ.

وَأُورِدَ: «مَأْلِكًا» أَيضًا^(٢)، وَأَنْشَدَ قَوْلَ عَدِيِّ^(٣):

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلِكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي.

وَقَدْ خَرَجَ سَيَّبُوِيهِ وَأَتْبَاعُهُ^(٤) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَنَّمَا جَمَعَ: لـ «مَكْرُمَةً»،

و«مَعُونَةً»، و«مَأْلِكَةً»، وَكَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْآحَادِ، لَا فِي الْجُمُوعِ^(٥).

وَقَدْ خَطَأَ النَّحْوِيُّونَ مَجَاهِدًا فِي قِرَاءَتِهِ: «إِلَى مَيْسُرِهِ» بِإِضَافَةٍ: «مَيْسُرٌ» بِالضَّمِّ إِلَى

هَاءِ الضَّمِيرِ^(٦)، بِنَاءِ مِنْهُمْ عَلَى أَنْ: «مَفْعُلًا» لَيْسَ مَوْجُودًا.

(١) - هو: أبو عمرو، جميل بن عبد الله بن معمر العذري، شاعر، افتتن ببثينة من فتيات قومه فتناقل الناس أخبارهما، ت: ٨٢هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣١٥، والأعلام: ١٣٨/٢.

والبيت في: اللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١، والمختضب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحزر: ٣٥٦/٢، والحجة للفارسي: ٤١٦/٢.

(٢) - قال أبو حيان - بعد ذكره كلام الكسائي -: "وقول الكسائي لا يُخَالِفُ قَوْلَ سَيَّبُوِيهِ، إِذْ يُقَالُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ كَذَا وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ مِنْهُ حَرْفٌ أَوْ حَرْفَانِ، كَأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِالْقَلِيلِ، وَلَا يُجْعَلُ لَهُ حَكْمٌ". البحر: ٣٥٥/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٤١٧/٢.

(٣) - هو: عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي، شاعر جاهلي، من أهل الحيرة، فصيحاً، سجنه النعمان بن المنذر، فأرسل له بقصيدة، منها هذا البيت. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٤٤، والأعلام: ٢٢٠/٤.

والبيت في: اللسان: مادة "ألك" ١٣٥/١، والمختضب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحزر: ٣٥٦/٢، والحجة للفارسي: ٤١٦/٢.

(٤) - منهم: المبرد، والفراء، انظر: البحر: ٣٥٥/٢، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٤١٥/٢.

(٦) - قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٤، وإعراب الشواذ: ٢٨٦/١، والمختضب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والكشاف: ٥٠٩/١.

ولا ينبغي تخطيطه لجواز أن يكون أراد: «ميسر» جمع / ميسرة، ثم أضافه إلى الضمير، وقد قررته أحسن تقرير في غير هذا الموضوع^(١).
وقد اختار أبو عبيد قراءة الفتح، وتبعه غيره على ذلك^(٢)، ولا شك أنها أفصح.

قوله: (فَأَذْنُوا) مفعول: (قُلْ) على أنه مُضَمَّن معني: «اقرأ واتل»، ولذلك تعلق به: (بِالمدِّ)، كأنه قال: «اقرأ بالمدِّ»^(٣)، ويجوز أن يكون الباء على هذا الوجه للمصاحبة، أي: «اقرأ ملتبساً بالمدِّ».

ويجوز أن يكون: (فَأَذْنُوا) مبتدأ، و(بِالمدِّ) خبره، والجملة محكية^(٤) بـ(قُلْ)^(٥).
قوله: (وَإَكْسِرْ) مفعوله محذوف، أي: «واكسر فأذنوا»، يعني: ذاله.
قوله: (فَتَى) حال من فاعل: (إَكْسِرْ)^(٦)، و«الفتى»: يُعَبَّرُ به عن ذي المروءة، وأصله: الشاب، ولهذا يقال: في فلان فتوة، أي: مروءة، وهو عُرِفَ شائع.
قوله: (صَفَاً) يجوز أن يكون جملة فعلية، وأن يكون مصدرًا، وقصره ضرورة، فإن كان جملة كانت في موضع نصب نعتاً لـ(فَتَى)^(٧)، وإن كان مصدرًا جاز أن يكون حالاً، وأن يكون نعتاً لـ(فَتَى)، ولا بد في كلا الأمرين من حذف مضاف، أي: «ذا صفاء».

أو نقول: قُصِدَتِ المبالغة فجُعِلَ نفس الصِّفَاءِ، أو يُجْعَلُ المصدر واقعاً موقع اسم الفاعل، وهذه الأوجه الثلاثة جارية في كل مصدر أُخْبِرَ به عن [نكرة]^(٨)، أو

(١) - انظر: الدر المصون: ٦٤٨/٢، ٦٤٩.

(٢) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٦/٢.

(٣) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٤) - "محكية" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٨) - في كلتا النسختين: "حسنه"، وهو تحريف، والمثبت لعله الصواب، لظهوره من خلال استقراء كتب النحو في هذه المسألة.

وقع صفة لها، نحو: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«امرأةٌ زورٌ»^(١)، فالمعنى: حال كونك صافياً من كدر الدنيا، وتخليطها.

ويجوز أن تكون الجملة أو المصدر حالاً من الضمير المستتر في الحال، وهي: (فتى)، فيكون: مبتدأ صلة.

قوله: (وميسرة) مبتدأ، وهي مجرورة على الحكاية، و(بالضم) خبره. و(في السين) متعلق: (بالضم)، والعائد مُقَدَّرٌ، أي: «السين منها»، و«منها»: حال من (السين)، أو نابت: «أل» منابه، أي: «سينها».

قوله: (أصلاً) جملة فعلية، إما مستأنفة ساقها للإخبار بأن الضم ليس فرعاً، بل هو أصلٌ بنفسه، لأنه لغة الحجاز، وقصد بذلك الرد على من أنكره كما تقدم^(٢)، وإما جملة حالية من «الضم»، أي: «أن الضم متأصل في السين».

ويجوز أن يكون: (أصل) هو خبر: (ميسرة)^(٣)، وأعاد الضمير عليها مُذَكِّراً، لأنها بمعنى: «الميسر»، و(بالضم) حال من الضمير في: (أصلاً).

و(في السين) متعلق به، والتقدير في ذلك كله على نحو ما مرّ في نظائره، والتقدير: «وميسرة أصلت ملتبسة بالضم الواقع في السين منها».

(١) - تقدمت الإشارة إلى بيان هذه الثلاثة الأوجه. انظر: ص ٢٨٥ من هذه الرسالة، حيث قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «(مررت برجلٍ عدلٍ»، مؤول إما على وضع: "عدل"، موضع: "عادل"، أو على حذف مضاف، أي: "ذي عدل"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً». انظر: شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢، وأوضح المسالك: ١٧٨/٣.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٣) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

٥٤٠- وَتَصَدَّقُوا خِفًّا نَمَا تَرْجِعُونَ قُلْ بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنِ سِوَى وَلَدِ الْعَلَاءِ

أخبر عمن رمز له بالنون من: (نَمَا)، وهو عاصم أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ

تَصَدَّقُوا ﴾^(١) بتخفيف الصَّاد، فتعين لغيره تثقيلاً.

ثم أمر أن يُقال في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢)

بضم تاء: ﴿ تَرْجَعُونَ ﴾، وفتح جيمه للقراء غير ابن العلاء - وهو أبو عمرو -

فتعين له فتح التاء، لأنه ضد الضم، وكسر الجيم، / لأنه ضد الفتح.

ولم يُبين الناظم محل التخفيف من: ﴿ تَصَدَّقُوا ﴾، ولا الضم والفتح من:

﴿ تَرْجَعُونَ ﴾ للعلم بذلك عند أهل هذا الشأن.

والوجه في قراءتي: ﴿ تَصَدَّقُوا ﴾ تخفيفاً وتثقيلاً: أن أصله: «تَصَدَّقُوا»

بتائين: إحداهما: حرف المضارعة، والثانية: تاء التَّفَعُّل، فبالغ عاصم في التخفيف

فحذف إحدى تائيه.

وقد مرَّ لك في: (تَظَاهَرُونَ) خلاف، هل الحذف حلٌّ بالثانية، أم بالأولى؟^(٣).

وغيره أثر بقاء^(٤) التائين وعدل إلى وجه آخر من التخفيف، وهو إبدال التاء

الثانية صاداً لمقاربتها لها، وإدغامها فيها، فمن ثم جاء التثقيل^(٥).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٨١.

(٣) - تقدم هذا الخلاف عند شرحه لقول الناظم:

(وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتًا وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضًا تَحَلُّلاً).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٥) فرش سورة البقرة، انظر ص ٢٨٩ من هذه الرسالة.

(٤) - "بقاء" سقطت من (ت).

(٥) - انظر: معاني القراءات: ص ٩٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، والكشف: ٣١٩/١، وشرح الهداية:

٢١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٥/١، والبيان: ١٨٧/١.

والوجه في قراءتي: ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾، و﴿ تَرْجِعُونَ ﴾: واضح، ويوافق
المبني للفاعل قوله: ﴿ وَأَنْتُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾^(١)، ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ
مَرْجِعُكُمْ ﴾^(٢)، والمبني للمفعول، قوله: ﴿ وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ ﴾^(٣)،
﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾^(٤).

قال أبو عبد الله: «غير أن: «تَرْجِعُونَ» من: «رَجَعَ» لازماً، و«تَرْجِعُونَ» من:
«رَجَعَ» متعدياً، يقال: «رَجَعَ زيد» و«رَجَعَهُ عمرو». انتهى^(٥).

وما قاله هو الظاهر، وقد جوزوا في المبني للفاعل أن يكون متعدياً، وأن مفعوله
محذوف، وقد تقدم تحرير هذا الفصل عند قوله: ﴿ وَإِلَىٰ اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ ﴾^(٦)
في هذه السورة^(٦)، والقراءتان متداخلتان، فإنهم إذا رَجَعُوا رُجِعُوا، وإذا رُجِعُوا
رَجَعُوا^(٧).

قوله: (وَتَصَدَّقُوا) مبتدأ، و(خَفِ) خبره على حذف مضاف، أي: «ذو
خَفٍ»، و(خَفِ) بمعنى: تخفيف^(٨).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٢) - سورة الأنعام، الآية: ١٦٤، والزمر، الآية: ٧.

(٣) - سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ٣٨، وفي كلتا النسختين: "ثم إلى ربكم تحشرون"، ولا توجد آية هكذا، ولعل
ما أثبتته هو المقصود، كما هو موجود في: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، وانظر: الحجة للفارسي: ٤١٨/٢،
والكشف: ٣١٩/١.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٦) - الآية: ٢١٠، وقد تقدم ما أشار إليه، عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي النَّاءِ فَاضْنُمُ وَأَفْتَحِ الْجِيمِ تَرْجِعُ الْ أُمُورُ سَمًا نَصًّا وَحَيْثُ تَنْزَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٧) فرش سورة البقرة.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٨) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

قوله: (نَمَا) جملة فعلية في موضع رفع نعتاً لـ(خِفَّ)، أي: «خِفُّ تام مشهور لصحته معنى ورواية»، من قولهم: «نَمَى الحديث» ينمي وينمو، أي: فشأ وذاع^(١).
قوله: (تَرْجِعُونَ) مبتدأ، و(قُلْ) أمر، و(بِضْمٍ) خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: «قل هو بِضْمٌ»، وفتح، والجملة الأمرية خبر عن المبتدأ، وما بعد: (قُلْ) من الجملة المحذوف شطرها في محل نصب على الحكاية.

قوله: (عَنْ سَوَى) متعلق بـ(قُلْ)، و(سَوَى) هنا للاستثناء، وقد استعملها مجرورة بـ(عَنْ)، وسيبويه يلزمها النصب على الظرفية^(٢)، لكن الصحيح تصرفها، وأنها تكون بمعنى: «غير»^(٣)، وقد قدمت على ذلك شواهد لا حاجة للإطالة بإعادتها^(٤).

ويجوز أن يكون: (تَرْجِعُونَ) مفعولاً مَقْدَمًا لـ(قُلْ)، وضمَّن: (قُلْ) معنى: «اقرأ واتل»، و(بِضْمٍ وفتح) متعلق بـ(قُلْ) مُضْمِنًا المعنى المشار إليه، أي: «اقرأ تَرْجِعُونَ بِضْمٍ وفتح عن غير أبي عمرو».

ويجوز أن يكون: (تَرْجِعُونَ) مبتدأ، و(بِضْمٍ) خبره، و(عَنْ سَوَى) متعلق بمحذوف نعتاً لـ(ضَمَّ وفتح)، أي: «بضم وفتح كائنين عن غير ولد العلاء»، والجملة بأسرها في محل نصب على الحكاية، والتقدير: «قل ترجعون كائن بضم وفتح».

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٢) - انظر: الكتاب: ٤٠٧/١.

(٣) - قال ابن مالك: "سوى كغير معنى وإعراباً"، انظر: شرح التسهيل: ٣١٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٢/١، وشرح التصريح: ٥٥٩/١، وشرح الأشموني: ٥١٧/١.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَأَشِيمُ وَرُمٌ فِيمَا سَوَى مِتْبَدَلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرَفُ الْبَابِ مَخْفَلًا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٢٥٠)، باب وقف حمزة وهشام، وانظر: العقد النضيد: ت: أين سويد: ١٠٢٥/٣.

ويجوز أن يكون: (قُلْ) معترضاً بين: (تَرْجِعُونَ) وخبره، أي: «قل ذلك»، / [٤٧٢/أ]
وليس هو متسلطاً حينئذٍ على هذه الجملة بل على مفعول مُقَدَّر، أي: «قل ذلك
واقبله»^(١).

٥٤١- وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَازَ وَخَفَّفُوا فَتَذَكَّرَ حَقًّا وَارْفَعَ الرَّأْفَةَ فَتَعَدَّلَا

أخبر عمّن رمز له بالفاء من: (فَازَ)، وهو حمزة، أنه قرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ

تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾^(٢) بكسر همزة «إِنْ»، فتعين لغيره فتحها.

ثم أخبر عمّن رمز له بكلمة: (حَقًّا)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما قرءا:

﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾^(٣) بتخفيف الكاف، وحينئذٍ تَسْكُنُ الذال، وتعين

لغيرهما تشديد الكاف، وحينئذٍ تُفْتَحُ الذال، ولم يُنَبَّه الناظم على شيء من ذلك؛

لأنه لفظ بالذال ساكنة في قراءة التخفيف، وضد الإسكان الحركة المطلقة، والحركة

المطلقة هي الفتح.

ثم أمر برفع الراء من: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ لمن رمز له بالفاء من: (فَتَعَدَّلَا)، وهو

حمزة، فتعين لغيره نصبها، وتحصل من هذا البيت ثلاث قراءات:

الأولى: لحمزة وحده، وهي: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾

بكسر «إِنْ»، وتثقيب كاف: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ ورفع رائه.

الثانية: لابن كثير وأبي عمرو: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ﴾ بفتح

«أَنْ»، وتخفيف كاف ﴿فَتَذَكَّرَ﴾، ونصب رائه.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

الثالثة: للباقيين، وهم نافع وابن عامر وعاصم والكسائي: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ بفتح: «أَنْ»، وتثقيل الكاف، ونصب الراء.
 والوجه في قراءة: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الهمزة: أنها «إِنْ» الشرطية، أي: «إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُهَا»، فالفاء وما في حيزها في محل جزم جواباً للشرط، ولذلك رُفِعَ الفعل المضارع بعدها على إضمار مبتدأ، أي: «فهي تُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأخرى»^(١).
 ولك أن لا تُقَدَّرَ مبتدأ بل تقول: رُفِعَ لوقوعه في حيزِ الفاء، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٢)، قيل تقديره: «فهو يَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ»، و﴿تَضِلَّ﴾: فِعْلٌ مضارع مجزوم، وإِنَّمَا فَتِحَ حَيْثُ التَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ^(٣)، وهذه قراءة واضحة، إذ معناها: «تعليق التذكير من إحداهما للأخرى على نسيان إحداهما».
 وهل لهذه الجملة الشرطية محل من الإعراب أم لا؟
 فقال بعضهم: محلها رَفَعٌ على النعت لـ ﴿أَمْرًا تَكَانَ﴾، قاله ابن عطية^(٤)، وكان قد تقدم أن قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ﴾: صفة لقوله جل وعز: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرًا تَكَانَ﴾^(٥)، وإذا كان كذلك فقد آل التركيب إلى أنه صار نظير قولك:

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفراسي: ٤٢٦/٢، والكشف: ٣٢٠/١، وشرح الهداية: ٢١١/١، وكشف المشكلات: ٣٠٨/١، والبيان: ١٨٩/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢) - سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٠، والحجة للفراسي: ٤٢٧/٢، فتح الوصيد: ٧٥٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١، والكشاف: ٥١٣/١، والمحزر: ٣٦٦/٢.

(٤) - المحزر: ٣٦٦/٢.

(٥) - إن كان يقصد أن هذا تقدم في كلامه في هذا الشرح فلم يتقدم؛ لأنه لم يتعرض له، وليس محله، وإن كان يقصد أنه تقدم في إعرابه في كتابه الدر المصون فصحيح، انظر: الدر المصون: ٦٥٨/٢.

«جاءني رجلٌ وامرأتان عُقلاءُ حُبليان»، وفي جواز مثل هذا نظر، بل الأقيسة تقتضي تقديم: «حُبليان» على: «عُقلاء».

وأما إذا قيل بأن: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ﴾: بدل من: ﴿رَجَالِكُمْ﴾، أو متعلق بـ ﴿أَسْتَشْهِدُوا﴾ فَيَعْتَدُّ جعله صفة لـ ﴿أَمْرَأَتَانِ﴾؛ لأنه يلزم الفصل بين الصفة ومَوْصُوفِهَا بأجنبي^(١).

وقال الواحدي^(٢) نحو: قول ابن عطية، وفيه ما تقدم^(٣).

وقال آخرون: لا محل لهذه الجملة الشرطية / من الإعراب لأنها مُسْتَأْنَفَةٌ [٤٧٢/ب] للإخبار بهذا الحكم، وهي جواب لسؤال مُقَدَّر كأن قائلًا قال: «ما بال امرأتين جعلنا بمنزلة رجل؟»، فأجيب: بهذه الجملة.

ولظهور هذه القراءة أثنى الناظم عليها بالفوز، وهو النجاة من الهلكة، والظفر بالمطلوب، فأخبر عن الكسر بأنه قد فاز مجازاً، أو المراد من قرأ به فأُسند إليه لملاسته^(٤).

وأشار بقوله: (فَتَعَدَلَا) إلى أنه لما تَعَدَّرَ مَعَ الكسر ووجود الفاء غير الرفع، قال: (فَتَعَدَلَا)، أي: بذلك^(٥).

والوجه في قراءة الباقيين: أنها «أن» المصدرية الناصبة للمضارع، فأثرت فيه النصب، وحرَّكته هذه حركة إعراب، بخلاف حرَّكته مَعَ كسر «إن» فإنها ليست

(١) - قاله أبو حيان في البحر: ٣٦٥/٢، وانظر: التبيان: ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١

(٢) - انظر: تفسيره "الوسيط": ٤٠٤/١.

والواحدي: هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، مفسر، نحوي، طاف على أعلام الأمة، فتتلمذ على العروضي، ولازم الثعالبي، وقعد للتدريس سنين، صنف: "البيسط"، و"الوسيط"، و"الوجيز" في التفسير، وأسباب النزول، وشرح ديوان المتنبي، ت: ٤٦٨هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٣٨٧/١ - ٣٨٨، وبغية الوعاة: ١٤٥/٢.

(٣) - وقال بهذا كذلك: مكِّي في: الكشف: ٣٢٠/١، والشيرازي في الموضح: ٣٥٢/١.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٧/٢.

(٥) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٧/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧٥٩/٢، والسراج: ص ١٦٨.

حركة إعراب، بل حركة التقاء ساكنين كما تقدم تقريره، اتحد اللفظ واختلف^(١) المأخذ، وكانت الحركة فتحة في قراءة حمزة، فإنها أَخَفَّ الحركات^(٢).

ثم: «أَنَّ» وما في حيزها في محل جر أو نصب قولاً سيبويه والخليل؛ لأنها بجرورة تقديرًا بحرف جر مُقَدَّر تقديره: «لَأَنَّ تَضِلَّ»^(٣)، ثم في مُتَعَلِّق هذا الجار ثلاثة أوجه^(٤):

أحدها: أنه فعل مُضْمَر، وهو الرَّافِع لقوله: ﴿فَرَجُلٌ﴾ تقديره: «فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتان لأن تضل»، «فلأن تضل»: متعلق بقوله: «فليشهد». الثاني: أنه خبر لمبتدأ، ولكن حذفنا الخبر تقديره: «فَرَجُلٌ وامرأتان يَشْهَدُونَ لأن تضل».

الثالث: أنه فعل مُضْمَر دَلَّ عليه سياق الكلام، تقديره: «فاستشهدوا رجلاً وامرأة لأن تَضِلَّ إحداهما»، ودَلَّ على هذا الفعل قوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ قاله الواحدي^(٥)، ولا حاجة إليه؛ لأن تقدير الفعل الرفع أو الخبر مُعْنٍ عنه.

وقال بعضهم^(٦): تقدير الكلام: «إِرَادَةٌ أَنْ تَضِلَّ». ثم في ناصب قولك: «إِرَادَةٌ» ثلاثة الأوجه المتقدمة. وَجَرَتْ عَادَةٌ أهل العلم أن يسألوا هنا سؤالاً، وهو: كيف جُعِلَ ضلالٌ إحداهما علةً لطلب الإشهاد، أو مراداً لله تعالى، على حسب التقديرين المذكورين أولاً؟.

(١) - في الأصل "واتحد"، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: شرح الهداية: ٢١١/١، والموضح: ٣٥٣.

(٣) - انظر: معاني الزجاج: ٣٦٤/١، وإعراب النحاس: ١٣٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٧/١.

(٤) - انظر هذه الأوجه في: الحجة للفارسي: ٤٢٢/٢، وهي نظير قوله في: الدر المصون: ٦٥٩/٢.

(٥) - انظر: تفسيره "الوسيط": ٤٠٤/١.

(٦) - هو الزمخشري في: الكشاف: ٥١٣/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٥/١.

فأجاب سيبويه^(١) وغيره^(٢) عن ذلك: بأن الضلال لَمَّا كان سبباً للإذكار، والإذكار مسبباً عنه، وهم يُنزّلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المسببة عنه الإذكار، إرادة للإذكار، وكأنه قيل: «إرادة أن تُذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت».

ونظيره قولهم: «أعددتُ الخشبة أن يميل الحائطُ فأدعمه»، و«أعددتُ السلاح أن يجيء عدوٌّ فأدفعه»، فأعداد الخشبة / ليس لأن يميل الحائطُ، ولا إعدادك السلاح لأن يجيء عدوٌّ، وإنما هما للإدعام إذا مالت، والدفع إذا جاء عدو، وهذا مما يعود إليه المعنى ويُهجر فيه جانب اللفظ.

وذهب الجرجاني^(٣) إلى أن التقدير في هذه الآية: «مخافة أن تضلَّ»، وأنشد قول عمرو^(٤):

فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ يَشْتُمُونَا.

أي: «مخافة أن يشتُمونا»^(٥).

وهذا صحيحٌ لو^(٦) اقتصر عليه من غير أن يُعطف عليه قوله: «فتذكر» لأنه كان التقدير: «فاستشهدوا رجلاً وامرأتين مخافة أن تضلَّ إحداهما»، ولكن عطفُ

(١) - الكتاب: ٥٣/٣.

(٢) - كالزنجشيري في الكشف: ٥١٣، والنحاس في إعراب القرآن: ١٣٧/١.

(٣) - هو: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، النحوي، الإمام المشهور، من أئمة البلاغة والبيان، أخذ عن أبي علي الفارسي، له: "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز"، و"إعجاز القرآن". ت: ٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٨٨/٢، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢.

(٤) - هو: أبو الأسود، عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، من بني تغلب، شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقات، انظر: الشعر والشعراء: ص ١٥١، والأعلام: ٨٤/٥، وعجز البيت في: مغني اللبيب: ٨٢/١، والدر المصون: ٦٦١/٢، وصدرة: "نزلت من الأضياف منّا".

(٥) - انظر: البحر: ٣٦٥/٢، والتبيان: ١٨٩/١، ومغني اللبيب: ٨٣/١.

(٦) - في الأصل "أو"، والمثبت من (ت).

قوله: «فتذكر» يُفسدُه، إذ يصير التقدير: «مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى»، وإذكار إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصود^(١).

قال أبو جعفر النحاس: «سمعت علي بن سليمان^(٢) يحكي عن أبي العباس - يعني: المبرد - أن التقدير: «كراهة أن تَضِلَّ»، قال النحاس: «وهو غلط، إذ يصير المعنى: كراهة أن تُذكر إحداهما الأخرى». انتهى^(٣).

وذهب الفراء إلى أغرب من هذا كله، فزعم أن تقدير الآية الكريمة: «كي تُذكر إحداهما الأخرى إن ضلَّت» فلما قُدِّمَ الجزء اتصل بما قبله فَفُتِحَتْ: «أن»، قال: ومثله من الكلام: «إِنَّهُ لِيُعْجِبُنِي أَنْ يَسْأَلَ السَّائِلَ فَيُعْطَى»^(٤).

معناه: إنه ليعجبني أن يُعْطَى السائل إن سأل، لأنه إنما يعجبه الإعطاء لا السؤال، فلما قُدِّمَ السؤال على العطية أَصْحَبَهُ «أن» المفتوحة لينكشف المعنى، فعنده «أن» في: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ للجزاء، إلا أنه قُدِّمَ وفتِح وأصله التأخير.

وأنكر البصريون هذا القول أبلغ إنكار وردُّوه أبلغ ردّ، قال أبو إسحاق الزجاج: «لست أدري لِمَ صار للجزاء، وهو في مكانه، أو غير مكانه وجب أن تفتح «أن»»^(٥).

وقال الفارسي: «ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، والقياسُ يُفسدُها ألا ترى أننا نجدُ الحرف العامل إذا تغيّرت حركته لم يُوجِب ذلك تغيُّراً في عمَله، ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن^(٦) من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس^(٧)، وأبي

(١) - انظر: البحر: ٣٦٥/٢، والبيان: ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢) - هو: أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الصغير، النحوي، أخذ عن أبي العباس المبرد، وثعلب، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني، والمعاني بن زكريا، ت: ٣١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٧٦/٢، وبغية الوعاة: ١٦٧/٢.

(٣) - إعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/١.

(٤) - معاني الفراء: ١٨٤/١.

(٥) - معاني الزجاج: ٣٦٤/١.

(٦) - انظر: معاني الأخفش: ٣٠٤/١، وهو: سعيد بن مسعدة الأخفش، تقدمت ترجمته. انظر: ص ١٧٠.

(٧) - هو يونس بن حبيب. تقدمت ترجمته. انظر: ص ٣٣١.

عبيدة، وخلف الأحمر^(١)، فكما أن هذه اللام لَمَّا فُتِحَتْ لم يَتَغَيَّرِ مِنْ عملها ومعناه شيء، كذلك «إن» الجزائية ينبغي إذا فُتِحَتْ أن لا يتغير عملها ولا معناهما، ومِمَّا يُبْعِدُهُ أيضاً أننا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، ألا ترى قولك: «مررت بزيد»، ثم تقول: «بزيد مررت» فلم يتغير عملُ الباءِ بتقديمها من تأخير^(٢).

قلت: ومما جعله النحويون من / باب إقامة السبب مقام المسبب، قول [٤٧٣/ب] الشاعر^(٣):

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ.

وذلك أن فاعل الأفعال الواقعة جزاء لأخوات: «عَسَى» لا يكون إلا ضميراً عائداً على أسمائها، نحو: «جَعَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا» ولا تقول: «جَعَلْتُ تَفْعَلُ أَبِي وَلَا أُخِي»، وهنا وقع فاعل فعل المذكور: «ثوبي».

فأجابوا عنه: بما ذكرت لك، وذلك أن ثوبه سببٌ في نُهْضِهِ، نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ، فنزل منزلة السبب، فكأنه قال: «وقد جعل ثوبي يثقلني»، أو «قد جعلت أثقل بسبب ثوبي»^(٤).

(١) - هو: أبو محرز، خلف بن حيّان الأحمر البصري، مولى بلال بن أبي بردة، كان راوية ثقة، شاعراً، يسلك مسلك الأصمعي وطريقته، تتلمذ عليه أبو نواس. ت: ١٨٠هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٨٣/١، وبغية الوعاة: ٥٥٤/١.

(٢) - الحجة للفارسي: ٤٣٤/٢.

(٣) - البيت: منسوب لأبي حية النمري، هو في: شرح التصريح: ٢٨٠/١، والدرر اللوامع: ٢٦١/١، ٢٧٥، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ٢٧٤/١، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١، ومغني اللبيب: ٣٢٢/٢، وفي بعض مواضعه: "فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ".

(٤) - انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١، وأوضح المسالك: ٢٧٤/١، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١.

والوجه في تخفيف: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾، وتثقيله: أنهما لغتان، بمعنى واحد، يقال: أذكره وذكّره، بالتضعيف، والهمزة للتعدية، نحو: أخرجته وخرّجته، والمعنى: «جعلها ذاكرة للشيء بعد نسيانه»^(١).

فإن قلت: هذا الفعل قبل الهمزة، والتضعيف مُتَعَدٍّ لواحد فالهمزة والتضعيف لا بد وأن يكسبانه مفعولاً آخر، وليس في الآية إلا مفعول واحد، وهو: ﴿الْأُخْرَىٰ﴾، فأين الثاني؟

فالجواب: أنه محذوف تقديره: «فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة إن نسيتهما»^(٢)، فإن الضلال هنا، بمعنى: النسيان؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ أَلْضَّالِّينَ﴾^(٣)، بمعنى: «الناسين»^(٤)، وقال أبو فراس^(٥):

وَلَقَدْ ضَلَلْتُ أَبَاكَ تَدْعُو دَارِمًا كَضَلَالِ مُلْتَمِسِ طَرِيقٍ وَبَارِ.

وما ذكرته من تفسير: «فَتُذَكِّرُ» بالتخفيف والتثقيل هو المشهور المعول عليه.

وقال أبو عمرو بن العلاء - فيما رواه عنه الأصمعي أن أبا عمرو - قال: «فَتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى بالتشديد فهو من طريق التذکر بعد النسيان، تقول لها: هل تذكرين إذ شهدنا كذا يوم كذا في مكان كذا على فلان أو فلانة؟»

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥١، والكشف: ٣٢١/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والكشاف: ٥١٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢) - انظر: البحر: ٣٦٦/٢، والتبيان: ١٩٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٣) - سورة الشعراء، الآية: ٢٠.

(٤) - قاله أبو عبيدة، انظر: مجاز القرآن: ٨٣/١، وانظر: والحجة للفراسي: ٤٢٥/٢، ومعاني النحاس: ٣١٨/١، والكشاف: ٥١٣/١.

(٥) - هو: الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، من الشعراء النبلاء، من أهل البصرة، صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ت: ١١٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣٤٥، والأعلام: ٩٣/٨. والبيت: منسوب للفرزدق في: اللسان: مادة "ضلل" ٥٧/٩، ومعجم البلدان: ٤١١/٥، والحجة للفراسي: ٤٢٥/٢، والدر المصون: ٦٦٢/٢.

وَمَنْ قرأ: «فَتَذَكَّرَ» بالتخفيف فقال: «إذا شهدت المرأة، ثم جاءت الأخرى فشهدت معها فقد أذكرتها لقيامها مقام ذكر»^(١).

وهذا لم يصححه المحققون عنه لمكانه في العلم^(٢)، فإن ذلك مردود من وجوه:

أحدها: أن الفصاحة تقتضي مقابلة الضلال المراد به النسيان بالإذكار والتذكر، ولا تناسب في المقابلة بالمعنى المنقول عنه.

والثاني: أن النساء لو بَلَّغْنَ ما بَلَّغْنَ مِنَ العَدَدِ لا بد معهنَّ من رجل ليشهد معهنَّ، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لَذَكَّرَتْهَا بنفسها من غير انضمام رجل^(٣).

وفيه نظر؛ إذ نجد النساء تَتَمَحَّضُ في شهاداتٍ من غير انضمام رجلٍ، وكان ينبغي أن يقولوا ذلك فيما يُقْبَلُ فيه الرجل مع المرأتين.

/ الثالث: أنه لو كان هذا المعنى صحيحاً لكان ينبغي أن يكون ذلك في سائر الأحكام، ولا يُقْتَصَرُ به على ما فيه ماليّة.

وفيه نظر أيضاً، إذ هو مشترك الإلزام لأنه يقال: وكذا إذا فسرتوه بالتذكر بعد النسيان لم يَعْمِ الأحكام كلها، فما أجبتم به فهو جوابه أيضاً.

(١) - انظر قول أبي عمرو في: البحر: ٣٦٦/٢، والحرر: ٣٦٧/٢، تفسير القرطبي: ٣٩٤/٣، وفتح الوصيد: ٧٥٩/٢، ونُقِلَ هذا القول عن سفيان بن عيينه في: الحجة للفارسي: ٤٣٢/٢، ومعاني النحاس: ٣١٨/١.

وقال الفراء نظير هذا القول، نَقَلَ ذلك مكِّي، قال: "قال الفراء: إنَّ مَنْ خَفَّفَ فهو من الذَّكْر الذي هو ضد الأنتى". الكشف: ٣٢١/١.

(٢) - منهم: أبو حيان في: البحر: ٣٦٦/٢، والنحاس في معانيه: ٣١٨/١، وقال ابن عطية عن هذا القول: "وهذا تأويل بعيد غير فصيح" الحرر: ٣٦٧/٢.

وقال القرطبي: "وفيه بُعْدٌ؛ إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي معناه النسيان إلا الذَّكْر" الجامع: ٣٩٤/٣.

(٣) - قاله أبو علي الفارسي في: الحجة: ٤٣٣/٢.

ولم يَخُصَّ الزمخشري هذا التفسير بقراءة التخفيف، بل قال: «ومن بدع التفاسير: «فَتُذَكَّرُ» فَيَجْعَلُ إحداها الأخرى: ذَكَرًا، يعني: أهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلة الذَّكَرِ». انتهى^(١).

وقال بعضهم: التشديد في هذا اللفظ أكثر استعمالاً من التخفيف، وعليه قوله^(٢).

عَلَى أَتْنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَتَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

والوجه في رفع: ﴿فَتُذَكَّرُ﴾: ظاهر، لأنه بعد الفاء في جواب الشرط^(٣).

والوجه في نصبه: نَسَقُهُ عَلَى: ﴿تَضِلُّ﴾ المنصوب بـ«أَنْ» في قراءتهم^(٤).

فهذا ما يتعلق بتوجيه القراءات المذكورة في هذا الحرف الكريم، وفيه مباحث شريفة لا تتعلق بهذا الموضوع [ذكرتها في غير هذا الموضوع]^(٥).

قوله: (وَفِي أَنْ تَضِلُّ) خير مُقَدَّم، و(الْكَسْر) مبتدأ مؤخر، و(فَازَ) جملة مستأنفة أتى بها على الكسر، وَيَجُوزُ أَنْ تكون الجملة حالاً من الضمير المستكن في الخبر على إضمار «قد».

(١) - الكشاف: ٥١٣/١.

(٢) - البيتان منسوبان للعباس بن مرداس، وهما في ديوانه: ص ١٣٦، وبلا نسبة في: الدرر اللوامع: ٥٣٥/١، ومغني اللبيب: ٣١٣/٢، والكتاب: ١٥٨/٢، والإنصاف: ٢٨٦/١، وشرح المفصل ٤/١٣٠، واللسان: مادة "كمل" ١١٢/١٣، وشرح الأشموني: ٣٢٤/٣، والمقتضب: ٤٦/٢، والحجة للفارسي: ٤٣١/٢.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣٢١/١، والموضح: ٣٥٣/١.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٤٢٦/٢، وشرح الهداية: ٢١١/١.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت)، وانظر: الدر المصون: ٦٥٩/٢ - ٦٦٥.

وجعل أبو عبدالله: (فِي أَنْ تَضِلَّ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي: (فَإِنْ)، وَأَعْرَبَ: (الْكَسْرُ) مُبْتَدَأً، وَ(فَإِنْ) خَبْرُهُ^(١)، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لِعَدَمِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ هُنَا.

قَوْلُهُ: (فَتُذَكِّرُ) مَفْعُولٌ: (خَفَّفُوا) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: «خَفَّفُوا كَافَ فُتُذَكِّرُ»، أَوْ يَكُونُ الْمَعْنَى: «أَوْقَعُوا فِيهِ التَّخْفِيفَ»^(٢).

قَوْلُهُ: (حَقًّا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ عَلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ، أَي: «حَقٌّ ذَلِكَ حَقًّا»، وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «تَخْفِيفًا حَقًّا»، أَي: «أَنَّهُ ثَابِتٌ مَنْقُولٌ، غَيْرُ وَاهِ وَلَا مَزْلُزِلٌ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَأَرْفَعُ الرَّاءَ) أَي: «الرَّاءَ مِنْهُ»، أَي: مِنْ: (فَتُذَكِّرُ)، أَوْ يَكُونُ نَابِتٌ: «أَلِ» مِنْابِهِ، تَقْدِيرُهُ: «وَأَرْفَعُ رَاءَهُ».

قَوْلُهُ: (فَتَعْدِلُ) مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، وَمَعْنَى: الْعَدْلُ هُنَا: الْجُرْيُ عَلَى قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوَائِنِ اللَّغَةِ، وَهُوَ رَفْعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ جَوَابًا^(٤).

٥٤٢ - تِجَارَةٌ انْصَبَ رَفْعُهُ فِي النِّسَاءِ ثَوَى وَحَاضِرَةٌ مَعَهَا هُنَا عَاصِمٌ تَلَا

أَمْرٌ بِنَصْبِ رَفْعٍ: ﴿تِجَارَةٌ﴾ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ لِمَنْ رَمَزَ لَهُ بِالِثَّاءِ الْمَثَلثةُ مِنْ: (ثَوَى)، وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ، فَتَعَيَّنَ لغيرِهِمْ رَفْعُهَا يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٥).

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٥.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٥.

(٥) - سورة النساء، الآية: ٢٩.

وأخبر عن / عاصم أنه ينصب رفع: ﴿تَجَرَّةٌ﴾ هنا مع نصبه: [٤٧٤/ب]
 ﴿حَاضِرَةٌ﴾^(١) أيضاً، فتعين لغيره رفعها.

وتحصّل من هذا:

أنَّ عَاصِمًا يَنْصِبُهَا فِي السُّورَتَيْنِ.

وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر يرفعونها فيهما.

وأن الأخوين يرفعونها هنا، وينصبونها في النساء.

وإنما قيّد قوله: (انصب رَفَعُهُ) فلم يقل: «انصب تاءه» بالإطلاق لأن ضدَّ
 النصب الخفض فكانت تختل قراءة الباقيين، فلذلك قيّد النصب بأنه ضدُّ للرفع هنا،
 وهذا بخلاف عكسه، وهو أنه إذا أطلق الرفع أخذ ضدّه النصب^(٢).

والوجه في نصب: ﴿تَجَرَّةٌ﴾ في السورتين: أنها خبر لـ«كان»، و«كان» هي
 الناقصة، والاسم مُقدَّر^(٣)، وتقديره بأحد أمور: أي: إلا أن تكون [الأموالُ تجارةً،
 وحينئذ لا بُدَّ من حذف مضاف، تقديره: «إلا أن تكون الأموال»^(٤) أموال
 تجارة^(٥)، أو «إلا أن تكون التجارة تجارة»^(٦)، كإنشاد سيويه^(٧):

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٨، واللالئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٣) - انظر: معاني الفراء: ١٨٥/١، والكشف: ٣٢١/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والتبيان: ١٩١/١،
 والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٨/١.

(٤) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٨/٢، والحجة للفارسي: ٤٩٣/٢.

(٦) - انظر: المحرر: ٣٧٠/٢، والكشاف: ٥١٤/١، والكشف: ٣٢١/١.

(٧) - الكتاب: ٤٧/١، والبيت منسوب لعمر بن شأس في: شرح أبيات سيويه: ١٨٢/١، وبلا نسبة في
 الكشاف: ٥١٤/١، وكتر الجعبري (خ): ٣٧٨.

أي: «إذا كان اليوم يوماً»^(١).

أو «إلا أن تكون المبايعة تجارة»^(٢)، أو «إلا أن تكون الصفقة تجارة»^(٣)، أو «إلا أن تكون المدينة تجارة»، كذا قدره الزجاج^(٤)، وهو حسن في هذه السورة لتقدم ذلك في السياق.

وقال أبو علي الفارسي ما يقتضي ردّ هذا، فإنه قال: «ولا يجوز أن يكون التداينُ اسمَ كان، لأن التداينَ معنًى، والتجارة الحاضرة يراد بها العين، وحكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداينُ حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون اسم «كان» لاختلاف التداين والتجارة الحاضرة»^(٥).

وهذا الذي ردّ به الفارسي على الزجاج غير ظاهر؛ لأن التجارة أيضاً مصدر، فهي معنًى من المعاني لا عين من الأعيان، وبين الفارسي والزجاج أمرٌ يقتضي حُبّ الرد عليه.

ومنع الفارسي أيضاً أن يكون اسم «كان» ضميراً عائداً على: ﴿الْحَقُّ﴾

المذكور في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٦) للمعنى الذي ذكره في التداين؛ لأن ذلك الحق دَيْن، قال: «وإذا لم يجز هذا لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

(١) - انظر: الكتاب: ٤٧/١، والحجة للفارسي: ٤٤١/٢، والمحزر: ٣٧٠/٢، والكشاف: ٥٤١/١.

(٢) - انظر: الكشاف: ٣٢١/١، وتفسير القرطبي: ٣٩٨/٣، والإتحاف: ٤٦٠/١، وكشف المشكلات: ٢٩٠/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٤) - انظر: معاني الزجاج: ٣٦٦/١، وقاله كذلك: الأزهرى في معانيه: ص ٩٢، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٥١.

(٥) - الحجة - باختصار - ٤٤١/١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

أحدهما: أن هذه الأشياء التي اقتُصت من الإشهاد، والارتقان قد عُلِمَ من فحواها التبائع، فأضمر التبائع للدلالة الحال عليه، كما أضمر للدلالة الحال فيما حكى سيويه: «إذا كان غداً فأتني»^(١)، ويُنشد^(٢):

أَعَيْنِي هَلْ تَبْكِيانِ عِفَاقاً إِذَا كَانَ طَعْناً بَيْنَهُم وَعِنَاقاً

أي: «إذا كان الأمر».

والثاني: أن يكون أضمر التجارة، كأنه قيل: «إلا أن تكون التجارة [تجارة]^(٣)»، ومثله ما أنشده الفراء^(٤):

فَدَى لَبْنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبًا انتهى^(٥).

/ قلت: ومثله ما تقدم من إنشاد سيويه:

«بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا...» البيت.

والوجه في قراءة الرفع هنا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن: ﴿تَكُونُ﴾ ناقصة أيضاً، و﴿تَجَرَّةٌ﴾ اسمها،

و﴿تُدِيرُونَهَا﴾ الخبر، كأنه قيل: «إلا أن تكون تجارة حاضرة مُدَارَةً»، وسوغ مجيء

اسمها نكرة وصَّفه: بـ ﴿حَاضِرَةٌ﴾، وبهذا قال الفراء^(٦)، وآخرون^(٧).

(١) - الكتاب: ٢٢٤/١.

(٢) - البيت غير منسوب، وهو في: معاني الفراء: ١٨٦/١.

(٣) - ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، والمثبت من الحجة للفارسي: ٤٤١/٢.

(٤) - انظر: معانيه: ١٨٦/١، وهو كذلك في: الحجة للفارسي: ٤٤١/٢، والمحزر: ٣٧٠/٢، واللسان: مادة "شهب" ١٥١/٨.

(٥) - الحجة للفارسي - بتصريف يسير: ٤٤١/٢.

(٦) - انظر: معانيه: ١٨٥/١.

(٧) - منهم: ابن خالويه في إعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، والزمخشري في الكشاف: ٥١٤/١، والعكبري في التبيان: ١٩٠/١، وأبو حيان في البحر: ٣٦٩/٢.

والثاني: أنها التامة، أي: «إلا أن يكون، أي: يحدث ويقع ويوجد^(١) تجارة»، كقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، وهذا الوجه يتمشى في آية النساء أيضاً، بخلاف الأول فإنه لا يتأتى ثم لعدم ما يصلح أن يكون خيراً^(٢).

وجوز أبو شامة في آية النساء أيضاً أن: ﴿تَكُونُ﴾ ناقصة، مقدراً لها خيراً، فقال: «فوجه النصب في الموضعين جعل «كان» ناقصة، واسمها مضمّر فيها، يعني: «الأموال»، ومن رفع جعلها تامة، وقيل: أيضاً إنها هنا ناقصة، والخبر: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، ويجوز أن يقدر في النساء دائرة بينكم^(٣).

وهذا تكلف لا حاجة إليه.

وفي قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً﴾، أو ﴿تِجْرَةً﴾ رفعا ونصبا، قولان:

أحدهما: أنه استثناء متصل، قال أبو البقاء: «والجملة المستثناة في موضع نصب؛ لأنه استثناء من الجنس؛ لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة؛ واستثنى منه التجارة الحاضرة، والتقدير: إلا في حال حضور التجارة^(٤)».

والثاني: أنه منقطع، قال مكّي بن أبي طالب: «وأن في موضع نصب على الاستثناء المنقطع^(٥)».

(١) - "يوجد" زيادة من (ت).

(٢) - انظر: معاني الأحفش: ٣٩٠/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٥/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، ومعاني القراءات: ص ٩٢، والحجة للفارسي: ٤٣٩/٢، والكشف: ٣٢٢/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والإتحاف: ٤٦٠/١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٨٨/٢.

(٤) - التبيان: ١٩١/١، وانظر: البحر: ٣٦٩/٢.

(٥) - مشكل إعراب القرآن: ١٤٥/١، وانظر: البحر: ٣٦٩/٢.

قلت: وهذا هو الظاهر؛ كأنه قيل: «لكن التجارة الحاضرة، فإنه يجوز عدم الاستشهاد والكتب فيها».

وقوله: (وَحَاضِرَةٌ مَعَهَا) تنبيه على أن عاصماً ينصب: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ أيضاً، ويُفهم منه أن غيره يرفع معها: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ أيضاً^(١).

والحاصل: أن مَنْ رفعها رفع: «حَاضِرَةٌ»، وَمَنْ نصبها نصبها؛ لأنها صفتها على كل حال، وإنما تَبَّ عليه لأنه قد يَخْفَى على آحاد الطلبة، وإلا فَمَنْ عنده أدنى تَبَّه يعلم أن الصفة تابعة لموصوفها فهو زيادة بيان.

قوله: (تِجَارَةٌ أَنْصَبَ رَفَعَهُ) يجوز في: (تِجَارَةٌ) وجهان:

أحدهما: أنها منصوبة بفعل مُضْمَرٍ على الاشتغال؛ لأن العامل بعدها عَمِلَ في سببها، أي: «انصب تجارة انصب رفعها»، وإنما ذُكِرَ ضميرُها؛ لأنها في معنى: «المال»، ولو قُرئ: «رَفَعُهَا» لكان أولى ليتوافق الضمير وما يعود إليه^(٢).

والثاني: أنها مرفوعة على الابتداء، والخبر الجملة الأمرية بعدها، والوجه الأول أوجه لمكان الأمر^(٣).

قوله: (فِي النَّسَاءِ) يجوز أن يتعلق بـ(أَنْصَبَ)، (فِي النَّسَاءِ)، أي: «أوقع النصب في هذه السورة»، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من: (رَفَعَهُ)، أي: «كائناً في النساء؛ لأن الرفع واقع في النساء»، وأن يتعلق بـ(تَوَى)، أي: أقام ذلك في النساء، أي: ثبت وصح ذلك في النساء.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، واللائح الفريدة: ٦٢٩/٢، والسراج: ص ١٦٨.

(٢) - في (ت): "عليه".

(٣) - اللائح الفريدة: ٦٣٠/٢.

قوله: (تَوَى) يجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا، أي: «أقام في صِحَّة وظهور»^(١)؛ لأن

الضعيف لا ثبوت له ولا استقرار.. /

ويجوز أن يكون: حالاً من: (رَفَعَهُ)، أي: «انصب رفعه حال كونه ثابتاً وموجوداً»، ومعنى ذلك: «اجعل مكان الرفع نصباً»، وإلا فالحقيقة مُتَعَدَّرَةٌ.

قوله: (وَحَاضِرَةٌ) مفعول مُقَدَّم لقوله: (تَلَا)، و(تَلَا) خبر عن عاصم^(٢)، و(مَعَهَا) حال من (حَاضِرَةٌ)، والضمير يعود على: «التجارة»^(٣)، وأنت ضميرها؛ لأنه هو الأصل، وهذا يدلُّك على أنه لو قرئ: «رفعها» لكان أولى.

و(هَنَا) متعلق بـ(تَلَا) أيضاً، وفي الكلام حذف، وتقديم وتأخير، وتقديره: «وعاصم تلا حاضرة كائنة مع تجارة هنا بنصب الرفع»، فـ«بنصب الرفع»: متعلق بـ(تَلَا)، أي: «تَلَا بكذا»، ودلَّ على ذلك المحذوف ما تقدم من: (انصب رفعه).

ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل: (تَلَا)، أي: «تلا عاصم ذلك حال كونه ملتبساً بنصب الرفع»، كذا أعربه أبو عبد الله^(٤).

قلت: وعلى هذا فيجوز أن يكون: حالاً من المفعول، وهو: (حَاضِرَةٌ)، أي: «تلاها ملتبسة بنصب الرفع الذي كان فيها»، ووصفها بذلك أولى وأنسب من وصف فاعل التلاوة به.

فإن قلت: ما أعربته مخالف لأصول البصريين فإنه تقدم العامل حيث لا يتقدم المعمول؟.

فالجواب: أن الضرورة مبيحة لذلك، وهو مذهب كوفي مع عدم مندوحة عن ذلك، وهذا بخلاف ما يفعله أبو عبد الله فإنه يرتكب ذلك مع وجود مندوحة

(١) - انظر: شرح شعبة: ص ٣٠٥، والسراج: ص ١٦٩.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، والآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٢.

(٤) - الآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

عنه^(١)، وهنا لم نجد مندوحة ظاهرة عن ذلك، فلذلك ارتكبناه، وقد تقدّم أنه نصّ على نصب ﴿حَاضِرَةٌ﴾ لئلا يتوهم من لا علم له أن مع نصبه لتجارة تبقى: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ على رفعها، وهو توهم بعيد جداً.

والمشهور في النسخ أن يكتب: (مَعَهَا) متصلة: «مع» بـ«ها»، وتكون: «ها» ضمير مؤنثة عائدة على: (تِجَارَةٌ) المتقدمة في اللفظ كما مرّ شرحه.

ويوجد في بعض النسخ - على ما قاله أبو عبد الله - : «مع ها» يعني: «مع» مفصولة من: «ها»، قال: «وتكون: «ها» للتنبيه، قال: والأول أولى». انتهى^(٢).

وهذا الذي وجد لا ينبغي أن يُعتدّ به، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تُجعل: «مع» داخلية مع اسم الإشارة مضافة إليه، وتكون: «ها» للتنبيه، أو تُجعل: «ها» هنا ظرفاً لـ(تلا) على حاله الأول، و«مع» غير مضافة إليه، فإن ارتكب الأول ارتكب ما لا يجوز لوجهين:

أحدهما: صناعي، وهو أن: «هنا» ظرف مكان لا يتصرف فكيف يضاف إليه «مع»؟.

والثاني: أن المعنى المقصود يفوت، وهو نصب: (تجارة)، فإن قال: التقدير: «مع تجارة التي هاهنا» كان تقديراً بعيداً، و[العار]^(٣) أو كلاهما ممتنع^(٤).

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٣) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٣.

وإن ارتكب الثاني كان فاسداً أيضاً من حيث الصناعة والمعنى، أما الصناعة فإن: «مَع» إذا قَطِعتْ عن الإضافة نُصِبَتْ، كقوله^(١):
وَشَعْبًا كَمَا مَعًا.

وتكون حينئذ منصوبة على الحال، أو الظرف، وهل هي / من باب المقصور [٤٧٦/أ] أو المنقوص؟. خلافٌ طويل^(٢)، و«مَع» كما رأيتها ليست منصوبة.

وأما فساد المعنى: فمن حيث لم يُعلم ما الحكم المذكور، ولا ما محله على تقدير العلم به، فلذلك أطرحننا هذا، ولم نعبأ به، وذكرناه تنبيهاً على ضعفه.
و«مَع» مفتوحة العين، ولا تُسَكَّن إلا ضرورة^(٣) كهذا البيت، ومثله ما أنشده
سيبويه^(٤):

وَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا.

(١) - جزء من بيت للصمة القشيري، وهو:

"حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارِكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبًا كَمَا مَعًا"

وهو في: في شرح ديوان الحماسة: ص ٢١٥، والمقاصد النحوية: ٤٣١/٣، وعمدة الحفاظ: مادة "حنن" ٤٦٠/١.

(٢) - قال بالأول: يونس والأخفش، وقال بالثاني: الخليل وسيبويه، انظر: الكتاب: ٢٨٦/٣ - ٢٨٧، وشرح التسهيل: ٢٣٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٦/١، والجني الداني: ص ٣٠٧.

(٣) - والإسكان ضرورة عند سيبويه فقط، وخالفه المتأخرون بأن إسكانها لغة، قال ابن مالك: "وخفي على سيبويه أن السكون لغة". شرح التسهيل: ٢٤١/٢، والإسكان لغة: ربيعة وغمم، انظر: مغني اللبيب: ٦٣١/١، وشرح الأشموني: ١٦٣/٢، والجني الداني: ص ٣٠٥، وشرح التسهيل: ٧١٥/١.

(٤) - الكتاب: ٢٨٧/٣، والبيت منسوب لجرير، وهو في ديوانه: ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه: ١٩٥/٢، ومنسوب للراعي النميري في: الكتاب: ٢٨٧/٣، ولكليهما في: شرح التصريح: ٧١٥/١، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٤١/٢، وشرح الأشموني: ١٦٢/٢، والجني الداني: ص ٣٠٦، وورصف المياني: ص ٣٢٩، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٢.

وقد غلط النحاس فزعم أنها إذا سَكَنتَ عَيْنُهَا كانت حرف جرّ إجماعاً^(١)، وليس كما زعم، بل هي باقية على اسميتها، وما وافقه [إلا]^(٢) القليل على ذلك، ليت شعري فمن أين له الإجماع؟.

٥٤٣- وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَاءُ الْعُلَا

أخبر عمّن رمز له بكلمة: (حَقٌّ)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(٣) بِضَمِّ كَسْرِ الرَّاءِ، وَبِضَمِّ فَتْحِ الْهَاءِ وَبِالْقَصْرِ^(٤)، أي: بحذف الألف التي بعد الهاء، فصارت قراءتهما: ﴿فَرِهَانٌ﴾ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْهَاءِ، فَتَعِين لغيرهما القراءة: ﴿فَرِهَانٌ﴾ على ما لفظ به، وعلى ما يُفهم من القيود.

وقد قِيلَ قوله: (ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحَةٍ)؛ لأنه لو أطلق الضم لأخل بقراءة الباقيين بالنسبة إلى الراء لأن ضد الضم المطلق الفتح كقوله في الخطبة^(٥):

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا فغَيْرُهُم بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا)

ولم يُخَلَّ بالنسبة إلى الهاء، لأن الهاء في قراءة الباقيين مفتوحة فلا يحصل اختلال إلا بالنسبة إلى الراء فقط، وهذا قول أبي عبد الله هنا: «ولو قال بفتح راء وهائه لأخلّ بقراءة الباقيين في الراء دون الهاء»^(٦)، وقد بسطت لك هذا.

(١)- انظر: إعراب القرآن: ٣١/١، ونقل عنه هذا ابن مالك في شرح التسهيل: ٢٤١/٢، ابن عقيل في

شرحه: ٦٧/٢، والمرادي في الجني الداني: ص ٣٠٦.

(٢)- ما بين المعكوفتين زيادة مني، يقتضيها السياق.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٤)- العبارة في (ت) هكذا: "بكسر الراء، ويفتح ضم الهاء وبالقصر". وهو خطأ.

(٥)- متن الشاطبية البيت رقم: (٦٢).

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٦٣١/٢، وانظر: كتر الجعيري (خ): ٣٧٩.

وقول الناظم: (وَقَصْرٌ) كالتأكيد والبيان، وذلك أنه متى ضُمَّ فتح الهاء استحال وجود هذه المدة الخاصة، وهي الألف؛ إذ لا يُتصوَّر وجود ألف بعد غير الفتح^(١)، وهو أحد الأشياء الثلاثة التي أعجز الله البشر عن النطق بها وهي: الابتداء بالساكن، والتقاء الساكنين على غير حدّهما، وإيجاد الألف بعد ضمة أو كسرة، وزاد آخرون: وتحريك الألف، وهو صحيح، فتعين أربعة.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بـ(سَمًا) في هذا البيت، وبالشين المعجمة من: (شَدًا) في أول البيت الآتي، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والأخوان أنهم قرءوا قوله: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢) بالجزم في: ﴿فَيَغْفِرُ... وَيُعَذِّبُ﴾.

فتعين لغيرهم وهما ابن عامر وعاصم رفعهما، وذلك لأن للجزم ضِدًّا مُعِينًا وهو الرفع، كيفما ذكر الجزم أفهم الرفع من غير عكس، وتقدم بيان ذلك قريباً^(٣)، وسلف / مقررًا أبلغ تقرير في الخطبة^(٤).

والوجه في قراءة: ﴿فَرُهْنٌ﴾ بالضّم والقصر أمران:

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٣١/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَيَا وَتَكْفُرُ عَنْ كِرَامٍ وَجَزْمُهُ أَتَى شَافِيًا وَالغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلًا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٥٣٧)، فرش سورة البقرة. وانظر: ص ٧١٧ من هذه الرسالة.

(٤) - عند شرحه لقول الناظم:

(وَجَزْمٌ وَتَذْكَيرٌ وَغَيْبٌ وَخِيفَةٌ وَجَمْعٌ وَتَنْوِينٌ وَتَحْرِيكٌ اِعْمَالًا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٥٩)، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢٠٩/١.

أحدهما: أنه جمَع: «رَهْن»، و«فَعَلَ» يُجمَع على: «فُعِل»، نحو: «سَقَفَ وسُقِف»^(١)، ولكنهم قد نَصُّوا على أن: «فُعِلًا» بضمين جمعاً لـ«فَعَلَ» بالفتح والإسكان قليل^(٢)، وعدَّوا ألفاظه، وهي ما أورده الأَخْفَش^(٣): «رَهْن ورُهْن» و«لَحْدَ القبر ولُحْد»، و«قَلْب النخلة وقُلْب»، و«رجل تُطِّ، وقوم تُطِّ»^(٤)، و«فَرَس ورَدِّ، وخيل ورُدِّ»^(٥)، و«سَهْم حَشْر، وسِهَام حُشْر»^(٦).

وأَنشد أبو عمرو شاهداً على قراءته: قول قَعْب^(٧):

بَانتْ سَعَادُ وَأَمسى دُونَهَا عَدْنُ وَعَلَقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَلْبِكَ الرُّهْنُ.

قال أبو عمرو: «إنما قرأت: ﴿فَرُهْنٌ﴾ للفصل بين الرّهان في الخيل وبين

جمع: «رَهْن» في غيرها»^(٨).

قلت: ومعنى هذا الكلام إنما اخترت هذه القراءة على قراءة: ﴿فَرِهْنٌ﴾ لأنه

لا يجوز له أن يفعل ذلك لما ذكر دون اتباع رواية.

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٩٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣٢٢/١، والحجة

للفارسي: ٤٤٨/٢، والتبيان: ١٩١/١، ومعاني النحاس: ٣٢٥/١، والإتحاف: ٤٦٠/١.

(٢) - ممن نصّ على ذلك: الزجاج في معانيه: ٣٦٧/١، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٥٢.

(٣) - انظر: معانيه: ٣٩٢/١.

(٤) - الثُّطُّ: ثقيل البطن البطيء. انظر: اللسان: مادة "ثطط" ١٨/٣.

(٥) - أي: دلالة على لونه، هو ما بين الكمية والأشقر. انظر: اللسان: مادة "ورد" ١٩٠/١٥.

(٦) - أي: سهم دقيق. انظر: اللسان: مادة "حشر" ١٢٨/٤.

(٧) - قاله السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، وانظر: معاني القراءات: ص ٩٢، وكتر الجعيري (خ):

٣٧٩.

وقعب: هو ابن ضمرة، من بني عبد الله بن غطفان، من شعراء العصر الأموي، في أيام الوليد بن

عبد الملك، ويقال له: ابن أم صاحب، ت: نحو ٩٥هـ. انظر: الأعلام: ٢٠٢/٥.

والبيت: في اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، ومعاني القراءات: ص ٩٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢، وكتر

الجعيري (خ): ٣٧٩.

(٨) - انظر قوله في: معاني الأَخْفَش: ٣٩٢/١، ومعاني القراءات: ص ٩٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢،

و"الرّهان في الخيل" أي: المسابقة عليها. انظر: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦.

واختار الزجاج قراءته قال: «وهذه القراءة وافقت المصحف، وما وافق المصحف وصحّ معناه وقرأت به القراء فهو المختار»^(١).

يعني: أن الرسم: ﴿فَرُهْنٌ﴾ دون ألف بعد الهاء^(٢)، مع أن الزجاج يقول: إن «فُعُلاً» جمع «فَعْلٌ» قليل^(٣).

وحكي عن أبي عمرو أنه قال: «لا أعرف الرّهان إلا في الخيل، لا غير»^(٤).

وقال يونس: «الرّهْن والرّهان عربيان، والرّهْن في الرّهْن أكثر، والرّهان في الخيل أكثر»^(٥).

وأشد بعضهم على «رَهْن» و«رُهْن» قول الآخر^(٦):

آلَيْتُ لَا أُعْطِيهِ مِنْ أَبْتَائِنَا رُهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَرِهْنٍ أَفْسَدُوا

والثاني: أن: «رُهْن» جمع: «رِهَان» و«رِهَان» جمع: «رَهْن» فيكون: «رُهْن» جمع الجمع^(٧)، وذلك أن: «رِهَانًا» بمتزلة: «حِمَار»، و«حِمَار» يُجمع على: «حُمُر»، فـ«رِهَان» يُجمع على: «رُهْن»، وهذا كـ«ثُمُر» في جمع: «ثِمَار» و«ثِمَار» في جمع: «رُهْن».

(١) - معاني القرآن: ٣٧٦/١.

(٢) - انظر: المقنع: ص ١٠، وجميلة أرباب المراصد: ٢٩٢/١.

(٣) - معاني القرآن: ٣٧٦/١.

(٤) - انظر: البحر: ٣٧١/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢.

(٥) - انظر قوله في: البحر: ٣٧١/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢، ومعاني القراءات: ص ٩٣، وكتر الجعبري (خ): ٣٨٠.

(٦) - البيت للأعشى، وهو في ديوانه: ص ٢٢٩، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٧١/٢، والمحزر: ٣٧٨/٢ والحجة للفارسي: ٤٤٧/٢.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٤٤٩/٢، والكشف: ٣٢٣/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٧/١، ومعاني النحاس: ٣٢٥/١.

«ثَمَر»، وهذا رأي الفراء^(١) والكسائي^(٢)، ولكن جَمَعَ الجمع لا يَطْرُد عند سيبويه^(٣) وأتباعه^(٤).

وأما قراءة: ﴿فَرِهَنْ﴾ فَجَمَعَ: «رَهْن»، و«فَعَلَ» يَطْرُد فيه: «فِعَال»، نحو: «كَعَب، وكِعَاب»، و«كَلَب وكِلَاب»، و«رَحَل، وِرِحَال»^(٥).

و«الرَّهْن» في الأصل: مَصْدَر، ثم أُطْلِق على الشيء المرهُون، كـ«الكتاب» هو في الأصل: مَصْدَر، ثم أُطْلِق على الشيء المكتُوب^(٦).

واختلف الناس هل «رَهَنْت»، و«أرَهَنْت». بمعنى، أم بينهما فرَق؟

فذهب الفراء وأتباعه^(٧) إلى: أنهما بمعنى واحد^(٨)، يقول همام السلولي^(٩):

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَهَنْتُهُمْ مَالِكَا

(١) - انظر: معانيه: ١٨٨/١.

(٢) - نقل قوله أبو حيان في: البحر: ٣٧١/٢، والسخاوي في: فتح الوصيد: ٧٦١/٢.

(٣) - انظر: الكتاب: ٦١٨/٣.

(٤) - انظر: البحر: ٣٧١/٢، والحجة للفارسي: ٤٤٨/٢.

(٥) - انظر: معاني القراءات: ص ٩٢، والكشف: ٣٢٢/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والموضح: ٣٥٥/١، والإتحاف: ٤٦١/١، والتبيان: ١٩١/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٩/١.

(٦) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، وانظر: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٥٨/٢، والتبيان: ١٩١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣١/١، وكشف المشكلات: ٣٠٩/١.

(٧) - منهم: الزجاج في معانيه: ٣٦٧/١.

(٨) - لم أجد هذا القول في معاني الفراء، وانظر: البحر: ٣٥٨/٢، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والصحاح: مادة "رهن" ٥٥٨/٥، والحجة للفارسي: ٤٤٦/٢.

(٩) - هو: عبد الله بن همام بن نبيشة السلولي، من بني مرة، شاعر، يلقب بالعطار، أدرك معاوية، وبقي إلى أيام سليمان بن عبد الملك. ت: ١٠٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٧٠، والأعلام: ١٤٣/٤.

والبيت في: معاني الزجاج: ٣٦٧/١، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٥٨/٢، والحجة للفارسي:

٤٤٦/٢، والمحزر: ٣٧٧/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٥/٣، وشرح الأشموني: ٣١/٢، والدرر اللوامع: ٥١٧/١،

والجني الداني: ص ١٦٤، ووصف المباني: ص ٤٢٠، وشرح ابن عقيل: ٥٩٦/١.

وأنكر الأصمعي هذه الرواية - أعني: «وَأَرْهَنْتُهُمْ» بلفظ الماضي - وقال:

[i/٤٧٧]

«إنما / هي: «وَأَرْهَنْتُهُمْ مالكا»^(١) - بلفظ المضارع -.

وهذا عند النحاة شاذ، والمضارع المثلث لا يقع حالاً إلا مجرداً من الواو، يتأولون هذا البيت كما يتأولون: «قَمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ» على إضمار مبتدأ^(٢).

وقال آخرون^(٣): بل بينهما فرق: «رَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا» «دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ رَهْنًا عِنْدَهُ»،

قال^(٤):

يُرَاهُنِّي فَيَرْهَنِي بِنِي وَأَرْهَنُهُ بَنِيَّ بِمَا أَقُولُ

و«أرهنْتُ زيدا ثوباً»، أي: «دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ لِيَرْهَنَهُ».

وقال آخرون^(٥): «أرهنْتُ في السلعة» أي: غاليت في ثمنها، و«رهنْتُ المتاع»:

جعلته رهناً؛ فإذا قلت: «رهنْتُ زيدا ثوباً رهناً»، فهو هنا مَصْدَرٌ، وإذا قلت: «رهنته رهناً»، فهو ههنا بمعنى: المفعول.

وأصل الرَّهْن: الدوام والاستقرار؛ لأن الشيء المرتهن يثبت ويستقر عند

المرتهن، توثقة على ماله.

(١) - نُقِلَ قول الأصمعي عن ثعلب في: تفسير القرطبي: ٤٠٥/٣، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦،
والصاحح: مادة "رهن" ٥٥٨/٥.

(٢) - أي: "وأنا أَصُكُّ"، فيكون المضارع خيراً لمبتدأ محذوف. انظر: شرح الأشموني: ٣٠/٢ - ٣١، وشرح
ابن عقيل: ٥٩٥/١، ووصف المباني: ص ٤٢٠.

(٣) - انظر: المحرر: ٣٧٦/٢، والحجة للفارسي: ٤٤٧/٢، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦.

(٤) - البيت: منسوب لأحيحة بن الجلاح في: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، وغير منسوب في: الحجة
للفارسي: ٤٤٧/٢، والمحرر: ٣٧٧/٢.

(٥) - منهم: أبو زيد، نقل قوله: الجوهري في الصحاح: مادة "رهن" ٥٥٩/٥، والفارسي في الحجة:
٤٤٤/٢، وانظر: المحرر: ٣٧٦/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٥/٣.

ومنه يقال: «نَعَمْ رَاهِنَةٌ»، أي: «مقيمة»، وفي: «الحالة الراهنة»، أي: «الموجودة الثابتة»^(١)، ومنه قوله^(٢):

وَالْحُبْزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ.

أي: «دائم مُسْتَقِرٌّ»، وأنشد يعقوب^(٣):

لَا يَسْتَفِيقُونَ مِنْهَا وَهِيَ رَاهِنَةٌ إِلَّا بَهَاتٍ وَإِنْ عَلُّوا وَإِنْ نَهَلُوا.

والوجه في جزم: ﴿فَيَغْفِرُ﴾: عطفه على جزاء الشرط^(٤).

والوجه في رفعه: استئنافه وقطعه عن عطفه على جزاء الشرط^(٥)، ثم لك أن تقدره خبر مبتدأ محذوف، أي: «فهو يغفر، وهو يعذب»، ولك أن تجعلها جملة فعلية معطوفة على مجموع الجملة التي قبلها^(٦).

وَقُرِيءَ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ «أَنْ»^(٧)، وهذه^(٨) قاعدة كلية، وهي أنه متى وقع مضارعاً بعد واو أو فاء بعد فعل وقع جزاء للشرط جاز فيما بعده مما يليه أو وجه:

(١) - "الثابتة" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وانظر: الصحاح: مادة "رهن" ٥٥٩/٥، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٥٨/٢.

(٢) - صدر بيت: غير منسوب: في: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والمحزر: ٢/٣، وتفسير القرطبي: ٤٠٤/٣، والبحر: ٣٥٨/٢، والحجة للفارسي: ٤٤٦/٢، وعجزه: "وَقَهْوَةٌ رَاوُفُهَا سَاكِبٌ".

(٣) - هو: يعقوب بن السكيت، سبقت ترجمته، انظر: ص ٥٤٣، والبيت: في: إصلاح النطق: ص ٢٣٦، واللسان: مادة "رهن" ١٤٩/٦.

(٤) - وهو: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ الآية: ٢٨٤، انظر: الكشف: ٣٢٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، والإتحاف: ٤٦١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٢/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١.

(٥) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، وشرح الهداية: ٢١٣/١، والتبيان: ١٩٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٢/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١.

(٦) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٦٥/٢، والكشف: ٣٢٣/١، والإتحاف: ٤٦١/١.

(٧) - قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ٢٩٦/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والمحزر: ٣٨٤/٢، وتفسير القرطبي: ٤٢٠/٣.

(٨) - في (ت): "وهي".

الرفع، والجزم على ما تقدم، والنصب بإضمار «أَنَّ»^(١) على أنه مصدر معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: «تكن محاسبة فغفران لمن يشاء وعذاب لمن يشاء»^(٢).

وعلى هذه القاعدة جاء قول النابغة الذبياني^(٣) بثلاثة الأوجه، وهو قوله^(٤):

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يُرْوَى بجزم: «تَأْخُذُ» ورفعه ونصبه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد: «يَهْلِكُ»

الواقعة جزاء للشرط.

وفي هذا البيت أيضاً شاهد آخر على الإنشاد بثلاثة أوجه، وهو: «أَجَبَ

الظُّهْرَ» يُرْوَى برفع: «الظُّهْرَ» ونصبه وجَرَّه، وهذا من باب الصفة المشبهة^(٥).

وَقُرِيءَ: «يَعْفِرُ» بسقوط الفاء / والجزم على البدل^(٦)، كقوله^(٧):

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا.

(١) - انظر هذه القاعدة في: شرح الأشموني: ٢٦٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/٢، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٢) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١، والتبيان: ١٩٢/١، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٣) - هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية، وقد سبقت ترجمته ص ٣٠٠.

(٤) - البيت في ديوانه: ص ١٠١، والكتاب: ١٩٦/١، وشرح المفصل: ٨٣/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٣/٢،

وللسان مادة: "جيب" ٦٤/٣، والدرر اللوامع: ١٢١/٢، ٦٨٧، والمقتضب: ٤٦٧/١، والإنصاف:

١٢٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/٢، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٥) - انظر: شرح المفصل: ٨٣/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٣/٢.

(٦) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٤٤/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والكشاف: ٥١٩/١، وإعراب القرآن

للنحاس: ١٤٠/١.

(٧) - البيت: منسوب لعبيد الله بن الحر الجعفي، في: الدرر اللوامع: ٤٠٦/٢، وشرح المفصل: ٥٣/٧، وبلا

نسبة في: الكتاب: ٨٦/٣، والمقتضب: ٣٦٣، وشرح الأشموني: ١٠/٢، ووصف المباني: ص ٣٢، واللسان:

مادة "نور" ٣٨٠/١٤، والشاهد فيه: "تأتنا تلمم" حيث أبدل الفعل: "تلمم" من الفعل: "تأتنا".

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ ^(١) يُضَاعَفُ ^(٢)،
فـ ﴿ يُضَاعَفُ ﴾: بدل من: ﴿ يَلْقَى أَثَامًا ﴾ ^(٣).

قال أبو الفتح ابن جني ^(٣): «هي على البدل من: ﴿ يُحَاسِبُكُمْ ﴾ ^(٤)، فهي تفسير للمحاسبة» ^(٥).

وقد نُوقِشَ أبو الفتح في كلامه هذا، فقليل له: «الغفران والتعذيب مُرْتَبَانِ عَلَى المحاسبة لا مُفَسَّرَانِ لَهَا، وليس بشيء، بل هما نتيجة المحاسبة، ومع ذلك فهما يفسرها» ^(٦).

ولهذا قال الزمخشري: «معنى هذا البدل: التفصيلُ لجملة الحساب، فإن التفصيلَ أَوْضَحُ مِنَ الْمُفَصَّلِ، فهو جارٌّ مجرَى بدل البعض من الكل، أو بدل الاشتمال، كقولك: «ضربت زيدا رأسه»، و«أحببتُ زيدا عقله»، وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء؛ لحاجة القبيلين ^(٧) إلى البيان... انتهى ^(٨).

(١) - سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٢) - انظر: البحر: ٤٧٢/٦، والمحزر: ٤٢/١٢.

(٣) - هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، برع في النحو والتصريف، ولزم أبا علي الفارسي دهرًا، ولما مات أبو علي تصدر مكانه ببغداد، صنف: "الخصائص" في النحو، و"وسر الصناعة"، و"المختسب في إعراب شواذ القراءات"، ت: ٣٩٢هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٥) - المختسب: ٢٤٤/١.

(٦) - قاله أبو حيان في: البحر: ٣٧٦/٢.

(٧) - أي: الأفعال والأسماء.

(٨) - الكشاف: ٥١٩/١.

وقد ناقشه بعضهم^(١)، وأجيب عنه [بما هو مذكور]^(٢) في غير هذا الموضوع؛ لأنه أليق به^(٣).

قوله: (وَحَقُّ رِهَانٍ) مبتدأ، و(ضَمُّ كَسْرٍ) خبره، و(فَتْحَةُ عَطْفِ عَلِيٍّ) (كَسْرٍ)^(٤)، ولا بد من حَذْفِ مِضَافٍ، أي: «وَحَقُّ جَمْعِ رِهَانٍ»، يشير إلى أن حَقَّ «رِهَانٍ» أن يُجْمَعَ عَلِيٍّ: «رُهْنٌ»، أي: أنه جمع الجمع^(٥) كما تقدم، وهذا ليس المختار لأن الجمع [لا]^(٦) يطرّد جمعه ثانياً عند سيبويه، بل المختار أن: «رُهْنًا جَمْعُ رَهْنٍ»، نحو: «سَقْفٌ وَسُقْفٌ» وبابه.

وقوله: (ضَمُّ كَسْرٍ) من باب إضافة المصدر لمفعوله، ثم يجوز لك أن تُقَدِّرَ هذا المصدر من فِعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، ويكون الفاعل محذوفاً، أي: «أَنْ تَضُمَّ أَنْتَ الْكَسْرَ»، أو من مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، أي: «أَنْ يُضُمَّ الْكَسْرَ»، على خلاف في هذا الأخير.

قوله: (كَسْرٍ) أي: «كَسْرٌ مِنْهُ»، و«فَتْحٌ مِنْهُ»^(٧).

قوله: (وَقَصْرٌ) عطف على: (ضَمُّ) أي: «حقه هذان الشيئان ضَمٌّ هَاتَيْنِ الحركتين، وقصر الهاء»^(٨).

(١) - هو: أبو حيان في: البحر: ٣٧٧/٢.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣) - انظر: الدر المصون: ٦٨٨/٢، ٦٨٩.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٨٠.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، وما أثبتته هو الصواب؛ لموافقة السياق، ولأن المؤلف ذكر قبل هذا قريباً أن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه، وهو كذلك في: الكتاب: ٦١٨/٣ - ٦١٩، وتقرير المؤلف في آخر الجملة بقوله: "بل المختار... يؤيد ما أثبتته."

(٧) - في (ت): "وَفَتْحَةٌ مِنْهُ".

(٨) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٦.

قوله: (وَيَغْفِرُ) مبتدأ، و(سَمًا) فِعْلٌ مَاضٍ، و(العُلا) مفعوله مقدم^(١)، و(شَدَا الجَزْمُ) فاعل مُؤَخَّرٌ^(٢)، ولا بد من حذف عائد تقديره: «شذا الجزم فيه»، و(مَعَ يُعَذِّبُ) حال من: (شَدَا الجَزْمُ)، وهذه الجملة أعني: (سَمَا العُلا شَدَا الجَزْمُ) في موضع الخبر للمبتدأ، وتقدير الكلام: «ولفظ يغفر سما شذا الجزم الرُتْبُ العُلا كائناً فيه مستقراً مع يعذب»، فكائناً فيه ومستقراً معه: حالان من فاعل: (سَمَا)، وهو: (شَدَا الجَزْمُ)، وجعل المبتدأ الذي للجزم: طَال، وعلا العُلا: مبالغة^(٣).

والشَّذا: حِدَّةٌ رائحة الطيب^(٤)، استعار للجزم رائحة طيبة؛ لظهوره وصحته وموافقته لغة العرب الفصحى^(٥)، و(الجزم): على هذا مخفوض بالإضافة.

ويجوز أن / يكون: (وَيَغْفِرُ) مبتدأ، و(سَمًا) فِعْلٌ وفاعل، وفاعله ضمير يعود [٤٧٨/أ] على: (يَغْفِرُ)، و(مَعَ يُعَذِّبُ) حال من فاعل: (سَمَا)، و(العُلا) مفعول به أيضاً، أي: «لفظ يغفر طال العُلا؛ لظهوره كائناً مع لفظ: يعذب»^(٦)، و(شَدَا) فعل ماضٍ، و(الجزم) فاعل به.

ومعنى: (شدا) فَاحٌ، يقال: شدا الطيب، أي: فاحت رائحته، وتكون هذه الجملة مستأنفة، ولا بد فيها من رابط مُقَدَّرٌ، أي: «شدا الجزم منه»، أو نقول قامت: «أل» مقامه^(٧)، أي: «شدا جزمه وظهر»، ثم أخبر بذكر تنمة الرمز وحكم: ﴿فَيَغْفِرُ

وَيُعَذِّبُ﴾ ما هو فقال:

- (١) - "مقدم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).
 (٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، والالآئى الفريدة: ٦٣٢/٢.
 (٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.
 (٤) - انظر: اللسان: مادة "شدا" ٤٤/٨.
 (٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢.
 (٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، والالآئى الفريدة: ٦٣٢/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.
 (٧) - في (ت): "مقام الضمير".

٥٤٤- شَذَا الْجَزْمِ وَالتَّوْحِيدِ فِي وَكِتَابِهِ شَرِيفٌ وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعٌ حَمِيٌّ عَلَا

قد تقدم أن: (الجزم) يُقرأ بالجرِّ والرفع، ثم أخبر عن رمز له بالشين المعجمة من: (شريف)، وهما الأخوان أهما يقرآن هنا^(١): ﴿كُلُّ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكِتَابَهُ﴾^(٢) بالإفراد، فتعين لغيرهما القراءة بالجمع.

ثم أخبر عن رمز له بالحاء والعين المهملتين من قوله: (حميُّ علا)، وهما أبو عمرو وحفص أهما قرءا في سورة التحريم: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكِتَابَهُ﴾^(٣) بالجمع، فتعين لغيرهما التَّوْحِيدِ.

وتحصّل من هذا أن القراء بالنسبة إلى السورتين على مراتب:

إحداها: أن الأخوين يقرآن بالتوحيد في السورتين، وأخذهُ من النظم واضح.

الثانية: لأبي عمرو وحفص فإنهما يقرآن: بالجمع في السورتين وأخذهُ من

النظم واضح فإنهما من أهل الجمع في البقرة، وانفردا في التحريم بذلك.

الثالثة: للباقيين، وهم نافع وابن كثير وابن عامر وأبو بكر، فإنهم يقرءون

بالجمع في البقرة، وبالتوحيد في التحريم.

والحاصل: أن الأكثر هنا على الجمع، والأكثر هناك على التوحيد.

والوجه في التوحيد: أنه يُراد به الجنس، لا كتابٌ واحد بعينه^(٤).

(١)- "هنا" سقطت من (ت).

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٣)- سورة التحريم، الآية: ١٢.

(٤)- انظر: الكشف: ٣٢٣/١، وشرح الهداية: ٢١٣/١، والموضح: ٣٥٦/١، والتبيان: ١٩٢/١.

قال أبو شامة: «روينا في جزء المخزومي^(١) عن علي بن عاصم^(٢)، قال: أخبرنا: خالد الحذاء^(٣) عن عكرمة^(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان يقرأ: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ لَهَا﴾، ويقول: «الكتاب» أكثر من «الكتب»^(٥)، قال علي بن عاصم: فسألت أهل العربية، فقالوا: الكتاب جماع الجمع، قال أبو شامة: «كأنهم أشاروا إلى أن الكتاب مصدر، فجميع الكتب كتابه المشهورة وغير المشهورة». انتهى^(٦).

وفيما قاله أبو شامة نظر؛ إذ المصدرية في هذين الموضوعين غير مُرادَة بالاتفاق، وإذا لم يكن معناها مُراداً فكيف يعتقد أن الكثرة من هذه الحثية؟.

وإن قال: بالنسبة إلى أصلها فليس ذلك بنافع له؛ إذ هذا الأصل مهجور كما عرفته، وغيره ينقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ذلك، ولم يقيد بسورة التحريم، ولا غيرها.

وقال الزمخشري - بعد حكاية^(٧) ما تقدم -: / «فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟»

(١) - هو: أبو محمد، عبد المحسن بن عبد الكريم بن علوان المخزومي الصعيدي، إمام مقرئ، مجود، تلا على أبي الجواد، وسمع من البويصيري، ت: ٦٤٤هـ. انظر: معرفة القراءة: ١٢٥٩/٣، وغاية النهاية: ٤٦٧/١.

(٢) - هو: أبو الحسن، علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي، إمام، محدث، حدث عن عطاء بن السائب، وسليمان التيمي، وخالد الحذاء، وحدث عنه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، قال البخاري: ليس بالقوي، ت: ٢٠١هـ. انظر: السير: ٢٤٩/٩.

(٣) - هو: أبو المنازل، خالد بن مهران البصري، المشهور بالحذاء، إمام حافظ ثقة، حدث عن عكرمة وابن سيرين، وحدث عنه سفيان بن عيينه، وعلي بن عاصم، وغيرهم، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، ت: ١٤٢هـ. انظر: السير: ١٩٠/٦.

(٤) - هو: أبو عبد الله، عكرمة بن عبد الله البربري، سبقت ترجمته ص ٣٢٢.

(٥) - ذكر قول ابن عباس رضي الله عنهما: ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٧٩/٣، وانظره في: معاني النحاس: ٣٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٨/١، وفتح الوصيد: ٧٦٣/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٧) - في (ت): "حكايته".

قلت: لأنه إذا أُريد بالواحد الجنس - والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها - لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلم يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع». انتهى^(١).

وفيما قاله نظره؛ «لأن الجمع متى أضيف أو دخلته: «أل» كان عاماً في الوحدان، فلو قال واحد: «أعتقتُ عبيدي» عتق كلَّ عبدٍ في ملكه، ودلالة الجمع أظهر [في]^(٢) العموم من الواحد سواء أكانت فيه الألف واللام، أو الإضافة، بل لا يُذهَب إلى العموم في الواحد إلا بقريضة لفظية، مثل: أن يُستثنى منه، أو يُوصف بجمع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٣)، وقولهم: «أهلكَ الناسَ الدينارُ الحُمُرَ، والدرهمَ البيضَ»، أو قريضة معنوية نحو: «نيةُ المؤمنِ خيرٌ^(٤) من عمله»، ثم أقصى غايته أن يكون مثل: الجمع العام إذا أُريد به العموم»^(٥).

وقد اختلف الناس في الجمع المحلّى بالألف واللام، هل هو عام في مراتب الجموع، أو في مراتب الوحدان والجموع؟.

وقال أبو علي الفارسي: «هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر، وإن أُريد بها الكثير، كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا تَبُورًا كَثِيرًا﴾^(٦)، ولكنه كما تُفرد الأسماء التي يُراد بها الكثرة، [نحو «كثُر»^(٧) الدينارُ والدرهمُ»، وجميعها بالألف واللام أكثر من

(١)- الكشاف: ٥١٩/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "من"، وما أثبتته موافق للسياق، ولقول أبي حيان في: البحر: ٣٧٩/٢.

(٣)- سورة العصر، الآيتان: ٢، ٣.

(٤)- في (ت): "أبلغ".

(٥)- قاله: أبو حيان في: البحر: ٣٧٩/٢.

(٦)- سورة الفرقان، الآية: ١٤.

(٧)- ما بين المعكوفتين تحرف في كلتا النسختين إلى: "بجواز"، والمثبت من: الحجة للفارسي: ٤٥٨/٢.

مجيئها مضافة، ومن الإضافة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^(١)، وفي الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا»^(٢)، يراد به الكثير، كما يراد بما فيه لام التعريف». انتهى ملخصاً^(٣).

ومعنى ذلك: أن المفرد المحلى بالألف واللام يُعمَّ أكثر من المفرد المضاف، كذا فهِم بعضهم^(٤).

وفيه نظر، إذ ليس^(٥) في كلامه ما فيه تَعَرَّضُ لذلك إنما فيه أن مجيئها بـ«أل» أكثر من مجيئها بالإضافة من غير تَعَرَّضُ لكثرة عُمُومٍ ولا قِلَّتِهِ.

وقال بعضهم^(٦): المراد بالكتاب هنا «القرآن»، فعلى هذا يكون الإفراد حقيقياً. والوجه في قراءة الجمع: المطابقة في الواقع، فإن المنزَّلَ كُتِبَ، لا كتاب واحد، والمؤمنون آمنوا بالجميع^(٧).

ثم فيه بَعْدُ ذلك هنا مناسبة للجمع قبله، وهو: ﴿وَمَلَأْمِكْتِهِ﴾، وللجَمْع بعده، وهو قوله: ﴿وَرُسُلِهِ﴾، وفي التحريم مناسبة الجمع قبله، وهو: ﴿بِكَلِمَتٍ﴾^(٨).

(١) - سورة النحل، الآية: ١٨، وإبراهيم: الآية: ٣٤.

(٢) - الحديث: أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم: (٥١٥٦)، وأبو داود، كتاب الخراج والإمارة، رقم: (٢٦٣٩)، وأحمد في مسنده، رقم: (٧٢٤٩)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) - الحجة: ٤٥٨/٢، ٤٥٩.

(٤) - هو: أبو حيان في البحر: ٣٧٩/٢.

(٥) - "ليس" لم أتبينها في الأصل، والمثبت من (ت).

(٦) - قاله: السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٩، والكشف: ٣٢٣/١.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٩، والكشف: ٣٢٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٣/١.

(٨) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٣، والتبيان: ١٩٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٣/١.

والوجه لمن جمع في البقرة، وأفرد في التحريم: أنه نَظَرَ إلى مَنْ أُسْنِدَ إليه الفعل في الموضوعين، وذلك أنه هنا مُسْنَدٌ إلى المؤمنين، والمؤمنون في كل زمان لهم كتاب يَخَصُّهم، وأما في التحريم فالفعل - وهو: ﴿ وَصَدَّقَتْ ﴾ - مُسْنَدٌ لمريم وحدها،

فأشير بذلك إلى الكتاب المنزَّل في زمانها خاصة، / ولم يعتبر مناسبة ما سبقه من [١/٤٧٩] قوله: ﴿ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا ﴾^(١).

والحاصل: أنه يجوز أن يُحْمَل الإفراد في كل من السورتين على حقيقته، بأن يراد بالكتاب هنا: القرآن، وبالكتاب هناك^(٢): الإنجيل، وأن يُراد بهما الجمع، وأن يُراد بما هنا: القرآن، وبما هناك: الجمع، وأن يُراد بما هنا الجمع، وبما هناك المفرد وهو الإنجيل، وهو الظاهر لأن الأكثر هنا على الجمع، وهناك على التوحيد، والله أعلم^(٣).

قوله: (شَذَا الْجَزْم) قد تقدم إعرابه^(٤).

قوله: (والتَّوْحِيدُ فِي وَكِتَابِهِ شَرِيفٌ) مبتدأ وخبر، (وَفِي وَكِتَابِهِ) متعلق بـ(التَّوْحِيدِ)، أي: «التوحيد الواقع في هذا اللفظ»^(٥)، فالواو في: (وَكِتَابِهِ) من نفس التلاوة دخل حرف الجر على مجموع اللفظ.

أخبر عن التَّوْحِيدِ بأنه شَرِيفٌ؛ لظهور معناه في القرآن^(٦)، وقد رُسِمَ في المصحف دون ألف^(٧)، وهو شاهد لقراءة الجمع، غير أن مَنْ وَحَدَهُ

(١) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢.

(٢) - في الأصل: "هنا"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٤) - انظر: ص ٧٦٧ من هذه الرسالة.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٦) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٧، وكتر الجعيري (خ): ٣٨٠.

(٧) - انظر: جملة أرباب المراصد: ٢٩٤/١، وشرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص ٢٢.

هنا وهناك؛ اعتقد حذف الألف تخفيفاً، كما قرئ: ﴿ءَايَاتٌ﴾^(١)،
و﴿كَلِمَاتٌ﴾^(٢) بالتوحيد والجمع^(٣).

قوله: (وَفِي التَّحْرِيمِ) خبر مُقَدَّم، و(جَمَعَ) مبتدأ مؤخر، و(حَمَى) في محل خفض بإضافة المصدر إليه، وهو فاعل في التقدير، ولا بد من حذف مضاف وموصوف قبل ذلك المضاف ليصح اللفظ والمعنى، والتقدير: «جمع قوم ذوي حَمَى»^(٤).

والحَمَى: المنع، والحَمَى ما يحميه الإمام، أي: يمنعه من أن يُرعى^(٥).

وفي الحديث: «حَمَى اللهُ مَحَارِمَهُ»^(٦)، وهذا في غاية البلاغة.

ومعنى ذلك في البيت: أن من جمعه في التحريم فقد حماه من تضعيف من

ضَعَّف، حيث قال المراد به: «الإنجيل»؛ لأنه هو المقصود بتصديق مريم إياه، ولذلك

(١) - من مواضعها سورة يوسف، الآية: ٧.

(٢) - من مواضعها سورة الأنعام، الآية: ١١٥.

(٣) - قرأ: ﴿ءَايَاتٌ﴾ في يوسف الآية: ٧، بالتوحيد ابن كثير وحده، والباقون بالجمع، قال الناظم:

(.....) وَوَحَّدَ لِلْمَكِّي آيَاتِ الْوَلَا

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٧٢)، فرش سورة يوسف.

وقرأ: ﴿كَلِمَاتٌ﴾ في الأنعام الآية: ١١٥ بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي، والباقون بالجمع، وفي موضعي

يونس الآية: ٣٣، والآية: ٩٦، وموضع غافر الآية: ٦، ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي قال

الناظم:

(وَقُلْ كَلِمَاتٌ دُونَ مَا أَلْفِ ثَوَى فِي يُونُسِ وَالطُّوْلِ حَامِيهِ ظِلَا)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٦١)، فرش سورة الأنعام.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٥) - اللسان: مادة "حمى" ٢٣٩/٤.

(٦) - جزء من حديث: أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم، كتاب المساقاة، رقم:

(٢٩٩٦)، والترمذي، كتاب البيوع، رقم: (١١٢٦)، كلهم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

كان أكثر القراء على إفراده^(١)، وحجته ما قدمته.

قوله: (عَلَا) جملة فعلية، يجوز أن يكون فاعلها ضميراً عائداً على المضاف، وهو: (جَمْع)، أو على المضاف إليه وهو: (حَمَى)، فعلى الأول تكون الجملة في موضع رفع؛ لأنها نعتٌ مرفوعٌ، وعلى الثاني تكون في موضع خفض؛ لأنه نعتٌ مخفوضٌ، أي: «جَمَعُ حَمَى مَرْتَفِعٌ أَوْ مَرْتَفِعٌ»، ووصف كل واحد من هذين الاسمين بالارتفاع صحيح، أما «الجمع» فلصحته ارتفاعه، وأما «الحَمَى» فلنسبته إلى هؤلاء القوم الذين حموه ومنعوه من طَعْنِ الطاعنين فيه^(٢).

٥٤٥ - وَبَيْتِي وَعَهْدِي فَادْكُرُونِي مُضَافُهَا وَرَبِّي وَبِي مَنِّي وَإِنِّي مَعًا حُلَا

أتى بياضات الإضافة في آخر هذه السورة لما أتى بها جملة في بابها، فاحتاج هنا أن ينص على أعيانها واحدة واحدة، وهذا سبيله في آخر كل سورة، وذكر أن فيها من بياضات الإضافة ثمانية:

أولها: ﴿بَيْتِي لِلطَّائِبِينَ﴾^(٣)، وهي / من النوع السادس، أعني: ما ليس قبل [٤٧٩/ب] همزة البتة، وحكمها المتقدم أن نافعا وهشاماً وحفصاً فتحوها^(٤).

(١) - انظر: اللآلي الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٢) - انظر: اللآلي الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

..... وبيتي بنوح عن لوى وسواه عُدَّ أصلاً ليخفلا.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤١٤)، باب بياضات الإضافة، انظر: العقد النضيد (خ): اللوحة رقم (ب/٣٢٦).

ثانيها: ياء ﴿عَهْدِي﴾ يريد قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١)
وحكمها المتقدم أن حمزة وحفصاً سَكَّنَاهَا^(٢).

فإن قلت: من أين يُعْلَم أنه أراد: ﴿عَهْدِي﴾ الذي بعده همز الوصل قبل لام
التعريف، وهو ملتبس بقوله: ﴿بِعَهْدِي أُوفٍ﴾^(٣).

فالجواب: أنه قد نصَّ على أن: ﴿بِعَهْدِي أُوفٍ﴾ مُسَكَّن الياء للجميع في
باب الإضافة حيث قال:

(.....وَأَسْكِنُ لِكُلِّهِمْ بِعَهْدِي وَأَتُونِي) (٤).

الثالثة ياء: ﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾^(٥)، وحكمها: فتحها لابن كثير
وحدّه^(٦).

الرابعة ياء: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٧) فتحها الجميع سوى
حمزة^(٨).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(..... وَعَهْدِي فِي غَلَا).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٧)، باب ياءات الإضافة، انظر: العقد النضيد: اللوحة رقم (٣٢٤/ب).

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٤٠.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٦)، باب ياءات الإضافة.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٥٢.

(٦) - قال الناظم:

(.....اذكروني فتحها دواءً.....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٢)، باب ياءات الإضافة.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٨) - قال الناظم:

الخامسة ياء: ﴿بِي لَعَلَّهُمْ يَرشُدُونَ﴾^(١) أسكنها الجميع سوى ورش، فإنه فتحها^(٢).

السادسة ياء: ﴿مِثِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً﴾^(٣) فتحها نافع وأبو عمرو^(٤).

السابعة: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٥).

الثامنة: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦) فتحهما نافع وابن كثير وأبو عمرو^(٧).

= (وفي اللام للتعريف أربع عشرة فإسكانها فاش.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٧)، باب ياءات الإضافة.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(٢) - قال الناظم:

(ومع تؤمنوا لي يؤمنوا بي جا).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤١٨)، باب ياءات الإضافة.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٤) - قال الناظم:

(وثنتان مع خمسين مع كسر همزة بفتح ألي حكم.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٠)، باب ياءات الإضافة.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٣٣.

(٧) - قال الناظم:

(فتسعون مع همزة بفتح وتسعها سما فتحها.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٠)، باب ياءات الإضافة.

واعلم: أن النسخ كلها على تقديم: (بَيْتِي) على: (عَهْدِي) في النظم، وهو بعده في الترتيب القرآني، وعندني: أنه ينبغي أن يُقرأ بتقديم: (عَهْدِي) على: (بَيْتِي)؛ لاستقامة الوزن مع موافقة الترتيب من غير إحلال بذلك^(١).

وإنما ذكر الناظم في آخر كل سورة ما فيها من ياءات الإضافة لأنه لم ينص على أعيانها، وإنما ذكرها مجملة لتنفصل من الياءات المتفق عليها فتحاً وإسكاناً؛ فيأخذ الحكم من الباب السابق، ونأخذ تعيينها من آخر كل سورة، ألا ترى قوله:

(فَتَنْتَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرٍ هَمْزَةً بِفَتْحٍ أُولَى حُكْمٍ.....)^(٢)

أنه يؤخذ من هذا: أن كل ياء قبل همزة قطع مكسورة من هذه الياءات المعدودة تفتح لنافع وأبي عمرو، وكذا قوله:

(فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ.....)^(٣)

ونحو ذلك، بخلاف الياءات الزوائد فإنه لما نص على أعيانها لم يحتج إلى ذكرها في آخر كل سورة كذا قاله: أبو شامة^(٤) وغيره^(٥).

وفيه عندي نظر لا يخفى، وذلك لأنه قد نصّ على أعيان الياءات في ياءات الإضافة أيضاً، ألا ترى أنه قد قال بعد البيتين المذكورين:

(ذُرُونِي وَاذْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُّهَا.....)^(٦).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٠)، باب ياءات الإضافة.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٠)، باب ياءات الإضافة.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٩٠/٢.

(٥) - كالفاسي في اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢، وشعلة في شرحه: ص ٣٠٧.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٢)، باب ياءات الإضافة.

وقال:

(وَفِي إِخْوَتِي وَرَشٍّ ۝۰۰۰۰۰) (١)

فقد نصّ على أعيان ياءات الإضافة أيضاً، وعلى أحكامها، وعلى مَنْ قرأ بها فتحاً وإسكاناً، ونصّ مع كل نوع على ما اتفق عليه، فقد زال اللبس من كل وجه، فلا أدري ما الفرق بينهما وبين الزوائد، وإنما يقال: إنه إنما فعل ذلك زيادة في البيان، فإن قلت (٢): فلم لم يزد في بيان الياءات الزوائد أيضاً؟.

[i/٤٨٠]

فالجواب: أن اللبس في هذا الباب أشد / منه في باب الزوائد، فلذلك اعتنى به، وممنّ نحا إلى أنه زيادة بيان، أبو عبد الله (٣)، وقد تقدم في بابي الإضافة والزوائد شيء من ذلك فلا نطول بإعادة (٤).

قوله: (وَيَيْتِي) مبتدأ، (وَعَهْدِي) و(فَاذْكُرُونِي) عطف عليه، ولكن حُذِفَ العاطف من الثاني، و(مُضَافُهَا) أي: ياءات هذه الكَلِم مضاف هذه السورة (٥).

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٢)، باب ياءات الإضافة.

(٢) - في (ت): "قيل".

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٤) - انظر: العقد النضيد (خ): اللوحة رقم: (٣٠٨/ب).

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٧.

قوله: (وَرَبِّي وَبِي وَمَنِّي وَإِنِّي) كله عَطْفٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالْخَيْرُ مُقَدَّرٌ،

أَي: مُضَافَهَا^(١)، وَ(مَعاً) حَالٌ لـ(إِنِّي)، أَي: بِمَنْزِلَةِ كَلِمَتَيْنِ، وَ(حُلَا) خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ

مُضْمَرٌ، أَي: «هِيَ ذَاتُ حُلَى»، أَي: ذَاتُ زِينَةٍ^(٢).

وَنَظْمُ أَبُو شَامَةَ مَا فِيهَا مِنَ الزَّوَائِدِ فَقَالَ:

«فَتِلْكَ ثَمَانٌ وَالزَّوَائِدُ وَاتَّقُونَ مِنْ قَبْلِهَا الدَّاعِي دَعَانَ قَدْ انْجَلَا»^(٣).



(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٩١/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٩١/٢، بين هذا البيت أن في سورة البقرة من ياءات الزوائد ثلاث ياءات وهي:

﴿أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانَ فَلَيْسَتْ جِيبُوا﴾ الآية ١٨٦، أثبتها أبو عمرو، وورش في الوصل وقالون على رواية، ﴿وَأَتَّقُونَ يَتَأُولَى آلَاءِ لَبَسَ﴾ الآية ١٩٧، أثبتها أبو عمرو وحده في الوصل.

بـ (الخاتمة)^(١)

وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

(١) - هذه خاتمة بحثي، وليست خاتمة للمؤلف.

الخاتمة

وبعد فإنني أحمد الله عز وجل على ما منّ به عليّ ووفقني به من إتمام تحقيق هذا الجزء من كتاب: «العقد النضيد في شرح القصيد» للسمين الحلبي - رحمه الله - ومن خلال معاشتي لهذا الشرح المبارك، ثم وقوفي على سيرة هذا الإمام وحياته، ومطالعة كتبه، ووقوفي كذلك على عدد كبير من كتب القراءات، والتوجيه، والإعراب، واللغة والنحو، فسوف أسجّل للقارئ الكريم أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها فأقول: - مستعيناً بالله -

أولاً: عِظْم منزلة عِلْم القراءات، وضرورة تعلّمه وإتقانه لشدة تعلقه بكتاب الله عز وجل.

ثانياً: اهتمام العلماء بهذا العلم وتأليفهم فيه، مما بين أيدينا من الكتب المطبوعة والمنخطوطة - والتي اطلعت على كثير منها من خلال هذا البحث - ليدلّ دلالة واضحة على مكانة هذا العلم وأهميته.

ثالثاً: المكانة الرفيعة والمنزلة العالية لمن الشاطبية، عند أهل هذا الفن واهتمامهم به شرحاً وحفظاً وضبطاً، وكذلك علو كعب مؤلفه الإمام الشاطبي وتقدمه في العلم، ومما زاد ذلك وضوحاً عندي وقوفي على سيرة هذا الرجل الفذ وتاريخه، وقد تذكرت وأنا أطلع سيرته تاريخ الأندلس الجميل، والذي نشأ فيه هذا الإمام، وأحزني جداً أن تدرس تلك البقاع المباركة، والتي خرّجت لنا العلماء والفضلاء، وتصبح نسياً منسياً، والله المستعان.

رابعاً: كتاب العقد النضيد في شرح القصيد شرح موسّع، فهو من أكبر الشروح اهتماماً بالإعراب والتوجيه، وغنيّ ببحوث اللغة والنحو وأقوال العرب وأشعارها، مع إعرابه للأبيات إعراباً مستفيضاً.

خامساً: تطرّق صاحب الكتاب في شرحه لكثير من المسائل المشكّلة والمتعلقة بنظم الشاطبي، مع إيضاحه للغامض، وتقييده للمطلق، واعتماده على شرحين من أهم

شروح الشاطبية، ونقله عنهما، وهما: إبراز المعاني لأبي شامة، والآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي.

سادساً: تبين لي أن السمين الحلبي له باعٌ طويل في النحو ومسائله، من خلال توجيهه للقراءات، ووقوفه مدافعاً عن القراءات المتواترة، وردّه لكثير من أقوال النحاة الذين تكلموا فيها، أو ضعّفوها، ويتميز مع ذلك بسعة الاطلاع، يظهر ذلك من خلال نقله عن عدد كبير من الكتب المتقدمة.

سابعاً: أوصي المتخصصين في العلوم الشرعية بضرورة الاهتمام بعلم القراءات، وإخراج تراثه على الوجه الأكمل، وترتيب مخطوطاته حسب أهميتها وأولويتها، فإن في ذلك خدمة لكتاب الله، وفهماً لمعانيه، ومعرفة لتفسيره.

وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعموم المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



ج - (الفهارس العلمية)

وتشتمل على:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤ - فهرس الأشعار.
- ٥ - فهرس الأمثال.
- ٦ - فهرس أقوال العرب.
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

- فهرس الآيات القرآنية^(١).

الآية رقمها رقم الصفحة

(سورة الفاتحة)

﴿مَلِكٌ﴾ (٤) ١٥٥

﴿الصِّرَاطُ﴾ (٦) ٦٠٨

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (٧) ٥١١

(سورة آل عمران)

﴿أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ (٤) ٣٠٨

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ (١٢) ٢٧٣

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكٰفِرِينَ﴾ (٣٢) ٦٨٢

﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا﴾ (٤٧) ٦٠٣

﴿إِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (٤٧، ٤٨) ٣٦٩، ٣٥٣

(١) - لم أفهرس لآيات سورة البقرة، لأنها مفهومة على حسب ترتيب القراءات المذكورة في نظم الشاطي، كما التزمت في هذا الفهرس بضبط الآيات حسب رواية حفص عن عاصم، فقد تكون الآية في المتن مضبوطة على حسب قراءة تتوافق مع سياق الكلام.

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿بُيُوتِكُمْ﴾ (٤٩)	٥٢١.....	
﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٥٩﴾ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ (٥٩، ٦٠)	
.....	٣٧٠، ٣٦٦، ٣٦٤.....	
﴿يُودِدُهُ﴾ (٧٥)	٢٥٧.....	
﴿النَّبُوءَةُ﴾ (١٧٩)	٢٣٤.....	
﴿تُنزِلَ التَّوْرَةَ﴾ (٩٣)	٣٠٦.....	
﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (١٠٣)	٧٠٠، ٦٧٣، ٦٦٩.....	
﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ (١٤٣)	٦٩٦، ٦٥٧.....	
﴿مُؤَجَّلًا﴾ (١٤٥)	٢٥٨.....	
﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا﴾ (١٤٦)	٥٢٧.....	
﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ (١٤٧)	٤٩١.....	
﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَانِكُمْ﴾ (١٥٣)	٤٧٥.....	
﴿لَا لِي اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ (١٥٨)	٥٥٣.....	
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ (١٥٩)	٢١٠.....	
﴿أَضْعَفًا مَضْعَفَةً﴾ (١٣٠)	٦١٥.....	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ (١٦٠)	٤١٣، ٢١٢، ٢١١	
﴿يَأْهَلِ الْكُتُبِ لِمَ تَحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٦٥)	٤٢٢	
﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ (١٨٠)	٤٥٥	
﴿وَقَتَلَهُمُ الْآنبيَاءَ﴾ (١٨١)	٣٥١	
﴿فَلَا تَحْسِبَنَّاهُمْ﴾ (١٨٨)	٧٢٢	
﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾ (١٩٨)	٣٣٦	

(سورة النساء)

﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (١)	٦٢٩، ٢٢٧	
﴿وَأَتَوْا أَلَيْتَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ (٢)	٥٠٩	
﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ (٢)	٥٥٧	
﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ (٦)	٧١٣	
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (١١)	٥٠٠، ٤٩٩، ٤١٦	
﴿وَإِنْ كَانَتْ﴾ (١١)	٣٣٢	
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا﴾ (١١)	٥٠٠، ٤١٦	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يُوصِينَكَ ۞ تَوْصُونَ﴾ (١٢)	٥٠٠	
﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (٢٩)	٧٤٨	
﴿لَمَسْتُمْ﴾ (٤٣)	٦٠٢	
﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ﴾ (٥٤)	٣٨٣	
﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (٥٨)	٧٠٢	
﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٦٦)	٤٧٨	
﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ (٦٦)	٤٧٨	
﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ﴾ (٨٣)	٦٩١	
﴿أَصْدُقُ﴾ (٨٧)	٣٥١	
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ (٩٧)	٦٧٦ ، ٦٧٣ ، ٦٦٩	
﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ (١٠٢)	٢١٦	
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (١٠٥)	٣٠٩	
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (١٢٢)	١٧٩	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١٢٥)		٣٨٣.....
﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (١٢٥)		٣٨٣.....
﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ (١٣١)		٤٧١.....
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾ (١٣٦)		٥٤٤.....
﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ (١٤٢)		١٥٥.....
﴿تُنزَّلَ﴾ (١٥٣)		٣٠٥.....
﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (١٥٣)		٤٠٥.....
﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ (١٥٤)		٧٠٩.....
﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ﴾ (١٦٢)		٣٣٦، ٣٣٣.....
﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (١٦٢)		٥٩٣.....
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٦٣)		٣٨٣.....
﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾ (١٦٦)		٣٣٦، ٣٣٣.....
﴿إِنْ أَمَرُوا﴾ (١٧٦)		٤٧٣، ٤٧٠.....

(سورة المائدة)

- ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (٢) ٦٧٦، ٧٠٠
- ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (٣) ٥١٨
- ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (٦) ٥٧٠
- ﴿ أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٨) ٦٠٩
- ﴿ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (١٨) ٥٥٣
- ﴿ جَعَلْ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ ﴾ (٢٠) ٢٣٤
- ﴿ مِنْ بَعْدِ ظَلْمِهِ ﴾ (٣٩) ٦٧٩
- ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ ﴾ (٤٩) ٤٧٨
- ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (٥٥) ٥٩٣
- ﴿ الصَّابِرُونَ ﴾ (٦٩) ٢٤٥
- ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٩٥) ٧٣٩، ٧١٨
- ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ ﴾ (١١٤) ٣١٤
- ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ (١١٥) ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٠

(سورة الأنعام)

- ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ ﴾ (٧) ٣١٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ﴾ (١٠)	٤٧٧	
﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢٣)	٤٩٠	
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ (٢٧)	٤٥٩، ٤٥٨	
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ (٣٠)	٤٥٩، ٤٥٨	
﴿إِلَّا لَعِبُّ وَلَهْوٌ﴾ (٣٢)	١٨٢	
﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ (٣٧)	٣٢١	
﴿عَلَىٰ أَنْ يُنْزَلَ آيَةٌ﴾ (٣٧)	٣١٣، ٣١١	
﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٧)	٣٣٣	
﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (٣٨)	٧٣٦	
﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ (٥٣)	١١٢	
﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾ (٥٧)	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٩	
﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٦٠)	٥٥٣	
﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ (٧٣)	٣٧٤، ٣٦٦	
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ﴾ (٧٤)	٣٨٩	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَبِهْدَانِهِمْ أَقْتَدَهُ﴾ (٩٠)	٦٥٢، ٦٣٩.....	
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ (٩٣)	٤٥٨، ٤٥٢.....	
﴿مُتَشَبِّهِ أَنْظُرُوا﴾ (٩٩)	٤٨٦.....	
﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (١٠٩)	٢١٢، ٢١١.....	
﴿مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾ (١٤١)	٦٦٣.....	
﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّنَّكُمْ بِهِ﴾ (١٥١، ١٥٢، ١٥٣)	٥٠٠، ٤٩٩، ٤١٦.....	
﴿تَذَكَّرُونَ﴾ (١٥٢)	٢٩٠.....	
﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (١٥٣)	٥١٢.....	
﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ (١٥٣)	٧٧٣، ٧٠١، ٦٦٩.....	
﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (١٦١)	٥١١.....	
﴿دِينًا قِيمًا مِّثْلَٰةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١٦١)	٣٩٣.....	
﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١٦٣)	٦٣٧.....	
﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ﴾ (١٦٤)	٧٣٦.....	

(سورة الأعراف)

- ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٣) ٦٩٩
- ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا ﴾ (٤) ٣٣٧
- ﴿ أَوْ هُمْ قَابِلُونَ ﴾ (٤) ٣٣٧
- ﴿ صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ (١٦) ٥١٢
- ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ٧٠٠
- ﴿ وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ لِأَخْرَجْنَاهُمْ ﴾ (٣٩) ٤٧٥
- ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ (٤٤) ٤٥٩
- ﴿ بِرَحْمَةٍ أَدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾ (٤٩) ٤٨٧، ٤٨٦
- ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ (٥٠) ٤٥٩
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ (٥٧) ٤٤١
- ﴿ بُشْرًا ﴾ (٥٧) ٤٤٦
- ﴿ بِصُفْطَةٍ ﴾ (٦٩) ٦١٠
- ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ ﴾ (٧٥) ٢٤٥
- ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ (١١٧) ٦٧٦، ٦٦٩
- ﴿ وَاعِدْنَا مُوسَىٰ ﴾ (١٤٢) ٢٠٧، ٢٠٦، ١٩٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (١٤٣)	٤٠٥	
﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ﴾ (١٤٣)	٤٧٩	
﴿وَأَنَا أَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٤٣)	٦٣٧	
﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ (١٥٧)	٢١٢، ٢١١	
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرَ لَكُمْ﴾ (١٦١)	٢٢٥	
﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ (١٦١)	٢٣٢، ٢٣١	
﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٦١)	٢٣٠	
﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (١٦٦)	٣٥٨	
﴿مَنْ يَضِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ (١٨٦)	٧١٩	
﴿إِنِّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (١٨٨)	٦٣٨	
﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ (١٩٩)	٧١١، ٦٨٧، ٦٧٩	

(سورة الأنفال)

﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾ (٧)	٢٠٧	
﴿يَغْشِيكُمْ﴾ (١١)	٣٥١	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ ﴾ (١٧) (٤٣) (٦٣)		٣٣٣، ٣٣٠.....
﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ (٢٠)		٧٠١، ٦٨١، ٦٦٩.....
﴿ وَلَا تَنْزِعُوا عَنْهُمْ لِيُرَوَّا وَيُنَازِقُوا يُدْعُوا لِيَكُنُوا يُسْمَعُونَ ﴾ (٤٦)		٧٠١، ٦٨٤.....
﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥٠)		٤٥٨، ٤٥٢.....
﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ (٦١)		٤٤٦.....

(سورة التوبة)

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٦)		٦٦٤.....
﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا ﴾ (١٠)		٣٢٣، ٣٢١.....
﴿ عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ ﴾ (٣٠)		٤٧٣، ٤٧١.....
﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا أَحَدًا ﴾ (٥٢)		٧٠١، ٦٨٥.....
﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٦٢)		٥٧٣، ٢٥٣، ١٧٩.....
﴿ وَيَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٧٧)		١٤٦، ١٥٩.....
﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ﴾ (٨٣)		٥٥٤.....
﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ (١١٤)		٣٩٣.....

الآية رقمها رقم الصفحة

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (١١٤) ٣٩٣

(سورة يونس)

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٣) ٦٩٩

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٤) ٥٥٣

﴿الْفُلْكِ﴾ (٢٢) ٤٤٨

﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (٢٢) ٤٤٨

﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٩٨) ٤١٥

﴿قُلْ أَنْظِرُوا مَاذَا﴾ (١٠١) ٤٧٨

(سورة هود)

﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (١) ٦٦١، ٢٥٣

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ (٣) ٧٠١، ٦٨٠

﴿وَعِضْ﴾ (٤٤) ١٦٦

﴿مَجْرِبْنَهَا﴾ (٤١) ٢٥٩

﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ (٤٢) ١٨٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ (٥٧)	
.....		٧٠١ ، ٦٨٠.....
﴿سَيَأْتِيهِمْ﴾ (٧٧)	
.....		١٧٦.....
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ (١٠٥)	
.....		٧٠٠ ، ٦٨٠.....
﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقِينَهُمْ﴾ (١١٢)	
.....		٣٣٢.....
﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ (١٢١)	
.....		٢٧٣.....

(سورة يوسف)

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (٢)	
.....		٣٠٨.....
﴿فَأَدَلِّي دَلْوَهُ﴾ (١٩)	
.....		٢٦٨.....
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (٣٠)	
.....		٢٣١.....
﴿قَالَتْ أَخْرِجِ﴾ (٣١)	
.....		٤٧٧ ، ٤٦٧.....
﴿إِنِّي أُرْسِنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (٣٦)	
.....		٥٠٩.....
﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾ (٤٠) (٦٧)	
.....		٤٧٢ ، ٤٦٩.....
﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ (٤٥)	
.....		٦٣٧.....

الآية رقمها رقم الصفحة

﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ (٥٣) ٢٤٣

﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا﴾ (٦٩) ٦٣٨

﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ (٨٠) ٥٦١

﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾ (٨٢) ٥٦٠

﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ (٩٠) ١٨٩، ١٨١

﴿لَا تَشْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ (٩٢) ٥٣٦

(سورة الرعد)

﴿يُدَبِّرُ الْأُمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ (٢) ٣٤٩

﴿وَنُفِضَ لُبَّهَا عَلَى بَعْضِ فِي الْأَكْلِ﴾ (٤) ٦٦٣

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ (٣١) ٤٥٥

﴿أَكَلَهَا دَابَّوٌّ وَظَلَّهَا﴾ (٣٥) ٦٦٢

(سورة إبراهيم)

﴿كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ (١٨) ٤٤٣

﴿وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾ (٢٢) ٢٠٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ خَبِيثَةٌ أَجْتُنَّتْ ﴾ (٢٦)		٤٨٦.....
﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٣١)	
		٣٦٧ ، ٣٦١ ، ٣٥٦.....
﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ ﴾ (٣١)		٦٣٣.....
﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ (٣٤)		٧٧١ ، ٢٧١.....
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ (٣٥)		٣٩٤.....
﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ (٣٧)		٢٢٢.....
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ ﴾ (٤٢)		٧٢٢.....

(سورة الحجر)

﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٢)		٤٥٩.....
﴿ مَا نُنزِلُ الْمَلَكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (٨)		٣٠٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٠.....
﴿ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ (٢١)		٣١٥ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦.....
﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ (٢٢)		٤٤١.....
﴿ لَوَاقِحَ ﴾ (٢٢)		٤٤٧ ، ٤٤٦.....

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ حَمًا مَّسْنُونٍ ﴾ (٢٦) (٢٨)		٦٥٠.....
﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ ﴾ (٤٢)		٣٥٧.....
﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ (٤٤)		٦٦١، ٢٥٤.....
﴿ وَعَيُونَ أَدْخُلُوهَا ﴾ (٤٥) (٤٦)		٤٨٦.....

(سورة النحل)

﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ (١)		٤٥٩.....
﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ (١٨)		٧٧١، ٢٧١.....
﴿ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأُولِينَ ﴾ (٢٤)		٥٦٤.....
﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (٣٠)		٥٦٤.....
﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٤٠)		٣٧٢.....
﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ﴾ (٤٤)		٣٠٨.....
﴿ يُؤَاخِذُ ﴾ (٦١)		٢٥٨، ٢٥٧.....
﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾ (٦٣)		١٨٠.....
﴿ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾ (٨١)		٧١٤.....

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَلْعَدَابَ﴾ (٨٥)	٤٥٧.....	
﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ (١٢٠)	٣٩٥.....	
﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾		
(١٢٣)	٣٩٥	
(سورة الإسراء)		
﴿مَحْظُورًا أَنْظُرْ﴾ (٢٠) (٢١)	٤٨٠، ٤٧٧.....	
﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنذَهَبَنَّا بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (٦٨)	٣٤٣.....	
﴿وَإِنْ كَادُوا﴾ (٧٣) (٧٦)	٣٣٢.....	
﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٨٢)	
٥١٤، ٣١١.....		
﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ (٨٥)	٤٧٢، ٤٦٩.....	
﴿حَتَّىٰ تُنزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ (٩٣)	٣١٢، ٣١١.....	
﴿قُلِ ادْعُوا﴾ (١١٠)	٤٧٧.....	
﴿أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (١١٠)	٤٧٨.....	
﴿أَيَّامَاتٍ تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (١١٠)	٥٩٢.....	

(سورة الكهف)

- ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ (٢) ١٦٩
- ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِيطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (١٨) ٥٥١
- ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ (٣٤) ٦٣٨
- ﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (٣٨) ٦٤٠، ٤٠٨
- ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) ٦٣٨
- ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ (٤٥) ٤٤٠
- ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ (٧٤) ٤٥١
- ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ، عَنِ أَمْرِ﴾ (٨٢) ١٩٣
- ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ (٩٧) ٦٨٧، ٦٧٩
- ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ﴾ (١٠٤) ٧٢٢
- ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ (١١٠) ٦٣٧

(سورة مريم)

- ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (٤) ٣٠١
- ﴿بِغَلْمٍ أَسْمُهُ يَجِيُّ﴾ (٧) ٤٧٣، ٤٧١
- ﴿وَأَذَكُرُّ فِي الْكِتَابِ مَرِيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ (١٦) ٤٥٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾ (٢٠)	٦٠٣.....	
﴿وَقَرِّ عَيْنًا﴾ (٢٦)	٤١٢.....	
﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (٢٩)	٦٨٧.....	
﴿إِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (٣٥) (٣٦)	٣٧٠.....	
﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٤١)	٣٩٥.....	
﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ (٤٣)	٥١١.....	
﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ﴾ (٤٦)	٣٥٩.....	
﴿وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٥٨)	٣٩٥.....	
﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ (٦١)	٥٩٥.....	
﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ (٧٥)	٣٦٢، ٣٥٥، ٢٧٥.....	

(سورة طه)

﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ (٦٩) ٧٠١، ٦٧٦

﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ (٨٠) ٢٠٨، ١٩٩، ٢٠٠

(سورة الأنبياء)

- ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ
ءَالِهَتِكُمْ ﴾ (٣٦) ٢٥١
- ﴿ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٨٨) ٢٩١
- ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ ﴾ (٩٢) ٦٣٧
- ﴿ كُلُّ إِلَهٍ يَنَارُ جِعُونَ ﴾ (٩٣) ٥٥٣
- ﴿ فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ (١٠٩) ٧٢٧

(سورة الحج)

- ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَاهُمْ بِسُكَرَىٰ ﴾ (٢) ٢٩٥
- ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (٣٨) ٦٢٦
- ﴿ وَلَوْلا دَفَعُ اللَّهُ ﴾ (٤٠) ٦٢٤
- ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ ﴾ (٦٤) ١٨٠
- ﴿ ضَرْبٌ مِّثْلُ ﴾ (٧٣) ١٧١

(سورة المؤمنون)

- ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾ (١) ٦٦٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ (٤٠)		٢١٠.....
﴿وَأَوْيَتْهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ﴾ (٥٠)		٦٦٦.....
﴿وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَتُرْجَعُونَ﴾ (١١٥)		٧٣٦.....

سورة النور

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٤)		٥٠٧.....
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ (١٥)		٦٧٨، ٦٦٩.....
﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آرْجِعُوا فَآرْجِعُوا﴾ (٢٨)		٥٥٤.....
﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ (٣٦)		٥٢١.....
﴿يُؤَلَّفُ﴾ (٤١)		٢٥٧.....
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا﴾ (٥١)		٤٩١.....
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ (٥٤)		٦٨٢، ٦٨١.....
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ (٥٥)		٢٠٧.....

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿أَوْ بِيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ (٦١)		٥٢١.....
﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾ (٦١)		٥٢١.....

(سورة الفرقان)

﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٥)		٥٦٤.....
﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ (١٤)		٧٧٠.....
﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ (٢٢)		٢٠٤.....
﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (٣٢)		٣٠٩.....
﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوعًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٤١)		٥٩٦ ، ٢٥١.....
﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾ (٤٤)		٧٢٢.....
﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا﴾ (٤٨)		٤٤٣.....
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ﴾ (٦٨) (٦٩)		٧٦٥.....
﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ (٦٩)		٢٥٩.....

(سورة الشعراء)

- ﴿ نُنزِّلُ ﴾ (٤) ٣٣٠ ، ٣٠٥
- ﴿ فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ (٢٠) ٧٤٥
- ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ (٤٥) ٧٠١ ، ٦٧٦ ، ٦٦٩
- ﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (١١٥) ٦٣٨
- ﴿ عَادَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١٢٣) ٤٦٩
- ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ ﴾ (١٨٦) ٣٣٢
- ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ ﴿ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾
 (٢٢١) (٢٢٢) ٦٧٧ ، ٦٦٩

(سورة النمل)

- ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ ﴾ (٣٩) ٦٣٨
- ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ ﴾ (٤٠) ٦٣٨
- ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (٥٦) ٤٩٠
- ﴿ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا ﴾ (٦٣) ٤٤١

(سورة القصص)

- ﴿ أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ ﴾ (٢٨) ٢١٠
- ﴿ جَدْوَةٌ ﴾ (٢٩) ٦٦٧
- ﴿ أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدًّا حَسَنًا ﴾ (٦١) ١٨٥، ١٩٩

(سورة العنكبوت)

- ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ ﴾ (٨) ٥٠٠، ٤٩٩، ٤١٦
- ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ﴾ (١٦) ٣٩٥
- ﴿ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾ (٢١) ٥٥٣
- ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى ﴾ (٣١) ٣٩٥
- ﴿ سَيِّءَ بِهِمْ ﴾ (٣٣) ١٧٦
- ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ (٦٤) ١٨٠

(سورة الروم)

- ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ (٢) ٤٧٣، ٤٧٢
- ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا ﴾ (١٠) ٤٩١
- ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقُ ﴾ (٢٤) ٢٧٦

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٩١.....	(٣٩)	﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّرَبُّوْا فِى أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾
٥٩١.....	(٣٩)	﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ ﴾
٤٤١.....	(٤٦)	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ ﴾
٤٤١.....	(٤٨)	﴿ اللَّهُ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾
٤٤٧.....	(٥١)	﴿ وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيْحًا ﴾

(سورة لقمان)

١٨٨ ، ١٨٢.....	(٦)	﴿ لَهُوَ الْحَدِيثِ ﴾
٤٧٨.....	(١٢)	﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ ﴾
٤١٥.....	(٢٤)	﴿ نُمَتَّعُهُمْ قَلِيلًا ﴾
٣١٤.....	(٣٤)	﴿ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾

(سورة الأحزاب)

٦٥٥ ، ٤٥٣.....	(١)	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾
٦١٩ ، ٦١٥.....	(٣٠)	﴿ يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ﴾
٧٠١ ، ٦٤٨.....	(٣٣)	﴿ وَلَا تَبْرَجْنَ تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (٤٩)		٦٠٠.....
﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ ﴾ (٥٠)		٢٤٢.....
﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ (٥٢)		٧٠١ ، ٦٨٤.....
﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ ﴾ (٥٣)		٢٤٣.....
﴿ بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾ (٥٣)		٥٢١.....

(سورة سبأ)

﴿ وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (٢)		٣١٥ ، ٣٠٧.....
﴿ أَكُلِ خَمْطٍ ﴾ (١٦)		٦٦٣.....
﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (٣١)	
		٤٥٨ ، ٤٥٢.....
﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ فُزِعُوا فَلَاقُونَ ﴾ (٥١)		٤٥٨.....
﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (٥٤)		١٧٥.....

(سورة فاطر)

﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ ﴾ (٩)		٤٤١.....
---	--	----------

الآية رقمها رقم الصفحة

﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يُحِيقُ ﴾ (٤٣) ٤١٣ ، ٢١٢

(سورة يس)

﴿ وَأَنْ أَعْبُدُونِي ۗ ﴾ (٦١) ٤٧٨

﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ﴾ (٧٨) (٧٩)

٦٤٦.....

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٨٢) ٣٧٢

(سورة الصافات)

﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ (٢٥) ٦٧٨ ، ٦٧٠

(سورة ص)

﴿ أَنْ أَمْشُوا ﴾ (٦) ٤٧٣ ، ٤٧٠

﴿ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ ﴾ (٦٥) ٦٣٧

(سورة الزمر)

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ (٢) ٣٠٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٧)	٧٣٦.....	
﴿وَجَاءَءَ بِالنَّبِيِّنَ﴾ (٦٩)	١٦٦.....	
﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ (٧١) (٧٣)	١٧٦.....	

(سورة غافر)

﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَىٰ الْعَزِيزِ الْعَفْوَ﴾ (٤٢)	٦٣٨.....
﴿فَإِذَا قُضِيَٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ ﴿٤٦﴾	الْمَتَرِ إِلَىٰ الَّذِينَ
يُجَدِّ لُونَ فِي آيَةِ اللَّهِ﴾ (٦٨) (٦٩)	٣٧٠.....

(سورة فصلت)

﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ (٦)	٦٣٧.....
﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (٢٩)	٤٠٥.....
﴿ءَاعْجَمِي﴾ (٤٤)	٢٥٩.....

(سورة الشورى)

﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِءَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ (١٣)....	
.....	٥٠٠، ٣٩٦.....

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣١٤.....	(٢٨)	﴿ يُنزِلُ الْعَيْثَ ﴾
٤٤٣.....	(٣٣)	﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ^ع ﴾
٥٥٧.....	(٣٧)	﴿ وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ﴾
٥١١.....	(٥٢)	﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٥١٢.....	(٥٣)	﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ ^د ﴾
٥٥٣.....	(٥٣)	﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾

(سورة الزخرف)

٦٦١، ٢٥٤.....	(١٥)	﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ^ع ﴾
٢٠١، ١٩٩.....	(٤٢)	﴿ أَوْ نُورِنَاكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ ﴾
٤٠٩.....	(٧٧)	﴿ يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ^ط ﴾
٦٣٧.....	(٨١)	﴿ فَأَنَا أَوْلُ الْعَبِيدِ ﴾
١٧٩.....	(٨٨)	﴿ وَقِيلَ يَرْبِّ ^ب ﴾

(سورة الجاثية)

- ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ﴾ (٥) ٤٤٤، ٤٤٠
- ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ ﴾ (١٤) ٣٥٦، ٢٧٣
- ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ (١٦) ٢٣٤
- ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (٢٥) ٤٩٠

(سورة الأحقاف)

- ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (٩) ٦٣٨
- ﴿ وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ (١٥) ٥٥٤

سورة الحجرات

- ﴿ فَتَيَّنُوا ﴾ (٦) ٣٥١
- ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَبِّ ﴾ (١١) ٧٠١، ٦٩٣
- ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ (١٢) ٧٠١، ٦٩٣
- ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ (١٣) ٧٠١، ٦٩٣
- ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ (١٤) ٢٣١

(سورة محمد)

﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ (٢٢) ٦٢٢

(سورة الذاريات)

﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (٢٤) ٣٩٦

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (٤١) ٤٤٧

(سورة الطور)

﴿ لَا لَعُوفٍ فِيهَا وَلَا تَأْنِيْمٌ ﴾ (٢٣) ٦٣٣

﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾ (٣٢) ٢١٢، (٢١١)

سورة النجم

﴿ وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ﴾ (٣٢) ٥٥٧

﴿ وَأَعْطَى قَلِيلًا ﴾ (٣٤) ٥٩٤

﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ (٣٧) ٣٩٦

﴿ عَادًا الْأُولَى ﴾ (٥٠) ١٤٩

(سورة القمر)

﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾ (٥٠) ٣٧٤

(سورة الرحمن)

﴿ الرَّحْمَنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ جُزْأَيْنِ ﴿٥﴾ (١ - ٥) ٣٤٩

(الواقعة)

﴿ إِلَّا قِيْلًا سَلَمًا سَلَمًا ﴾ (٢٦) ١٧٩
﴿ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ (٦٥) ٦٩٧، ٦٩٦
﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (٧٩) ٥٨٧

(سورة الحديد)

﴿ وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (٤) ٣١٥، ٣٠٧
﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ ﴾ (١١) ٦١٤
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا ﴾ (٢٦) ٣٩٦

سورة المجادلة

﴿ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾ (٣) (٤) ٦٠٣

الآية رقمها رقم الصفحة

﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ (١١) ٦٤٥

(سورة الحشر)

﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾ (٣) ٥٩٠

(سورة المتحنة)

﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ (١) ٦٣٨

﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ (٤) ٣٩٦

﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ (٤) ٣٩٦

﴿وَوَظَاهِرُوا عَلَيَّ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ (٩) ٧٠١، ٦٨١

(سورة المنافقون)

﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (١) ١٦١

(سورة التغابن)

﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ (٩) ٢١٦

(سورة الطلاق)

- ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (١) ٤٥٣
- ﴿بُيُوتِهِنَّ﴾ (١) ٥٢١
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَوَضَعْنَ أَجُورَهُنَّ﴾ (٦) ٥٩٥

(سورة التحريم)

- ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ (٤) ٢٨٨
- ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَلَاحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤) ٣١٧
- ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾ (١٢) ٧٦٩

(سورة الملك)

- ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (٨) ٧٠١، ٦٩٠
- ﴿سَيِّئَاتٍ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢٧) ١٧٦، ١٦٩

(سورة القلم)

- ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ حَرِثِكُمْ﴾ (٢٢) ٤٧٨
- ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ (٣٨) ٧٠١، ٦٩٠

(سورة الحاقة)

﴿ مَالِيَةً ﴾ (٢٨) ٦٥٢

﴿ سُلْطَانِيَةً ﴾ (٢٩) ٦٥٢

(سورة المعارج)

﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾ (١) ٢٤٧

(سورة نوح)

﴿ أَنْ أَعْبُدُوا ﴾ (٣) ٤٧٧ ، ٤٧٩

﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١٤) ٥٠٨

﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ ﴾ (٢٥) ٢١٠

(سورة المزمل)

﴿ أَوْ أَنْقُصْ ﴾ (٣) ٤٧٧

﴿ وَأَقْوَمُ قِيلاً ﴾ (٦) ١٧٩

(سورة القيامة)

﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ ﴾ (٣) (٣٦) ٧٢٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ ﴿٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ﴿٨﴾ ﴿١٧﴾		٥١٥ ، ٥١١.....
		(١٨)

(سورة الإنسان)

﴿وَذَلَّلْتُ قُطُوفَهَا تَذْلِيلًا﴾ ﴿١٤﴾	٥٠٤.....
﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ﴿٣١﴾	٤٣١.....

(سورة النبا)

﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ ﴿١٤﴾	٣١٤.....
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ ﴿٣١﴾ ﴿٣٢﴾ ﴿٣٣﴾	٥٠١.....

(سورة عبس)

﴿تَلَهَّى﴾ ﴿١٠﴾	٦٩٨ ، ٦٩٧ ، ٦٨٩ ، ٦٦٩.....
﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ ﴿٢٢﴾	٦٤٦.....
﴿الصَّاحَّةُ﴾ ﴿٣٣﴾	٦٧٠.....

(سورة الانشقاق)

﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾ (٢٢) ١٦٠، ١٦٤

(سورة الأعلى)

﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ (٩) ٦٦٨

﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (١٩) ٣٨٧

(سورة الفجر)

﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ يَجْهَنَّمُ﴾ (٢٣) ١٦٦

(سورة البلد)

﴿أَوْ اطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (١٥) ١٤٨

(سورة الليل)

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (١) (٢) ٤٥٩

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ (٥) ٥٩٤

﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ (١٤) ٦٦٩، ٦٧٨

(سورة التين)

﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ (٥) ٥٦٢

(سورة الضحى)

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ (٥) ٥٩٤

(سورة القدر)

﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا﴾ (٤) ٧٠١، ٦٧٨

(سورة القارعة)

﴿مَا هِيَ﴾ (١٠) ٦٥٢

(سورة العصر)

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) (٣) ٧٧٠

(سورة الإخلاص)

﴿كُفُّوا﴾ (٤) ٥٦٥، ٢٦٢، ٢٦٠، ٢٥٠، ٢٤٦

(سورة الناس)

﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ (٥) ٦٨٨

٢ - فهرس الأحاديث والآثار.

الصفحة

الحديث

(المهمزة)

- ٤٩٥..... - أسوأ السرقة الذي يسرق صلاته.....
- ٤٤٨..... - اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً.....
- ٣٤٢..... - أن جماعة كانوا يحفظون قرءاناً فأصبحوا وقد أنسوه.....
- أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله - فهمز - فقال: لست نبي الله - فهمز - ولكن نبي الله - فلم يهمز.....
- ٢٣٨..... - أن رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب ﷺ أتيا المقام، ويد عمر بيد رسول الله ﷺ، فقال عمر ﷺ لرسول الله ﷺ: هذا مقام أبينا إبراهيم، فقال رسول الله ﷺ: نعم.....
- ٤٠٢..... - أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال: يا رسول الله، هذا مقام أبيك إبراهيم.....
- ٤٠٢..... - أن النبي ﷺ: قرأ في البقرة والأنفال والقتال بفتح السين.....
- ٥٤٣..... - أنه كان يقرأ: ﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَةٍ رَبِّهَا وَكِتَابِهِ ﴾، ويقول: «الكتاب» أكثر من «الكتب»... / ابن عباس ﷺ.....
- ٧٦٩..... - إنما عليك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين... ..
- ٥٧١.....
- ٦٤٥..... - إنما هي زاي فزوها... / أبي بن كعب.....
- ٦٥٥..... - أهو خير أم إبراهيم إذ قيل له... / ابن عباس ﷺ.....

أَيُّ أَبَوَيْ أَحَدٍ مَوْتًا لِأَسْتَغْفِرَ لَهُ..... ٣٧٨

(الحاء)

حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ..... ٧٧٣

(الحاء)

خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ..... ٥١٤

(الشين)

شِفَاءُ أُمَّتِي ثَلَاثٌ - وَذَكَرَ مِنْهَا - أَوْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ..... ٥١٣

(العين)

عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٌ - كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُتْلَى... / عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... ..

٣٤١.....

(الفاء)

فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا... / ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه..... ٢٩٩

(القاف)

القراءة سنة متبعة... / زيد بن ثابت رضي الله عنه، ومحمد بن المنكدر، وعامر الشعبي.....

٥٠٦، ٣٩٩.....

(الكاف)

- كان فيما يُتلى: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم... / عمر بن الخطاب رضي الله عنه..... ٣٤١
- كنت وافد بني نهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبينما نحن عنده إذ رَوَّح الراعي غنمه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أولدت»؟. قال: «بَهْمَة...» / لقيط بن صبرة رضي الله عنه..... ٧٢٤

(اللام)

- لا تَصْرُوا الإبل ولا الغنم..... ٦٥٨
- لا مانع لِمَا أُعْطِيتِ ولا مُعْطِي لِمَا مَنَعَتْ..... ٥٣٦
- لعن النبي صلى الله عليه وسلم الخمر، ولعن معها عشرة، بائعها، ومبتاعها..... ٥٥٩
- لَيْتَ شِعْرِي ما فَعَلَ أَبَوَاي..... ٣٧٨

(الميم)

- ما يخرج هذا من إلٍ .. / أبو بكر الصديق رضي الله عنه..... ٣٢١
- مَثَلُ الْمَنَافِقِ مِثْلُ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ..... ١٦٠
- مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وُلِدَتْهُ أُمُّهُ..... ٥٣١
- مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا..... ٧٧١
- مَنْ لَا شَفَاةَ الْقُرْآنَ لَا شَفَاةَ اللَّهِ..... ٥١٣
- مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ..... ٦١٧

(النون)

- نَعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ مَعَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ.....٧١٢

(الهاء)

- هَكَذَا أَنْزَلَ... (حَدِيثُ الْمَخَاصِمَةِ بَيْنَ عُمَرَ وَهَشَامِ بْنِ حَكِيمٍ).....٢٤٩

(الواو)

- وَافَقَنِي رَبِّي فِي ثَلَاثٍ... / عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.....٤٠٣

٣- الأعلام المترجم لهم.

العلم الصفحة

(أ)

- ٢٠٧..... إبراهيم بن السري بن سهل = أبو إسحاق الزجاج
- ٢٩٥..... إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود = النخعي
- ٥٤٣..... ابن أبرى = عبد الرحمن الخزاعي مولاهم، الكوفي رضي الله عنه
- ٣٨٨..... أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، أبو بكر
- ٦٩٧ أحمد بن عبد العزيز بن موسى = أبو الفتح، ابن بدهن
- ١٩٢..... أحمد بن عمار بن أبي العباس = المهدي
- ٥٧٩..... أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي = أبو جعفر النحاس
- ٢١٦..... أحمد بن موسى بن العباس البغدادي = أبو بكر ابن مجاهد
- ٢٩٨..... أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي = ثعلب
- ٣٨٦..... ابن الأخرم الربيعي = أبو الحسن محمد بن النضر
- ١٧٠..... الأنخفش = أبو الحسن سعيد بن مسعدة
- ٦٢٢..... الأذفوي أبو بكر = محمد بن علي بن أحمد بن محمد المصري
- ٥٦٦..... إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، أبو محمد
- ٢٩٤..... ابن أبي إسحاق الحضرمي = عبد الله بن أبي إسحاق
- ٦١٣..... إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق
- ١٧٤..... إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري = أبو طاهر

العلم	الصفحة
إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المخزومي، أبو إسحاق	٥١٧.....
أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر	٦٥٩.....
الأصمعي = عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي	٢١٧.....
ابن الأعرابي = محمد بن زياد	٣٤٢.....
الأعشى = ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، الشاعر	٦٤٠.....
الأعشى = يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي، أبو يوسف	٦١٣.....
الأعمش = سليمان بن مهران الأسدي	٢٩٤.....
امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي	١٨١.....
الأهوازي = أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم	٢١٥.....
أيوب بن تميم بن سليمان التميمي الدمشقي	٣٥٣.....

(ب)

الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر	٤٠٢.....
أبو البقاء العكبري = عبد الله بن الحسين بن عبد الله	١٦٢.....
أبو بكر الدمشقي = محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال	٣٨٦.....
أبو بكر ابن مجاهد = أحمد بن موسى بن العباس البغدادي	٢١٦.....
أبو بكر الأذفوي = محمد بن علي بن أحمد بن محمد	٦٢٢.....
أبو بكر ابن مهران = أحمد بن الحسين الأصبهاني	٣٨٨.....
أبو بكر النقاش = محمد بن الحسن بن محمد	٢٩٨.....

بكر بن محمد بن بقية = أبو عثمان المازني ٢١٧

أبو بكرة رضي الله عنه = نفيح بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي ٣٨٤

(ت)

تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد = الخنساء ٤٩٧

(ث)

ابن ثابت = علي بن عبد الله الأنصاري ٢٩٤

ثعلب = أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي ٢٩٨

(ج)

الجرجاني أبو بكر = عبد القاهر بن عبد الرحمن ٥٤٢

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي ٣٢٠

أبو جعفر الباقر = محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ٤٠٢

أبو جعفر = محمد بن جرير الطبري ٣٥٩

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الصادق ٤٠٢

أبو جعفر = يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، الإمام ٤٦٩

جميل بن عبد الله بن معمر العذري، أبو عمرو ٧٣٢

ابن جني = أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ٧٦٥

(ح)

- أبو حاتم = سهل بن محمد بن عثمان السجستاني..... ١٧٤
- حاتم بن عبد الله الطائي، أبو عديّ ٦٤١
- الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري ٧٢٧
- أبو الحارث = عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ٣٨٤
- الحاكم = محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري..... ٢٣٨
- الحذاء = أبو المنازل خالد بن مهران البصري..... ٧٦٩
- حسان بن ثابت رضي الله عنه ٣٢٠
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار = الفارسي، أبو علي..... ١٩٠
- الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي الدقاق، أبو علي..... ٥٦٦
- الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري..... ٢٩٤
- أبو الحسن الأنخفش = سعيد بن مسعدة ١٧٠
- أبو الحسن بن شنبوذ = محمد أحمد بن أيوب البغدادي..... ٣٩٠
- أبو الحسن بن غلبون = طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي ٦١١
- الحسن بن علي بن إبراهيم = أبو علي الأهوازي..... ٢١٥
- أبو الحسن = علي بن محمد بن حبيب الماوردي..... ٣٢٧
- أبو الحسن السخاوي = علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني..... ١٤٧
- أبو الحسن = محمد بن الفيض بن محمد بن الفيض الدمشقي..... ٣٨٩
- أبو الحسن = محمد بن النضر الدمشقي ٣٨٦
- الحسين بن محمد بن المفضل = الراغب الأصفهاني..... ٥٨٢

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت التميمي ٥٦٨

أبو حيان = محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ٤٥٠

(خ)

خالد بن مهران البصري، الخذاء، أبو المنازل ٧٦٩

الخزاعي = إسحاق بن أحمد بن إسحاق، أبو محمد ٥٦٦

أبو الخطاب = عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ٣٥٦

خلف بن حيان الأحمر البصري، أبو محرز ٧٤٤

أبو خليل = عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي ٣٨٨

الخليل بن أحمد بن عمرو = الفراهيدي ٢٧٩

الخنساء = تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ٤٩٧

خويلد بن خالد بن محرث الهذلي، أبو ذؤيب ٦٢٦

(د)

ابن داود أبو الحسن = علي بن داود الداراني القطان ٦١٢

ابن درستويه = عبد الله بن جعفر المرزبان الفارسي النحوي ٤٨٩

(ذ)

أبو ذؤيب = خويلد بن خالد بن محرث الهذلي ٦٢٦

(ر)

- رؤية بن عبد الله بن رؤية العجاج التميمي السعدي..... ٥٣٨
 الراغب الأصفهاني = الحسين بن محمد بن المفضل ٥٨٢
 أبو ربيعة = محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربيعي ٥٦٦
 الرعيني = محمد بن شريح بن أحمد الإشبيلي..... ٤٧٣

(ز)

- الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل ٢٠٧
 الزجاجي = أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٥٨٩
 أبو زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله ٣٨٧
 الزمخشري = محمود بن عمر بن محمد..... ١٥٣
 زهير بن ربيعة بن قرط بن أبي سلمى المزني ٣٣٥
 زياد بن معاوية بن ضباب = النابغة الذبياني..... ٣٠٠
 أبو زيد = سعيد بن أوس بن ثابت..... ٢٣٩
 الزيني = محمد بن موسى بن محمد بن سليمان ٦٩٧

(س)

- سحيم عبد بني الحسحاس ٦٥٦
 السخاوي = أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني..... ١٤٧

- ٢٣٩..... سعيد بن أوس بن ثابت = أبو زيد
- ١٧٠..... سعيد بن مسعدة = أبو الحسن الأخفش
- ٦١٢..... ابن السفر أبو القاسم = علي بن الحسين بن أحمد الدمشقي
- ٥٤٣..... ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق الكوفي النحوي
- ٧٦١..... السلولي = عبد الله بن همام بن نبيشة
- ٦١٣..... سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي، أبو أيوب
- ٢٧٨..... سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي = ابن الطراوة
- ٢٩٤..... سليمان بن مهران الأسدي = الأعمش
- ٣٢١..... أبو سليمان = يحيى بن يعمر العدواني
- ٤٦٤..... أبو السَّمَّال العدوي = قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري
- ٦١٢..... أبو سهل = صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي
- ١٧٤..... سهل بن محمد بن عثمان السجستاني = أبو حاتم
- ١٧٣..... سيبويه = أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

(ش)

- ٣٩١..... الشافعي = محمد بن إدريس، أبو عبد الله
- ١٠٩..... أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي
- ٤٧٣..... ابن شريح = محمد بن شريح بن أحمد
- ٣٩٠..... ابن شنبوذ أبو الحسن = محمد أحمد بن أيوب البغدادي

شبية بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني ٧٢٨

(ص)

صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي، أبو سهل ٦١٢

(ض)

ضمرة بن ربيعة القرشي مولا هم الدمشقي، أبو عبد الله ٣٨٧

(ط)

أبو طاهر = إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري ١٧٤

طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله = ابن غلبون الحلبي، أبو الحسن ٦١١

الطبري = أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ٣٥٩

ابن الطراوة = سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي ٢٧٨

طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ٢٧٥

طلحة بن مصرّف بن عمر اليامي الهمداني ٢٩٤

(ظ)

ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر، أبو الأسود الدؤلي ٦٥٩

(ع)

- أبو العباس = أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ٢٩٨
- أبو العباس محمد بن يزيد = المبرد ٢١٨
- أبو العباس المهدي = أحمد بن عمار بن أبي العباس ١٩٢
- العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ٢٣٦
- العباس بن الوليد بن مزيد العذري، أبو الفضل ٣٨٥
- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن = ابن عطية ١٦١
- عبد الحميد بن بكار الكلاعي الدمشقي ٣٨٥
- عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي مولاهم، الكوفي رضي الله عنه ٥٤٣
- عبد الرحمن بن إسحاق = أبو القاسم الزجاجي ٥٨٩
- عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم = أبو شامة ١٠٩
- عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري = وضاح اليمن ٢٢٠
- عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي = ابن الفحام ٤٧٧
- أبو عبد الرحمن السلمي = عبد الله بن حبيب بن ربيعة ٧٢٨
- عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله = أبو زرعة الدمشقي ٣٨٧
- عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق الفارسي، أبو القاسم ٦١١
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر ٧٤٢
- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري ٢٩٤
- عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي ٤٨٩

العلم	الصفحة
عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي	٧٢٨
عبد الله بن الحسين بن عبد الله = أبو البقاء العكبري	١٦٢
أبو عبد الله القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر	٢٥٩
أبو عبد الله الفاسي = محمد بن حسن بن محمد	١١٢
عبد الله بن همام بن نبيشة السلولي	٧٦١
عبد المحسن بن عبد الكريم بن علوان المخزومي، أبو محمد	٧٦٩
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف	٣٨٤
عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي	٢١٧
أبو عبيد = القاسم بن سلام الخراساني	١٧٤
أبو عبيدة = معمر بن المثني التميمي البصري	٢٣٧
عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي، أبو خلود	٣٨٨
أبو عثمان = بكر بن محمد بن بقية المازني	٢١٧
عثمان بن جني الموصلي النحوي، أبو الفتح	٧٦٥
عثمان بن سعيد بن عثمان = أبو عمرو الداني	١٦٧
عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي	٧٣٢
ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن	١٦١
عكرمة بن عبد الله البربري، مولى ابن عباس	٣٢٢
علقمة بن عبده بن ناشرة بن قيس	٣٧٤
علي بن أحمد بن علي، أبو الحسن الواحدي، النيسابوري	٧٤٠

العلم	الصفحة
علي بن الحسين بن أحمد بن السفر الدمشقي، أبو القاسم	٦١٢.....
أبو علي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي	١٩٠.....
أبو علي = الحسن بن علي بن إبراهيم بن الأهوازي	٢١٥.....
علي بن أبي حملة القرشي	٣٨٧.....
علي بن داود الداراني القطان، أبو الحسن	٦١٢.....
علي بن سليمان بن الفضل، الأخفش الصغير، أبو الحسن	٧٤٣.....
علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي، أبو الحسن	٧٦٩.....
علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري	٢٩٤.....
علي بن محمد بن حبيب = أبو الحسن الماوردي	٣٢٧.....
علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني = السخاوي	١٤٧.....
علي بن هبة الله بن علي الأمير = أبو نصر ابن ماكولا	٦٤٨.....
عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي التيمي	٤٥٠.....
عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي	٣١٨.....
عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي	٣٥٦.....
عمرو بن حبيب بن عمرو = أبو محجن الثقفي	٥٨١.....
عمرو بن عثمان بن قنبر = سيويه	١٧٣.....
أبو عمرو الداني = عثمان بن سعيد بن عثمان	١٦٧.....
عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، أبو الأسود	٧٤٢.....
عيسى بن عمر البصري الثقفي	٢٥٠.....

(غ)

ابن غلبون = طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي، أبو الحسن ٦١١

(ف)

فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي، أبو الفتح ٦١١

الفارسي أبو علي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ١٩٠

الفارسي أبو القاسم = عبد العزيز بن جعفر بن محمد ٦١١

الفاسي أبو عبد الله = محمد بن حسن محمد ١١٢

أبو الفتح، بن بدهن = أحمد بن عبد العزيز بن موسى ٦٩٧

أبو الفتح = عثمان بن جني الموصلي النحوي ٧٦٥

أبو الفتح = فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي ٦١١

ابن الفحام = عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي ٤٧٧

الفراهيدي = الخليل بن أحمد بن عمرو ٢٧٩

الفراء = يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ٢١٨

أبو الفرج النجاد = محمد بن عبد الله ٦٩٧

الفرزدق = همام بن غالب بن صعصعة التميمي ٧٤٥

أبو الفضل = العباس بن الوليد بن مزيد العذري ٣٨٥

الفضل بن قدامة = أبو النجم العجلي ٣٥٣

أبو الفضل = محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيْل الخزاعي ٣٨٦

(ق)

- القاسم بن سلام الخراساني = أبو عبيد ١٧٤
- القرطبي أبو عبد الله = محمد بن أحمد بن أبي بكر ٢٥٩
- قطرب = محمد بن المستنير بن أحمد النحوي ٢٧٧
- قعب بن هلال بن أبي قعب = أبو السَّمَّال العدوي ٤٦٤
- قعب بن ضمرة من بني عبد الله بن غطفان، الشاعر ٧٥٩

(ك)

- كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ٣٢٠

(ل)

- لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق العامري رضي الله عنه ٧٢٤

(م)

- المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ٢١٧
- ابن ماكولا = أبو نصر علي بن هبة الله بن علي الأمير ٦٤٨
- مالك بن أنس بن مالك المدني، أبو عبد الله ٣٨٨
- الماوردي = علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن ٣٢٧
- المبرد = محمد بن يزيد أبو العباس ٢١٨

العلم	الصفحة
ابن مجاهد = أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس	٢١٦.....
أبو محجن الثقفي = عمرو بن حبيب بن عمرو	٥٨١.....
محمد أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ البغدادي، أبو الحسن	٣٩٠.....
محمد بن أحمد بن أبي بكر = أبو عبد الله القرطبي	٢٥٩.....
محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الدمشقي، أبو بكر	٣٨٦.....
محمد بن إدريس الشافعي، أبو عبد الله	٣٩١.....
محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربيعي، أبو ربيعة	٥٦٦.....
محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف	٣٨٧.....
محمد بن جرير بن يزيد بن كثير = أبو جعفر الطبري	٣٥٩.....
محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيْل الخزاعي، أبو الفضل	٣٨٦.....
محمد بن حسن بن محمد = أبو عبد الله الفاسي	١١٢.....
محمد بن الحسن بن محمد بن زياد = أبو بكر النقاش	٢٩٨.....
محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي	٣٤٢.....
محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، الرعيني الإشبيلي	٣٧٣.....
محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي مولا هم المكي	٣٢٧.....
محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري الحاكم	٢٣٨.....
محمد بن عبد الله النجاد = أبو الفرج	٦٩٧.....
محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري، أبو بكر	٦٢٢.....
محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر	٤٠٢.....

العلم	الصفحة
محمد بن علي بن الحسين بن مقلة الوزير، أبو علي	٣٩٠
محمد بن عيسى بن رزين التميمي الأصبهاني، أبو عبد الله	٣٩٨
محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض الدمشقي، أبو الحسن	٣٨٩
محمد بن المستنير بن أحمد النحوي = قُطْرِب	٢٧٧
محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزيني الهاشمي	٦٩٧
محمد بن النضر بن مُرَّ بن الأخرم الربيعي، أبو الحسن	٣٨٦
محمد بن هارون بن نافع بن قريش، أبو بكر	٥٦٦
محمد بن يزيد بن عبد الأكبر = أبو العباس الميرد	٢١٨
محمد بن يوسف بن علي = أبو حيان الأندلسي	٤٥٠
محمود بن عمر بن محمد = الزمخشري	١٥٣
ابن محيصن = محمد بن عبد الرحمن	٣٢٧
المخزومي = أبو محمد عبد الحسن بن عبد الكريم بن علوان	٧٦٩
مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي	٣٢١
معمر بن المثنى التميمي البصري = أبو عبيدة	٢٣٧
المفضل بن محمد الضبي الكوفي، أبو محمد	٥٣٧
ابن مقلة الوزير = أبو علي محمد بن علي بن الحسين	٣٩٠
مكي بن أبي طالب بن حمّوش القيسي	١٦٩
أبو المنذر = نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي	٣٩٨

- المهدوي = أبو العباس، أحمد بن عمار بن أبي العباس..... ١٩٢
- ابن مهران = أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني ٣٨٨
- ميسون بنت بحدل بن أنيف ٣٦٣
- ميمون بن قيس بن جندل الوائلي = الأعشى الشاعر ٦٤٠

(ن)

- النابعة الذبياني = زياد بن معاوية بن ضباب..... ٣٠٠
- أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي ٣٥٣
- النحاس أبو جعفر = أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي..... ٥٧٩
- النخعي = إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود..... ٢٩٥
- نصر بن حمزة بن مالك بن الهيثم الخرساني ٣٨٩
- نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي، أبو المنذر ٣٩٦
- النعمان بن ثابت التميمي = أبو حنيفة ٥٦٨
- النقاش = أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد ٢٩٨
- نفيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي = أبو بكرة رضي الله عنه ٣٨٤

(هـ)

- ابن هارون أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش..... ٥٦٦
- الهاشمي أبو أيوب = سليمان بن داود بن داود بن علي ٦١٣

همام بن غالب بن صعصعة التميمي = الفرزدق..... ٧٤٥.

(و)

الواحدي، أبو الحسن = علي بن أحمد بن علي ٧٤٠.

ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العُزّي..... ٣١٨.

وضاح اليمن = عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري..... ٢٢٠.

(ي)

يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان = الفراء ٢١٨.

يحيى بن راشد بن مسلم ٣٨٧.

يحيى بن يعمر العدواني البصري..... ٣٢١.

يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أبو جعفر الإمام ٤٦٩.

يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي ٥٤٣.

يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد = أبو يوسف الأعشى..... ٦١٣.

يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري النحوي ٣٣١.

٤ - فهرس الأشعار

أ - الأبيات الكاملة

أول البيت القافية الصفحة

(الهمزة)

٣١٨.....	وَجَبْرِيلُ كِفَاءُ
٧٢٧.....	أَذْنَتَنَا الثَّوَاءُ
٤٠٨.....	أَرْنَا ظَمِنُوا
٢٤١.....	غَافِلًا إِبَاءِ

(الباء)

٧٥١.....	فَدَى أَشْهَبَا
٤٣١.....	أَتَعَلَّبَةُ وَالْحَشَابَا
٤٣٠.....	هَذَا سُرَاقَةٌ ذَيْبُ
٥٦٣.....	خُذِي أَغْضَبُ
٢٩٢.....	وَرِيئَتُهُ شَارِبُهُ
٢٩٢.....	وَبِالْمَحْضِ غَارِبُهُ
٢٩٨.....	وَلَكِنِّي وَمَشَيْبُ
٢٩٨.....	بِعَبْدَيْنِ مَعِيبُ
٣٠٢.....	صَرِيْعُ ... الذَّوَابِ

الصفحة	أول البيت	القافية
٢٤٠.....	لَأَصْبَحَ	الكاتب
٣٥٦.....	فَقُلْتُ	تَغْرُبُ
٣٥٦.....	وَأَسْرَجُ	مَذْهَبِ
٥٨٢.....	أَتَانِي	عَائِي
٦٢٨.....	فَالْيَوْمَ	عَجَبِ

(التاء)

٢٠٣.....	فَلَوْ أَنَّ	الأساة
١٧٠.....	ليت وهل	فاشتريت

(الجيم)

٧٦٤.....	مَتَى	تَأَجَّجَا
----------	-------	------------

(الحاء)

٣٥٩ ، ٣٥٥.....	سَأْتَرُكَ	فَأَسْتَرِيحَا
٥٦٢.....	فَسَاغَ	القَرَا حِ
٦٥٠.....	لَيْسَتْ	الجَوَائِحِ

الصفحة	أول البيت القافية
(الذال)	
٧٦٠.....	أَلَيْتُ أَفْسَدُوا.....
١٥٣.....	لَمْ تَدْرِ الْأَبَدِ.....
١٥٣.....	وَلَمْ تُؤْمِرْ تَكْذِبُ.....
٢٧٦.....	أَلَا أَيُّهَا مُخْلِدي.....
٣٠٠.....	مَهْلًا وَوَلَدِ.....
٣٣٢.....	شُلْتُ الْمُتَعَمِّدِ.....
٤٤٩.....	إِرْبَتُ مُنْضِدِ.....
٤٩٨.....	لَعْمَرُكَ نَدِي.....
٥٢٧.....	فَإِنْ نَقْصِدِ.....
٥٨١.....	فَقُلْتُ الْمَسْرِدِ.....
٦٥٦.....	تَطَاوَلَ تَرْقُدِ.....
٦٨٦.....	لَقَدْ تُنَادِي.....
(الراء)	
٣٣٥.....	إِنَّ تُنْتَظَرُ.....
٥٦١.....	وَنَحْنُ خَمْرًا.....
٦٤٠.....	فَكَيْفَ عَارًا.....
٧١٣.....	كَأَنَّ أَعْسَرًا.....

الصفحة	أول البيت	القافية
٢٠٥.....	إِنَّ.....	لَمَغْرُورُ
٤٩٧.....	تَرْتَعُ.....	وإِدْبَارُ
٦٥٨.....	وَلَوْلَا.....	تَنْصَارُ
٢١٩.....	رُحْتُ.....	الْمُنْزَرِ
٦٤٦.....	لَوْ أَسَدْتُ.....	قَابِرِ
٦٤٦.....	حَتَّى.....	النَّاشِرِ
٧٠٣.....	صَبَّحَكَ.....	فَاخِرِ
٧٣٢.....	أَبْلَغُ.....	وإِنْتَظَارِي
٧٤٥.....	وَلَقَدْ.....	وَبَارِ

(العين)

١٥٥.....	أَبْيَضَ.....	خَدَعِ
٧٤٩.....	بَنِي أَسَدٍ.....	أَشْنَعَا
١٥٤.....	تَلَفَّتْ.....	وَأَخْدَعَا
٢٩٩.....	قَفِي.....	اجْتِمَاعَا
٥٠٨.....	أَكْفَرًا.....	الرِّتَاعَا
٣٢٨.....	سَلَّ أَمِيرِي.....	وَدَعَهُ
٤٤٦.....	السَّلْمُ.....	جُرْعُ

أول البيت القافية الصفحة

ولقد..... تُدْفَعُ ٦٢٦.....

(الفاء)

نُطِيع رَوْوَفَا ٤٢٢.....

نَحْنُ مُخْتَلَفٌ ١٧٩.....

عَمَرُو عَجَافٌ ٦٤٩ ، ٤٨١.....

لَلْبَسِ الشُّقُوفِ ٦١٧ ، ٣٦٣.....

وَبَيْتٌ مُنِيفٌ ٤٤٩.....

(القاف)

فِيهَا الْبَهَقُ ٥٣٨.....

أَعْيَنِيَّ وَعَنَاقَا ٧٥١.....

أَبِي تَرُوقُ ٣٠١.....

(الكاف)

يَا خَاتَمَ هُدَاكَ ٢٣٦.....

فَلَمَّا مَا لِكَ ٧٦١.....

حُوكت تُشَاكُ ١٧٣.....

الصفحة	القافية	أول البيت
	(اللام)	
٣٠٢.....	الأَجَلُ	ضَعِيفُ
٧٤٧.....	كَمِيلاً	عَلَى أَنِّي
٧٤٧.....	هَدِيلاً	يُذَكِّرُنِيكَ
٣٢٧، ٣٢٠.....	مِيكَالاً	عَبَدُوا
٤٨١.....	قَلِيلاً	فَأَلْفَيْتُهُ
٢٤٠.....	مُنْسَحِلُ	لَمَّا وَرَدْنَ
٣٢٧، ٣١٨.....	مُنْزَلُ	وَجِبْرِيلُ
٣٢٦.....	وَجِبْرِيلُ	وَيَوْمَ
٤٩٣.....	وَجَهُولُ	سَلِي
٤٩٣.....	مَعَوَّلُ	أَلَيْسَ
٤٤٦.....	خَبَلُ	شَرَائِعُ
٥٦٤.....	وَبَاطِلُ	أَلَا
٥٩٢.....	قَبْلُ	وَمَا يَكُ
٦٥٦.....	الرَّجُلُ	وَدَّعُ
٧٦٢.....	أَقُولُ	يُرَاهِنُنِي
٧٦٣.....	نَهَلُوا	لَا يَسْتَفِيقُونَ
٧٤٤.....	الثَّمَلُ	وَقَدْ جَعَلْتُ

الصفحة	أول البيت	القافية
١٩٠.....	كُمَيْتٍ.....	بِالْمُنَزَّلِ
١٩٠.....	يَزِلُّ.....	الْمَثْقَلِ
٢١٨.....	فَالْيَوْمَ.....	وَأَغِلِ
٣٧٦.....	يَا زَيْدُ.....	فَأَنْزِلِ

(الميم)

٣٨٤.....	نَحْنُ.....	أَبْرَهُمِ
٤٢٢.....	وَشَرٌّ.....	الرَّحِيمَا
١٨٢.....	فَقُلْتُ.....	مُتَيْمًا
٣٤٣.....	أَلْسَنَا.....	حَرَامَا
٣٥٥،٣٥٩.....	لَنَا هَضْبَةٌ.....	فِيُعْصَمَا
٦١٨.....	فَلَوْلَا.....	عَلَقْمَا
٦٤٠.....	أَنَا سَيْفٌ.....	السَّنَامَا
٧٥٦.....	وَرَيْشِي.....	لِمَامَا
٣٨٤.....	عُدْتُ.....	رَاغِمُ
٧٦٤.....	فِيَّانُ.....	الْحَرَامُ
٧٦٤.....	وَنَأْخُذُ.....	سَنَامُ
١٨٢.....	فَقُمْتُ.....	حُلْمُ

أول البيت القافية الصفحة

٤٢٢.....	تَرَى..... الرحيم
٥٤٠.....	عَلَى حَالَةٍ..... حَاتِمٍ

(النون)

٦٤١.....	إِنْ كُنْتُ..... أَنَّهُ
٥٧٣، ٢٥٣.....	إِنْ شَرَّخَ..... جُنُونًا
٣١٩.....	والروحُ..... مَأْمُونًا
٤٤٥.....	دَعَوْتُ..... مُدْبِرِينَا
٧٥٩.....	بَانتُ..... الرُّهْنُ
٢٢٠.....	إنما..... بِجُلْجَلَانِ
٧٣٢.....	بُشَيْنُ..... مَعُونِ
٣٦٤.....	ولقد..... يَعْنِينِي

(الهاء)

٥٧٨.....	يَا أَسَدِيًّا..... حَرَمَةً
١٥٤.....	يُؤَامِرُ..... يَطُورُهَا
٣٢٠.....	شَهِدْنَا..... أَمَامَهَا
٣٤٢.....	إِنْ عَلِيٌّ..... مُنْسِيهَا
٥٨١.....	ولا تَدْفِنِّي... أذوقُهَا

أول البيت القافية الصفحة

وَقَدْ جَعَلْتُ نَابُهَا ٥٩٦.....

(الياء)

أَلَيْسَ عَجِيباً يَدِيهِ ٤٩٠.....

عُمَيْرَةٌ نَاهِيَا ٦٥٦.....

ب- أنصاف الأبيات

- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى ٤٦٤
- أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ٦٥٦
- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ٥٣٠
- أَنْتُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ ٧٠٧
- إِذَا اعْوَجَّجَن قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ ٢١٩
- إِذَا قَالَتْ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي ٣٥٤
- إِذَا مَا النَّاسِ جَاعٌ، وَأَجْدَبُوا ٢٠٣
- بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا ٧٥١
- تَقْضِي الْبَازِيَّ إِذَا الْبَازِي كَسَرَ ٦٥١
- تَمُرُونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا ٤٣٧
- عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ٤٢٤
- فَإِنَّ الْمُنْدِي رِحْلَةً فَرَكُوبُ ٣٧٤
- فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وَتَالِدِي ٢٩٩
- فَعَجَلْنَا الْقَرِيَّ أَنْ يَشْتُمُونَا ٧٤٢
- فَلَا تَلْمُهُ أَنْ أَطْعَمَ الْبَائِسَا ٥٤٠
- فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ ١٨١
- قَالَتْ: سَلِمَى اشْتَرْنَا سَوِيْقًا ٢١٩، ١٨١
- لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانٍ تُبَّعِ ٧٠٥
- لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ ١٧٢

- ٧٣١..... لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ.....
- ٧٥٦..... وَشَعْبًا كَمَا مَعَاً.....
- ٧٦٣..... وَالْحُبْزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ.....
- ١٧٨..... وَقَالَ قَاتِلُهُمْ أَرْسَوْا نِزَاوِلَهَا.....
- ٢١٩..... وَنَهْرٍ تَبْرًا فَمَا يَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.....
- ٥٥٥..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي.....
- ١٩٤..... يَزِلُ الْغَلَامُ الْخُفَّ عَنْ صَهْوَاتِهِ.....
- ١٩٣..... يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبٍ.....

٥ - فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.....	٢٧٦

٦- فهرس أقوال العرب

القول	الصفحة
إنما هي ضربَةٌ من الأسد فتَحَطَمَ ظَهْرُهُ.....	٣٦٢.....
إِنْ يَزِينِكَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينِكَ لَهِيهِ.....	٣٣٣.....
أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ، وَالدَّرْهَمُ الْبَيْضُ.....	٧٧٠.....
السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرْهَمٍ.....	٢٧٩، ٦٠٥.....
قُمْتُ وَأَصُّكَ عَيْنُهُ.....	٧٦٢.....
نَعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ.....	٧٠٤.....
هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ.....	٦٤١.....
وَاللَّهُ مَا هِيَ بِنَعْمِ الْوَلَدِ نَصْرُهَا بِكَاءٍ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ.....	٧٠٣.....

٧- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية.

(أ)

١- الانفرادات عند علماء القراءات (دراسة وجمع).

إعداد الباحث: د. أمين محمد الشنقيطي، في رسالة: دكتوراه، بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ .

(ب)

٢- بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة في القراءات الثلاث عشرة

واختيار اليزيدي، لأبي بكر بن الجندي (ت ٧٦٩هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:

حسين العواجي، ١٤١٦هـ.

(ت)

٣- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن

عتيق الصقلي المعروف: بـ ((ابن الفحام))، (٥١٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:

مسعود إلياس، ١٤٠٨هـ .

(ج)

٤- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، (٤٤٤هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق
الباحث: د. طلحة توفيق، ١٤١٥هـ.

٥- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين
إبراهيم بن عمر الجعبري، (٧٣٢هـ).

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق
الباحث: د. محمد إلياس أنور، ١٤٢١هـ.

٦- الجوهر النضيد في شرح القصيد، لأبي بكر ابن الجندي،
(٧٦٩هـ).

فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية برقم: (١١٣٠).

(د)

٧- الدرّة الفريدة في شرح القصيدة، لابن أبي العزّ الهمداني،
(٦٤٣هـ).

فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية برقم (٢٨٥٠/١).

(ر)

٨- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي علي الحسن بن محمد
المالكي البغدادي، (٤٣٨هـ).

نسخة محفوظة بقسم المخطوطات بمكتبة الحرم المكي، برقم: (٢٤).

(ش)

٩- شرح العلامة ابن عبد الحق السنباطي على حرز الأمان.

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق: د. يحيى زمزمي، ١٤١٨هـ.

(ف)

١٠- فتح الوصيد في شرح القصيد، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي،

(٦٤٣هـ).

رسالة دكتوراه بجامعة محمد الخامس بالمغرب، تحقيق د. مولاي محمد

إدريسي الطاهري.

(ك)

١١- الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيبي،

(٤٧٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق

الباحث: سالم الزهراني، ١٤١٩هـ.

١٢- كتاب المصاحف، لأبي داود عبد الله بن سليمان السجستاني،

(٣١٦هـ).

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى تحقيق: د. محب

الدين عبد السبحان. ١٤١٣هـ.

١٣- الكفاية الكبرى في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي، (ت ٥٢١هـ).

رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق الباحث: عبد الله بن عبد الرحمن الشثري، ١٤١٤هـ .

١٤- كتر المعاني في شرح حorz الأمانى، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ).

مصورة على ميكروفيلمات، برقم: (٣٨٢)، بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.

(ل)

١٥- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي، (٦٥٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: عبد الله النمكاني، ١٤٢٠هـ .

(م)

١٦- مبرز المعاني في شرح حorz الأمانى، لمحمد بن عمر بن علي العمادي، (ت ٦٧٢هـ).

مصورة من قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: (١/٤٨٩٦).

١٧- المبهج في القراءات الثمان، وقراءة الأعمش، وابن محيصن، واختيار
خلف اليزيدي، لسبط الخياط عبد الله بن علي، (ت ٥٤١هـ).

رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحقيق الباحثة: د. وفاء
عبد الله قزمار، ١٤٠٥هـ.

١٨- المستنير في القراءات العشر، لأبي طاهر أحمد بن علي بن سوار
البغدادي، (ت ٤٩٦هـ).

رسالة دكتوراه بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:
د. أحمد طاهر أويس، ١٤١٣هـ.

١٩- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم المبارك بن
الحسن الشهرزوري، (ت ٥٥٠هـ)، نسخة لاله لي بإستانبول، برقم: (٦٧).

٢٠- المفتاح في اختلاف القراء السبعة، لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد
القرطبي، (ت ٤٦١هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: فهد
بن مطيع المغنوي. ١٤٢١هـ.

٢١- الموجز في اختلاف القراء السبعة، لأبي علي الحسن بن علي
الأهوازي، (ت ٤٤٦هـ)، من مصورات قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية،
برقم: (٣١٢).

(و)

٢٢- الوسيلة إلى كشف العقيلة، لأبي الحسن علم الدين السخاوي،
(ت٦٤٣هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:
طلال أحمد بن علي، ١٤١٤هـ.

ثانياً: المطبوعة.

(أ)

١- القرآن الكريم.

٢- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي،
(ت٤٣٧هـ-)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ،
المكتبة الفيصلية: مكة المكرمة.

٣- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي شامة عبد
الرحمن بن إسماعيل، (ت٦٦٥هـ-)، تحقيق الشيخ: محمود عبد الخالق جادو، ط.
الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن
محمد البنا الدمياطي، (ت١١١٧هـ-)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم
الكتب بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٥- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ-)،
تحقيق: سعيد المنذوه، دار الفكر، بيروت ط. الأولى ١٤١٦هـ.

٦- اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، لمحمد بن موسى بن حسين
نصر، دار الحامد للنشر عمان، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٧- الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني، (ت٤٤٤هـ-)، تحقيق:
د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٨- الأذكار، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت٦٧٦هـ-)، تحقيق:
عصام الدين سيد، دار الحديث القاهرة، ط: الثانية ١٤١٨هـ.

٩- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهى، لأبي العز القلانسي، (ت٥٢١هـ-)،
تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط: الأولى ١٤٠٤هـ، الفيصلية بمكة المكرمة.

- ١٠- إرشاد المرید إلى مقصود القصید، لعلی الضباع، (ت ١٣٧٦هـ)،
ط. مكتبة محمد علی صبیح، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- ١١- أسباب النزول، لأبی الحسن علی بن أحمد الواحدی،
(ت ٤٦٨هـ)، تحقیق: ولید الزکری، المكتبة العصرية، بیروت ١٤٢٢هـ.
- ١٢- الاستیعاب فی معرفة الأصحاب، لأبی عبد الله یوسف بن عبد الله بن
عبد البر، (ت ٤٦٣هـ)، - بهامش کتاب الإصابة فی تمييز الصحابة - دار الفکر
بیروت ١٣٩٨هـ.
- ١٣- أسرار البلاغة فی علم البیان، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانی،
(ت ٤٧١هـ)، تحقیق: محمد الفاضلی، المكتبة العصرية، بیروت، ط: الأولى ١٤١٩
هـ.
- ١٤- الأشباه والنظائر فی النحو، لجلال الدین السیوطی، (ت ٩١١هـ)،
دار الکتب العلمیة، بیروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- ١٥- الإصابة فی تمييز الصحابة، لأبی الفضل أحمد بن علی بن حجر
العسقلانی، (ت ٨٥٢هـ)، دار الفکر، بیروت ١٣٩٨هـ.
- ١٦- إصلاح المنطق، لأبی یوسف یعقوب بن إسحاق بن السکیت،
(ت ٢٤٤هـ)، تحقیق: أحمد شاکر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط:
الثانية، ١٣٧٥هـ.
- ١٧- الإضاءة فی بیان أصول القراءة، للشیخ علی الضباع، (ت ١٣٧٦
هـ)، نشر المكتبة الأزهریة للتراث، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٨- إعراب ثلاثین سورة من القرآن الکریم، لابن خالویه الحسین بن
أحمد (ت ٣٧٠هـ)، دار الکتب العلمیة، بیروت.

- ١٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، (ت٣٣٨هـ)،
تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢٠- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه الحسين بن أحمد،
(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـ.
- ٢١- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،
(ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤١٧هـ.
- ٢٢- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب
والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم
للملايين، بيروت، ط: الرابعة عشرة، ١٩٩٩م.
- ٢٣- أعيان العصر وأعيان النصر، لصلاح الدين خليل الصفدي،
(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، ورفقاه، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى
١٤١٨هـ.
- ٢٤- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي، (ابن لباذش)،
(ت٤٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، من منشورات مركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٥- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى
والأنساب، للأمير أبي نصر علي بن هبة الله المعروف بـ"ابن ماكولاً"،
(ت٤٧٥هـ)، الكتاب الإسلامي.
- ٢٦- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي،
(ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:
الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،
لأبي البركات كمال الدين الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تعليق: حسن حمد، دار
الكتب العلمية، ط: ١٤١٨هـ.

٢٨- أمراء دمشق في الإسلام، لصلاح الدين خليل الصفدي،
(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط:
الأولى ١٩٥٥م.

٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف
بن هشام، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،
ط: ١٤٢٠هـ.

٣٠- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري،
(ت٥٥٣هـ)، تحقيق: د. حنيف حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى
١٩٩٩م.

٣١- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عن أسامي الكتب
والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، (ت١٣٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،
١٤١٣هـ.

٣٢- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، جلال الدين أبي عبد
الله محمد بن قاضي القضاة، سعد الدين، مكتبة ومطبعة علي محمد علي صبيح، ط:
١٤٠٢هـ.

٣٣- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكي بن أبي طالب القيسي،
(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المنارة، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٤- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ.

(ب)

٣٥- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

٣٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٣٧- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤هـ)، اعتناء: عبد الرحمن اللورقي، ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط: الرابعة ١٤١٩هـ.

٣٨- البدر الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٩- البرهان في علوم القرآن، لبدر محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الثانية.

٤٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٤١- البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمود العيني، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٤١١هـ.

(ت)

٤٢- التاريخ الأندلسي، لدكتور: عبد الرحمن الحججي، دار القلم، دمشق،
ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٣- التاريخ الإسلامي، لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، ط: الخامسة
١٤١١هـ.

٤٤- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، (ت ١٣٧٥هـ)، اعتناء:
د. السيد يعقوب بكر، د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ط: الثانية.

٤٥- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت ٤٦٣هـ)، دار
الكتب العلمية، بيروت.

٤٦- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، ط: دار
الفكر.

٤٧- تاريخ دمشق، لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله
الشافعي، (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي،
دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٤٨- تاريخ الطبري، لأبي جعفر، محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٩- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي،
(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط: الثانية، ١٤٠٢
هـ.

٥٠- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،
(ت ٦١٦هـ)، (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)، دار
الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٥١- تحبير التيسير في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري، (٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٥٢- تخریج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسیر الكشاف، للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، (٧٦٢هـ)، اعتناء: سلطان بن فهد الطبيشي، دار بن خزيمة، الرياض، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٥٣- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (٣٩٩هـ)، تحقيق: د. أيمن سويد، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٤- تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين الذهبي، (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٥٥- تذكرة الموضوعات، للإمام محمد بن طاهر الهندي، (٩٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ١٣٤٣هـ.

٥٦- التصريح بمضمون التوضيح، أو شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهرى، (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٥٧- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

تفسير الطبري = جامع البيان (حرف الجيم).

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (حرف الجيم).

تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق التنزيل (حرف الكاف).

تفسير الشوكاني = فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية (حرف الفاء).

تفسير الثعلبي = الكشف والبيان، (حرف الكاف).

٥٨- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، (٧٧٤هـ)، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.

٥٩- تفسير المارودي "النكت والعيون"، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي، (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠- تفسير الواحدي، "الوسيط"، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (٤٦٧هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٦١- تقريب التهذيب، لحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٥هـ.

٦٢- تلخيص الحبير، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ط: ١٣٨٤هـ.

٦٣- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، في القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن خلف بن بليمة، (ت ٥١٤هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٤- التخليص في القراءات الثمان، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (٤٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عقيل موسى، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

- ٦٥- التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ.
- ٦٦- التمهيد لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط: ١٣٨٧ هـ.
- ٦٧- تهذيب التهذيب، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ٦٨- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، يوسف بن الزكي، (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٠ هـ.
- ٦٩- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤ هـ)، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦ هـ.

(ج)

- ٧٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١ هـ.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي (حرف السين).
- الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري (حرف الصاد).
- الجامع الصحيح لمسلم = صحيح مسلم (حرف الصاد).

- ٧١- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧٢- جزء فيه قراءات النبي ﷺ، لأبي حفص بن عمر الدوري، (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٧٣- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسن البواب، مطبعة المدني القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٧٤- جهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الحميد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط: الثانية.
- ٧٥- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد الحسن بن قاسم المرادي، (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم الفاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٣هـ.

(ح)

- ٧٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.
- ٧٧- حجة القراءات، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

٧٨- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي،
(ت٣٧٧هـ-)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ورفقاه، دار المأمون للتراث، دمشق،
ط: الثانية ١٤١٣هـ-.

٧٩- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه
(ت٣٧٠هـ-)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى
١٤٢٠هـ-.

٨٠- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، (متن الشاطبية)،
للقاسم بن فيرة الشاطبي، (ت٥٩٠هـ-)، ضبط: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار
الهدى، المدينة النبوية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ-.

(خ)

٨١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر
البغدادي (ت١٠٩٣هـ-)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
٨٢- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ-)، تحقيق: محمد
علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

(د)

٨٣- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف
بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ-)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق،
ط: الأولى من عام ١٤٠٦هـ، إلى ١٤١٥هـ-.

٨٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي،
(ت٩١١هـ-)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.

- ٨٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي،
(ت ١٣٣١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١٩هـ.
- ٨٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي، المعروف:
بـ"ابن حجر العسقلاني"، (ت ٨٥٢هـ)، دار الجيل، بيروت.
- ٨٧- دولة الإسلام في الأندلس، محمد عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:
الثانية ١٤١١هـ.
- ٨٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون
المالكي، تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- ٨٩- ديوان أبي النجم العجلي، اعتناء: علاء الدين أغا، مطبوعات النادي
الأدي في الرياض، ١٤٠١هـ.
- ٩٠- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، (ت ٧هـ)، تحقيق: فوزي خليل
عطوي، دار صعب، بيروت، ط: ١٩٨٠م.
- ٩١- ديوان امرئ القيس، (ت ٢٥هـ)، تصحيح مصطفى عبد الشافي،
دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٢- ديوان أوس بن حجر، اعتناء: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت،
١٤٠٠هـ.
- ٩٣- ديوان جرير مع شرحه، تقديم وشرح مهدي محمد ناصر الدين، دار
الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٤- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر،
بيروت.
- ٩٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعه: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار
الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٩٦- ديوان الخنساء، شرح عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٩٧- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٩٨- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف، بـ"الأعلم النحوي"، المطبعة المحمدية المصرية، ١٣٢٣هـ.

٩٩- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.

١٠٠- ديوان العجاج بن رؤبة، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

١٠١- ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢- ديوان عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر.

١٠٣- ديوان المتنبّي مع شرحه، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

١٠٤- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تصحيح: عبد الرحمن سلام، ومحمد جمال، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٣٤٧هـ.

(ر)

١٠٥- رصف المباني في شرح حروف المباني، لأحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠٦- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب،
(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط. الثالثة
١٤١٧هـ.

١٠٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، لأبي الفضل
محمود الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

(ز)

١٠٨- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج بن الجوزي، (ت ٥٩٧هـ)،
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٣٨٤هـ.

(س)

١٠٩- السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت
٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

١١٠- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)،
تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط: الثالثة ١٤١٣هـ.

١١١- سراج القارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان بن
حسن القاصح، (٨٠١هـ)، مراجعة الشيخ: علي بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة
مصطفى الباوي الحلبي، ط: الثالثة ١٣٧٣هـ.

١١٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت
١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد بن ناصر الدين الألباني،
(ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١١٤- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

١١٥- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، ومعه شرحه: عون المعبود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١١٦- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، ومعه شرحه: تحفة الأحوذى للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.

١١٧- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧.

١١٨- سنن القراء ومناهج المجودين، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

١١٩- السنن الكبرى للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ.

١٢٠- سنن النسائي، أحمد بن علي، (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.

١٢١- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وزملائه، مؤسسة الرسالة، ط: الحادية عشرة ١٤١٩هـ.

١٢٢- سيرة النبي ﷺ، لأبي محمد بن عبد الملك بن هشام، (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

(ش)

١٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي بن أحمد الحبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٤- شرح الأشموني، علي بن محمد، (ت ٩٢٩هـ)، علي ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٥- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل، (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٢٦- شرح التسهيل لابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٢٧- شرح التصريح علي التوضيح، لخالد الأزهرى، (ت ٩٠٥هـ)، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٢٨- شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن القاصح، (٨٠١هـ)، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مراجعة: الشيخ عبد الفتاح القاضي.

١٢٩- شرح الجمل لابن عصفور، علي بن مؤمن الإشيلي، (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

١٣٠- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، (ت ٦٨٦هـ-)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٣١- شرح شذور الذهب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ-)، مع شرحه: منتهى الأدب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

شرح شعلة = كتر المعاني (حرف الكاف).

١٣٢- شرح العقيدة الطحاوية، للإمام القاضي علي بن أبي العز (ت ٦٩٢هـ-)، تحقيق: جماعة من العلماء، وخرج أحاديثها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثامنة ١٤٠٤هـ.

١٣٣- شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ-)، عالم الكتب، بيروت.

١٣٤- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، (ت ٤٤٠هـ-)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

١٣٥- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، (ت ٧١٦هـ-)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ط: الثانية ١٤١٩هـ.

١٣٦- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ-)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٣٧- الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)،
تحقيق: د. عمر الطباع، شركة الأرقم، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

(ص)

١٣٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريقي، رزميله، دار الكتب العلمية،
ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

١٣٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، مع فتح
الباري، تصحيح وتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار
الريان للتراث، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٤٠- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي،
(ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية
١٤١٤هـ.

١٤١- صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري،
(ت ٢٦١هـ)، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب،
بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.

١٤٢- صحيح الترغيب والترهيب، للمنذري، محمد ناصر الدين الألباني،
(١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٤٣- صفحات في علوم القراءات، عبد القيوم بن عبد الغفور السندي،
دار البشائر الإسلامية، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط: الثانية ١٤٢٢هـ.

(ض)

١٤٤ - ضعيف الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الألباني،
(ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

(ط)

١٤٥ - طبقات الشافعية، جمال الدين، عبد الرحيم الإسوي
(ت ٧٧٢هـ) تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم، الرياض ١٤٠١هـ .
١٤٦ - الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت ٢٣٠هـ)،
دار صادر، بيروت.

١٤٧ - طبقات المفسرين، لشمس الدين، محمد بن علي بن أحمد الداودي،
(ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط: الثانية ١٤١٥هـ.

(ع)

١٤٨ - العجائب في بيان الأسباب، لابن حجر، شهاب الدين أحمد بن
علي، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام،
ط: الأولى ١٩٩٧م.

١٤٩ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف -
السمين الحلبي - (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب
العلمية، ط: الأولى ١٤١٧هـ.

١٥٠ - العمدة في غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ)،
تحقيق: يوسف المرعشيلي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٠١هـ.

١٥١- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، وزميله، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

(غ)

١٥٢- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسين بن أحمد الهمداني العطار، (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

١٥٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ.

١٥٤- الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، ط: الثانية ١٤١١هـ.

١٥٥- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي الصفاقسي، بهامش: سراج القارئ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(ف)

١٥٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١٥٧- الفتح الرحمانى شرح كتر المعاني، للشيخ سليمان الجمزوري، (ت بعد ١٢٠٨هـ)، تحقيق: عبد الرازق علي إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

- ١٥٨- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لأبي العز الهمداني، (ت ٦٤٣هـ)،
تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة، قطر، ط: الأولى ١٤١١هـ.
- ١٥٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد علي
الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى
الباز، مكة المكرمة.
- ١٦٠- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل
البيت الأردن، ط: الثانية، (مخطوطات القراءات).
- ١٦١- فهرس مركز البحث العلمي، وإحياء التراث بجامعة أم القرى،
إعداد: فرج عطا سالم، قسم التفسير، وعلوم القرآن، والقراءات).
- ١٦٢- فهرس كتب القراءات القرآنية، في عمادة شؤون المكتبات في
الجامعة الإسلامية، ١٤١٥هـ.
- ١٦٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة
التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى ١٣٥٦هـ.

(ق)

- ١٦٤- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي،
(ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: السادسة
١٤١٩هـ.
- ١٦٥- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، لعبد الهادي الفضلي، نشر
مكتبة دار المجتمع العلمي بجدة، ١٣٩٩هـ.
- ١٦٦- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، لقاسم الدجوي، مكتبة
محمد علي صبيح، ط: الثالثة.

١٦٧- قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري،
(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجليل، بيروت.

(ك)

١٦٨- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق:
د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤١٨هـ.

١٦٩- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني،
(ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة
١٤٠٩هـ.

١٧٠- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، (ت ١٨٠هـ)،
تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ.

١٧١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،
لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد
عبد الموجود، ورفقاه، مكتبة العبيكان، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٢- الكشف والبيان - تفسير الثعلبي - للإمام الهمام، أبي إسحاق أحمد
الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى
١٤٢٢هـ.

١٧٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله،
الشهير بالحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

١٧٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد
مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة
الرسالة، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

- ١٧٥- كشف المشكلات وإيضاح العضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، الملقب: بـ"جامع العلوم النحوي"، (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـ.
- ١٧٦- كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت ٩٧٥هـ)، ضبط الشيخ: بكري حياني، والشيخ: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ.
- ١٧٧- الكثر في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، (ت ٧٤٠هـ)، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٧٨- كثر المعاني شرح حوز الأماني، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: أحمد اليزيدي، (حقوق جزء من الأصول مع دراسة حول منهج الجعبري)، طبع وزارة الأوقاف المغربية ١٤١٩هـ.
- ١٧٩- كثر المعاني شرح حوز الأماني، لمحمد بن أحمد الموصلبي، المعروف: "بشعلة" (ت ٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٨هـ.
- ١٨٠- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، (ت ١٠٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط: الأولى ١٤١٨هـ.

(ل)

- ١٨١- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠ م.
- ١٨٢- لسان الميزان، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٨٣- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني، (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى ١٣٩٢هـ.

(م)

١٨٤- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر ابن مهران، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت، ط: الثانية ١٤٠٨هـ.

١٨٥- المبسوط للسرخسي، شمس الدين أحمد بن محمد، (ت ٤٩٠هـ)، تصحيح: الشيخ محمد راضي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١٨٦- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠١هـ.

١٨٧- مجمع الزوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ)، دار الريان، والكتاب العربي، القاهرة، ط: ١٤٠٧هـ.

١٨٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحارثي، (ت ٧٢٨هـ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

١٩٠- المجيد في إعراب القرآن المجيد، (سورة الفاتحة، والجزء الأول من البقرة)، لإبراهيم محمد الصفاقسي، (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: موسى محمد زين، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ١٤١١هـ.

- ١٩١- محاضرات في تحقيق النصوص، د. أحمد محمد الخراط، المنارة للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.
- ١٩٢- المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، دراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩ هـ .
- ١٩٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ت ٥٤٦ هـ—)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية، المغرب، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.
- ١٩٤- المختصر الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي، للسيد محمد الدمهوري، المطبعة المحمدية، ط: ١٣١٥هـ.
- ١٩٥- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، (ت ٣٧٠ هـ)، اعتنى به: آثر جفري، عالم الكتب.
- ١٩٦- مختصر الفتح المواهي في مناقب الإمام الشاطبي، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني، (ت ٩٢٣ هـ—)، اختصار: د. محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى ١٤١٥هـ.
- ١٩٧- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، (ت ٥٦٥ هـ—)، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، ط: الثانية ١٤٠٦هـ.
- ١٩٨- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي، دار الفكر، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٩٩- المستدرک علی الصحیحین، لمحمد بن عبد الله الحاکم،
(ت ٤٠٥هـ)، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة، بیروت، ط:
الأولی ١٤١١هـ.

٢٠٠- المستصفی فی علم الأصول، لأبی حامد الغزالی، (ت ٥٠٥هـ)،
دار الکتب العلمیة، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.

٢٠١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، إشراف: د. عبد الله
عبد المحسن التركي، والشیخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية
١٤٢٠هـ.

٢٠٢- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، (ت ٣٠٧هـ)،
تحقیق: حسین سلیم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٠٣- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب،
(ت ٤٣٧هـ)، تحقیق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة ١٤٠٨هـ.

٢٠٤- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش،
(ت ٢١٥هـ)، تحقیق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط: الأولى
١٤٠٥هـ.

٢٠٥- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت ٢٠٧هـ)،
بتحقیق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.

٢٠٦- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج،
(ت ٣١١هـ)، تحقیق: د. عبد الجليل شليبي، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٠٧- معاني القرآن، للإمام أبي جعفر النحاس، (ت ٣٣٨هـ)، تحقیق:
د. محمد علي الصابوني، مطبوعات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط: الأولى
١٤٠٨هـ.

- ٢٠٨- معاني القرآن، للإمام علي بن حمزة الكسائي، (ت ١٨٩هـ)،
تحقيق: عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر القاهرة، ط: الأولى ١٩٩٨م.
- ٢٠٩- معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى،
(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى
١٤٢٠هـ.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهرى، (ت ٣٧٠هـ)، (القراءات وعلل
النحويين فيها)، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط: ١٤١٢هـ.
- ٢١٠- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،
(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين،
القاهرة، ط: ١٤١٥هـ.
- ٢١١- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،
(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلوم والحكم، ط: الثانية
١٤٠٤هـ.
- ٢١٢- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي،
(ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢١٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:
الأولى ١٤١٤هـ.
- ٢١٤- معرفة القراء الكبار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي،
(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف
الديانة التركي، أنقرة، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

٢١٥— مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ—)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٢١٦— المغني في توجيه القراءات العشر، د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، ط: الثالثة ١٤١٣هـ.

٢١٧— المغني في الفقه، لابن قدامة، (ت ٦٢٠هـ—)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ.

٢١٨— مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ: شمس الدين محمد الخطيب الشربيني، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٢١٩— مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانى، (ت ٥٦٣هـ—)، تحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدج، دار ابن حزم، الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٢٠— مفتاح العلوم، للإمام سراج الملة أبي يعقوب، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، (ت ٦٢٦هـ—)، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٢١— مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت ٤٢٥هـ—)، تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٢٢٢— مقاييس اللغة، لأحمد بن زكريا، (ت ٣٩٥هـ—)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض، دار الجيل ١٤٢٠هـ.

٢٢٣- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، اعتناء: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٢٤- المفتح في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ)، اعتناء: اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استنبول ١٩٣٢م.

٢٢٥- المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٢٦- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: ١٣٨١هـ.

٢٢٧- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية ١٣٩٣هـ.

٢٢٨- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٢٢٩- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي الشيرازي، المعروف: بـ "ابن مريم"، (ت ٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٠- الموطأ للإمام مالك بن أنس، (ت ١٧٩هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

٢٣١- الموضوعات في الإحياء، أو الاعتبار في حمل الأسفار، لمحمد أمين بن علي بن محمد السويدي العراقي، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، مكتبة لينه، دمنهور، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٥م.

(ن)

٢٣٣- النبأ العظيم، لمحمد عبد الله دراز، دار القلم، دمشق ١٤٠٠هـ.

٢٣٤- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة.

٢٣٥- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقرئ، التلمساني، (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٣٦- هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، للشيخ: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، (ت ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة النبوية، ط: الثانية.

٢٣٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٣٨- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، ط: الخامسة ١٤٢٠هـ.

٢٣٩- الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لإبي
علي الحسن بن علي الأهوازي، (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. دريد حسن أحمد، دار
الغرب الإسلامي، ط: الأولى ٢٠٠٢م.

٢٤٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن
إبراهيم بن خلّكان، (ت ٦٧٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٨- فهرس الموضوعات

القسم الأول: الدراسة.

المقدمة:

- أهمية الموضوع.....٣
- أسباب اختياره.....٥
- خطة البحث.....٦

التمهيد:

- كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.....١٢

الفصل الأول:

التعريف بالناظم ومنظومته:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".....١٨
- المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حزب الأمانى ووجه التهانى".....٣٧
- المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد والتمات والتحريرات عليها.....٤٦

الفصل الثاني:

التعريف بالشارح وكتابه:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي" ٥٩
- المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:
- الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف ٦٩
- الثاني: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه ٧٢
- الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره ٧٤
- الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاصي، وأثرهما على مادة الكتاب، مع توضيح منهجيهما باختصار ١٠٥
- الخامس: أهم مميزات الكتاب وما أخذه ١١٧
- السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها ١٢٦
- السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب ١٣٠
- الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب ١٣٧

القسم الثاني: التحقيق:

أ - النص المحقق:

من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها.

شرح البيت رقم: (٤٤٥) .. ١٥٠

شرح البيت رقم: (٤٤٦) .. ١٥٧

- ١٦٥..... (٤٤٧) شرح البيت رقم:
- ١٧٥..... (٤٤٨) شرح البيت رقم:
- ١٨٠..... (٤٤٩) شرح البيت رقم:
- ١٨٥..... (٤٥٠) شرح البيت رقم:
- ١٨٩..... (٤٥١) شرح البيت رقم:
- ١٩٦..... (٤٥٢) شرح البيت رقم:
- ١٩٩..... (٤٥٣) شرح البيت رقم:
- ٢١١..... (٤٥٤) شرح البيت رقم:
- ٢١٤..... (٤٥٥) شرح البيت رقم:
- ٢٢٥..... (٤٥٦) شرح البيت رقم:
- ٢٢٨..... (٤٥٧) شرح البيت رقم:
- ٢٣٤..... (٤٥٨) شرح البيت رقم:
- ٢٤٢..... (٤٥٩) شرح البيت رقم:
- ٢٤٥..... (٤٦٠) شرح البيت رقم:
- ٢٥٣..... (٤٦١) شرح البيت رقم:
- ٢٦٢..... (٤٦٢) شرح البيت رقم:
- ٢٦٩..... (٤٦٣) شرح البيت رقم:
- ٢٨٢..... (٤٦٤) شرح البيت رقم:
- ٢٨٨..... (٤٦٥) شرح البيت رقم:

- ٢٩٣..... شرح البيت رقم: (٤٦٦) ..
- ٣٠٢..... شرح البيت رقم: (٤٦٧) ..
- ٣٠٥..... شرح البيت رقم: (٤٦٨) ..
- ٣١١..... شرح البيت رقم: (٤٦٩) ..
- ٣١٣..... شرح البيت رقم: (٤٧٠) ..
- ٣١٦..... شرح البيت رقم: (٤٧١) ..
- ٣١٧..... شرح البيت رقم: (٤٧٢) ..
- ٣٢٥..... شرح البيت رقم: (٤٧٣) ..
- ٣٢٩..... شرح البيت رقم: (٤٧٤) ..
- ٣٣٨..... شرح البيت رقم: (٤٧٥) ..
- ٣٤٧..... شرح البيت رقم: (٤٧٦) ..
- ٣٦٩..... شرح البيت رقم: (٤٧٧) ..
- ٣٧٢..... شرح البيت رقم: (٤٧٨) ..
- ٣٧٦..... شرح البيت رقم: (٤٧٩) ..
- ٣٨٠..... شرح البيت رقم: (٤٨٠) ..
- ٣٩٣..... شرح البيت رقم: (٤٨١) ..
- ٣٩٥..... شرح البيت رقم: (٤٨٢) ..
- ٣٩٦..... شرح البيت رقم: (٤٨٣) ..
- ٣٩٧..... شرح البيت رقم: (٤٨٤) ..

- ٤٠٥..... شرح البيت رقم: (٤٨٥) ..
- ٤١٣..... شرح البيت رقم: (٤٨٦) ..
- ٤١٨..... شرح البيت رقم: (٤٨٧) ..
- ٤٢٥..... شرح البيت رقم: (٤٨٨) ..
- ٤٣٣..... شرح البيت رقم: (٤٨٩) ..
- ٤٣٩..... شرح البيت رقم: (٤٩٠) ..
- ٤٤١..... شرح البيت رقم: (٤٩١) ..
- ٤٤٣..... شرح البيت رقم: (٤٩٢) ..
- ٤٥٢..... شرح البيت رقم: (٤٩٣) ..
- ٤٦١..... شرح البيت رقم: (٤٩٤) ..
- ٤٦٦..... شرح البيت رقم: (٤٩٥) ..
- ٤٧٧..... شرح البيت رقم: (٤٩٦) ..
- ٤٨٠..... شرح البيت رقم: (٤٩٧) ..
- ٤٨٦..... شرح البيت رقم: (٤٩٨) ..
- ٤٩٣..... شرح البيت رقم: (٤٩٩) ..
- ٥٠١..... شرح البيت رقم: (٥٠٠) ..
- ٥٠٤..... شرح البيت رقم: (٥٠١) ..
- ٥١٠..... شرح البيت رقم: (٥٠٢) ..
- ٥٢١..... شرح البيت رقم: (٥٠٣) ..

- ٥٢٦..... شرح البيت رقم: (٥٠٤) ..
- ٥٢٩..... شرح البيت رقم: (٥٠٥) ..
- ٥٤١..... شرح البيت رقم: (٥٠٦) ..
- ٣٥٣..... شرح البيت رقم: (٥٠٧) ..
- ٥٥٦..... شرح البيت رقم: (٥٠٨) ..
- ٥٦٢..... شرح البيت رقم: (٥٠٩) ..
- ٥٦٨..... شرح البيت رقم: (٥١٠) ..
- ٥٧٤..... شرح البيت رقم: (٥١١) ..
- ٥٩١..... شرح البيت رقم: (٥١٢) ..
- ٦٠٠..... شرح البيت رقم: (٥١٣) ..
- ٦٠٥..... شرح البيت رقم: (٥١٤) ..
- ٦١٠..... شرح البيت رقم: (٥١٥) ..
- ٦١٤..... شرح البيت رقم: (٥١٦) ..
- ٦٢١..... شرح البيت رقم: (٥١٧) ..
- ٦٢٤..... شرح البيت رقم: (٥١٨) ..
- ٦٣٠..... شرح البيت رقم: (٥١٩) ..
- ٦٣٣..... شرح البيت رقم: (٥٢٠) ..
- ٦٣٦..... شرح البيت رقم: (٥٢١) ..
- ٦٤٤..... شرح البيت رقم: (٥٢٢) ..

- ٦٥٤..... شرح البيت رقم: (٥٢٣) ..
- ٦٦١..... شرح البيت رقم: (٥٢٤) ..
- ٦٦٦..... شرح البيت رقم: (٥٢٥) ..
- ٦٦٨..... شرح البيت رقم: (٥٢٦) ..
- ٦٧٣..... شرح البيت رقم: (٥٢٧) ..
- ٦٧٦..... شرح البيت رقم: (٥٢٨) ..
- ٦٧٧..... شرح البيت رقم: (٥٢٩) ..
- ٦٨٠..... شرح البيت رقم: (٥٣٠) ..
- ٦٨٣..... شرح البيت رقم: (٥٣١) ..
- ٦٨٥..... شرح البيت رقم: (٥٣٢) ..
- ٦٩٠..... شرح البيت رقم: (٥٣٣) ..
- ٦٩٣..... شرح البيت رقم: (٥٣٤) ..
- ٦٩٦..... شرح البيت رقم: (٥٣٥) ..
- ٧٠٢..... شرح البيت رقم: (٥٣٦) ..
- ٧١٦..... شرح البيت رقم: (٥٣٧) ..
- ٧٢٢..... شرح البيت رقم: (٥٣٨) ..
- ٧٢٦..... شرح البيت رقم: (٥٣٩) ..
- ٧٣٥..... شرح البيت رقم: (٥٤٠) ..
- ٧٣٨..... شرح البيت رقم: (٥٤١) ..

- ٧٤٨..... شرح البيت رقم: (٥٤٢) ..
- ٧٥٧..... شرح البيت رقم: (٥٤٣) ..
- ٧٦٨..... شرح البيت رقم: (٥٤٤) ..
- ٧٧٤..... شرح البيت رقم: (٥٤٥) ..

ب - الخاتمة..... ٧٨١

ج - الفهارس العلمية:

- ١- فهرس الآيات القرآنية..... ٧٨٤
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار..... ٨٢٢
- ٣- فهرس الأعلام المترجم لهم..... ٨٢٦
- ٤- فهرس الأشعار..... ٨٤٣
- ٥- فهرس الأمثال..... ٨٥٤
- ٦- فهرس أقوال العرب..... ٨٥٥
- ٧- فهرس المصادر والمراجع..... ٨٥٦
- ٨- فهرس الموضوعات..... ٨٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ